تدبير الموارد المحلية بالمغرب

ⴰⵙⵡⵓⴷⴷⵓ ⵏ ⵉⵙⵓⴳⴰⵎ ⵉⴷⵖⴰⵔⴰⵏ ⴳ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

تنسيق

علي بنطالب

صباح علاش

عزيز بن الطالب

أعمال مهداة إلى الأستاذ محمد أيت حمزة

تدبير الموارد المحلية بالمغرب

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
مركز الدراسات التاريخية والبيئية

تدبير الموارد المحلية بالمغرب

أعمال مهداة إلى الأستاذ
محمد أيت حمزة

تنسيق
علي بنطالب
صباح علاش
عزيز بن الطالب

منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
مركز الدراسات التاريخية والبيئية
سلسلة الندوات والمناظرات رقم : 52

الكتاب
تدبير الموارد المحلية بالمغرب
تنسيق
علي بنطالب - صباح علاش - عزيز بن الطالب
الناشر
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
تصميم الغلاف
وحدة النشر
صورة الغلاف
مشاهد هيدروفلاحية (أيت بوڭمار، إقليم أزيلال)
الإيداع القانوني
2018MO5089
ردمك
978-9920-9674-2-6
الطبعة الأولى
2018
المطبعة
دار أبي رقراق للطباعة والنشر - الرباط
حقوق الطبع
© محفوظة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

فهرس المحتويات

تقديم 7

مقدمة الكتاب 9

علي بنطالب

تدبير الموارد المحلية في منطقة زمور 11

المحفوظ أسمهري، مبارك أيت عدي

وثائق حول تدبير الموارد المحلية عند قبيلة مجاط بالأطلس الصغير 31

موسى كرزازي

الموروث الحضاري المائي والمعماري بالواحات المغربية 51

الحسين بوضيلب

مؤسسات نظم التدبير المشترك بالريف الشرقي وتحولاتها: حالة الأسواق التقليدية...61

عبد اللطيف السملالي، عزيز بن الطالب

دينامية السكن بواحات دادس بالجنوب الشرقي للمغرب نموذج أيت سدرات السهل (إقليم تنغير)..81

محمد أيت حمزة

التدجين وتدبير المراعي عند امكونة (الأطلس الكبير الأوسط) 99

الوافي نوحي

تدبير المراعي الجماعية بواحات طاطا.. 119

ادريس شحو
المنتزهات الوطنية بالمغرب بين التدبير التراثي والتنمية المحلية: حالة منتزه إفران... 131

فاطمة بوشمال
الإسبان وتدبير الموارد الغابوية بشمال المغرب زمن الحماية: بين الاستغلال العسكري والهيكلة الإدارية والقانونية 161

صباح علاش
التدبير الجماعي لنظام الري بالريف - الريف الأوسط نموذجا 189

مبارك أيت عدي، المحفوظ أسمهري
مواسم النساء في بلاد سوس 211

تقديم

أنجزت أعمال هذا الكتاب في إطار مخطط عمل مركز الدراسات التاريخية والبيئية برسم سنة 2016، وقدمت تكريما لأستاذ جليل قدم للمؤسسة وللمركز خدمات كبيرة، لمدة تقارب العشر سنوات، تولى خلال أزيد من ثماني سنوات منها مسؤولية تدبير شؤون مركز الدراسات التاريخية والبيئية من الناحيتين الإدارية والعلمية.

ساهم الأستاذ محمد أيت حمزة في تأطير البحث العلمي بمركز الدراسات التاريخية والبيئية، وكان لطبيعة تكوينه، وخبرته في مجال تدبير البحث العلمي، تأثير كبير في توجيه البحث إلى مواضيع ذات صلة بالتراث الثقافي المادي واللامادي، بالنظر إلى أهمية هذه الإشكالية في إبراز غنى التراث الثقافي، المغربي عامة والأمازيغي خاصة. كما أولى باحثو المركز، خلال فترة تدبير الأستاذ أيت حمزة لشؤونه، أهمية بالغة للبحث في موضوع المؤسسات الجماعية بالمجالات الأمازيغية المغربية، لما له من أهمية كبيرة، خاصة ما يتعلق منه بالوقوف عند التدبير الجماعي لهذه المؤسسات لمجالات حيوية، وفق مقاربات متعددة.

يؤمن الأستاذ محمد أيت حمزة بأن البحث الجدي يرتبط أساسا باستنباط معطيات الميدان. وفي هذا السياق، استفاد باحثو المركز، جغرافيون ومؤرخون، من التعامل والانفتاح على العمل الميداني، بدل الاكتفاء بالمادة البيبلوغرافية والمصدرية، التي ورغم أهميتها في تقديم العديد من المعطيات ذات الصلة بالمواضيع المدروسة، فإنها تبقى من وجهة نظره عنصرا مكملا.

حرص المركز على إنجاز مؤلفات جماعية، والانفتاح على مؤسسات علمية وأكاديمية متعددة، من خلال تنظيم ندوات علمية ذات صلة بمخططات عمل المركز في مجال البحث العلمي. وفي هذا الإطار بذل الأستاذ أيت حمزة، جهودا كبيرة، بتنسيق مع باحثي المركز، في إعداد ونشر أعمال اللقاءات العلمية الوطنية والدولية (ندوات بكل من أكادير سنة 2009، الحسيمة سنة 2010، تارودانت سنة 2010، وجدة سنة 2012، بني ملال سنة 2014، وتيزنيت سنة 2015).

تكريسا لهذا التوجه، أنتج المركز، دراسات متعددة، بعضها أشرف على النفاذ، نظرا للإقبال الذي لقيته من قبل المهتمين بالتراث الثقافي عامة. كما أشرف الأستاذ أيت حمزة، بمعية فريق المركز، على تنظيم أنشطة إشعاعية علمية متعددة، ساهم فيها أساتذة وباحثون من داخل المؤسسة وخارجها.

يعتبر الأستاذ محمد أيت حمزة من الباحثين المتمرسين في الجغرافيا التطبيقية. وإذا كان قد تقاعد إداريا، فإن عطاءاته العلمية ستستمر في مجاله المفضل (الميدان). وقد وجد الأستاذ محمد أيت حمزة صعوبة في البداية في التأقلم مع التدبير الإداري الذي يقتضي قضاء معظم ساعات اليوم بالمكتب، لكن يبدو أنه تعايش مع هذا الوضع، غير المرغوب فيه، مع مرور السنوات. لذلك نتمنى أن يكون الأستاذ أيت حمزة قد تحرر من هذا القيد، وأن يتفرغ بشكل كلي للبحث العلمي.

ساهم في تأليف هذا الكتاب الجماعي ثلة من الباحثين، من داخل المعهد وخارجه، منهم من حظوا بتأطير وتوجيه الأستاذ أيت حمزة، ومنهم بعض زملائه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط التي اشتغل بها ما بين سنتي 1980 و 2007، وساهم في تكوين طلبتها بشعبة الجغرافيا لمدة تقارب الثلاثة عقود. كما أدرج ضمن هذا المؤلف مقال للأستاذ أيت حمزة، على اعتبار أن الكتاب يندرج ضمن مخطط عمل المركز برسم سنة 2016، وأن الأستاذ كان باحثا بالمركز خلال السنة المذكورة.

وإذا كان إهداء أعمال هذا الكتاب مناسبة لتقديم الشكر للأستاذ محمد أيت حمزة والتنويه بخدماته، فإن الأمل يظل معقودا في استمرار التواصل معه من أجل الاستفادة من خبرته في مجال البحث العلمي، والمتعلق بتثمين التراث الثقافي الأمازيغي خاصة والمغربي عامة.

علي بنطالب

مدير مركز الدراسات التاريخية والبيئية

مقدمة الكتاب

تكتسي دراسة موضوع تدبير الموارد المحلية أهمية بالغة لإبراز خصوصيات تفاعل الإنسان المغربي مع بيئته، ولرصد ما راكمته المجموعات البشرية من خبرات وتجارب في استغلالها للموارد الطبيعية.

كان للمؤسسات القبلية دورا محوريا في هذا التدبير على مر العصور، لأنها هي التي تستأثر بالسلطة في كل ما له علاقة بترشيد الثروات الطبيعة التي يزخر بها مجال القبيلة. فرغم أن هذه الأخيرة تكون من الناحية السياسية تابعة للسلطة المركزية، إلا أن المخزن لم يكن يمارس أي دور في تدبير الموارد المحلية التي تقع تحت نفوذ القبائل.

ورغم هذه الاستقلالية في التدبير، فقد تأثر استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية بالصراعات المستمرة بين القبائل والسلطة المركزية، لأن ''الحركات المخزنية'' كانت تلحق أضرارا كبيرة بهذه الموارد. كما تأثرت هذه الأخيرة بصراعات القبائل فيما بينها، وهو ما ساهم أيضا في تدهور المنظومة الإنتاجية لبعضها.

أثرت التحولات العميقة التي لحقت هياكل المجتمع المغربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مرورا بمرحلة الاستعمار، ثم الحصول على الاستقلال، ووصولا إلى تكريس هياكل الدولة الحديثة، في تغير النظم القبلية العريقة التي كانت تدبر بها الموارد المحلية في كل أرجاء المغرب. ونلمس أثر هذه التحولات في مجالات متعددة مثل تدبير المراعي، والمجال الغابوي، والمخازن الجماعية، والأسواق، والموارد المائية، والأراضي الفلاحية، والثروة الحيوانية، والمنتوجات الفلاحية...إلخ

لم تطمس هذه التحولات العميقة كل مظاهر التدبير الجماعي للموارد المحلية بالمغرب، بل إن بعض أوجهها ما تزال مستمرة، خاصة بالمجالات الواحية والجبلية. فمازالت الأعراف المتوارثة تساهم في إيجاد حلول لقضايا متعددة ذات صلة بتدبير الموارد الطبيعية والاقتصادية لساكنة العديد من المناطق.

بناء على كل ما سبق، ولأهمية هذا الموضوع، عمل مركز الدراسات التاريخية والبيئية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على إنجاز كتاب جماعي حول موضوع **"تدبير الموارد المحلية بالمغرب"**، مع التركيز على أنماط التدبير الجماعي للموارد الاقتصادية والطبيعية بالمجالات الأمازيغية المغربية. ويهدف هذا المؤلف كذلك إلى تتبع تحولات أنظمة التدبير الجماعي في المجالات المذكورة، من خلال الوقوف عند طبيعة أشكال التدبير الجماعي التي عرفتها، وتطورها خصوصا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومدى نجاعتها في

تسيير وتدبير الحياة العامة بها في مستويات متعددة، وملامسة أثر تدخل الدولة وتحولات المجتمع في تطور أشكال التدبير الجماعي، وطبيعة البدائل المتاحة في ظل اختفاء أو تراجع دور العديد من المؤسسات التي كانت تتولى أمر تدبير الموارد المحلية.

وهكذا، سلطت المقالات المدرجة بين دفتي هذا الكتاب الأضواء على تدبير مختلف الموارد المحلية، من خلال تأصيلها التاريخي ورصد الديناميات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت التحولات التاريخية التي عرفها المغرب، خلال مرحلة الاستعمار الذي أحدث عدة شروخ في البنيات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، وكذلك التحولات الكبرى التي عرفها المغرب المستقل في إطار إرساء الدولة الحديثة، وتأثير الهجرة الداخلية والدولية في تجاوز التدبير التقليدي للموارد المحلية.

وساهمت خلاصات هذه الدراسات في تسليط الأضواء على تراث وفكر مغربي أمازيغي عريق، وهوية متميزة في الممارسات الاجتماعية، وأبرزت تأثير تراجع الموارد في إضعاف الروابط الرمزية بين الانسان والأرض وتكسير العلاقة الأنطولوجية الموجودة بينهما. كما أكدت تغلغل موضوع تدبير الموارد المحلية في البنيات الثقافية والاجتماعية، مثل المجالس التدبيرية التقليدية والمواسم والأسواق والسكن والمراعي...

أملنا أن تكون هذه الدراسات قد وفقت في توثيق التراث اللامادي الغني، الذي تمثله الخبرات المتراكمة، وأن تكون قد ساهمت في فهم التحولات التي يعرفها الواقع الاجتماعي والاقتصادي المغربي، خاصة في العالم القروي، مع إمكانية استثمار جانب من هذه الخبرات التدبيرية في حل بعض المشاكل الراهنة، مثل ندرة الموارد المائية.

تدبير الموارد المحلية في منطقة زمور

علي بنطالب
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية- الرباط

تقديم

شهد تدبير الموارد المحلية بمنطقة زمور تحولات جوهرية منذ استقرار القبائل بالمنطقة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وتميز بالطابع الجماعي التضامني المبني على مراعاة المصالح العامة والخاصة للأفراد، كانت القبيلة تدبره في مجالات حيوية. غير أن هذا التدبير تأثر بشكل كبير بالمواجهة المستمرة مع المخزن، والصراع مع القبائل المجاورة، والتدخل الأجنبي في المنطقة، وبتحولات الدولة والمجتمع خلال الفترتين المعاصرة والراهنة.

ولا بد من الإشارة إلى وجود نوع من التقاطع، في تسيير شؤون القبائل وتدبير مواردها المحلية، بين ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي، بحيث يتفاعل السياسي مع طبيعة الاقتصاد الزموري وكذا مع طبيعة العلاقات الاجتماعية للقبائل والفرق المكونة لها.

يهدف هذا المقال إلى تتبع تحولات نظم التدبير الجماعي في منطقة زمور، من خلال الوقوف عند طبيعة أشكال التدبير الجماعي التي عرفتها المنطقة، وتطورها، خصوصا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومدى نجاعتها في تسيير وتدبير الحياة العامة بالمنطقة في مستويات متعددة، وملامسة أثر تدخل الدولة وتحولات المجتمع في تطور أشكال التدبير الجماعي، وطبيعة البدائل المتاحة في ظل اختفاء أو تناقص دور العديد من المؤسسات التي كانت تتولى أمر تدبير الموارد المحلية بمنطقة زمور.

أولا : قبائل زمور: من الترحال إلى الاستقرار

توجد قبائل زمور بين مدينتين كبيرتين، الرباط ومكناس، وتحيط بها قبائل متعددة، مثل زعير وزيان وگروان وبني احسن والسهول. ولم تكن قبائل زمور تستوطن المجال الذي تستقر به حاليا، فقد قدمت في هجرة طويلة من الجنوب الشرقي مرورا بالأطلسين الكبير والمتوسط، وانتقلت أمام ضغط قبائل زيان إلى المجال المجاور لمدينة مكناس، وأمام ضغط قبائل گروان، ضغط زمور من جهتهم على قبائل بني احسن الذين غادروا في اتجاه الشمال فاسحين المجال لاستقرار زمور بمجالهم الحالي خلال القرن التاسع عشر[1].

1 Lesne (Marcel): **Histoire d’un groupement berbère, les ZEMMOUR**. Paris, 1959. p 5.

يتميز المجال الجغرافي الذي تستوطنه مجموع القبائل المكونة لزمور بتنوع كبير، حيث يتكون من مجموعة من الهضبات التي تتخللها بعض المنخفضات، أهمها منخفضات واد بهت وبعض المنحدرات مثل منحدرات جبل تافوديات وولجة السلطان. كما تتوفر المنطقة على إمكانيات زراعية متباينة، موزعة بين أراض خصبة وغنية (ضاية الرومي، منطقة المعازيز)، وأراض رملية ضعيفة من حيث الإمكانيات الزراعية ومنطقة جبلية خصبة وغير صالحة للزراعة، ومجال غابوي مهم يتمثل في غابة المعمورة في الجزء الشمالي من زمور[2]. كانت قبائل زمور تعتمد في نمط عيشها على التنقل والترحال بين السهول والجبال والمناطق الغابوية. ويغلب على النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة العمل الفلاحي وتربية الماشية، حيث كانوا يعتمدون على الزراعة بشكل محدود، مقابل اهتمام أكبر بالرعي. ثم إن سكان هذه القبائل كانوا يدخلون بين الفينة والأخرى في صراع مع المخزن، خاصة وأنها تستقر في الممر الرئيسي للتنقلات السلطانية وللحركات المخزنية. وظلت هذه القبائل في مواجهة مستمرة مع قبائل مجاورة مثل قبائل بني احسن وگروان. وبما أن سكان زمور كانوا يفضلون التعاطي لتربية الماشية، فإن ذلك جعلهم يسكنون الخيام ويكونون جماعات غير مستقرة في مجالات محددة.[3]

ويمكن القول بأن قبائل زمور كانت تنقسم إلى قبائل غنية مثل قبليين وأيت عبو، وقبائل فقيرة مثل القبائل الجبلية. وقد ساهم تباين الموارد الاقتصادية لقبائل زمور في تحديد شكل الحضور المخزني بها، وفي طبيعة العلاقة التي تربطها بالمخزن وممثليه المحليين، ذلك بأن المناطق الضعيفة من حيث الموارد الاقتصادية أي المحدودة من حيث موارد العيش كانت هي الأكثر اضطرابا وتمردا، وهي التي شهدت تعيين أكبر عدد من القواد المحليين بزمور[4].

خلال القرن التاسع عشر، كانت "حركة القبائل تخضع لمحددات اقتصادية- سياسية وكذلك اجتماعية، مما كان يؤدي إلى تكامل الرقعة الترابية التي تتحرك فوقها القبائل: تكامل في استعمال المناطق الفلاحية والمناطق الرعوية. وكانت المناطق الرعوية (كالجبال مثلا والهضاب العليا) تستعمل لأغراض اقتصادية يقتضيها الرعي، وفي نفس الوقت لأغراض سياسية يقتضيها الفرار من السلطة المباشرة للمخزن في الحالات التي تتطلب ذلك. لذلك كان الترحال والحركة ملازمين لطبيعة القبيلة في زمور[5].

---

2 رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقات الدولة بالقبائل في المغرب**، دار الطليعة، بيروت، 1991. ص 16-17.

3 Querleux, "**Les Zemmour**", Archives berbères, vol. I, fasc. 2, Paris, Leroux, 1915, p. 125-126.

4 بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م. س، ص 64.

5 رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م.س. ص 122.

وقد أدى تدخل الدولة، الذي بدأ مع تشكل الإدارة الاستعمارية، إلى الحد من حركة القبائل التي أصبحت ملزمة بالاستقرار في مجال محدود، وإلى الحد من الصراعات القبلية. وفي الوقت نفسه تمكن المخزن والمستعمر، تدريجيا، من خلق نوع من الاستقرار داخل قبائل زمور.

يشكل النشاط الفلاحي، في الوقت الراهن، المصدر الأساس لعيش ساكنة زمور، بالإضافة إلى تربية المواشي بمختلف أنواعها. بينما تشكل الصناعة التقليدية، مثل النحت على الخشب (العرعار) وإنتاج الزرابي موردا مكملا. وقد أدت التحولات الاجتماعية المتسارعة، وتنامي دينامية الهجرة، إلى إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة وأشكال تدبير الموارد المحلية بالمنطقة.

ثانيا: تدبير الموارد المحلية بقبائل زمور

1 - القبيلة وتدبير الموارد المحلية بزمور

لعبت مؤسسة القبيلة دورا أساسيا في تدبير الموارد المحلية منذ استقرارها النهائي بمجال زمور في القرن الثامن عشر. وإذا كانت القبيلة تخضع من الناحية السياسية لسلطة المخزن، فإن هذا الأخير لم يكن يمارس أي دور في تدبير شؤونها، بما فيها الموارد المحلية، ذلك بأن المخزن كان يكتفي باستخلاص الجبايات المختلفة من القبائل، ويترك لها أمر تدبير شؤونها الخاصة.

ولم يكن المخزن يتوفر على جهاز منظم ومحكم وفعال لتدبير شؤون القبائل[6]؛ غير أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع العام الذي كان يعيشه المخزن المركزي نفسه، خلال فترات متعددة من تاريخ المغرب، وعدم قدرته في كثير من الأحيان على ضبط شؤون القبائل، وتزايد نفوذ عدد من القواد الكبار، إضافة إلى ما أحدثه التدخل الأجنبي داخل القبائل من تحولات، أمكننا فهم ما كان يعرفه الجهاز المحلي من فساد، وما كان يعتريه من خلل.

---

6 يتكون الجهاز المحلي من العمال والقواد، والخلائف، والشيوخ، والأمناء، والمقدمين، والأعوان، والقضاة والعدول. وكانت مهمتهم تقوم أساسا على تحصيل جبايات القبائل، وإرغامها على القيام بأعباء مختلف التسخيرات. وكانت سلطتهم تشتد أو تضعف حسب قوة المخزن المركزي أو ضعفه، ودرجة نفوذ وسطوة ممثليه المحليين، وحسب الحالة السياسية العامة التي كانت توجد عليها البلاد.

انظر بخصوص هذا الموضوع:

- التوفيق أحمد: **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 - 1912)**، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الثانية 1983، ص 465 - 491.
- المودن عبدالرحمن: **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الأولى 1995، ص 248 - 305.
- الهراس المختار: **القبيلة والسلطة، تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب**، مطبعة الرسالة، 1988، ص 162.

هذا الوضع، جعل القبيلة تتولى مسؤولية تدبير شؤونها المحلية، وجعل المؤسسات المكونة للقبيلة، مثل "اجماعة" الدوار تتحمل مسؤولية تدبير مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تهم السكان. ويتم هذا التدبير عن طريق التنسيق والتوافق بين قبيلتين أو أكثر إذا تعلق الأمر بالاستفادة من مورد اقتصادي أو طبيعي مشترك مثلا، أو بين أفراد القبيلة الواحدة إذا كان الأمر يهم سكانها بالأساس.

2 - مؤسسة "اجماعة" وتدبير الموارد المحلية

كان لكل دوار في قبائل زمور مؤسسة تدير شؤونه، وتمارس وظائف مختلفة في غياب السلطة المركزية البعيدة عن السكان، وذلك في مراحل تاريخية كانت فيها التنظيمات المحلية بديلا عن السلطة المخزنية المركزية. ولا ينحصر دور "اجماعة" في صياغة القوانين العرفية والسهر على تطبيقها، بل إن لها وظيفة سياسية بالغة الأهمية في مجتمع يعرف غياب سلطة مركزية مباشرة. فهي تعوض هذه السلطة، مما يضفي على دورها أهمية قصوى. ذلك أنها قيادة جماعية تحل محل الفرد الحاكم، مما يجعلها تتمتع بشرعية وإجماع وتمثيلية واسعة لمكونات القبيلة. فالجماعة أنيط بها القيام بوظيفة المخزن التقليدية كسلطة عليا في سيادة النظام[7]. كما تلعب "اجماعة" دورا محوريا في تسيير أمور القبيلة باعتبارها مؤسسة قضائية واقتصادية واجتماعية.

وقد لخص المرحوم أحمد بوبية أهمية هذه المؤسسة في قبائل زمور بقوله: "كانت لكل قبيلة [بزمور] جماعتها التي ترجع إليها في شؤونها العادية. فالجماعة هي التي تقرر مقدار المساهمة في مصاريفها التي تعنى بمصاريف الحفلات الدينية والموسمية وتسديد مصاريف الجامع من غطاء ووطاء وخيمة وأجرة الفقيه الذي يتولى الإمامة وتعليم الصبيان؛ كما أنها هي التي تقرر تنظيم الدوار وعدد الخيام التي يتكون منها وقبول من يريد الالتحاق بها من الغير، فيصبح فردا من أفرادها؛ كما أنها هي التي تبث في أي خلاف يقع بين أفراد الجماعة من حيث النزول بالدوار أو الحرث بأرض الجماعة أو المساهمة وعدمها في الحركات التعاونية في الحصاد والدرس والحرث، إلخ"[8].

وهكذا كانت مؤسسة "اجماعة" تختص بتدبير كل ما هو مشترك بين الساكنة المحلية، من ماء وأرض ومجال مقدس، كما تقرر عمليا في العلاقات مع المستويات القبلية الأعلى.

---

7 رحال بوبريك، **زمن القبيلة، السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي**، دار أبي رقراق، 2012. ص 23.

8 أحمد بوبية: **قبائل زمور والحركة الوطنية**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2003. ص 198 - 199.

وهي بهذا المعنى مؤسسة تنظيمية تؤطر العيش المشترك عبر تقنين الري واستغلال أراضي الجموع والاتفاق مع فقيه الشرط بالجامع لتأمين فعالية الحقل الديني والتعليمي، كما أنها تعتبر مؤسسة تحكيمية من خلال رأب الصدع والبث في النزاعات بين سكان الدوار، بما فيها تلك المتعلقة بتدبير الموارد المحلية، وفي مستوى ثالث تقدم نفسها كمؤسسة تدافع عن مصالح الجماعة بالتعامل مع المستويات القبلية الأعلى وتدبير مسألة الحدود والمراعي مع "اجماعات" الدواوير الأخرى[9]. وهو ما يتجلى بشكل واضح في القبائل والدواوير المشكلة لها على طول الحدود التي تفصل زمور مع القبائل المجاورة لها من جميع الجهات، مثلما هو الحال بالنسبة لمصغرة الشمال في علاقتها مع بني احسن وتدبير مسألة الرعي بغابة المعمورة في المرحلة السابقة عن تدخل الاستعمار الأجنبي بالمنطقة.

3 - الحركات المخزنية والموارد المحلية بزمور

من المعلوم أن القبائل كانت تزود المخزن بقدر معين من رجالها كلما دعت الحاجة إلى استنفارها، حيث كان المخزن يستعين بأبناء القبائل في حملاته العسكرية الهادفة إلى تطويع القبائل العاصية، أو لمحاربة المتمردين على سلطة المخزن، أو لإظهار هيبة الدولة[10]. وكانت القبائل ملزمة بالاستجابة لأوامر السلطان، لأن تهيء الحركة والقيام بها يعتبر جزءا من الخدمة المخزنية، والتغافل عن أمرها يعد عصيانا يستوجب العقاب. ورغم الطابع التسخيري الذي كانت تكتسيه عملية استنهاض القبائل، لدعم سلطة المخزن ونشر سطوته؛ فإن ما تدفعه القبيلة من أموال عند استنفارها يضفي على موضوع الحركة طابعا جبائيا إضافيا. ولاشك في أن عبء الحركة كان يشكل مصدر إزعاج وإرهاق مستمر[11]، ولا سيما بالنسبة للقبائل التي كان فيها الحضور المخزني قويا وأوامره نافذة.

تستقر قبائل زمور، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بين عاصمتين مخزنيتين، مكناس والرباط، وبالتالي فهي ممر ضروري للحركات المخزنية. بحيث كانت تتوقف عندها هذه الحركات، لردعها تارة وللتفاوض معها تارة أخرى، وكان مرور الحركة يخلف تأثيرات اقتصادية

---

9 عبد الرحيم العطري، **تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة**، دفاتر الحرف والسؤال، سلا، الطبعة الثانية 2012. ص 62.

10 الشابي مصطفى، **الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830 -1912م**، دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط، 2001. ص 156.

11 "ظلت القبائل تعتبر الدخول للجيش المخزني تعسفا ونوعا من أنواع الغرامات المتعددة التي كانت تحاول التخلص منها بمجرد ما يظهر ضعف المخزن". أنظر :

-برادة ثريا : **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1997، ص 327.

متعددة، ويؤزم وضع هذه القبائل[12]. فالمنطقة التي تحتلها قبائل زمور هي من المناطق التي عرفت أكبر عدد من حركات الحسن الأول، وذلك بفعل موقعها الجغرافي، فالمرور من الرباط إلى مكناس، ومن مكناس إلى الرباط، كان يقتضي المرور فوق تراب قبائل زمور، إذ وصل عدد حركات الحسن الأول مثلا في زمور، حسب ابن زيدان إلى عشر "حركات"[13]، مع ما يترتب عن كل حركة من تأثير سلبي على الموارد الاقتصادية والطبيعية بالمنطقة، أخذا بعين الاعتبار أن جل كلفة التموين يبقى على عاتق القبائل أثناء مرور الحركات بمجالها.

كما أن هذه الحركات لا تمر، عموما، من الأماكن الوعرة، أو التي تفتقر إلى الماء والكلأ. ومعنى ذلك أن الحركات المخزنية تمر فوق أخصب أراضي زمور، بحث تستطيع الحركة أن تشمل بتأثيرها في المكان أكثر من نصف المنطقة أثناء المرور، أي أنها تشمل جل المنطقة الوسيطية، خصوصا وأن الحركة تستغرق مدة عشرة أيام إلى عشرين يوما لعبور قبائل زمور[14].

ونظرا لرفض قبائل زمور أداء الواجبات والكلف المخزنية في حالات كثيرة، فإنه كان يتم تجهيز حركات لمهاجمتها، الأمر الذي كان يؤدي إلى تخريب المنطقة، والقضاء على مواردها المحلية. جاء في رسالة للسلطان مولاي عبد الرحمن لولده سيدي محمد، بعد حركة على زمور، مؤرخة في سنة 1259هـ ما يلي: "فلما رأينا لجاجتهم في عماهم (زمور) وعدم رجوعهم عن هواهم وأنهم لم يعتبروا بجلائهم عن بلادهم ولا بما أصابهم من الفتنة في أنفسهم وأولادهم، ولم يراعوا ما نهب من زرعهم القائم والحصيد ولا ما استخرج من مخزنهم الكثير العتيد، رأينا قتالهم شرعا... وأمرنا بالزيادة عليهم في الأخذ والتضييق، والمبالغة في النهب والتحريق، وتركهم محصورين في أوعارهم ومقهورين في أوكارهم..."[15]. نفس مشاهد تخريب الموارد المحلية تكررت سنة 1269هـ / 1851م، حيث يقول الناصري: "... وكان السلطان (عبد الرحمن) رحمه الله قد خرج من مكناسة فنزل الخميسات وشن الغارات على زمور فتوغلوا في الجبال فانتسف السلطان أموالهم وأكل زرعهم حتى أشجارهم ثم ارتحل عنهم إلى مراكش وارتحل الخليفة إلى فاس... ومن هذا التاريخ صار السلطان والخليفة رحمهما الله يغزوانهم كل سنة، يجتمعان عليهم فتنتسف الجنود زروعهم وأموالهم حتى أضر بهم الحال

---

12 للفصل في عواقب الحركات المخزنية على القبائل راجع:

- علي بنطالب: **المخزن والقبائل، الضغط الجبائي وتداعياته 1894 -1912م** ، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2013.

13 ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الجزء الثاني. نقلا عن: بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م. س. ص 56.

14 رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م.س، ص 57 - 58.

15 نفسه، ص 92.

وأشرفوا على الهلاك وكادت تعدم عنهم الأقوات وأذعنوا إلى الطاعة طوعا وكرها..."[16].

يحدث هذا التخريب، الذي يترتب عن الحركات المخزنية، تأثيرا سلبيا مباشرا على الاقتصاد الفلاحي المحلي في زمور وغيرها من القبائل. وإذا أضفنا إلى ذلك ظاهرة الأوبئة والمجاعات التي شهدتها البلاد بشكل عام خلال فترات مختلفة وأحيانا متتالية، ندرك حجم المساس بالثروة المحلية للقبائل، وبالتالي عرقلة مسألة التنمية بها، مما جعل هذه القبائل تكتفي بالبحث عن موارد العيش دون تحقيق أي تراكم في الجانب الاقتصادي[17].

وتجدر الإشارة إلى أن العقاب المخزني للقبائل، بواسطة حركاته المتعددة، لم يكن يهدف أساسا إلى الحصول على موارد عيشها أو جزء منها، بقدر ما كان ينصب في حالات كثيرة على إتلاف الموارد المحلية عن طريق إحراق المنازل والأشجار والحقول الزراعية وغيرها. أي أن المخزن، وبعد فرار المعنيين إلى المناطق الجبلية الوعرة، كان يعمل على القضاء على موارد العيش الضرورية التي تكتسي أهمية بالغة في حياة سكان هذه القبائل.

4 - عواقب الصراع مع القبائل المجاورة

تأثرت الموارد المحلية بمنطقة زمور، خصوصا خلال فترة ما قبل الحماية، بالصراعات القبلية التي كانت قائمة بين قبائل زمور والقبائل المجاورة. "فإذا كانت الحدود الجنوبية والغربية التي تفصل زمور عن القبائل المجاورة لها، كقبائل زيان وزعير، تخضع إلى حد ما لعوامل طبيعية، فإن الحدود الشمالية التي تفصلها عن بني احسن كانت تخضع في القرن التاسع عشر لميزان القوى بين هذه القبائل، ولمدى قدرة كل تجمع قبلي على الاستحواذ على أكبر مساحة من غابة المعمورة. مما جعل هذه الأخيرة تخضع لحركة مد وجزر بين بني احسن وزمور، إذ كان جزء منها مستغلا من طرف بني احسن والجزء الآخر من طرف زمور. أما الحدود الشرقية، فتخضع هي الأخرى لميزان القوى بين زمور والقبائل المجاورة لها، بحيث حاولت زمور الدفاع عن المجاري المائية السفلى لواد بهت (أي مجاري واد وسكت وواد الكل وواد شبيلة)"[18].

16 الناصري أحمد بن خالد : **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، الجزء 9. ص 48-47.

17 علي بنطالب، **"مسألة الجباية وأثرها على التنمية في العالم القروي: مقاربة تاريخية واجتماعية"**، مساهمة في أشغال الندوة الوطنية المنظمة من طرف كلية الآداب بمكناس يومي 10 - 11 ماي 2007، حول موضوع: "التنمية في العالم القروي والواحات". المقال منشور ضمن **"ذاكرة التكامل"** أعمال مهداة إلى المرحومين محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق. مطبعة النجاح الجديدة، 2015، ص 183 -190.

18 رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م. س. ص 15-16.

وتكشف الوثائق المخزنية بكثرة عن جوانب من هذا الصراع، وتأثيراته على الموارد الاقتصادية والطبيعية للأطراف المتحاربة. فقد كتب أربعة قواد من قبيلة كَروان إلى باشا مكناس الحاج بنعيسى رسالة مما جاء فيها: "... وبعد فإن زمور كلها توافقت على قتالنا كلنا ففي الحد الخامس والسادس ضربوا على إخواننا بسوق الحد وراموا كسره ونهب ما فيه من الأمتعة وغيرها وتعرضوا لهم إخواننا حتى وقع البارود بينهم فأعانهم الله عليهم وانكسروا وولوا هاربين فمات منهم عدد من الرجال والخيل وجرح مثل ذلك... واستعاضوا على موتاهم وجمعوا عدة من الخيل والرماة وضربوا على إخواننا ءايت وخلف فألفوهم سافرين للجبل لرعي ماشيتهم فنهبوا البعض من الأمراس وحصدوا البعض من الزرع الأخضر وأفسدوه وبلغنا أنهم يحتالون على قتالنا كلنا ولا طاقة لنا بهم إلا بإعانة سيدنا بالقبائل المجاورة لنا عليهم وإلا خرجنا من بلدنا وبقيت خالية يقطعون فيها الطريق على المسلمين ويضرون بأهل مكناس..."[19].

كما كتب القائد علي بن محمد أمزيان الكَرواني إلى الحاج بنعيسى يقول: "... أننا توجهنا يوم السابع عشر من تاريخه لقبيلة زمور بعدد من الخيل والرماة فوصلنا أرضهم وتضاربنا معهم فانكسروا وولوا هاربين وإلى النجاة طالبين فاتبعناهم إلى دواويرهم وغنمنا أموالهم ومواشيهم وقطعنا خيامهم وقتلنا وجرحنا منهم ومن خيلهم عدد ومات منا عشرة وجرح عدد ومن الخيل مثل ذلك..."[20].

في السياق نفسه، كتب القائد العربي بن منصور المهدوي إلى حاجب السلطان مولاي عبد العزيز ووزيره الوصي أحمد بن موسى يقول: "... وبعد فقد أنهينا لعلم مولانا بما فعلوا أولاد يعيش والساكنية من عامر بأنهم ضربوا على زمور وأخذوا لهم خمسين رأسا من رؤوس البقر ثم بعد ذلك بيوم أتوهم زمورا وأخذوا لهم فرسا لا غير..."[21].

من جهته، كتب القائد الحسين بن عمر الكَرواني إلى أحمد بن موسى قائلا: "... وبعد يعلم سيدي بأن قبيلة أيت أريبل وقبيلة قبليين وأنهم اجتمعوا واتفقوا وكانوا إخوانا علينا

19 الرسالة تحمل تاريخ 21 ربيع الأول 1328هـ، الموافق 2 أبريل 1910م، وثائق الخزانة الحسنية بالرباط، عهد مولاي عبد الحفيظ، محفظة رقم 88.

20 الرسالة مؤرخة ب 18 ربيع الثاني 1328 هـ/ 29 أبريل 1910م، وثائق الخزانة الحسنية بالرباط، عهد مولاي عبد الحفيظ، محفظة رقم 88.

21 الوثيقة مؤرخة ب 10 رجب 1312هـ/ 7 يناير 1895م، وثائق الخزانة الحسنية بالرباط، عهد مولاي عبد العزيز، محفظة رقم 63.

وخرجونا من بلادنا... ونهبوا لنا لمروس (كذا) ورفدوا لنا أزريم (كذا) متاعنا... والآن يا سيدي نظرك أوسع في هذا..."[22].

يتضح من هذه الوثائق مدى حدة الصراع الذي كان قائما بين زمور والقبائل المجاورة، خصوصا مع بني احسن وكَروان، وتأثيراته المختلفة على ثروات وموارد عيش القبائل المتصارعة، وأسلوب النهب والانتقام المتبادل بينها، وحالة عدم الاستقرار الذي كانت تعيشه هذه القبائل، مما أثر سلبا على تدبير مواردها المحلية.

ثالثا: مظاهر التدبير الجماعي للموارد المحلية بمنطقة زمور

1 - "التويزة": عمل جماعي متميز

"التويزة" أصلها من اللغة الأمازيغية "تويزي". وهي مساعدة جماعية في شكل عمل، تقدم عن طواعية وبدون أي إكراه، من طرف أهل الدوار أو القبيلة لفرد أو لعائلة لا تستطيع لوحدها أن تقوم بذلك العمل. وهي لا تلزم المستفيد أداء أي أجر أو مقابل. وهكذا فإن "التويزة" تشكل نوعا من العمل الجماعي الذي يحمل صفة التضامن والتعاون والتآزر[23]. غير أن الممارسة الفعلية جعلته يتم تحت الضغط والإكراه في غالب الأحيان. فقد كان المخزن يتوفر على أراضي زراعية بالعديد من القبائل[24]، وخاصة منها تلك المجاورة لمراكش، وفاس، ومكناس، وبعض قبائل الغرب. وكان يعهد بهذه الأراضي إلى القواد المحليين لاستثمارها، إما "بالشركة"، أو يكلفون، بدون أي تعويض، بحرثها ورعايتها وحصادها، وأداء مقابل ما قد يضيع من إنتاجها. ويتم العمل بهذه الأراضي عن طريق نظام التويزة[25].

---

22 الرسالة تحمل تاريخ 3 صفر 1315هـ/ 4 يوليوز 1895م، وثائق الخزانة الحسنية بالرباط، عهد مولاي عبد العزيز، محفظة رقم 664.

23 بورقية رحمة : **معلمة المغرب**، مادة "التويزة"، الجزء 8، منشورات مطابع سلا، ص 2652 -2653.

- العيساوي فاطمة : **كلف البوادي في القرن التاسع عشر**، ضمن ندوة البادية المغربية، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1999، ص 133 -148.

24 نجيدي محمد: **أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن**، ضمن ندوة: "البادية المغربية عبر التاريخ"، م. س، ص 103 -119.

-هناك إشكالية التحديد الدقيق لما يمكن أن يطلق عليه اصطلاح "أراضي المخزن". فقد كان مدلول هذا المصطلح يعني من الناحية النظرية الأملاك التي تعود مداخيلها لبيت مال الدولة. غير أن تصرف الحكام في هذه الأراضي جعل التمييز بين ما هو خاص بالسلطان وعائلته، وبين ما هو ملك للدولة أمرا عسيرا.

25 بنطالب، **المخزن والقبائل**، م.س، ص 101 -116.

وهكذا كان سكان العديد من القبائل يكلفون بالأعمال الفلاحية بأراضي السلطان أو أراضي قائدهم. وكان سكان القبائل المعنية بالتويزة ملزمين بإعداد بهائم الحرث لإنجاز تلك العملية[26]. وكانوا مجبرين على القيام بعمليات الحرث، والحصاد، والدراس، وحمل محاصيل تلك الأراضي إلى الأمراس والمخازن السلطانية الموجودة بأقرب المدن إليهم.

على مستوى القبيلة في زمور، كانت مؤسسة "اجماعة" تقوم بتنظيم عمليات الحرث الجماعي لفائدة السكان المعوزين في غالب الأحيان. وكان هذا العمل التضامني يتم على مستوى الدوار، حيث يتم التواصل بين المعنيين. واستمر العمل به، حسب روايات السكان المحليين بالمنطقة، إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي. ثم بدأ في الأفول مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المغربي بشكل عام، وتزايد استعمال الجرار في حرث الأراضي الفلاحية بزمور، ارتباطا بالتغيرات التي حدثت في علاقة الفرد بالجماعة، والتحولات التي همت الكثير من الممارسات الثقافية والاجتماعية.

لم يقتصر الأمر على عمليات الحرث الجماعي، بل شمل العمل التضامني المشترك عمليات الحصاد والدراس. ولا زالت مظاهر التدبير المشترك للعمليات المرتبطة بتدبير محصول الإنتاج الفلاحي مستمرة في الوقت الراهن بقبائل زمور، من خلال التناوب في استعمال البهائم أثناء حرث الأراضي الفلاحية حلال الفترة المحددة لعمليات الحرث المختلفة، أو أثناء درس الأنادر خلال فترة الصيف مثلا. وما يلاحظ بهذا الخصوص، أن العمل التضامني انتقل من مساعدة جماعية تضامنية مجانية إلى تدبير متفق عليه بين أشخاص معينين، مبني على مبدأ الأخذ والعطاء، وقد تتحكم فيه بشكل كبير مسألة القرابة العائلية.

2 - المجال الغابوي والرعي والقطيع في زمور

تستقر في الجهة الشمالية من زمور، من الشرق إلى الغرب، قبائل مصغرة، خزازنة، مزورفة، قطبيين ثم أيت علي أولحسن. وتحتل هذه القبائل أكبر المجالات الجغرافية بالنسبة للقبائل الأخرى المكونة لزمور، إلا أن أكبر جزء من هذا المجال تكونه غابة المعمورة في الشمال التي يتقاسمها زمور وبني احسن. وكان استغلال وتدبير هذا المجال الغابوي، الذي يكتسي أهمية اقتصادية بالغة الأهمية بالنسبة للطرفين، من العوامل المسببة لحدوث صراع مرير بين التجمعين القبليين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وتشير

26 غالبا ما كان المخزن يزود القبائل المسخرة في حرث أراضيه بالبذور الخاصة لذلك، في حين يقدم فلاحو القبيلة عملهم اليدوي ومحاريثهم ودوابهم:
-العيساوي فاطمة : **كلف البوادي في القرن التاسع عشر**، م.س، ص 136.

الوثائق المخزنية بكثرة إلى هذا الصراع وإلى دور غابة المعمورة كعامل مسبب وكمجال للحرب والانتقام المتبادل، والاستيلاء على رؤوس الماشية التي تشكل أهم مورد اقتصادي للطرفين. فقد أشار العربي بن الفقيه الخنشافي في رسالة موجهة إلى الوزير أحمد بن موسى إلى أن "الخزازنة (فرقة من بني عمرو من زمور) ركبوا واختفوا بالغابة وترصدهم حتى ظفر بهم وانتزع عنهم خيلا ثلاثة ومكاحل ثلاثة وقتل منهم واحد وجرح ثلاثة"[27].

كما كانت القبيلة في زمور، في مستوى أعلى، والجماعة في مستوى أدنى، تتولى تدبير الرعي الجماعي خاصة بالمجال الغابوي المذكور، ثم بالغابات المتواجدة في المناطق الجبلية في الجهة الجنوبية من منطقة زمور. فلم يكن الاقتصاد ومورد العيش في زمور يقوم على الفلاحة فقط وإنما على الرعي أيضا، خاصة وأن القطيع يشكل الثروة المتحركة التي يسهل أخذها للفرار نحو الجبال، الشيء الذي شجعته الطبيعة الجغرافية للمنطقة نفسها[28].

كما تتوفر المنطقة على مجالات رعوية هامة في الجهة الشرقية الجنوبية، في مناطق جبلية تتوسطها منخفضات وادي بهت. وتكون هذه المساحات الأماكن التي تلجأ إليها القبائل المستقرة وسط زمور وقت الحركات الهجومية، وتكون أيضا أهم مرعى للماشية، "مما يجعل هذا الاقتصاد يجمع بين ممارسة فلاحية محدودة وممارسة الرعي في الغابات المجاورة. ولم يكسر هذا النظام المختلط إلا مجيء الاستعمار، الذي زعزع توازنه"[29].

3 - تدبير الموارد المائية

بالنظر لأهمية الثروة المائية بهضبة زمور، وندرتها في بعض المناطق الفلاحية، وتوفر عيون مائية غنية، كان لزاما تدبيرها بشكل يحد من النزاع حولها. وكانت مؤسسة "اجماعة" تتدخل بشكل مباشر للقيام بهذه المهمة، من خلال توزيع حصص الاستفادة بين المعنيين أخذا بعين الاعتبار المساحات الزراعية المسقية، واتباع نظام التدوير بين الليل والنهار على المستفيدين، واللجوء إلى القرعة "إيلان" للفصل في بعض القرارات بشكل يرضي الجميع.

غير أن تدبير الموارد المائية كان يتسبب في نزاعات حادة أحيانا بسبب عدم احترام القرارات الجماعية. كما تتسبب قلة الأمطار وتوالي سنوات الجفاف في تزايد هذه الخلافات

---

27 الوتيقة مؤرخة بـ 23 ربيع الأول عام 1312هـ/ 24 شتنبر 1894م، وثائق الخزانة الحسنية بالرباط، عهد مولاي عبد العزيز.

28 رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م. س. ص 93.

29 نفسه. ص 94.

بسبب كثرة الطلب على الماء، فخلال الفترات الممطرة تستغني مساحات لزراعة الخضر عن حصتها من "النوبة"، وبعد أن يتم التقسيم وينحبس المطر تتم المطالبة من جديد بتوزيع يراعي تغيرات المناخ. ولم يكن تدبير هذا الأمر بالأمر الهين على القيمين عليه[30].

وقد أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها منطقة زمور، وتناقص مستوى صبيب العديد من العيون، إلى التخلي بشكل كبير عن الاعتماد عليها في سقي المزروعات والخضراوات وغيرها، ولجأ العديد من السكان إلى حفر آبار مائية واستعمال محركات لجلب المياه من أعماقها بدل الاعتماد بشكل كلي على مياه الأمطار والعيون. وشجع على ذلك العائدات المالية التي يتم الحصول عليها جراء بيع المنتوجات الفلاحية الموسمية منها وغير الموسمية.

4 - المخازن الجماعية

تميزت العديد من القبائل المغربية، خاصة المستقرة منها بجنوب المغرب، بتشييد مخازن جماعية في أماكن صعبة الولوج، تسمى "إكَودار، جمع أگادير"، ولازالت بعض معالمها موجودة حاليا، لكنها تحولت في معظمها إلى أنقاض مهددة بالاندثار بسبب التخلي عنها من طرف القبائل المعنية. وقد استعملت هذه المخازن بدرجة أقل من طرف قبائل الأطلس الكبير والمتوسط[31].

لم تستعمل ساكنة منطقة زمور مثل هذا النمط من التخزين، بل لجأت إلى اتباع نظام تخزين المحصولات الزراعية داخل الأرض وفي حفر جماعية منظمة تسمى بالأمازيغية "تِيسْرافِين"، بحيث لا يبدو أي أثر لها على سطح الأرض. ويتم اختيار الموقع بعناية فائقة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأرض والتضاريس، مما يسمح بالحفاظ على المنتوج لأطول مدة ممكنة. وفي قبائل زمور الشمالية، خاصة مصغرة، كان يتم تدبير هذا المورد الاقتصادي بتخزين الحبوب في حفر باطنية جماعية حفاظا عليها من غارات قبائل بني احسن المجاورة. ذلك بأن طبيعة الحياة الاقتصادية فرضت هذا النمط من التخزين، الذي يتماشى مع التنقل باستمرار سواء للرعي أو في إطار أسلوب الكر والفر المتبع في مواجهة المخزن ثم القبائل المجاورة. ولازالت بعض معالم هذا النوع من التدبير الاقتصادي المبني على استراتيجيات

---

30 اعتمدنا في كتابة هذه المعطيات على وقائع معيشة بقبيلة أيت ابكر في زمور، حيث كانت تنبع عين مائية يتم توزيع حصص الاستفادة منها بين السكان المعنيين. غير أن هذه العين تناقص صبيبها بشكل كبير بسبب التغيرات المناخية المتسارعة التي شهدتها البلاد بشكل عام.

31 راجع أعمال الندوة المنظمة بمدينة تارودانت سنة 2010 في موضوع: **إيكَودار، تثمين التراث الثقافي**، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2013.

أمنية بمناطق مختلفة من القبائل المذكورة[32].

غير أنه ومع مجيء الاستعمار الأجنبي، ثم سريان سلطة المخزن والدولة المغربية داخل كل مناطق زمور، ونهاية الصراع مع القبائل المجاورة، واستقرار القبائل في مجالات محددة، لجأ السكان إلى اتباع طرق جديدة في تخزين الحبوب، وذلك في بناءات دائرية من علو مترين أو ثلاثة تقريبا عن سطح الأرض. وشهدت هذه الطريقة التدبيرية بدورها تراجعا كبيرا، بعد الانتقال من السكن المتنقل إلى السكن المستقر، بحيث أصبح يتم تخصيص بناءات لخزن الحبوب بجوار السكن الرئيس.

5 - الأسواق المحلية في زمور

يشكل السوق مجالا متميزا لترويج وتبادل الموارد المحلية بالنسبة لسكان القبائل، خاصة ما يتعلق منها بالمواشي والبهائم والدواب والدواجن ثم المنتجات الفلاحية. وتتم فيه مختلف المبادلات الاقتصادية للسكان القرويين، سواء مع سكان القبيلة نفسها أو مع سكان القبائل المجاورة. وفي منطقة زمور كانت هناك أسواق متعددة، لكن أهمها كان سوق الثلاثاء في الخميسات وسوق الأربعاء في تيفلت، وهي أكبر أسواق زمور التي استمر وجودها إلى وقتنا الراهن.

تأثرت حركية الأسواق، وما ارتبط بها من تدبير للموارد الاقتصادية، بالمواجهة المستمرة مع المخزن وبالصراع مع القبائل المجاورة. فالمخزن، في شخص قواده المحليين، كان يلجأ إلى منع بعض القبائل من ولوج السوق عقابا لها على عصيانها لأوامره، أو لإجبارها على دفع الجبايات والغرامات المختلفة[33]. في حين تلجأ بعض القبائل إلى تهديد الأسواق القريبة والقيام بغارات عليها أحيانا في إطار الصراعات والانتقامات المتبادلة بين الأطراف المتحاربة. غير أن نشاط السوق يتكاثف وقت الهدنة أو "الهناء" الذي يترتب عن اتفاقيات مبرمة بين الطرفين يساهم فيها "الرفادة" وفق العرف المعروف ب "الرفود". وتسمح فترة السلم هذه بعقد شراكات ذات طابع اقتصادي لتدبير أمور الحرث والرعي وغيرها، خاصة بين سكان القبيلة الواحدة[34].

6 - تدبير ملكية الأرض في زمور

بعد استقرار زمور بالمجال الذي يستوطنونه حاليا، وأمام قلة عدد السكان وشساعة المجال، اكتست الأراضي الخصبة والمجالات الرعوية أهمية أكبر مقارنة بغيرها. وكانت هناك

---

32 رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م. س. ص 95-96.

33 بنطالب، **المخزن والقبائل**، م. س، ص 57-100.

34 بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م. س، ص 103.

أراض خاصة وأخرى ذات "منفعة عامة" مثل الغابات والمراعي والضايات، وهي أراض جماعية يكون فيها لكل عائلة الحق في استعمالها واستغلالها، وتتدخل "اجماعة" لتنظيم هذا الاستغلال.

وشهدت علاقة الإنسان بالأرض في زمور مجموعة من التحولات التي حدثت أولا مع دخول الاستعمار الأجنبي للبلاد، ثم بعد الحصول على الاستقلال، فقد اضطر سكان منطقة زمور إلى عيش حياة الاستقرار بدل التنقل باستمرار. ثم إن تقلص مجالات الرعي، وخاصة بعد مراقبة الدولة للمجال الغابوي، دفع الزموريين إلى الاهتمام أكثر بالفلاحة وإلى إعطائها مكانة لا تقل أهمية عن مكانة الرعي داخل النشاط الاقتصادي. كل هذا أدى إلى الحد من حركة تنقل الأفراد بالمجال. ذلك بأن تدخل الدولة كان له دور حاسم في تغيير العلاقة بين الإنسان والأرض في زمور عن طريق تملك حق التسيير، وفرضت إثبات الملكية للأرض. ولأن رسوم الملكية لم يكن معمولا بها في الغالب، فإن حجج الإثبات اعتمدت بالأساس على إقرارات الشهود والاستغلال الطويل الأمد[35].

يمنح العرف، الذي تقننه مؤسسة "اجماعة"، أهمية كبيرة للأرض في قبائل زمور، حيث يستعمل كأهم استراتيجية للحفاظ عليها. فعن طريق حرمان المرأة من الإرث مثلا تتم المحافظة على الأرض داخل الجماعة العائلية. فالأرض مهمة على المستوى العرفي لأنها تعبر عن تلاحم النظام القبلي، بدءا من العائلة والفخذ، وصولا إلى القبيلة. وتبرز هذه الأهمية في كون العرف -في قبائل زمور- يفترض توفر خمسين إلى مائة شخص يؤدون اليمين لإثبات حق الملكية، وهو نفس العدد المطلوب في حالة القتل، مما يدل على أن حق الملكية من المسائل التي تحاط بقيود عرفية صارمة.

يكتسي العرف أيضا أهمية بالغة في مسألة الارتباط بالأرض في زمور من خلال حق الشفعة، والذي يسمح بالحفاظ على الملكية داخل العائلة الصغيرة ثم العائلة الكبيرة، أي العَظْمَ أو "إِغِصْ Ighess"، ثم القبيلة، حيث يخول لهؤلاء حق استرجاع الملكية على الأرض بعد بيعها. ويملك هذا الحق البائع نفسه، ويأتي بعده كل فرد ذكر بالغ ينتمي إلى "إغص" البائع، وذلك بالترتيب حسب مبدأ القرابة. ويمنح هذا العرف ل"اجماعة" نفسها إمكانية استرجاع الملكية إلى القبيلة في حالة تعذر توفر ذوي الحق المشار إليهم[36].

---

35 المرجع نفسه. ص 78.

36المرجع نفسه، ص 79-80.

بعد التزايد المضطرد في عدد سكان زمور بعد الاستقلال، والتقسيم الذي تتعرض له الأراضي الفلاحية والرعوية نتيجة الإرث، ارتفعت قيمة هذا المورد الطبيعي والاقتصادي. وبرزت أشكال جديدة في تدبير استغلال الأرض، عن طريق تخصيبها واستثمار المساحات الصغيرة منها. كما تقلصت بشكل كبير الأراضي والمراعي الجماعية، وأصبح تدبير الأرض يتم بشكل فردي في الغالب، مع الحرص على توثيق حق تملكها عن طريق تحفيظ مساحات هامة منها.

رابعا: تحولات نظم التدبير الجماعي بمنطقة زمور

أثرت التحولات التي لحقت هياكل المجتمع المغربي عامة، ومنطقة زمور خاصة، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مرورا بمرحلة الاستعمار، ثم الحصول على الاستقلال، وصولا إلى تكريس سلطة المخزن وتدخله في مجالات تدبيرية داخل القبائل، في تغير نظم تدبير الموارد المحلية من طرف سكان البوادي المغربية.

مست هذه التحولات مجالات متعددة ذات صلة بتدبير المراعي، والمجال الغابوي، والمخازن الجماعية، والأسواق، والموارد المائية، والأراضي الفلاحية، والثروة الحيوانية، والمنتوجات الفلاحية. وقد تأثر تدبير مختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية بالمواجهة المستمرة مع المخزن التي جعلت القبائل لا تستقر في مجال محدد، وبالحركات المخزنية التي تلحق أضرارا كبيرة بموارد عيش السكان. كما ساهمت الصراعات المريرة التي حدثت بين زمور والقبائل المجاورة لهم في الإخلال بالعديد من الموارد المحلية لسكان القبائل المعنية.

تولت مؤسسة "اجماعة" التي تشكل أهم بنية داخل القبيلة جوانب متعددة من تدبير الموارد المحلية في منطقة زمور. بيد أن تدخل الإدارة الاستعمارية والدولة المغربية بعد الاستقلال، الذي ترتب عنه إضعاف مؤسسة القبيلة بشكل عام، أدى إلى تحول نظم التدبير من إطار جماعي إلى إطار يغلب عليه الطابع الفردي.

وساهم تدهور مؤسسة "اجماعة" بشكل كبير في تحول أشكال التدبير الجماعي للموارد المحلية بالقبائل. فقد شهدت "اجماعة" تدهورا كبيرا في مختلف القبائل المغربية، بما فيها قبائل زمور، ولحق هذا التدهور الوظائف الحيوية التي كانت مناطة بهذه المؤسسة في الماضي، والتي أصبحت تقوم بها الدولة، كالوظائف الاقتصادية والإدارية. فعلى مستوى الدوار كانت "اجماعة" في الماضي تقوم بتنظيم المصالح الاقتصادية والاجتماعية وحل المسائل العرفية للأفراد، فكل قبيلة كانت لها جماعتها التي تتكون من نواب عن كل فخذة. وفي هذا الإطار كان شيخ القبيلة "أَكْسَوَاثْ نْ قْبِيلْثْ" يقوم بدور مهم داخلها، ويمارس وظائف

متعددة في جميع المجالات[37]. بيد أن تحولات الدولة والمجتمع أدت، من ضمن ما أدت إليه، إلى تقلص دور الجماعة وكبيرها، وبالتالي تناقص سلطة الجماعة على الفرد. مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات على طرق تدبير الحياة العامة داخل دواوير القبيلة، بما فيها كل ما يهم تدبير الموارد المحلية الطبيعية والاقتصادية[38].

كما ساهمت التحولات المجالية والاقتصادية في حدوث تحول في أشكال تدبير الموارد المحلية بمنطقة زمور، ذلك بأن تقلص مجالات الرعي والغابات المكونة لإقليم الخميسات على العموم، أدى إلى الاهتمام بالفلاحة وإلى إعطائها مكانة لا تقل أهمية عن مكانة الرعي داخل النشاط الاقتصادي. إلا أن ممارسة الفلاحة بالنسبة لجل الفلاحين المتوسطين والصغار تتميز بكونها ممارسة معيشية لا تسمح بتوفير الفائض والادخار، ذلك ما يفسر سيادة زراعة الحبوب والقطاني كزراعة تضمن الحد الأدنى للعيش لمعظم الفلاحين الصغار في زمور[39].

وكان الزموريون يقومون بتدبير مواردهم المحلية بأنفسهم، وإلى جانب ذلك لجأوا إلى احتضان الدخلاء للقيام بالأعمال الفلاحية والرعوية واللجوء إلى "الشركة" في حرث الأرض وتسيير القطيع وإلى "التويزة" التي تضمن التعاون المتبادل بين أفراد الجماعة. "كان من المفروض في الوقت الحاضر، وعلى إثر عملية الاستقرار التي عرفتها المنطقة منذ عهد الحماية، أن يزدهر دور تلك المؤسسات التقليدية لتنمية الإنتاج الفلاحي العائلي وعقلنة تدبيره. إلا أن ما وقع هو العكس، أي تراجعها بل واندثارها"[40].

كانت "الشركة" في الماضي تجمع أساسا الوحدات العائلية فيما بينها، إذ تعطي بعض رؤوس الأغنام أو الأبقار لفرد ما قصد إعانته، نظرا لانتمائه إلى العائلة نفسها، وبهذا كان للشركة دور في الحد، على الأقل ظاهريا، من التميزات الاجتماعية[41]. ولم يعد العمل بمسألة "الشركة" إلا في حالات نادرة، فقد طغت المصالح الفردية الخاصة، وساد منطق الربح والخسارة، وأصبح اللجوء إلى القرض الفلاحي يغني عن الحاجة إلى الجماعة، وتقلصت مجالات الحرث والرعي المشترك، وبرزت تأثيرات التغيرات المناخية، وظهرت أشكال جديدة للموارد المحلية في منطقة زمور، مثل الصناعة التقليدية والتجارة والخدمات.

---

37 Aspinion (R): ***Contribution à l’étude du droit coutumier berbère Marocain***, Paris, 1946. p 31.

38 رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، م.س. ص 168. قارن أيضا: أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، م.س، ص 414.

39 رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، م. س، ص 172.

40 المرجع نفسه، ص 175.

41 نفسه، ص 184.

خاتمة

تبين من خلال تحليل مختلف العناصر السالفة، بأن تدبير الموارد المحلية في منطقة زمور، كان يكتسي في الغالب طابعا جماعيا، تؤطره القبيلة في مستوى أعلى ثم مؤسسة "اجماعة" في مستوى أدنى. ولم يكن التوصل إلى توافقات بخصوص تدبير الموارد الاقتصادية والطبيعية بالأمر الهين، بسبب اختلاف المصالح وتبدل الأحوال، ارتباطا مع تغير العلاقات مع المخزن ومع القبائل المجاورة. بيد أن التحديات الخارجية بالأساس، ساهمت بشكل كبير في إيجاد حلول داخلية لتدبير الموارد المحلية بمنطقة زمور، وفق أعراف ومعايير، تعكس درجة التماسك بين العديد من القبائل.

غير أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع المغربي، منذ دخول الاستعمار الأجنبي الذي غير الهياكل الاجتماعية بشكل جذري، وإضعاف مؤسسة القبيلة بعد الاستقلال، وقيام الدولة بوضع قوانين خاصة ذات صلة بتدبير الموارد المحلية بالمغرب بشكل عام، وحصول تغييرات في علاقة الفرد بالجماعة، وتكثف ديناميات الهجرة، وتكريس تدخل الدولة في جميع المجالات، كلها عوامل ساهمت في حدوث تحول جذري في أنماط تدبير الموارد المحلية في منطقة زمور، بحيث أصبح يكتسي في الغالب طابعا فرديا، يهدف إلى تحقيق منافع خاصة.

ولابد من الإشارة إلى أن العديد من أوجه تدبير الموارد المحلية بشكل جماعي لا زالت مستمرة، رغم كل التحولات المذكورة، بالعديد من المجالات الأمازيغية المغربية، خاصة بالمجالات الواحية والجبلية. فليس من السهل التخلص من الأعراف المتوارثة، إذا كانت تساهم في إيجاد حلول لقضايا متعددة ذات صلة بتدبير الموارد الطبيعية والاقتصادية لسكان المناطق المعنية.

البيبلوغرافيا المعتمدة

- وثائق الخزانة الحسنية بالرباط، محافظ عهد السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ.
- الناصري أحمد بن خالد، "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، الجزء التاسع.
- بنطالب علي، "المخزن والقبائل، الضغط الجبائي وتداعياته 1894 - 1912"، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2013.
- بنطالب علي، "مسألة الجباية وأثرها على التنمية في العالم القروي: مقاربة تاريخية واجتماعية". المقال منشور ضمن "ذاكرة التكامل" أعمال مهداة إلى المرحومين محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق. مطبعة النجاح الجديدة، 2015.
- برادة ثريا، "الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1997.
- بوبية أحمد، "قبائل زمور والحركة الوطنية"، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2003.
- بورقية رحمة، "الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقات الدولة بالقبائل في المغرب"، دار الطليعة، بيروت، 1991.
- بورقية رحمة، معلمة المغرب، مادة "التويزة"، الجزء 8، منشورات مطابع سلا، ص -2652 2653.
- التوفيق أحمد، "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1912-1850)"، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الثانية 1983.
- المودن عبدالرحمن، "البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر"، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الأولى 1995.
- الهراس المختار، "القبيلة والسلطة، تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب"، مطبعة الرسالة، 1988.
- نجيدي محمد، "أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن"، ضمن ندوة: "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1999.
- رحال بوبريك، "زمن القبيلة، السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي"، دار أبي رقراق، 2012.
- العطري عبد الرحيم، "تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة"، دفاتر الحرف والسؤال،

سلا، الطبعة الثانية 2012.

- العيساوي فاطمة، "كلف البوادي في القرن التاسع عشر"، ضمن ندوة البادية المغربية، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1999.
- الشابي مصطفى، "الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830 - 1912م"، دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط، 2001.
- "إيگودار، تثمين التراث الثقافي"، أعمال الندوة المنظمة بمدينة تارودانت سنة 2010 ، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2013.

- Querleux, " Les Zemmour ", *Archives berbères*, vol. I, fasc. 2, Paris, Leroux, 1915.
- Lesne (Marcel), "*Histoire d'un groupement berbère, les ZEMMOUR* ". Paris, 1959.
- Aspinion (R), "*Contribution à l'étude du droit coutumier berbère Marocain* ", Paris, 1946.

وثائق حول تدبير الموارد المحلية
عند قبيلة مجاط الأطلس الصغير

المحفوظ أسمهري - مبارك أيت عدي
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

ساهمت قبائل الأطلس الصغير، وبشكل كبير، في تدوين القوانين التي كانت تُدَبِّر حياتها الاجتماعية، فخلفت بذلك إرثا قانونيا مُوَثقا يستوجب الاعتناء بنشره ودراسته. ولا تخفى أهمية هذا التراث المكتوب بالنسبة لتاريخ التدبير الجماعي بهذه المناطق ذات الموارد الطبيعية الشحيحة، لدرجة يمكن اعتبارها من المناطق التي اعتمدت على اقتصاد الندرة بامتياز.

في ذات السياق، يتوخى هذا المقال رصد جوانب من التدبير القبلي للموارد المحلية عند قبيلة مْجَّاطْ الأطلس الصغير(ⵉⵎⵊⵊⴰⴹ)، اعتمادا على وثائق غير منشورة، اكتشفت بخزانة إحدى الزعامات المحلية داخل هذه القبيلة. وتظهر لنا أهمية هذه الوثائق إذا استحضرنا أن التراث القانوني لإمْجَّاضْ شبه مغيب في دراسات مرجعية تناولت أعراف قبائل الأطلس الصغير، بما في ذلك كتاب " ألواح جزولة"[1] لمحمد العثماني الذي تتبع ألواح قبائل سوس. كما أن كتابة تاريخ هذه القبيلة يشكو أصلا من ندرة التوثيق[2]، بعد ما تعرضت حصونها الجماعية (إكَودَارْ: ⵉⴳⵓⴷⴰⵔ) للسلب والنهب جراء الحركات المخزنية، الشيء الذي تسبب في إتلاف "خزانة القبيلة" التي يعتبر أگادير مقرها[3].

يتمحور مضمون الوثائق المدروسة حول تنظيم المخازن الجماعية والأسواق والماء والرعي، وهي من أهم المجالات التي تعكس تدبير الموارد المحلية. وتقتضي دراسة هذه

---

1 لم يكن نصيب إمْجَّاضْ من الأعراف الواردة في كتاب "ألواح جزولة" سوى الاتفاق المبرم بين أيت علي (فرع من إمجاض) وجيرانهم " إيسگيوار: ⵉⵙⴳⴳⵉⵡⴰⵔ "، راجع العثماني محمد، ألواح جزولة والتشريع الإسلامي: دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2004، ص 299 – 302.

2 نعتقد أن من أسباب ذلك، هو عدم وجود مدرسة عتيقة بمجال إمجاض، إذ اكتفوا بتمويل مدرسة تازروالت. الشيء الذي تثبته المقولة المشهورة: " ⵉⵎⵊⵊⴰⴹ ⵓⵔ ⴳⵉⵏ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏ ⵍⵄⵉⵍⵎ " ، أي إمجاض ليست بلاد العلم.

3 يستدل غالبا في هذا السياق بحملة الگلُّولي (المعروف محليا بـگإيلول "ⴳ ⵉⵍⵍⵓⵍ")، قائد تزنيت منذ عهد السلطان مولاي الحسن الأول، التي دمرت أگادير نْ تْـگِدَا (ⴰⴳⴰⴷⵉⵔ ⵏ ⵜⴳⵉⴷⴰ) عام "16 عربي"، أي 1316 هجرية الموافق لسنة 1898 ميلادية.

النماذج من التدبير، ربطها بخصائص هذه القبيلة وبالسياق العام لتاريخها. وأمام شبه غياب دراسات عن قبيلة إمْجَّاضْ، فإن الرواية الشفوية والتحريات الميدانية تعتبران ركائز المقاربة المنهجية التي اعتمدنها في تحليل هذه الوثائق.

مجال مجاط: شح في الموارد وإشعاع تاريخي

تعتبر مجاط، أو إمْجَّاضْ كما تنطق محليا، من قبائل جزولة "إڭوزولن" (ⵉⴳⵉⵣⵓⵍⵏ). استقرت بالأطلس الصغير الغربي منذ عدة قرون. تنتمي إلى مجال تحيط به قبائل أيْتْ وَفْقَّا (ⴰⵢⵜ ⵡⴰⴼⵇⵇⴰ) وأيت عبد الله أوسعيد (ⴰⵢⵜ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰ ⵓⵙⵄⵉⴷ) شرقا، وإدا ڭاڭمار (ⵉⴷⴰ ⴳⴳⴰⴳⵎⴰⵔ) وتزروالت(ⵜⴰⵣⵔⵡⴰⵍⵜ) شمالا، وغربا أيت رْخَا(ⴰⵢⵜ ⵔⵅⴰ) وأولاد جْرَّارْ، وجنوبا أهل إيفران (ⴰⵢⵜ ⵉⴼⵔⴰⵏ) وأيت حْرْبيل (ⴰⵢⵜ ⵃⵔⴱⵉⵍ) (أنظر الخريطة). يغلب مجالها الطبيعي الطابع الجبلي وقلة الغطاء النباتي، بسبب ندرة المياه وفقر التربة؛ لدرجة تفسر فيها بعض الروايات مدلول اسم إمْجَّاضْ4 بطبيعة مجاله الذي يظهر وكأنه "جبل أصلع"5. وبالفعل، فالثروة النباتية فيه جد فقيرة، مقارنة مع مجالات قبائل مجاورة. يسمى هذا المجال أيضا ب "تِزْلْمِي:ⵜⵉⵣⵍⵎⵉ"، ومعناه حسب جوستنار (Justinard)6، الهضبة التي تحرث بها الأراضي البورية. يعتمد فيه السكان على الزراعة المعيشية. أما الذاكرة الجماعية المحلية، فترى أن الكلمة مشتقة من فعل " إزْلْمْ:ⵉⵣⵣⵍⵎ"، أي قَشَّرَ، وهو كناية على فقر المنطقة من حيث الغطاء النباتي. وكيفما كان الحال، فكل هذه الأسماء تعكس أهم الخصوصيات الطبيعة لهذا المجال والتي هي قلة الأراضي الصالحة للزراعة .

تأثر نمط عيش هذه القبيلة بهذه الإكراهات، لهذا تصنف من القبائل المعتمدة على موارد محدودة، أغلبها مادة الشعير الذي تقاوم قلة الأمطار وعلى عائدات الرعي وتربية الماشية، ونظرا لقلة هذه الموارد، أحاطتها بقوانين صارمة خاصة تدبير المياه والمراعي والمحاصيل وغيرها، كما ساهمت هذه الظروف أيضا في جعل غنائم الحروب والغزوات موردا تكميليا، يغطي النقص الحاصل في الموارد المحلية. تنسب الرواية الشفوية قدوم مجاط إلى موطنها الحالي للقطب الصوفي سيدي أحمد أوموسى. استقدمها من مجاط مراكش في أربعين رجلا لمحاربة أيت حربيل (ⴰⵢⵜ ⵃⵔⴱⵉⵍ). كما نسبت لها تدمير مدينة تمدولت على

---

4 مفردها أمْجُّوضْ (ⴰⵎⵊⵊⵓⴹ)، ومعناه لغة الأصلع.

5 يقال " أدْرَارْ أمْجُّوضْ: ⴰⴷⵔⴰⵔ ⴰⵎⵊⵊⵓⴹ" لجبل فقير من حيث الغطاء النباتي.

6 Archives de la Décence (GR 9 M 2084) (fiche sur MEJJAT)

يد محمد بن علي المنصاكي المجاطي[7] أواسط القرن الثامن الهجري[8].

في نهاية القرن التاسع عشر كانت هذه القبيلة مصدر إزعاج للمخزن، فقام سعيد الكَيلولي الحاحي، قائد تزنيت في عهد السلطان مولاي الحسن الأول، سنة 1316 هـ/ 1898م بتخريب أهم مستودعات مواردها المحلية ورموز قوتها التنظيمية وهو أكَادير -ن تكَيدا. وتؤرخ الذاكرة الجماعية لأيت موسى بهذا الحدث، وتعتبره من الضربات الموجعة التي ألمت بالقبيلة في تاريخها المعاصر.

خلال فترة الحماية، وصفت التقارير الاستعمارية الفرنسية إمجاض بالقبيلة المحاربة؛ غير أن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بدأت مع هذه الفترة نالت من قوة التنظيم القبلي لديها، فعرفت بذلك تحولات عميقة ومتلاحقة. ويبدو أن إرثها التاريخي في مجال التدبير الجماعي، شكل قاعدة، استفادت منها المؤسسات الجماعية المعاصرة، وهو ما نلمسه في كثرة الجمعيات التي أسست داخل هذه القبيلة.

التعريف بوثائق الدراسة:

يتعلق الأمر هنا بخمسة وثائق، مؤرخة بما بين 1121 و1349 هـ، الموافق لـ 1709 و 1930م، وهي من الأرشيف الخاص لأسرة إدْ عْلِي أُوحْمَادْ (ⵉⴷ ⵄⵍⵉ ⵓⵃⵎⴰⴷ)[9]، إحدى الزعامات المحلية التي تولت المشيخة في قبيلة أيت موسى، أحد الفروع السبعة لإمْجَّاضْ، منذ القرن الثامن عشر.

اهتمت أقدم وثيقة بأكَادير نْ أوفْرْدُو(ⴰⴳⴰⴷⵉⵔ ⵏ ⵓⴼⵔⴷⵓ)، المترجم ب "حصن المِهْرَاسْ"[10]، وموضوعها المقارنة بين شهادة بوَّاب الحصن وشهادة غيره. يرتبط هذا النوع من

7 في مكان غير بعيد عن دوار إد مبارك، هناك أنقاض بنايات تسمى " إخْرْبَانْ نْ عْلِي مْنْصَاكَ: ⵉⵅⵔⴱⴰⵏ ⵏ ⵄⵍⵉ ⵎⵏⵚⴰⴳ "، وفي الكتابات يسمى المجاطي البنيراني نسبة إلى " إد بْنِّرَانْ (ⵉⴷ ⴱⵏⵉⵔⴰⵏ) " أحد الفروع المكونة لقبلية إمجاض. وملخص الرواية المتداولة في الأطلس الصغير ومنطقة باني، أن علي أمنصاكَ (ⵖⵍⵉ ⴰⵎⵏⵚⴰⴳ) كان زعيما قويا، توجه إليه أحد سكان مدينة تمدولت للاستنجاد به لرفع الظلم الذي لحق أسرته من بعض شباب المدينة الذين كانوا يعترضون طريق بناته. وافق المجاطي على الثأر لهذا الرجل المظلوم، فجهز حملة عسكرية، ادت الى خراب واندتار مدينة تمدولت.

8 يصعب إثبات صحة هذه الروايات كلها باعتبارها متناقضة، غير أنها توضح العلاقة المتينة التي تربط امجاض بسيدي أحمد أوموسى، فهو المتبرك به في تسيير شؤون الجماعة، وإليه تقدم الأعشار والذبائح كل سنة. وتنفرد هذه القبيلة بكونها الوحيدة التي يقام لها موسم خاص بضريح هذا الولي، ويسمى "موسم إمْجَّاضْ" .

9 نتقدم بالشكر الجزيل للصديق خربوش جامع، إبن هذه الأسرة العريقة، الذي أمدنا بنسخ من هذه الوثائق؛ فلولا غيرته على تاريخ قبيلته ووعيه بالأهمية التاريخية للرصيد الوثائقي لأسرته، ما كان لهذه الدراسة أن ترى النور.

10 يوجد هذا الحصن بمنطقة تكَجكَالت، قرب دوار إزونضن، وقد جذب الموقع الاستراتيجي للمنطقة أنظار القائد سعيد المجاطي، فاتخذه مقرا لحكمه.

الوثائق عادة بالنوازل التي تطرح على مجلس تدبير أگادير (إنْفْلاسْ نْ أگادِيرْ)، ويكون رأي المجلس فيها بمثابة بند قانوني إضافي، تكون له صبغة إلزامية. الوثيقة الأخرى تخص أگادير-ن- تبعروست (ⴰⴳⴰⴷⵉⵔⵏ)[11]. رغم حالتها الرديئة بسبب الخروم التي تتخللها، فإنها تقدم معطيات قيمة عن تشييد هذه البناية الجماعية، وعن القانون المنظم لواجبات وحقوق أصحاب غرف التخزين فيه.

أما الوثيقة الثالثة، والمؤرخة ب 1230 هـ 1814 م، فتتعلق بحماية المياه والحقول والمنازل بِمَوْضِع يسمى تِزْگي (ⵜⵉⵣⴳⵉ)، وهي منطقة إستراتيجية اتخذت منها أسرة إدْ عْلِي أُوحْمَادْ مقرا ثانيا لها، لما تولت المشيخة في أيت موسى، فبنت بها قلعة منيعة تلجأ إليها في حالة الطوارئ، وما زالت إلى اليوم تعرف ب "تِزْگي نْدْ عْلِي أوحْمَادْ". وذكرت الاتفاقية بالاسم آيت تْبَعْروسْت (ⴰⵢⵜ ⵜⴱⴰⵄⵔⵓⵙⵜ)، وآيت خْنُشَّ (ⵉⵅⵏⵓⵛⵛⴰ)، وإدْ بُهْرُّو (ⵉⴷ ⴱⵓⵀⵔⵔⵓ)، باعتبارهم من أهم ملاكي الأرض بالمنطقة.

الوثيقتان الرابعة والخامسة، مؤرختان على التوالي ب 1300ه و1349 ه، تتعلقان بتنظيم السوق الأسبوعي لأيت موسى (آل موسى)، والمعروف ب " لحد إيزروالن : ⵍⵃⴷ ⵉⵢⵣⵔⵡⴰⵍⵏ"، نسبة إلى اليوم والمدشر الذي ينعقد فيه. وتتضمنان ما هو متفق عليه بين هؤلاء وجيرانهم من أيْتْ هْمَّانْ (ⴰⵢⵜ ⵀⵎⵎⴰⵏ) وأيْتْ عْلِي (ⴰⵢⵜ ⵄⵍⵉ)[12]، من أجل تأمين السوق والطرق المؤدية إليه.

أوردت هذه الوثائق أسماء ممثلي القبيلة (إنْفْلاسْ) الذين أقروا القوانين المعتمدة، وهو تقليد معمول به عند القبائل الأمازيغية بالجنوب المغربي. يتعلق الأمر بممثلين عن كل من أيْتْ موسى وأيْتْ عْلِي وأيْتْ هْمَّانْ، ويتراوح عددهم بين اثنين وسبعة إنْفْلاسْ. كما ذيلت بأسماء محرريها، ويظهر من لقب اثنين منهم، المَنُوزِي13 والجرسيفي14، أنهم فقهاء ينحدرون من قبائل مجاورة. كتبت هذه الوثائق بخطوط مختلفة، ويغلب عليها الخط المسمى الزمامي. أما أسلوبها فتغلب عليه الركاكة، بسبب الترجمة الحرفية للعبارات الأمازيغية الواردة فيها[15].

11يوجد فوق مرتفع على مقربة من دوار إمرزكلي.

12 نعتقد أن الأمر يتعلق بقبيلتي أيْتْ عْلِي نْ تَاگوتْ (ⴰⵢⵜ ⵄⵍⵉ ⵏ ⵜⴰⴳⵓⵜ)، أي الموجودين جهة الغرب، وجيرانهم أيْتْ عْلِي نْ لْقْبْلْتْ (ⴰⵢⵜ ⵄⵍⵉ ⵏ ⵍⵇⴱⵍⵜ)، أي الموجودين في الشرق .

13 نسبة إلى أمانوز (ⴰⵎⴰⵏⵓⵣ)، التي تبعد عن إمجاض بحوالي اربعين كيلومترا.

14 نسبة إلى أگرسيف (ⴰⴳⵔⵙⵉⴼ).

15 من نماذج هذه الألفاظ، نجد (من كان فيه شئء من الساقية " المراد: من يملك نصيبا في الساقية "، واشتركوا بنيانهم في الصور" المراد: يتعاونوا على بناء السور"...إلخ)

كما تتخلله ألفاظ أمازيغية وأخطاء لغوية تبين ضعف مستوى التحكم من اللغة العربية، لذا يصعب على من لا يعرف أمازيغية الجنوب المغربي استيعاب مضامينها[16].

تدبير أگادير:

تكتسي مؤسسة أگادير أهمية بالنسبة لقبائل الأطلس الصغير، لأنها من وسائل تحقيق الأمن بمفهومه العام، ووسيلة فعالة لترشيد استهلاك الموارد المحلية التي تعتمد عليها الأسر في معيشتها. ويظهر من كثرة الحصون في المجال الترابي لقبيلة إمجاض أنها من المجموعات البشرية التي أولت عناية خاصة لتشيد هذه البنايات الجماعية. ويبدو أن حضور هذه المؤسسة في الذاكرة الجماعية عكسه الفن الصخري بدوره، إذ نقش على إحدى اللوحات الحجرية تصميم لمخزن جماعي غير بعيد من أگادير نْ تْـگيدَا (أنظر اللوحة)، وهو ما يشكل لحد الآن حالة فريدة بالفن الصخري المغربي.

لم تحظ المخازن الجماعية لهذه القبيلة باهتمام الباحثين، وحتى الدراسات الكولونيالية المرجعية في هذا المجال لم تتناولها. تقدم الوثيقتان اللتان بين أيدينا معطيات حول بناء أگادير وتدبيره المؤسساتي. فالوثيقة الخاصة بحصن تَبَعْرُوسْتْ (أنظر الوثيقة 1) نصت في مطلعها على اتفاق ممثلي الجماعة (إنْفْلاسْ) نيابة عن"جماعتهم كبيرا وصغيرا"، على بناء الحصن، وذكر كل واحد منهم باسمه. كما بينت مساهمة كل طرف بمقدار معين من الأرض (سمته الوثيقة بالرسم)، وتعين " رجلين لربع"، كما " جعلوا بينهم عشرة مثاقيل" و" اشتركوا بنيانهم في الصور الداخل "[17]. ورغم الصعوبات التي تحول دون قراءة الوثيقة برمتها، فإن المقتطفات السالفة الذكر تبين جانبا مهما من الإجراءات التي تم اتخاذها أثناء تشييد هذه البناية الجماعية، من ضمنها توفير البقعة الأرضية، والمساهمة المالية، والاشتراك في البناء، وتعيين ممثلي الجماعة الذين سيسهرون على تنفيذ المشروع.

تكمن أهمية هذه الوثيقة في كونها تتحدث عن مرحلة التشييد، التي عادة ما تسكت عنها ألواح المخازن الجماعية المنتشرة في جبال الأطلس الصغير، كما تكمن أيضا من خلال عدم الحديث عن توزيع غرف التخزين وأسماء مالكيها، بخلاف الألواح الأخرى التي عادة

16 من الأمثلة عن هذه العبارات: (ألهِنَةَ "سلاح غير ناري"، الكَمِّيتْ "خنجر"، العَمَّارَةَ " ضغط على الزند" ...إلخ) أما الأخطاء فمنها : (الصور عوض السور، بَالَدَيْهِم عوض بلدهم، الدخل، بدل الداخل...إلخ.

17 وردت هذه العبارة أسفل الوثيقة، مما يعني أنها استدراكت لنقطة كان من المفروض التنصيص عليها في البداية. من الناحية اللغوية فهي غير سليمة، والمعنى أنهم اشتركوا في بناء السور الداخلي للحصن.

ما تبدأ بذكر "التصدير"، أي الجرد بأسماء مالكي الغرف باگادير.

يوضح الشطر الثاني من الوثيقة الغرامات التي تلزم المخالفات، مع الإشارة إلى استثناء النساء من حق ملكية غرف التخزين داخل أگادير، وهو ما توضحه عبارة " سقطو[ا] فيه حضوض البنات كما كان". تدل عبارة " كما كان" على أن هذا الإجراء يتماشى مع ما هو معمول به في كل ما هو خاضع للملكية الجماعية، لأن القبائل الأمازيغية تستثنى فيها المرأة خوفا من أن تتزوج رجلا أجنبيا فيرثها، ويكون له مثل حقوق الأصلاء، وهو ما قد يهدد تماسك القبيلة. أما المقتضيات القانونية الواردة في الوثيقة، فهي جد مقتضبة؛ ركزت أساسا على السرقة في الحصن وعلى الشجارات التي قد تقع فيه بين أصحاب الغرف. وبالمقارنة مع ألواح المخازن الجماعية المعروفة، يظهر بجلاء أنها جد مختصرة ولا تلم بجل الجوانب الأساسية التي يقتضيها تسيير مؤسسة أگادير.

نعتقد أن هذا الإيجاز الشديد مرده إلى أن مَنْ كتب هذا القانون لم يعتمد نماذج سابقة كما هو شائع في بلاد جزولة، حيث غالبا ما نقرأ في مطلع الألواح " نقلناه بإذن عماله من لوح حصن"[18]. فهل شَذَّت قوانين حصون قبيلة إمجاض عن هذه القاعدة ولم تعتمد النماذج المتداولة عند القبائل المجاورة؟ قد يجد هذا الاختصار تبريره أيضا في التقليد السائد في تدوين هذه القوانين، والذي تختزله عبارة تذيل بها الألواح: " ما ليس في هذا اللوح فهو في رؤوس إنفلاس". إن اختزال وثيقة أگادير نْ تَبَعْروسْتْ بهذا الشكل يجعلنا نعتقد أننا أمام محاولة لكتابة قانون دون اللجوء إلى استنساخ نماذج سابقة من الألواح.

أما الوثيقة الثانية الخاصة بحصن المِهْرَاسْ (أگادير أوفْرْدُو: ⴰⴳⴰⴷⵉⵔ ⵓⴼⵔⴷⵓ)، فتتحدث عن رأي إنْفْلَاسْ، في أن شهادة الشخص على نفسه في أمور الحصن، لا يعتد بها مثل شهادة البواب، ولو كان هذا الشخص مشهودا له بالاستقامة. لم تُذكر الأسباب التي كانت وراء إصدار هذه الفتوى وتدوينها، لذلك نتساءل ألا يمكن أن تكون جوابا على طلب رأي وُجِّهَ إلى هذا المجلس من قِبَل مجلس مخزن جماعي آخر؟ نعتقد أن وجود الوثيقة بحوزة أسرة كانت ممثلة في مجلس تدبير أگادير نْ تَبَعْروسْتْ يرجح ذلك، علما أن هذين المخزنين الجماعيين متجاورين، إذ لا يفصل بينهما إلا بضع كلومترات. والجدير بالذكر أن طلب رأي إنفلاس أگادير لبعضهم البعض تقليد معمول به على نطاق واسع في الجنوب المغربي، بل إن بعض المخازن الجماعية راكمت خبرة أهلتها لتكون مرجعا يلتجأ إليه لطلب المشورة في النوازل المستجدة. فهل كانت لأگادير نْ أفْرْدُو "وظيفة استشارية" من هذا القبيل؟

---

18 مثل هذه الصيغة وقفنا عندها في عدد من ألواح حصون قبيلة إد أوسكا بإيلالن.

تخص كلتا الوثيقتين نوعا صغيرا من المخازن الجماعية، وهو الأكثر انتشارا في مناطق إمجاض، وغالبا ما تكون في ملكية مداشر صغرى متجاورة. ويبدو أن هذا النوع لم تستهدفه حركات المخزن التي تقدم على تدمير إِگودار المملوكة للقبيلة، كما هو حال أگادير نَ تْگَدا (ⴰⴳⴰⴷⵉⵔ ⵏ ⵜⴳⴷⴰ) الذي دمره القائد الكيلولي سنة 1316 هجرية. ويدل انتشار المخازن الجماعية عند إمجاض على المكانة التي كانت لمؤسسة أگادير عندهم. ورغم هذه المكانة فلا نجد اليوم بمجالهم مخزنا جماعيا مستمرا في أداء وظيفته أو جزء منها كما هو الحال مثلا عند قبائل إيلالن. وأمام إحساس المجتمع المدني بأهمية هذا التراث بالنسبة للذاكرة التاريخية القبيلة، أخذ المبادرة وساهم في ترميم جزئي مما دمره الگيلولي.

تدبير الماء والرعي :

أشرنا سابقا إلى أن مجال إمجاض يعاني من شح الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها المياه والمراعي، وهو ما يقتضي صرامة في تدبيرها. وتعتمد الساكنة أساسا على مياه الأمطار، سواء للاستهلاك المنزلي أو لممارسة الزراعة البورية وتربية الماشية، باعتبارهما عماد النشاط الاقتصادي للقبيلة.

تتحدث الاتفاقية الجماعية التي بين أيدينا عن ساقية تِزْگي (ⵜⵉⵣⴳⵉ)- وتُعَرَّبُ بالفُجَّةِ - وعَيْنِهَا. والمقصود بالأولى الحقول المسقية بمياه العين، وهو ما يقتضي حمايتهما من الرعي الجائر ومن كل أنواع الفساد. يتعلق الأمر بمجال مسقي جد محدود، غير أنه ذو قيمة كبرى في منطقة تعتمد ساكنتها أساسا على الزراعة البورية، لأنه يوفر لأصحابه منتوجا محدودا من الخضروات ومن الأشجار المثمرة، خاصة اللوز والكروم. والذي يبين محدودية هذا المجال المسقي استعمال تقنية المطفية، سمتها الوثيقة بالظفيرة[19]، وحرص الاتفاقية على ترشيد مخزونها المائي؛ فلو كان الأمر يتعلق بعين ذات صبيب مهم ودائم، لما كانت الحاجة إلى حفر صهاريج تحت الأرض لخزن مياه الأمطار.استغلت بعناية لغرس أشجار مثمرة خاصة اللوز والكروم والزيتون. لم يبق اليوم من هذه العين إلا أثر قنواتها، ومن بساتينها سوى أشجار معدودة، والمنطقة برمتها أصبحت مهجورة وخالية من السكان.

19 تعريب المطفية بالظفيرة يتبين أن الكلمة أمازيغية في الأصل. وفي قاموس المعجم الوسيط " الضفيرة (بدون رقبة) الحائط يبنى في وجه الماء".

نعتقد أن العناية بهذه الساقية وتخصيصها باتفاق مكتوب بين مالكيها وجيرانهم، نابع من موقعها الاستراتجي الذي له أهمية خاصة بالنسبة لأسرة إِدْ عْلِي أوحماد التي كانت تتولى تدبير شؤون أيت موسى[20]، إحدى الفروع القبلية لإمجاض. فبالقرب من هذه الساقية بني منزل بأبراج مراقبة على طراز دور الزعامات المحلية الحاكمة وفي إحدى قمم الجبال المجاورة شيدت قلعة تتحصن بها في حالة الإحساس بانعدام الأمن.

تحدثت الاتفاقية عن الغرامات المترتبة على من " اشتغلوا بالفساد من الساقية المذكورة (تِزْكِي) وعَيْنِهِ"؛ فمن دخلت بهائمه إليها يغرم أربعة أوجُه بالنسبة للبغلة والبقرة، ومزونتين لكل شاة مهما بلغ عددها. أما من سرق الماء أو نحوه فيعطي خمسة مثاقيل، والمبلغ نفسه يغرمه " كما أن من أخرج ماء بغير مائه"، أي أخذ من ماء الغير. ويفهم من هذه العبارة أن الأمر هنا يتعلق بمياه الآبار أو الظفائر (تِنُظْفِوينْ) التي في ملكية الخواص. أما من "سقى مائه ثم ذهب ولم يسد الظفيرة" فعليه عشرة أوجه. وهذه الحالة لا يمكن أن تطبق إلا على الظفائر الجماعية. وبخصوص من اتهم بالسرقة وأنكر فتسقط عنه الغرامة بعد أن يحلف بالبراءة خمسة وعشرون مرة، وأجله في ذلك ستة أيام. ومن سرق في المنازل يغرم اثنا عشر مثقالا. وفي الأخير تطرقت الوثيقة إلى أن نصف الغرامات يأخذها إنفلاس الساهرين على تطبيق هذا القانون مع ذكر أسمائهم. هذا الإجراء معمول به في جميع المؤسسات الجماعية عند القبائل الأمازيغية، لأنه مصدر أجرة هؤلاء، لذلك ترجمت بعض الوثائق إنْفْلاسْ بالعمال.

ورغم أن هذه الاتفاقية تخص منطقة محددة، إلا أنها تبين أن النزاعات المرتبطة بالرعي والماء تعتبر من أهم ما انشغلت بتدبيرها المؤسسات الجماعية عند قبيلة إمجاض برمتها، لأن نصيب المنطقة من هذه الموارد الحيوية جد قليل. بدأت الوثيقة بالذعائر المفروضة على دخول البهائم والمواشي لحقول الغير، دون أن يستثني هذا الإجراء أيا من أوقات السنة، لأن الأمر يتعلق بمنطقة مسقية رغم محدودية مواردها المائية.أما في المجالات البورية، فالرعي مسموح به للجميع من نهاية موسم الحصاد إلى بداية موسم الحرث.

تظهر محدودية المجال المسقي في منطقة تزگـي وتأثره السريع بقلة المطر من خلال عدم إغفال الاتفاقية حماية مياه الأمطار المخزنة في المطفيات .فرغم أن الهدف الأساسي لواضعي هذا القانون هو "أنهم عملوا إنصافا بينهم أو غيرهم ممن شغلوا بالفساد في الساقية المذكورة [تزگـي] وعَيْنِهِ"، فإن الذعائر المنصوص عليها شملت "من سقى ماءه ثم

20 لا يستبعد أن تكون هذه الأسرة هي من بادرت إلى اقتراح هذه الاتفاقية على الأسر التي لها أملاك بمنطقة تزگي.

ذهب ولم يسد الظفيرة يعطوا لهم عشرة أوجه". كما يفهم من عبارة "ومن خرج ماءا بغير مائه يعطي لهم خمسة مثاقيل"، أن الأمر يتعلق على الأرجح بالظفيرة وليس الآبار.

تبين وثيقة تنظيم ساقية تزكّي الأهمية الإستراتيجية لتخزين مياه المطر في مجال إمجاض، لأن الأمر يتعلق بساقية محدودة الصبيب، تتدفق عند توالي سنوات المطر وتنضب بانحباسها. راكمت هذه القبيلة تجربة تاريخية طويلة في محاربة هدر مياه الأمطار، ونظمت أعرافها المتوارثة الخلافات التي قد تنشب عند ملئ المطفيات أثناء هطولها، خاصة تقنين العلاقة بين العالية والسافلة وإصلاح السواقي. لا يزال العمل بهذه الأعراف مستمرا إلى اليوم، كما أن المطفيات الجماعية[21] لم يختف بعد دورها، رغم أن عدة جمعيات محلية استطاعت أن تزود الكثير من الدواوير بالماء الصالح للشرب انطلاقا من بعض الآبار. ويرجع سبب احتفاظ المطفيات بدورها الحيوي إلى سرعة نضوب مخزون هذه الآبار، لذلك فتخزين مياه الأمطار ما يزال هو التقنية المثلى لضمان تزود الأسر بهذه المادة الحيوية.

تدبير السوق

أولت القبائل الأمازيغية عناية لتنظيم الأسواق، فحرصت كل واحدة منها على أن يكون لها سوقها الخاص، لأنها الوسيلة المثلى لصرف الفائض من الإنتاج وشراء الحاجيات الغير المتوفرة محليا. وتبين القوانين المنظمة لهذه الأسواق الأسبوعية أننا أمام مؤسسة قبلية لها مجلس يدبر شؤونها، يسمى إنفلاس ن السوق (ⵉⵏⴼⵍⴰⵙ ⵏ ⵙⵙⵓⵇ).

تشدد ممثلو قبيلة إمجاض في تطبيق قانون سوقهم الذي نص على أقصى العقوبات في حق من لم يعترف بسمو هذا القانون: "ومن قام أراد هدم هذا القانون الذي جعلته القبائل عليهم وحكموه على أنفسهم وجعلوه عليهم مثل الشيخ والقائد لا يعرض ومن تعرض لهذا الحكم فعليه ما على القاتل والسارق وهدم داره إلى سبع ديار من إخوانه".

تتحدث الوثيقان اللتان بحوزتنا عن تنظيم سوق أيت موسى المعرف ب "لْحْدْ إيزْرْوَالْنْ (ⵍⵃⴷ ⵉⵣⵔⵡⴰⵍⵏ)"، وهو من أقدم الأسواق التجارية بقبيلة إمجاض. الوثيقتان مؤرختان على التوالي ب 1300 و1349هـ، لكن هذه الأخيرة ليست إلا نسخة معدلة لغويا للأولى دون المس بجوهرها، فقد جاء فيها: "أسسناه وبنيناه على القانون الذي بناه أسلافهم ونقلنا ما فيه من العوارف السابقة إنصافا وغير إنصاف من مصالح البلد فأقمنا هذا مقام

21 تسمى تنظفي لجماعت (ⵜⴰⵏⴹⴼⵉⵜ ⵏ ⵜⵊⵎⴰⵄⵜ)، تنظفي ن السبيل (ⵜⴰⵏⴹⴼⵉⵜ ⵏ ⵙⵙⴱⵉⵍ)، أي محبوسة على عابر السبيل وفي سبيل الله.

الأول من الصنائع التي قام وعمر به السوق المذكور وما هو إنصافه بلا نقصان ولا زيادة بل أسسناه عليه لمصالحنا ومصالح المسلمين جميعا". والفرق الآخر بين الوثيقتين هو العملة المعتمدة في أداء الذعائر، فالأولى استعملت الريال والمثقال، بينما الثانية اقتصرت على الريال وحده دون تغير لقيمة المخالفات.

نص القانون على إجراءات زجرية تضمن توفير الأمان لمن يؤم سوق أيت موسى "وتكفل لمن سرق له فيه شيئا من حد السبت إلى يوم الاثنين"، أي بإضافة يوم قبل يوم السوق وآخر بعده. ولاشك أن تمديد إجراءات الأمن لمدة ثلاثة أيام تهدف إلى تأمين الطرق لمن يقصده من بعيد، لأن التنقل مشيا أوعلى ظهر الدواب يفرض إجراء من هذا القبيل.

يمكن تقسيم مواد هذا القانون إلى ما هو خاص بتأمين الطرق المؤدية إلى السوق، وسيادة الأمن فيه وسلامة المعاملات التجارية، وعدم الإخلال بالآداب العامة. وكل الإجراءات الزجرية، هي غرامات مالية، باستثناء من عارض تطبيق القانون فقد يتعرض لهدم داره. تتراوح الغرامات بين 100 ريال كبيرة (الحسني) عند القتل في السوق أو في الطرق المؤدية إليه، و ما بين خمسة مثقال أو خمسة ريالات في حالة ضبط التاجر ينقص في المكايل (الميزان، الصاع، العبرة...إلخ) وثلاث ريالات لمن "فعل الربا في الزيت والسمن بزيادة الماء والشح". باقي المخالفات الناتجة عن الشجارات والضرب والتهديد بالضرب أو القتل، سواء وسط السوق أو في الطرقات، تتراوح بين 50 ريالا و 10 مثاقيل/ريالات. أما في ما يخص الحفاظ على الأخلاق، فقد تم التنصيص على أن "من جاءت به الفحشة مع النساء الحرائر وغيرهن حتى ثبتت عليه بالبَيِّنَة فعليه خمس ريالات وعلى من تواقعها من النساء عشر ريالات". وفي حالة الاتهام وغياب أدلة الإثبات، فإن " الحلف بالتزكية"[22] هو سبيل المتهم إلى البراءة. ومعلوم أن هذا النوع من القسم هو المعتمد في أعراف القبائل الأمازيغية التي تعتمد أحكام إنفلاس، وهو مخالف لما هو منصوص عليه في الفقه الإسلامي.

لا يختلف قانون سوق أيت موسى عن باقي الأسواق القبلية المجاورة، غير أنه يتميز بالاختصار دون الغوص في كثرة التفاصيل، وربما يرجع هذا الاختزال إلى أنه لم يُعتمد في تدوينه على نماذج سابقة، بل هو اجتهاد محلي. وحتى لما دعت الضرورة إلى إعادة نسخه، لم تدخل عليه تعديلات. توقف سوق إزروالن إبان الفترة الاستعمارية، غير أن الذاكرة الجماعية ما تزال تحتفظ به كسوق عريق في تاريخ قبيلة إمجاض.

---

22 يقصد به أن يحلف أقارب المتهم ومعارفه ببراءته وتزكيته، نظرا لما يعرفون عنه. راجع حول هذا الموضوع، محمد العثماني، ألواح جزولة، مرجع سابق، ص 198 - 203.

خاتمة

يظهر من هذه الوثائق ذات الصلة بالتدبير الجماعي للموارد المحلية عند قبيلة إمجاض، خاصة فرع أَيْتْ مُوسَى، أنها تهم مجالات حيوية هي: أگادير والماء والرعي والسوق. تكمن أهمية تلك المتعلقة بالمخازن الجماعية، رغم الحالة الرديئة لواحدة منها، في كونها تنفرد حسب معطياتنا، بتقديم معلومات حول الطريقة التي تشيد بها المجموعات البشرية أگادير. فبعد تحديد الموقع الذي ستشيد به هذه البناية الجماعية، يتم تعين ممثلي أفخاذ القبيلة، ثم تحديد أشكال المساهمة ومبلغها. ويبدو أن كتابة ألواح الحصون بإمْجَّاضْ لم تستفد من التراكم الحاصل في هذا المجال عند قبائل إيلالن (ⵉⵍⴰⵍⵏ)، التي هي السباقة إلى تدوين قوانين مؤسسة أگادير منذ القرن العاشر الهجري.

أما الوثيقة المتعلقة بتنظيم الرعي وتقنين استهلاك المياه بمنطقة تزگي، فرغم أنها تخص مجالا محددا، إلا أنها تعكس انشغالات القبيلة برمتها بالحد من الرعي الجائر وتبذير مياه الأمطار المخزنة في المطفيات، إذ يعتبر هذان المجالان مصدرا لأهم مشاكل المجتمع المجاطي.

وبخصوص تنظيم السوق، فالوثيقتان اللتان بين أيدينا تبينان حرص الجماعة على الصرامة في تطبيق القانون كصمام آمان لتوفير الأمن الذي هو الشرط الأساسي لديمومة هذا الموعد التجاري الأسبوعي. وهكذا، فأقصى عقوبة تم التنصيص عليها تهم صيانة حرمة القانون نفسه "ومن قام أراد هدم هذا القانون (...) فعليه ما على القاتل والسارق وهدم داره إلى سبع ديار من إخوانه". أما المخالفات التي شملتها العقوبات، من غش في البيع وضبط للأمن وحفظ للآداب العامة، فهي لا تخرج عن ما هو معروف في القوانين القبلية.

تبين العقوبات المنصوص عليها في هذه الوثائق ذات الصلة بالتدبير القبلي أنها عقوبات مالية، وهو ما نجده في كل مناطق الأطلس الصغير التي تصنف ضمن "مجال العرف"، تمييزا لها عن "مجال الشرع" الذي هو نظريا مناطق نفوذ السلطان وممثليه.

الملحق

خريطة حول حدود قبيلة أمجاض

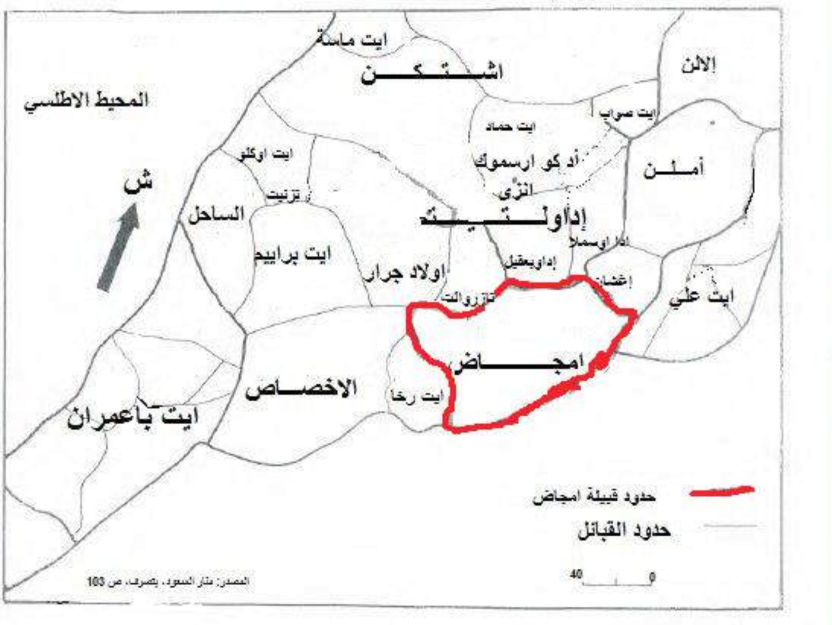

لوحة صخرية حديثة بمجال إمجاض منقوش عليها بناية تشبه أَگادير وأسلحة نارية (بعثة ميدانية جماعية ، تصوير مصطفى نامي 2011)

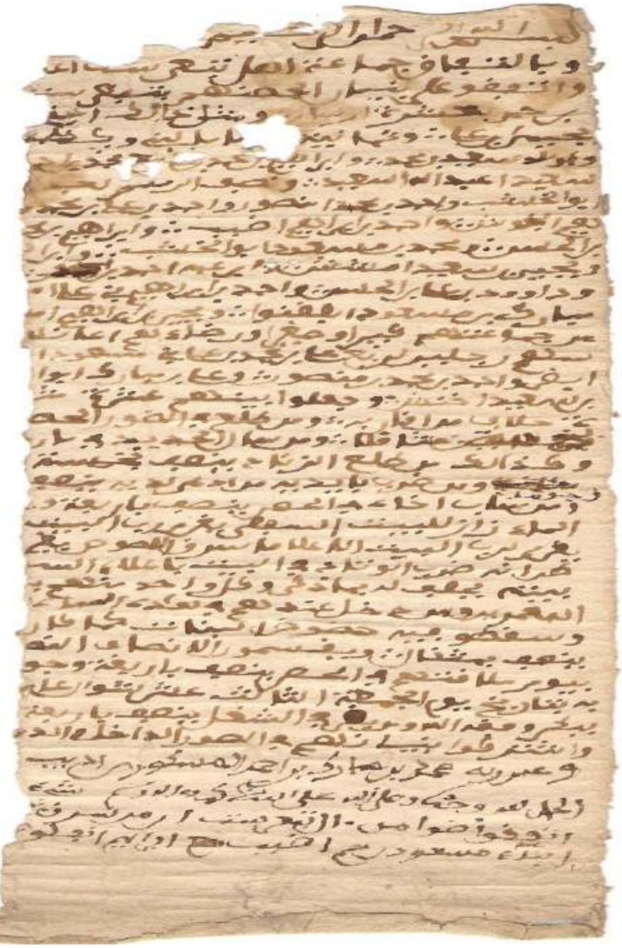

باسم الله الرحمٰن الرحيم

وبالتفاق جماعة أهل تبعرست... واتفقوا على بنيان (ال)حصنهم بتبعرست... بن حم بعشرة... ومثل ذلك أعني....... وثمانية.... وعبد الله سعيد بن محمد. وإبراهيم بن محمد... محمد بن... سعيد أعبد الله أسعيد. ونصف الرسم لعبد... أبو الخشب... محمد أمنصور وأحمد بن علي بن محمد... براهيم أبخوش. وأحمد بن إبراهيم أخبب. وإبراهيم بن محمد... بن الحسن. ومحمد بن مسعود أبو الخشب. وإبراهيم... ويحي بن سعيد أمشيش. وابن عبد أحمد بن محمد... وداوود بن علي بن الحسن. وأحمد بن إبراهيم بن علي... مبارك بن مسعود... ويحي بن إبراهيم... من جماعتهم كبيرا وصغيرا ورضاءهم... سهم رجلين لربع علي بن محمد بن علي بن مسعود... أبضر وأحمد بن محمد بن منصور. وعلي بن مبارك أبو...

بن سعيد أخنش. وجعلوا بينهم عشرة مث(قيل)... حلاف من أقاربه. ومن طلع في الصور الحصن... بخمسة مثقالا. ومن سال الحديد في.... وكذلك من طلع الزناد ينصف بخمسة وجوه. ومن ضرب بأيديه من ادعى لديه ينصف... ومن ساب (سبَّ) أخاه في الحصن ينصف بأربعة و... الماء زاز للبيت السفلى يغرم رب البيت يغرم لرب البيت الأعلى ما سرق اللصوص يغر(م)... ضرب الوتاد (الوتد) في البيت بأعلاه...بيته يحلف له بما ذكر وكل واحد منهم... ومن دخل عندهم بعده.... وسقطوا فيه حضوض البنات كما كان... ينصف بمثقال. ويقسمون الإنصاف النص(ف)... بيوم ملاقاتهم في الحصن ينصف بأربعة وجو(ه)... به بتاريخ يوم الجمعة الثالث عشر شوال عام.... ببكر وفقه الله ومن... في الشغل ينصف بأربعة... واشتركوا بنيانهم في الصور الدخل... وعبد ربه محمد بن مبارك بن أحمد المسكوري...

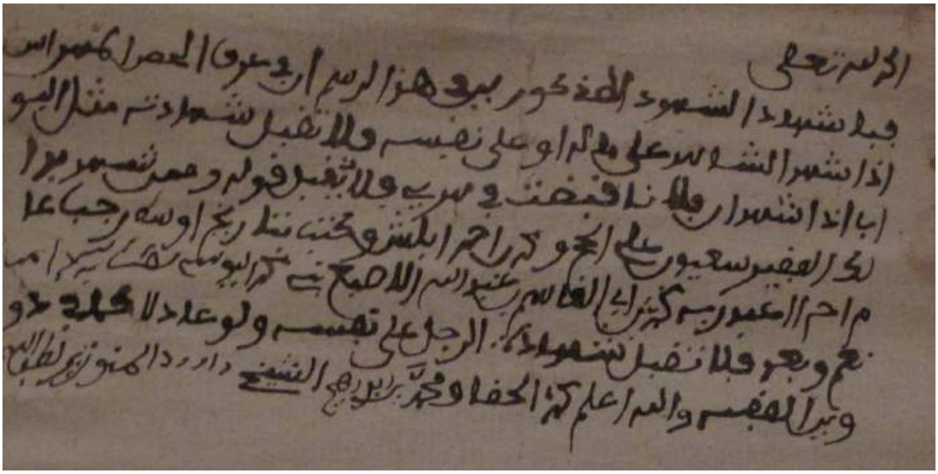

الحمد لله تعالى

فبإشهاد الشهود المذكورين في هذا الرسم أن في عُرْفِ الحصن المهراس * إذا شهد الشاهد على ماله أو على نفسه فلا تقبل شهادته مثل البواب إدا شهد أن فلانا قبضت في هري فلان يقبل قوله ومن شهد بدلك الفقير سعيد بن علي الحج ومحمد بن احمد أُبْلُّش وكتب بتاريخ أوسط رجب عام 1121 هجرية عبد ربه محمد بن ابي القاسم بن عبد الله الاصبع بني محمد محمد اليوسي لطف الله به آمين. نعم وبعد فلا تقبل شهادة الرجل على نفسه ولو عادلا(....)

والله اعلم محمد الحقا ومحمد بن إبراهيم الشيخ داوود المنوزي لطف الله به آمين.

---

* الإسم ترجمة عربية حرفية للإسم الأمازيغي أگادير أوفْرْدُو (ⴰⴳⴰⴷⵉⵔ ⵓⴼⵔⴷⵓ)، الأول يقابله الحصن والثاني المهراس. وبالفعل فالصخرة التي بني عليها الحصن لها هيئة المهراس.

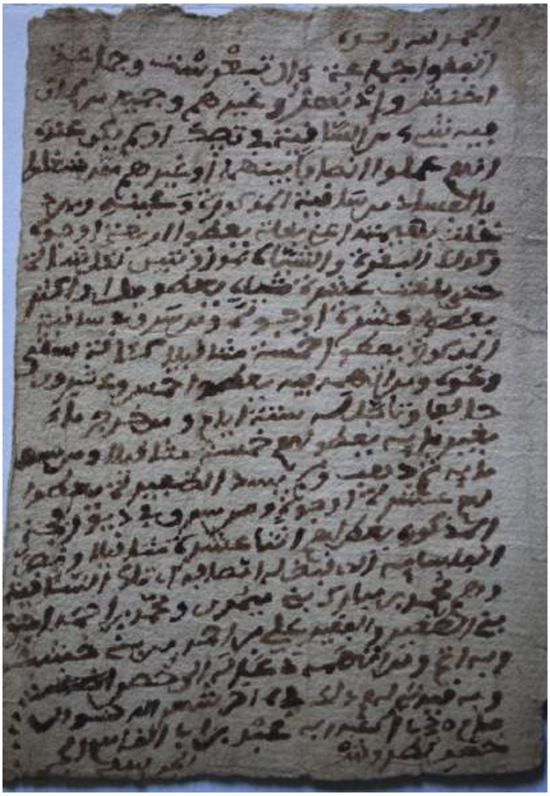

الحمد لله وحده

اتفقوا جماعة آل تبغْروسْتْ وجماعة إخْنُشّ و إدْ بُهْرٌ وغيرهم وجميع من كان فيه شيء من الساقية في تصگـ (تزگي) أو لم يكن عنده أنهم عملوا انصافا بينهما أو غيرهم ممن شغلوا بالفساد من ساقية المذكورة وعَيْنِهِ ومن دخلت بهيمته أعني بغلته يعطوا أربعة أوجه وكذلك البقرة والشياه بموزونتين لكل شاة حتى بلغت عشرة شياه يعطوا بل أو أكثر يعطوا عشرة أوجوه ومن سرق في الساقية المذكورة يعطوا خمسة مثاقيل (...) سقى ونحوه. ومن اتهمه فيه يعطوا خمس وعشرون حالفا و تأجل (تؤجل) له ستة أيام ومن خرج ماء بغير مائه يعطو(ا) لهم خمسة مثاقيل ومن سقى ماءه ثم ذهب ولم يسد الظفيرة يعطوا لهم عشرة أوجوه ومن سرق في ديور (الـ)فجة المذكورة يعطي لهم اثنا عشر مثاقيل ونصـــــــــ (ف) إنفلسانه الذي قبض له إنصافه بتلك الساقية وهم محمد بن مبارك بن ميمون محمد بن احمد (....)بني الصغير والفقير علي بن احمد من بني خشب وبه اتم ومن اتهمه دعا له إلى حصن بوطروش وبه قيدته لهم دلك في آخر شهر الله شوال عام1230 هـ.
عبد ربه عبْد بن أبي القاسم الجرسيفي.

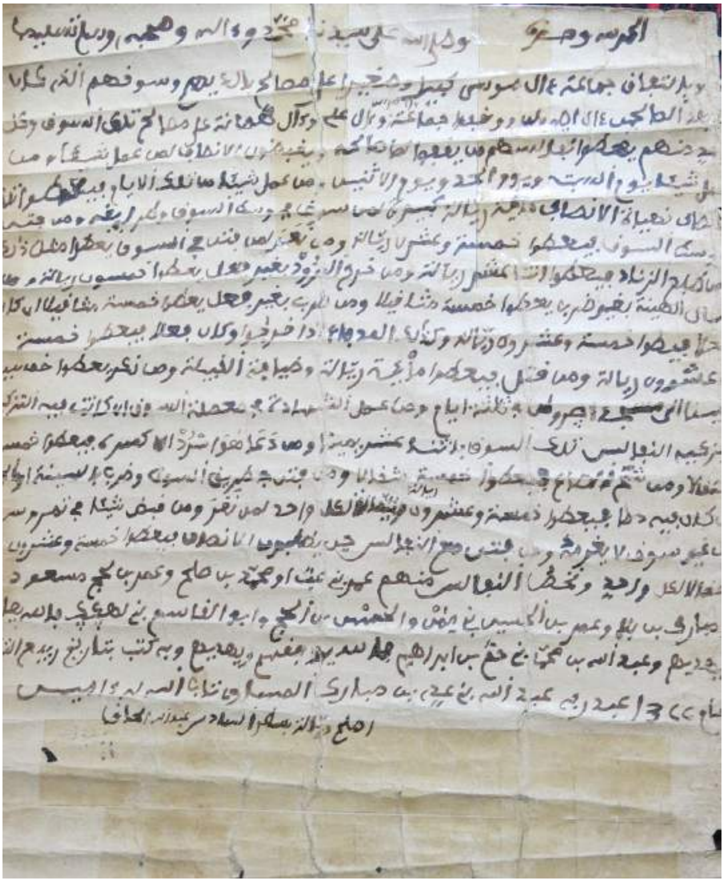

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما وبالتفاق جماعة آل موسى كبيرا وصغيرا على مصالح بالديهم وسوقهم الذي كان بعد الصالحين آل إِزْرُولَن ووقفوا جماعة آل موسى وآل علي وآل همانة على مصالح تلك السوق وكل يد منهم يعطوا نفلوسهم من يقفوا لماصالحه ويقبضون الانصاف لمن عمل شيئا ومن عمل شيئا يوم السبت ويوم الأحد ويوم الإثنين ومن عمل شيئا من تلك الأيام فيعطوا تلك الإنصاف نهياة [نهاية] الانصاف ماية ريال كبيرة لمن سرق في وسط السوق وطرائقه ومن فتن بوسط السوق فيعطوا خمسة وعشرن ريالة ومن نعر لمن فتن في السوق يعطوا مثل ذالك من طلع الزناد فيعطوا اتنا عشر ريالة ومن خرج البرود بغير فعل يعطوا خمسون ريالة ومن سال الهينة بغير ضرب يعطوا خمسة مثاقيل ومن ضرب بغير فعل يعطوا خمسة مثاقيل إن كان فعلا فيعطوا [فيطوا] خمسة وعشرون ريالة وكذلك المدفاع إذا خرجوا وكان فعلا فيعطوا خمسة وعشرون ريالة ومن قتل فيعطوا مائة ريالة وضيافة القبيلة ومن نكر يعطوا خمسين يمينا إلى مسجد بطروش؟ في ثلاثة أيام ومن عمل الشهادة في ؟ السوق إن كانت فيه التزكية

فيزكيه النفاليس تلك السوق فإتنا عشر يمينا ومن دعا هو أسرُّدْ كسره؟ فيعطوا خمسين مثقالا ومن شح الصاع فيعطوا خمسة مثاقيل ومن فتن في طريق السوق وضرب بالهينة أو الحجر إن كان فيه دما فيعطوا خمسة وعشرون ريالة لكل واحد لمن نَعَرَ ومن قبض شيئا في تـَمْرْوَسْتْ من؟ غير السوق لا يغرمه ومن فتن مع النفالس حين يطلبون إنصافا فيعطوا خمسة وعشرون مثقالا لكل واحد ونخص النفالس منهم عمر بني عبلا أومحمد بن صالح وعمر بن لحج مسعود ومبارك بن بلا وعمر بن الحسين بني مِمُنْ والحسين بن الحج وأبو القاسم بني لهـــكَـــكَ فالله يصلحهم ويهديهم وعبد الله بن محّمد بن حمَّ بن ابراهيم فالله يوفقهم ويهديهم وبه كتب بتاريخ ربيع التاني عام 1300 عبد ربه عبد الله بن عدي بن مبارك المساوي تاب الله له آمين.

أصلح ريالة بسطر السادس عبد الله الحلق

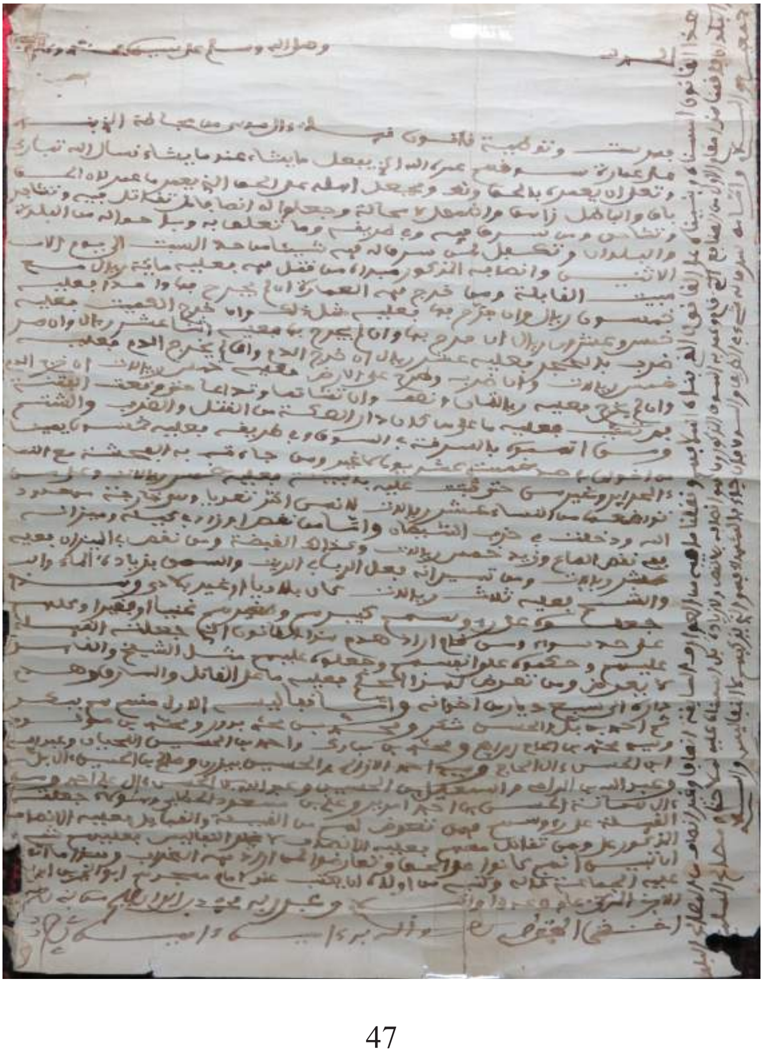

الحمد لله وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

فهرست وتوطية قانون قبيلة آل موسى من مجاطة الذي بنوه على عمارة سوقهم عمره الله الذي يفعل ما يشاء عندما يشاء نسال الله تبارك وتعالى أن يعمره بالحق ويجعل أهله على الحق الذي يعمر ما عمر لان الحق باق والباطل زاهق واضمحل لا محالة وجعلوا له إنصافا لمن تقاتل فيه وتشاجر وتشاحن ومن سرق فيه وفي طريقه وما تعلق به وبأحواله من البلدة والبلدان وتكفل لمن سرق له فيه شيئا من حد السبت إلى يوم الاثنين وإنصافه المذكور مبدأه من قتل فيه فعليه مائة ريال مع مبيت القابلة [القبيلة] ومن خرج فيه العمارة إن لم يجرح فيها واحدا فعليه خمسون ريال وان جرح فيها فعليه مثل ذلك وان اخرج الكميت فعليه خمسة وعشرون ريال إن جرح بها وإن لم يجرح بها فعليه اثنا عشر ريال وان ضرب بالحجر فعليه عشرة ريال إن اخرج الدم وان لم يخرج الدم فعليه خمس ريالات وان ضربه وطرح على الأرض فعليه خمس ريالات إن خرج الدم وإن لم يخرج فعليه ريالتان ونصف وان تشاتما وتداعا حتى وقعت الفتنة فمن تسبب فعليه ما على من كان دار الصكة من القتل والضرب والشتم ومن اتهموه بالسرقة في السوق وفي طريقه فعليه خمسون يمينا من إخوانه في حد خمسة عشر يوما لا غير فمن جاءت به الفحشة مع النساء الحرائر وغيرهن حتى تبتت عليه بالبينة فعليه خمس ريالات وعلى من تواقعها من النساء عشر ريالات لأنهن أكثر تعديا وهي خارجة من حدود الله ودخلت في حزب الشيطان.

وأما من نقص أو زاد في كيله وميزانه ففي نقص الصاع وزيد خمس ريالات وكذا القبضة ومن نقص في الميزان فدية عشر ريالات ومن تبين انه فعل الربا في الزيت والسمن بزيادة الماء والشح فعليه ثلاث ريالات كان بلاديا او غير بلادي وهذا جعلوه على رؤسهم كبيرهم وصغيرهم غنيا او فقيرا وكلهم على حد سواء

ومن قام أراد هدم هذا القانون الذي جعلته القبائل عليهم وحكموه على انفسهم وجعلوه عليهم مثل الشيخ والقائد لا يعرض ومن تعرض لهذا الحكم فعليه ما على القاتل والسارق وهدم داره الى سبع ديار من اخوانه أما نفاليسه الاول منهم سيدي بوبكر ثم احمد بن بل والحسين شكر ومحمد بن محند برور ومحمد بن ملود وسيدي محمد بن الحاج ابراهيم ومحمد بن مبارك واحمد بن الحسين الحيان وعبد الله بن الرامي؟؟ واسمعيل بن الحسين وعبد الله بن الحسين آل علي احمد امرير وعلي بن مسعود الحطابي وهؤلاء جعلت القبيلة على رؤسهم فمن تعرض لهم من القبيلة والقبائل فعليه الانصاف المذكور على ومن تفاتن معهم فعليه الانصاف لا غير النفاليس فعليهم شيء ان تبين انهم كانوا على الحق وتعرض لمن اراد فيه الخراب وهذا ما اتفقت عليه الجماعة قاله وكتبه من اولاه ان يكتب عند امام مسجدهم ابو الخير بن ابراهيم الافراني....عام 1349 والسلام. وعبد ربه محمد بن

ابراهيم من بني... لطف الله به امين.

أسسناه وبنيناه على القانون الذي بناه أسلافهم ونقلنا ما فيه من العوارف السابقة انصافا وغير انصاف من مصالح البلد فاقمنا هذا مقام الاول من الصنائع التي قام وعمر به السوق المذكور وما هو انصافة بلا نقصان ولا زيادة بل اسسناه عليه لمصالحنا ومصالح المسلمين جميعا والسلام واتامه سرق له شيء في الطريق والسوق فان جاء بالشهداء فهو الذي يزكيهم لا النفاليس والسلام.

الموروث الحضاري المائي والمعماري بالواحات المغربية

موسى كرزازي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس، الرباط

تقديم

نعالج في هذا المقال قضيتين أساسيتين مترابطتين في الزمان والمكان، هما الموارد المائية في علاقتها بالصرف الصحي بالأرياف، والموروث المعماري بالواحات المغربية، وضرورة إنقاذه من التدهور، عبر الاهتمام به وتغيير وظائفه التقليدية بأخرى تتماشى مع العصر.

ونحن نقوم بزيارات استكشافية ورحلات علمية إلى عدد من الأرياف المغربية والواحات، ومنها واحات الجنوب الشرقي من البلاد، استرعى انتباهنا، مدى ما يُهدر من موارد مائية في البوادي المغربية، من جراء شبه غياب لشبكة الصرف الصحي بمعظم القرى والدواوير، بل حتى في المراكز القروية.

والمسألة الثانية، عاينا عن قرب مدى التدهور الذي تتعرض له المنشآت المعمارية في الواحات المغربية، وأساسا القصور والقصبات، إضافة إلى ظاهرة غزو خرسانة الإسمنت المسلح للمباني ، بهذه المناطق التي تمثل كنوزا للبلاد، كموروث حضاري وبيئي جدير بالعناية ووجب الاحتفاظ عليه ودعم ساكنتها التي تكافح من أجل البقاء والحفاظ وتثمينه.

انطلاقا من هذه الملاحظات، عملنا على تحرير هذا المقال، لتنبيه أصحاب القرار بأهمية التسريع بتدخل إيجابي كأولوية في البرامج الحكومية وتصاميم التهيئة وبرامج التنمية الجماعية في الجماعات الترابية، ومنها الجهات، وبتنسيق مع المجتمع المدني والمقاولات والمؤسسات المواطنة. كل ذلك، تكثيفا للجهود من أجل تسريع تجهيز الأرياف بشبكة الصرف الصحي، وتنظيم المجازر العشوائية بالأسواق والمطارح الفوضوية بالدواوير، صونا لمورد الماء. ومن جهة ثانية، الالتفات إلى الواحات، لترميم التراث المعماري بها، وتثمينه عبر تغيير وظائفه، من سكنى سابقة (قصور وقصبات) وقلاع عسكرية ، وتحويلها إلى مرافق سياحية ومنشآت فنية ومسرحية ومتاحف، وأروقة للفنون التشكيلية والرسم، موجهة للزوار من المواطنين والمواطنات والأجانب.

على هذا الأساس، سنعالج في محور أول، مشكل تلوث الماء وكيفية إنقاذه عبر تجهيز الأرياف بشبكة التطهير السائل؛ وفي محور ثاني، نقترح وظائف جديدة للموروث الثقافي والمعماري المغربي.

1 - تطهير السائل بالأرياف سبيل للحفاظ على الموارد المائية

معالجة النفايات والصرف الصحي الذي يلوث مياه الأودية والبحار والفرشة المائية، مشكل يؤرق المسؤولين الواعين والباحثين، ويزعج القاطنين بتلك المناطق التي تفتقر إلى شبكة الصرف الصحي. ولذلك، فهي تتطلب تدخلا مستعجلا لوضع حد لهذا التلوث، ذي الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وعلى حياة الإنسان؛ لكونه يفسد مادة صالحة للشرب والسقي وأغراض أخرى، ويسبب في أخطار صحية للمواطنين القاطنين بجوارها، أو الذين يستعملون مياه الآبار انطلاقا من الفرشة المائية القريبة، أو مجاري المياه السطحية، بل حتى البرك والبحيرات التي تستقبل المقذوفات الملوثة وغير تامة المعالجة على اختلاف أنواعها.

تشير الأرقام الرسمية إلى أن نسبة التغطية من الصرف الصحي بالأرياف لا تتعدى (2,9%) مقابل (88,2% في المدن)، مما تنتج عنه أضرار صحية بالغة. (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014). ويعود سبب التلوث إلى المقذوفات الصناعية التي تصب في الأنهار، فتقتل السمك وعناصر المنظومة البيئية الحيوية، وتسبب لمن يستعملها في أمراض تصيب الإنسان والحيوان، كما حدث ويحدث بنهر سبو الذي اختفى فيه نوع من السمك (الشابل). ويضر أيضا بالحياة اليومية للساكنة، لكون نهر سبو يتعرض للتلوث على طول مجراه، انطلاقا من مقذوفات مدينة فاس، وواد "بهت" المخترق للمركز الحضري "دار الكداري" بسهل الغرب مرورا بالقنيطرة حتى المصب بالمهدية على المحيط الأطلسي.

ومن جانب آخر، تعاني عدة أسواق في الأرياف المغربية من فوضى المجازر العشوائية التي ترمي بمقذوفاتها على ضفاف الأنهار المجاورة لها؛ مما يتسبب في تلوث مياهها، وفي تلويث الفرشة المائية القريبة من السطح من خلال عصارة المزابل المجاورة لها. ويمكن تقديم مثال حي عن هذه الظاهرة انطلاقا من سوق مركز جماعة آسني بإقليم الحوز، في أحواز مدينة مراكش، في اتجاه جبل توبقال؛ حيث أن مزبلة المجزرة تقع مباشرة خلف سوق الجماعة القروية أسني الواقع عند مدخله، على ضفاف وادي غيغاية، حيث تنبعث منها روائح كريهة، وتشوه المنظر العام والبيئة المجاورة، خاصة، وأنه مقصد عشرات السياح

الأجانب الذين يزورونه وهم في طريقهم نحو مركز إمليل السياحي وجبل توبقال[1]. وما هذا المثال إلا "نموذجا" لأسواق أخرى مماثلة. وينطبق الأمر على عدة دواوير بالأرياف المغربية، تعاني من مشاكل الصرف الصحي السائل والنفايات الصلبة، وهو ما يساهم في تسمم التربة الزراعية، والمياه التي تسقي الأشجار المثمرة في البساتين والجنان. ورغم وجود حفر مغطاة، لاستقبال السوائل والمياه العادمة، ومطارح عشوائية للنفايات الصلبة، التي يلتجئ السكان إلى حرق جزء منها للتخلص منها، في بعض المراكز القروية وجوار الدواوير، فإنها لا تمثل الحل الأنسب، لما لها انعكاسات سلبية على المياه السطحية الجارية والباطنية القريبة من السطح، ومياه الآبار التي يتزود السكان بمياهها للشرب والسقي، بل قد تسبب في أمراض أخرى مثل الحساسية المرتبطة بالتنفس.

لذا يعتبر التسريع في حل مثل هذه القضايا التي تهم التنمية البشرية المستدامة من الأولويات، في إطار جهوي، بتنسيق مع الوزارات المختصة، وبدعم من مبادرات المجتمع المدني التنموي الواعي بقضايا التنمية المحلية، المبادر بالتفتح على الخارج، وكذا القطاع الخاص، من مقاولات ومؤسسات مواطنة تخصص جزءا من أرباحها لتجهيز العالم القروي بهذا المرفق الحيوي، كالأبناك، وشركات الاتصال والتواصل، وغيرها من الأطراف التي يمكنها أن تكون شريكة للجماعات الترابية لحل المشكل جذريا.

ولا بد من التأكيد بأن القوانين تسمح للجماعات الترابية بعقد شراكات لتشييد مطارح عمومية مشتركة، تستفيد منها عدة جماعات متجاورة، أو تشييد محطات مشتركة لمعالجة النفايات والمقذوفات الصناعية. كما أن جمعيات ومنظمات دولية من أوربا واليابان، مهتمة بالبيئة والفئات السكانية الهشة في الأرياف، بإمكانها المساهمة الفعالة في تمويل مثل هذه المشاريع الموجهة لتحسين ظروف عيش ساكنة العالم القروي، عبر دعمها لبرامج محددة، في إطار اتفاقيات، تهم المرافق الصحية كالصرف الصحي، ومعالجة النفايات. ويكفي البحث عن التمويل، وتهيئ البرامج من قبل الجمعيات الوطنية الهادفة، وإقناع الممولين الأجانب بجدوى المشاريع التنموية، عبر المصداقية في التعامل، والشفافية والحكامة عند صرف الأموال خلال تدبير المشاريع المتعاقد عليها.

---

1 . رحلات استكشافية وزيارات علمية متكررة رفقة الباحث موسى المالكي لميدان بحثه بحوض غيغاية (سنوات 2013 - 2014 - 2015) خلال تأطيرنا لأطروحته حول حوض غيغاية (2010 - 2014). راجع في هذا الصدد أطروحة دكتوراه، من إنجاز موسى المالكي (2014)، (ص - ص. 98 - 102 : صور المزبلة وخطاطة لانعكاساتها السلبية بأسني وحوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي)

2 - وظائف جديدة للموروث الثقافي والمعماري المغربي بالأرياف المغربية

- تتغير المنشآت البشرية حسب الزمان والمكان

لا بد من تصور جديد يتماشى مع العصر الحديث، ومراعاة العقليات الجديدة لساكنة المناطق الصحراوية والشبه صحراوية؛ خاصة تلك التي استقرت لفترة في بلاد المهجر وتشبعت بأفكار الحرية والتعبير الحر، وتعودت على أنماط جديدة وعصرية للعيش، ومنها اختيارها للأسرة النووية بدل الأسرة الممتدة قديما. كما أنها أضحت تميل إلى نوع من الحرية في التصرف في شؤونها الخاصة المرتبطة بأسرتها ونشاطها الاقتصادي، بعيدا عن مراقبة الجماعة في الدوار، ومجلس القبيلة، خاصة بعد أن حلت محلها رسميا، الجماعة الترابية كالجهة، وتنظيمات عصرية في هذه المجالات التي كانت تسيرها فيما مضى ما كان يسمى ب"اجماعة"، والتي نص عليها الدستور كمؤسسات تؤطر المواطنات والمواطنين، مثل الحزب والنقابة والتعاونية والجمعية التنموية...

لقد تغيرت العقليات وحدثت تحولات اجتماعية واقتصادية عبر الهجرة إلى الخارج والداخل، غيرت التراتبية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع القبلي المحافظ، فبرزت سلوكيات عصرية مناقضة لتقاليد المجتمعات الأصلية التي كانت تخضع للأعراف المحلية. كما أن البلد بقراه وحواضره، يمر بانتقال ديمغرافي، وبتمارين جديدة في السياسة تهم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي تتعارض أحيانا، مع ما كان يجري في المجتمعات التقليدية من انضباط للأعراف. مما دفع عددا من السكان إلى تغيير تصوراتهم حول نمط العيش، ونوعية الحياة والتصرف الفردي والجماعي، وهو ما يفسر إخلاءهم للقصور، وتشييدهم لمنازل فردية خارج القصر القديم، مجاور للطرق، مع اختيار مواقع ومواضع جديدة سهلة الولوج إلى المرافق والخدمات العصرية كالنقل العمومي، بعيدة عن نظيرتها المحصنة في الجبل (إغرم...إيكودرا بالأطلس الكبير).

ومن هنا كان لا بد من التفكير الجدي في تغيير الوظائف السكنية التي كانت للقصر، بوظائف جديدة كأماكن تهيأ للسياحة، باستقبال أفواج من السواح والاستفادة من رصيد بيع تذاكر زيارتها يوميا، قصد الاطلاع على الحضارة المغربية في تنوعها وثرائها الجهوي، وشرح أنماط العيش القديم لسكان تلك المناطق، كما هو حال مدن وقرى وتراث الأندلس بجنوب إسبانيا، كقصر الحمراء بغرناطة، وقلاع مالقة ومرسية، والمدن القديمة كقرطبة وإشبيلية، وما تدره الأنشطة السياحية الثقافية، من أموال طائلة على الدولة الإسبانية، التي عرفت كيف تستثمر في التراث والموروث الثقافي والتاريخي الحضاري الأندلسي.

كما يمكن استثمار القلاع والقصبات وبعض القصور كأماكن لصناعة الأفلام السنمائية التاريخية، واستعمالها، متاحف ودورا لعرض اللوحات الفنية، وأروقة للفنانين المغاربة والأجانب. بل يمكن استغلالها كذلك كفضاء للعروض المسرحية والموسيقية في الهواء الطلق، خاصة في فصل الصيف بالليل، أو كمطاعم وفنادق بعد ترميميها وإصلاحها وتزيينها، حتى تكون جذابة للسياح والزبناء، في ظروف هادئة وأجواء صافية طبيعية، بعيدا عن صخب الحواضر الكبرى.

ونظرا لتباين المجالات، فمن النجاعة والعقلانية أن يتم التدخل حسب خصائص التراث في الجهات وخصوصياتها، ومستوى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها العالم القروي والواحات، لترميم الموروث الثقافي خاصة المعماري والثقافي، والحفاظ عليه، عبر تثمينه والتعريف به.

3 - أخطار محدقة بالواحات

- غزو خرسانة الاسمنت المسلح للمجال الواحي

انطلاقا من واحات المغرب، وأساسا الجنوب الشرقي كواحات فِڭيڭ بجهة الشرق، وواحة تافلالت ودرعة بجهة درعة تافلالت، يمكن إثارة بعض الأخطار المحدقة بهذا الموروث التاريخي والثقافي، وفي مقدمته المعمار الواحي. فبالأمس القريب، كان السكان بهذه المجالات، يستعملون مواد البناء الطبيعية قديما، المتكيفة مع فصول السنة وطبيعة المناخ القاري والصحراوي؛ بحيث تضمن ظروفا طبيعية مناسبة من السخونة داخل المنازل في فصل الشتاء البارد، والحرارة الباردة، الطبيعية في فصل الصيف، بدون استعمال الطاقة المكلفة، ومنها استعمال المكيفات الهوائية باستخدام الطاقة، وما لها من انعكاسات سيئة على صحة السكان.

لكن التطور الحاصل حاليا، والمتمثل في غزو خرسانة الإسمنت المسلح لمجال الواحات، جد مقلق؛ لما ينتج عنه من تشويه للمعمار الواحي الفريد بالمغرب، وتشويه المشاهد الطبيعية الخلابة الواحية. وهذا ما ألحق بالفعل ضررا بالبيئة وبصحة الإنسان، نتيجة استخدام آلات التبريد صيفا، والتسخين شتاء، مع ما يترتب عليها من فاتورة الطاقة التي يؤديها قاطن الواحة، كنفقة إضافية على استهلاك أكبر للكهرباء.

لذا تطرح الضرورة تشجيع البناء بالمواد المحلية، لكن بمواصفات عصرية تراعي صلابة وقوة عناصر مواد البناء؛ خاصة وأن هناك مراكز لصنع مواد بناء طبيعية، أصبحت تنتج أنواعا لها جودة، استخدمت في عدة أماكن كمراكش. لذا لا بد من الحفاظ على هذا الموروث الحضاري وتطويره واستغلاله في البناء بدل المواد الإسمنتية، التي لا تتلاءم مع مجال صحراوي جاف وقاحل.

- تصنيف للواحات: يانعة وأخرى تتدهور

من خلال زيارتنا لعدد من واحات الجنوب الشرقي، وأساسا واحات تافلالت- درعة (أرفود، الرصاني، تنجداد، ورزازت) يلاحظ تدهور مستمر للواحات. في هذا الإطار، يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الواحات التقليدية، من حيث تعرضها للتدهور، إما بسبب ندرة الماء والجفاف مع شدة الحرارة وقوة التبخر، وخاصة ندرة ماء الري، أو بسبب الأعطاب التي لحقت بالخطارات في غياب إصلاحها، أو بسبب إهمال للحقول بعد هجرة ملاكها، وتغير أنماط العيش. مع تسجيل ملاحظة اجتياح التمدن لقلب الواحات، مع غزوها بالإسمنت المسلح. ومع ذلك، يمكن التمييز بين واحات تحتفظ بخضرتها وانتعاشتها الدائمة، بفضل موقعها قرب منابع المياه في أعالي الأودية، واهتمام ساكنها بها كواحة تنغير مثلا. وفي مستوى ثاني، توجد واحات تتدرج بين بداية التدهور، والتدهور البارز، نظرا لنقص الماء وتدهور الخطارات. كما يظهر نوع آخر من واحات، قد اندثرت معالمها أو تكاد، كما هو حال عدد من الواحات على طول الطريق نحو أرفود والريصاني ومرزوكة، وفي اتجاه تنجداد و تنغير وورزازات؛ بحيث، تظل أحيانا شجرة واحدة تقاوم في المجال الواحي، شاهدة على امتداد الواحة، التي كانت تغطيها أشجار النخيل والطبقات أسفلها من الرمان والتين والزيتون والفصة[2].

ويمكن تفسير تصنيف الواحات وفق المنظومة الواحية ومواقعها الجغرافية حيث التمييز بين: **أ. الواحات الجبلية**، كواحات عالية تافلالت "دون نخيل"، المتميزة بطبقتين: الأولى، تتنوع غلال أشجارها من مغارس الورديات كالتفاح والجوز والاجاص..، والطبقة الثانية مخصصة لزراعة الحبوب والخضروات والزراعات العلفية. **ب.الواحات البينية** الواقعة بالمناطق الوسطى الانتقالية الهضبية، والمتميزة بثلاث طبقات: النخيل، ثم المغارس المثمرة كالرمان والزيتون واللوز والمشمش، والطبقة الثالثة مزروعة بالحبوب والقطاني والخضروات والزراعة العلفية. والنوع الثالث:**ج. الواحات السهلية** الواقعة في النطاق السهلي لتافلالت، في البيئة الصحراوية الهشة الجافة والشديدة الحرارة. بها طبقتان؛ الأولى للنخيل، والثانية مزروعة بالحبوب والخضروات والحناء والكمون وزراعات علفية[3].

2 ملاحظات ميدانية حول تدهور الواحات خلال رحلة منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية من 2-6 ابريل 2017؛ بتأطير من أساتذة شعبة الجغرافيا بالرباط: محمد الطيلسان، إدريس شحو، وموسى كرزازي (عروض في الميدان)

3 للتوسع أكثر، راجع مقال حول: "التوازنات البيئية بواحات الجنوب المغربي"، (إدريس الفاسي، 2016)؛ ومقال حول: "الاقتصاديات الرفيعة كبدائل استدامية بواحات تافلالت" (شحو إدريس والطيلسان محمد ، 2016).

4 - الإنسان وتحكمه في التكنولوجيا واستعماله لها، غير المشاهد

أصبحت المناطق القاحلة والتي ظلت أراضي شبه خلاء، لا يمر منها إلا الرحل أو القوافل العابرة للصحراء كسجلماسة نحو ما سمي بالسودان (تنبوكتو) والسنغال، وفي الاتجاه الآخر نحو فاس ومدن الشمال، أصبحت مجالا مستقطبا للرساميل المستثمرة في مشاريع التنمية.

فقد أضحت الأراضي المحيطة بورزازات تشكل بحرا من الألواح الشمسية، كمحيط أزرق، ينتج الطاقة الشمسية، وهي طاقة متجددة ونظيفة مصدرها الشمس. فقد استطاع الإنسان استغلالها في إطار ما يسمى بالإمكانية في الحاضر. في حين كانت شبه الحتمية هي السائدة قبل عقود خلت، عندما كان الإنسان المغربي مغلوبا على أمره خاضعا للطبيعة، يسعى في أحسن الأحوال مقاومة الطبيعة بوسائل بسيطة، وعبر الهجرة والنزوح نحو أماكن أخرى لضمان عيشه، رغم الدرايات والمهارات التي عرفها الإنسان الواحي لمقاومة بيئة جافة وقاسية، وتكيفه معها، وهو ما سمح باستمرارية هذه المجالات الموروثة عن حضارة الصحراء، والتي لم تنقرض.

خاتمة

يعتبر تجهيز الأرياف بشبكة التطهير السائل، وتنظيم المطارح عبر القضاء على المطارح العشوائية للنفايات الصلبة، التي تنجم عنها عصارة أزبال مضرة بالفرشة المائية وبالآبار وبالمجاري السطحية من أولويات السياسات العمومية. ففي غياب شبكة للصرف الصحي، كما هو حال معظم المجال الريفي المغربي، حيث أن نسبة التغطية للشبكة جد ضعيفة لا تتجاوز، 2,4%، فإن لهذه الأوضاع إن استمرت، عواقب وخيمة؛ منها تلويث مادة حيوية كالماء الحيوي للشرب والري ولاستعمالات في أغراض أخرى.

ويمكن التفاؤل في الظرف الراهن، بالنظر لوعي الدولة بأهمية تطوير العالم القروي والتفكير في تقريب الهوة بينه وبين عالم الحواضر في كل المجالات، ومنه الاهتمام بالمرافق الحيوية للساكنة، كالصرف الصحي. فقد تم تهيئ 20800 مشروع تنموي لسد حاجيات آلاف الدواوير بالجماعات الفقيرة (سنة 2015). وترجم ذلك في تخصيص مبلغ مالي في صندوق التنمية القروية لتغطية هذا الخصاص، قدر بخمسين مليار درهم. والمطلوب تفعيله وتدبيره بشفافية، في إطار حكامة جيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. كما أن البلد قد خلق وكالة وطنية لتنمية الواحات وأشجار الأركان، وصناديق تضامن بين الجهات، يمكن لجهة درعة تافلالت وواحات أخرى الاستفادة منها، ومن صندوق التماسك الاجتماعي، وغيره من

مؤسسات الدعم، التي يتطلب فقط مراقبتها وتتبع المشاريع التي صودق عليها، مع تقييمها دوريا، ومحاسبة القائمين على تدبيرها، في إطار حكامة جيدة وشفافية لتطوير كل الجهات المغربية سواء كانت في المركز أو الهامش.

كما أن المجالات التي كانت بالأمس هشة، أصبحت تعرف دينامية جديدة، كما هو حال جهة درعة تافلالت، التي عرفت في السنين الأخيرة عدة منجزات ومشاريع واعدة، منها مخطط المغرب للطاقة الشمسية (نور 1.2.3.4..) والمركب السينمائي، ومختلف مشاريع التنمية، كالسياحة وغيرها التي أصبحت تعطي ثمارها. وهذا ما يفسر تحول مدينة ورزازات إلى قطب دولي للاستثمارات والسياح من كل أرجاء العالم.

لذا وجب الاعتناء بالموروث الثقافي والحضاري والمعماري بالواحات المغربية، عبر ترميم منشآته، وتثمين رأسماله المادي واللامادي، عبر تغيير وظائف المنشآت والمستوطنات البشرية كالقصور والقصبات وغيرها، لتواكب العصر. كما أن الاحتفاظ باستعمال مواد التراب التقليدي للبناء، وتطويره مسألة أساسية لصون التراث حتى يستمر تكيف المباني مع العصر.

لائحة المراجع:

- شحو إدريس والطيلسان محمد ، 2016 ، "الاقتصاديات الرفيعة كبدائل استدامية بواحات تافلالت"، ضمن: "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات» (تنسيق المختار الآكحل، عبدالعالي فاتح، محمد حنزاز)، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس) والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير. (ص.ص. 249-2017).

- الفاسي إدريس، "التوازنات البيئية بواحات الجنوب المغربي"، ورد ضمن: «تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات» (تنسيق المختار الآكحل، عبدالعالي فاتح، محمد حنزاز)، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس) والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير (ص.ص.209-2016)

- المالكي موسى، «التنمية التشاركية بالمناطق الجبلية: مقاربة الرستاق وتثمين المنتوجات المحلية بحوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي»، أطروحة دكتوراه، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، 2014-2015، غير منشورة (عدد الصفحات: 379 ص.)

- ملاحظات ميدانية خلال رحلات وتداريب تأطيرية للباحثين والباحثات على مستوى الإجازة والمستر والدكتوراه. وملاحظات ميدانية من خلال الاحتكاك والزيارات الميدانية لحوض غيغاية

بالأطلس الكبير الغربي (2010-2015)؛ وملاحظات ميدانية حول تدهور الواحات من خلال رحلة دراسية لجهة درعة - تافلالت (تنظيم منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية : 2-6 أبريل 2017)،

- رحلة دراسية لجهة درعة تافلالت من تنظيم منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، (القافلة الجغرافية لواحات الجنوب الشرقي: تثمين الإرث الثقافي والحضاري واستدامة الموارد الطبيعية)، أيام 2-6 أبريل 2017 ، وتأطير علمي من طرف الأساتذة : محمد الطيلسان وإدريس شحو وموسى كرزازي (بدعم من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ومجلس جهة درعة - تافلالت)

- «تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات»، 2016، (تنسيق المختار الأكحل، عبدالعالي فاتح، محمد حنزاز)، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس) والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير.

مؤسسات نظم التدبير المشترك بالريف الشرقي وتحولاتها: حالة الأسواق التقليدية

الحسين بوضيلب
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

مقدمة

دأبت كلّ المجتمعات التي لم تعرف حضورا قويا للدولة المركزية على ابتكار آليات تسمح لها بتدبير أمورها اليومية، وضمان الحد الأدنى من الاطمئنان كي لا تتوقف الأنشطة الحيوية. وقد شكلت مؤسسة السوق في هذا الإطار بالريف الشرقي إلى جانب مؤسسات أخرى "كَتَمْزِيذَا" (المسجد) و"تادَّارث" (المنزل) و"أجماعة" و"دْشَارْ" الدوار...إلخ، أسس البنيات الاجتماعية والمجالية بالريف. وساهمت هذه المؤسسة في تأدية وظائف متعددة، ففي يوم السوق كان يتم التقاضي والحصول على الحق، وحل النزاعات التي تنشب بين السكان سواء حول الأرض أو الماء أو الطريق، وإعلان عن خبر ما، يتعلق بالقبيلة أو "أجماعة". كما كانت السوق كذلك مكان للفرجة والفكاهة. وخلال المرحلة الاستعمارية، كانت السوق وسيلة لمراقبة الأهالي والتحكم في الشريان الاقتصادي الحيوي للقبيلة، وبعد الاستقلال أصبحت هذه المؤسسة أكبر مهيكل للمجال القروي، وأول نواة لنمو المراكز القروية.

وفي هذا السياق بالذات، تندرج هذه الدراسة التي سنحاول من خلالها تقديم مقاربة سوسيو-جغرافية لبعض مظاهر التراث المادي واللامادي بمنطقة الريف، انطلاقا من الاشتغال على مؤسسات جماعية للتدبير المشترك. ومن بين هذه المؤسسات استقر اختيارنا على الأسواق التقليدية التي شكلت جزءا من هوية البنية السوسيو-ثقافية بالريف، وذلك للوقوف على خصوصياتها التنظيمية والتدبيرية، مع إبراز التحولات التي لحقتها عبر السيرورة التاريخية وبعدها التنموي.

1 - السوق مؤسسة تقليدية جماعية قديمة بالريف الشرقي

تكتسي الأسواق التقليدية في المجتمع الريفي أهمية كبرى، فهي ليست مجرد فضاء يحتضن العرض والطلب، بل هي في نفس الوقت مكان تتأكد عبره قوة العطاء وتأثير القول

من خلال تجاوز الدور الاقتصادي إلى أدوار سياسية وثقافية بين الأطراف المتفاعلة داخله[1]. وتعد كذلك المكان المفضل للتعبير عن الانتماء لنفس "اجماعة"[2]. "كما كانت عبارة عن برلمان يلتقي فيه الجميع لاتخاذ القرارات أو الحصول على الحق أو الإعلان عن قرار معين يهم القبيلة أو "أجماعة"[3]. وبالتالي فهي جزء من بنية القانون العرفي الريفي، الذي يضم نوعين من المؤسسات، هما مؤسسات مرتبطة ببنية الإنتاج والاقتصاد بصفة عامة، ومؤسسات تسهر على تأمين وتوفير الحماية للصنف الأول من خلال آليات قانونية وأخلاقية وتعاضدية كما هو مبين في الشكل أسفله.

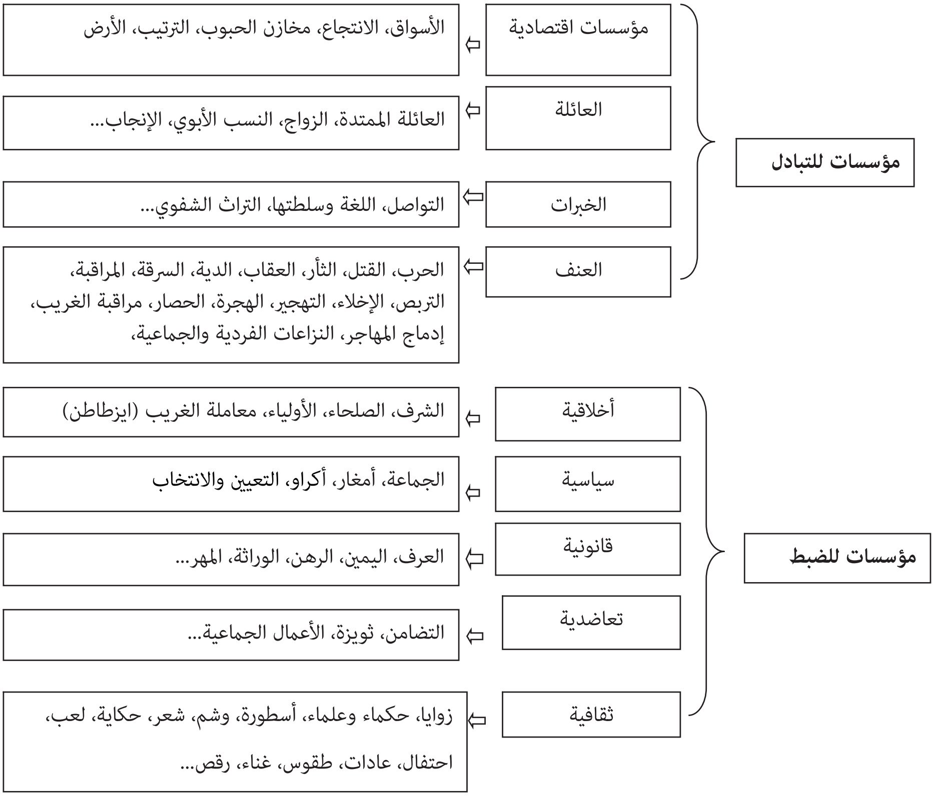

كان المجتمع الريفي مجتمعا، منظما كما يبدو من خلال الشكل أعلاه، وليس مجموعات أفراد أو

1 Placide, R, (1968), *Société rurale et urbanisation*, (éd) le Seuil, Paris, p 22.

2 Troin, J. F (1975), *Les souks marocains, Marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié Nord* du *Maroc*, Tome 1, EDISUD, Aix- en Provence, p 113.

3 Emilio B I., (1939), La Ley Rifeña (2° Parte), IMPERIO, Ceuta, p 19.

كان المجتمع الريفي مجتمعا، منظما كما يبدو من خلال الشكل أعلاه، وليس مجموعات أفراد أو عائلات متجاورة في المكان فحسب، أي أنه كان مجتمعا له منطق خاص يضبط سلوك عناصره وأفراده. وهذا المنطق الاجتماعي والسياسي فرضته طبيعة المؤسسات الجماعية، ووظائفها وآلياتها ودرجة تطورها وتاريخها، أي كانت هناك علاقات نسقية بين مكونات المجتمع وبين مؤسساته، بحيث لا يمكن فهم مؤسسة مثلا معزولة عن الأخرى، ومنها مؤسسة السوق، بحكم وظيفتها السوسيو-اقتصادية والسياسية والثقافية.

ويعود تاريخ نشأة مؤسسة السوق بالريف الشرقي إلى مراحل قديمة، أي حتى قبل وقوع الريف تحت الاحتلال الاستعماري الاسباني، حسب ما ورد عند المستكشفين الأجانب. ولعل أقدم إشارة تخص هذا الجانب، تلك الواردة عند "موليراس"(Mouliéras)،[4] حيث يتحدث عن أسواق الريف الشرقي، كأسواق تمسمان وامطالسة، وميضار، وسوق الجمعة بزكزاوة والاثنين بأمزوج بآيت سعيد، التي كانت تتمتع بإشعاع كبير ولا زال البعض منها موجود إلى اليوم، كما يصف كذلك أسواق النساء في قبيلة آيث ورياغر كسبت «تازوراخت" وأخرى بقبيلة بقيوة هي سبت «سيدي مالك".[5] ويشير كذلك إلى أسواق قلعية ويصف حيويتها، وهي الوحيدة التي كانت تستقطب الرجال والنساء بالريف الشرقي.[6]

صورة جوية رقم 1: سوق خميس تمسامان، إحدى أقدم الأسواق بالريف الشرقي

Source : google map 2017

4 Moulieras A., (1895), *Le Maroc inconnu*, volume 1, Paris, Challamel, p131

5 Moulieras, A. (1895), op, cit,p 147.

6 Ibid, p 147.

وكانت قبيلة قلعية تحتضن أسواقا هامة منها سوق الجمعة، وهو مركز هام للمعاملات التجارية يقع بالسهل قرب بحيرة «مارشيكا» وسط القبيلة، ويأتي آلاف الريفيين إلى سوق الجمعة من مناطق نائية أحيانا حاملين منتجاتهم معهم، كما تكثر البضائع الاسبانية التي يتم جلبها من مليلية، مثل السكر والشاي والخرطوشات والبنادق والبارود والشموع والمصابيح الغازية والسكاكين[7]. وعلى عكس ما هو مألوف في قبائل الريف الأخرى، "فإن النساء القلعيات يتجولن بحرية سافرات الوجوه في الأسواق ويشترين ما يحتجن إليه. وهن يحتكرن بيع البيض والدجاج والطاسات المصنوعة من الطين، وهذه صناعة محلية والمواقد الطينية المصنوعة بالقبيلة."[8] (صور رقم 1 و2)

صور رقم 1 و 2: نساء قلعيات يتعاطين للتجارة بسوق الناظور سنة 1911

المصدر: أرشيف المكتبة الوطنية، مدريد 2016

أما المخبر الفرنسي غابريال ديلبريل (Gabriel Delbred)، فقدم وصفا دقيقا لأسواق قبائل قلعية وكبدانة وآيت بويحيي، وأشار إلى أن كل قسمة أو فخذة كانت تتوفر على سوقها الخاص، ومن أهم هذه الأسواق سوق الأحد بآيث شيشار وأزغنغان (آيت بويفرور) وسوق الثلاثاء باعزانن بآيت بوڭافر، وسوق الأربعاء "نتراث"، وزبوجة "بالڭعدة"، وسوق الخميس بآيت بويفرور (صور رقم 3 و4)، الذي كان يعتبر من بين أهم الأسواق في هذه المرحلة، ثم سوق الجمعة بالناظور- براقة (إمزوجن).[9]

7 Ibid, p149

8 Ibid, p 149.

9 Gabriel, D. (1909-1911), *La géografia général del Rif*. Impreso por Graficas San Pancracio (Malaga), p 203

صورة رقم3: سوق الخميس بآيت بويفرور في بداية القرن العشرين

المصدر : أرشيف المكتبة الوطنية الاسبانية، مدريد 2015

صورة رقم 4: مجزرة سوق الخميس بآيت بويفرور سنة 2011

المصدر: أرشيف المكتبة الوطنية الاسبانية، مدريد 2015

إضافة إلى أسواق ثلاثاء بوبكر وثلاثاء إِجَارْمَاوَاسْ بِآيْتْ تُوزين.[10] يتبين من خلال البحث الميداني مدى أهمية وكثرة الأسواق التقليدية بالريف الشرقي، إذ لا تخلو قبيلة أو قسم من القبيلة من وجود سوق أوسوقين، واحد رئيسي وآخر ثانوي فوق ترابها (الخريطة رقم 1).

10 Aniceto R Ch- V, (1930), *El Rif : Apuntes para su estudio*, Toledo, Imprenta del Colegio de Maria Cristina, p 182.

الخريطة رقم 1 : التوزيع المجالي للأسواق التقليدية بالريف الشرقي

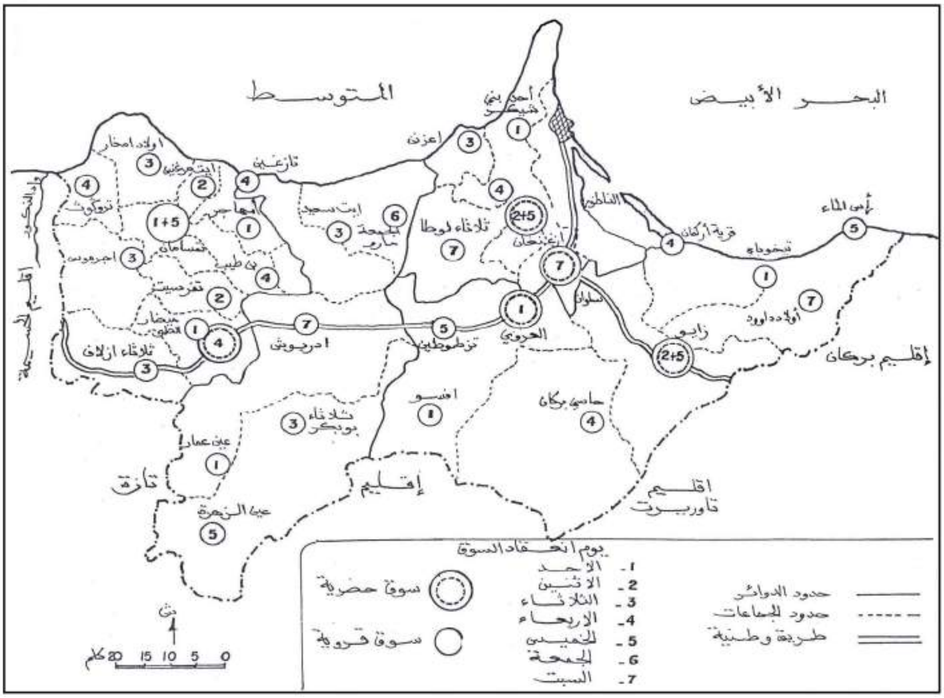

المصدر: الحسين بوضيلب (2006)، أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بالريف الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز،فاس، ص 298.

وهكذا يسمح التوزيع الجغرافي والزمني بفهم أهمية وقوة حضور الأسواق التقليدية في المجتمع الريفي التي لم تكن فقط فضاءات للتبضع وتبادل السلع، بل مؤسسة تعمل على إعادة تنظيم مجال العلاقات الاجتماعية داخل هذا المجتمع، وتشكل أحد المداخل الرئيسة لفهم المجتمع المحلي في علاقته بتنظيم المجال وتدبير الحياة اليومية.

2. التمركز المجالي للأسواق التقليدية بالريف الشرقي

تساهم عوامل متعددة في تمركز الأسواق التقليدية، فبالإضافة إلى العوامل الجغرافية والطبيعية، هناك عوامل أخرى بشرية وأمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية لا تقل أهمية. وسنقتصر على ذكر بعض العوامل التي لها علاقة أكبر بتدبير مؤسسة السوق باعتباره مؤسسة جماعية، ولذا، فإن اختيار موقع أي سوق من الأسواق يخضع لمجموعة من المعايير والمواصفات، نذكر منها:

- أن يكون المكان المخصص لها غير متنازع حوله، وغير صالح للزراعة، وأن يكون بقرب ضريح أو ولي لما له من احترام وهيبة، ولما يوفره من حماية إستراتيجية للسوق، لهذا فالتجاور بين السوق والأولياء أو المزارات في المناطق الجبلية لا يحتاج إلى برهان وهو ما نجده بكثرة في أسواق الريف الشرقي، كسوق خميس تمسامان الذي يجاور وليا يسمى سيدي أحمد الفلالي وسوق أحد بني شيكر الذي يتمركز قرب الولي مولاي عبد القادر الجيلالي.

- كما كان يراعى كذلك في هذا الاختيار، القرب من المداشر التي كانت تضم التجمعات السكانية لتسهيل عملية جمع بعض الفخذات المتجاورة، حيث يتم نسيان المشاجرات والنزاعات التي كانت تدور حول مسألة المياه، وحق المراعي والامتناع عن الأخذ بالثأر.[11]

- القرب من العيون للتزود بالماء، وهذا الصنف موجودة بكثرة في الشمال الشرقي، ومنها سوق خميس تمسامان، ستقطب السكان المتمركزين حوله على شكل دائري وعند قدم الجبال حيث تكثر العيون.[12]

من هنا، يجب التأكيد على الدور الكبير الذي لعبته العلاقات الاجتماعية والتوافق مابين أعضاء "أجماعة" تحت وصاية "إمغارن" في اختيار موضع السوق أثناء مراحله الأولى، في حين يظل الجانب الاقتصادي ذو أهمية محدودة في هذا الاختيار.

3. السوق جزء من بنية القسمة والقبيلة

تتوفر كل القبائل الريفية تقريبا على أسواق أسبوعية تعقد خلال يوم من أيام الأسبوع، وفي مكان محدد وتحمل اسم اليوم الذي تعقد فيه واسم القبيلة أو موقع السوق، فتسمى مثلا سوق خميس آيت متبوعة باسم القبيلة أو مكان انعقادها، أما القبائل الصغيرة جدا فقد تشترك مع قبائل مجاورة في إحياء نفس السوق.[13] ويمكن التمييز بين صنفين من الأسواق إما محلية تلبي حاجيات قسمة ما، أو جهوية/قبلية تستفيد منها قسمتان أو أكثر.

11 Diane S P., (1976), " les fonctions modernes du souk marocain ", *in B.E.S.M*, n° 128/129 p155.
12 J. F. Troin (1975), op cit, p234-p235,

13 دافيد مونتـﮕمري، هارت، (2007)، آيت ورياغر، الجزء الأول، ترجمة محمد أونيا وآخرين، نشر جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة في هولندا، الطبعة الأولى، ص 145.

غالبا ما يحدد اسم السوق بالانتماء إلى القبيلة أو إلى أحد أجزائها (الفخذة- الخمس) كسوق خميس تمسامان[14] الذي يحمل اسم القبيلة، أما الأسواق الأخرى، فهي إما محلية تلبي حاجيات قسمة ما، أو جهوية/قبلية تستفيد منها قسمتان أو أكثر. كما كانت هناك أسواق تحمل اسم قسمة من القبيلة كسوق أربعاء "تْرُوكَوت" (خمس من قبيلة تمسمان) وسوق ثلاثاء بويدير بنفس القبيلة (فخذة من قبيلة تمسامان)، وهذا ما يدل على الطابع السياسي البارز لهذه الأسواق. كما توجد كذلك حالات لأسواق كثيرة تنتمي إلى أقسام القبيلة خاصة في منطقة قلعية كسوق الخميس بآيث بويفرور والثلاثاء بآيت بوغافر والأحد بآيث شيشار و بآيت داوود بقبيلة كبدانة والأربعاء بزبوجة، ومن هنا يمكن أن نستنتج أن مؤسسة السوق بالريف الشرقي مؤسسة القسم بامتياز (شكل رقم 3).

الشكل رقم 3: موقع السوق ضمن البنية السياسية للقبيلة بالريف

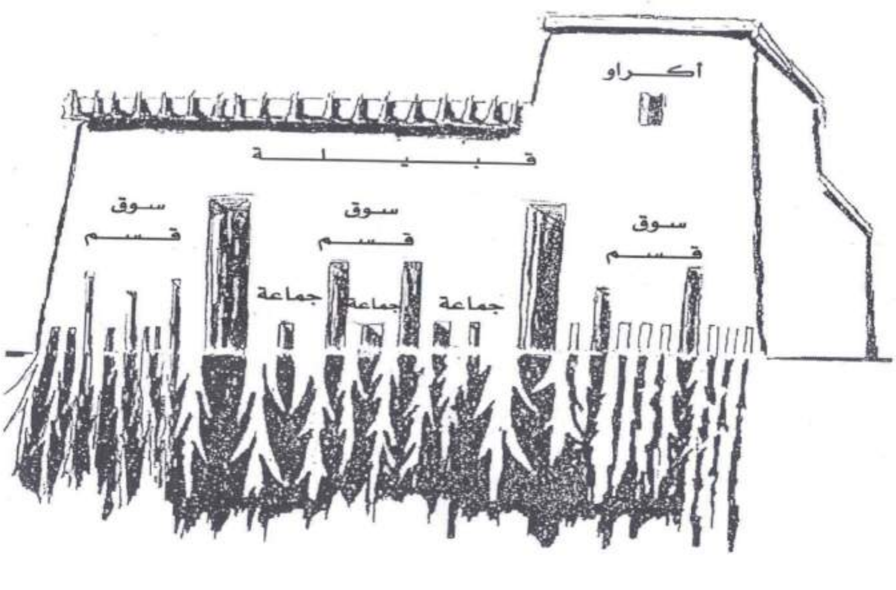

المصدر: اميليو بلانكو ايزاكا، (2004)، مرجع سابق، ص 65.

"فالقسمة، أو القسمة الفرعية، حسب اميليو بلانكو ايزاكا (Emilio Blanco Izaga): هو تآلف جماعات متجاورة بغايات سوسيو سياسية، يتعلق الأمر بدولة مصغرة، بجمهورية مستقلة وبالوطن الريفي الحقيقي، إذ داخل حدوده تسري حياة الإنسان الريفي، حيث

14 تنعقد هذه السوق مرتين في الأسبوع، يومي الخميس والأحد.

يجد ما يحتاجه وحيث يضع قانونه[15]. وعلى هذا الأساس، فإن القسمة تتمتع بخاصيتين تميزانها، وهما القانون والسوق.[16] إن استقلال هذه الوحدة يتحدد بإصدار السلطة التنفيذية للقانون المناسب للقسمة داخل محيط جغرافي مرن وبإمكانها أي القسمة أن تعيش بمواردها الخاصة. "وفي القسم توجد كذلك المؤسسات والأجهزة والملحقات والتخصصات الاقتصادية الأكثر ضرورة للحياة: "أمرابض" (الولي الصالح) أو السيد الزاهد المبجل والمطلوب لكي يحقق زيارة الأماكن المقدسة والمعجزات، وسوق يتزود منه بمؤن التغذية ولإقامة تجمعات العشيرة وأكراون والبناؤون والنجارون، والنساج ومطاحن الحبوب ومعاصر الزيتون"[17].

وبالمقابل، فإن القبيلة أو القسمة التي لم تكن تتوفر على سوق خاصة، تمثل حالة نادرة، وكانت محرومة من مكان لإقامة اجتماعات ممثلي القسمة "امقرانن"، (الكبار) الذي تتم فيه الموافقة على القوانين والإعلان عنها. "إن قواعد التعايش كانت هي نفسها في بعض الأحيان تشكل أساس القانون العرفي الريفي. كما يعتبر وجود سوق مشترك بمثابة عنصر أساس، لا يضاهيه عامل آخر في إعطاء القسمة أكبر قدر من الاستقلالية السياسية، ضمن الإطار الانقسامي العام. فالقسمة هي الوحدة السياسية الأساسية، وسوق القسمة هو مقر ودعامة قانون القسمة، حسب التعبير المناسب لبلانكو".[18]

4. وظائف الأسواق التقليدية

لم تكن الأسواق التقليدية مجرد أماكن للتبادل الاقتصادي، بل كانت بالدرجة الأولى مؤسسات تساهم في تنظيم القبائل والمجموعات البشرية من الناحية السياسية والأمنية والرمزية والتواصلية. كما كانت تؤدي وظائف عديدة في الحياة القبلية باعتبارها مراكز لهذه القبائل على المستوى السياسي والاجتماعي والتواصلي والاقتصادي والثقافي. وقد صدق بلانكو حين أشار: «إلى أن كثافة الحضور خلال يوم السوق في منطقة أيث ورياغر تفوق بكثير مثيلاتها يوم صلاة الجمعة، وهو الأمر الذي يؤكد مدى أهمية هذه الأسواق".[19] وبحكم طبيعتها الدورية وأهميتها، فإن هذه الأسواق شكلت وسيلة لحصر السكان في مجموعات

15 إيميليو بلانكو إيزاگا (2004) ،القانون العرفي الريفي، ترجمة محمد الوالي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الترجمة، رقم 3، مطبعة المعارف الجديدة، ص 62.

16 Emilio. I. B, (1939), op, cit, p20

17 ايميليو بلانكو إيزاكا، (2004)، مرجع سابق، ص 49.

18 Emilio B I, op, cit, p 20

19 داڤيد مونــتگمري، هارت، (2007)، مرجع سابق، ص 91 .

صغيرة، وإيجاد الحلول لمشاكلهم ووضع حد للنزاعات الجهوية[20].

1.4 - السوق فضاء لتدبير أمور القبيلة ومكوناتها:

كانت الأسواق من الناحية الرمزية والدلالية مجالات لإبراز السلطة السياسية للقبيلة وسيادتها وقدرتها على اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالقبيلة، كتعيين أو اختيار رؤساء الجماعات أو القبائل، وتحديد مواقيت الحرث، وإبراز تحكمها في أمور الجماعات والمداشر وتسيير شؤونها بذاتها، وإبراز رغبتها في استمرار شخصيتها وهويتها وثقافتها وقوانينها. إمقرانن "الكبار" (أو إمغارن ج.أمغار) هم الممثلون الذين انتخبتهم الجماعة باعتماد السمعة الشخصية ومنتدبوا هذه الوحدة المجالية أمام مجلس العشيرة، فالسوق الذي تكمن وظائفه في وضع القانون، يعتبر هو المكان المعهود للاجتماع.

وفي فضاء واسع تحت شجرة الخروب، كان أعضاء المجلس القبلي يجتمعون للبث في شؤون القبيلة. وكانت المناقشات تهم في غالب الأحيان قضايا الساكنة، كما أن السوق هي المكان الوحيد الذي كان يوفر لهذه القرارات الطابع القانوني، لكنها لا تأخذ طابع الإلزامية إلا إذا توفرت فيها الشروط التالية[21]:

1 - موافقة امغارن (الكبار)؛

2 – تنال الموافقة من طرف شخصية دينية محترمة و مشهود لها بالاستقامة ومعروفة بالمنطقة؛

3 – التدوين في السجل العدلي؛

4 – الإعلان عن هذه القرارات أو الاتفاقيات يوم انعقاد السوق؛

فالسوق في المجتمع الريفي كانت تعتبر المكان المفضل لوضع القوانين بشكل ديمقراطي وسليم على عكس المحاكم أو مكاتب الشؤون الأهلية، التي يمكن التحايل فيها على هذا القانون بسهولة مقارنة بالسوق، التي كانت تعقد فيها الجلسات في فضاء واسع تحت شجرة الخروب، وكانت الجلسات تتم بشكل علني، كما أن «أمغار نْ السوق» أو رئيس "السوق" كان مكلفا صحبة أقاربه وبفضل وضعه وقوته، بتأمين النظام في السوق، ويتكفل بالحوادث الصغيرة التي يمكن أن تحصل، إلخ. ولهذا الغرض كان هناك حضور في الأسواق

20 Diane, S. P. (1976), op, cit, p 156.
21 Emilio, B. I (1939), op, cit, p 20.

لشخصيات مختلفة، لا تأتي للبيع والشراء، كالصلحاء والسياسيين وروؤساء القبائل وامغارن... فهؤلاء كانت أدوارهم تكمن في البث في النزاعات والمشاكل المختلفة والتفاوض في شأنها لإعادة الأمن والهدوء بين الأطراف المتنازعة.

كما كانت تعقد بالسوق كذلك اللقاءات والمشاورات السياسية لتشكيل اللفوف، واتخاذ القرارات وتقديم الولاءات، «ففي سوق أربعاء زبوجة تمت بيعة بوحمارة، وقرئت رسائله في باقي أسواق قلعية، أولها الرسالة المقروءة أمام الملأ بسوق الخميس ببني بويفرور في 28 يناير 1903، ثم بسوق الأحد ببني شيكر يوم 1 فبراير من السنة نفسها».[22]

كانت حركة الشريف أمزيان، تتخذ من السوق مكانا لعقد اجتماعاتها، ومشاوراتها بين القبائل، ولا تقطع في أمر إلا بعد موافقة ممثلي القبائل ومصادقتهم على القرار، كاتفاقهم بسوق بني سيدال سنة 1907 على قرار إخراج وطرد بوحمارة من قلعية، واجتماعهم بسوق الجمعة في مستهل غشت من سنة 1909 استعدادا لمقاومة زحف الاسبان عبر «تالوين» الذين كانوا يتوجهون لاحتلال قرية الناظور[23]. وفي سوق زبوجة، التقى أمزيان بشيوخ قبيلة بني بويحيي.

4.2 السوق فضاء لحل النزاعات

يتم الحصول على الحق بالسوق إما بطريقة شرعية عن طريق التقاضي، ولذا كان يلازم الحضور بالأسواق الأسبوعية، كل من القاضي والعدول والشهود والفقهاء .[24]وتنصب لهم الخيام في مكان خاص لممارسة مهامهم، كإبرام عقود البيع والشراء وتوثيق عقود الزواج والطلاق وتسجيل شهادة اللفيف والفصل في الخصومات. وبدخول الإسبان إلى الريف سار على ما تعارفت عليه القبائل، وأصبح القاضي يعين تعيينا رسميا من طرف السلطات الاسبانية، وتوضع رهن إشارته سلطة، تسهر على تنفيذ أحكامه القضائية، كما أن أسواق قلعية كانت تعتبر كذلك مكان لإقامة القاضي والعدول والشهود، الذين يسهرون على تلبية احتياجات الأهالي، كإبرام عقود البيع والشراء، وتوثيق عقود الزواج والطلاق، والفصل في الخصومات، ...الخ.[25]

---

22 " Mercados indegenas el Tinain de Segangan ", *in Telegrama del Rif*, 1 septiembre 1914.

23 حسن فكيكي"الشريف أمزيان شهيد الوعي الوطني 1908-1912"، ربا نيت 2008، ص 155 .

24 Gabriel, D,(1911) op, cit, p 94

25 Ibid, p 204.

4.3 السوق مكان للتواصل والترويح عن النفس

كانت الأسواق التقليدية مجالات للتواصل وتبادل الأخبار والمعلومات، ومراكز للالتقاء ولحل بعض المشاكل إما الأسرية أو الشخصية، أو لحل بعض النزاعات بين الدواوير والجماعات. ولم تكن تعرف قلعية في ماضيها القبلي أسواقا خاصة للنساء، كما كان الأمر في قبيلة أيت وَرْيَاغْرْ، ولكن لم تكن أسواقا خاصة للرجال فقط، أو لسكان القبيلة وحدهم، بل العكس من ذلك كانت هذه الأسواق مفتوحة للجميع، لممارسة كل الأنشطة التي يسمح بها السوق، لذا يمكن أن يحل بهذه الأسواق الرجال والنساء على السواء، والسكان المقيمون بالقبيلة أو القادمون من قبائل أخرى، واليهود أو الغرباء أو غيرهم. وهذا يعني أن هذه الأسواق كانت لها حرمة تحترم؛ أي كانت مجالات محايدة بالخصوص في الأيام التي كانت تقام فيها، بحيث كان من النادر أن يتنازع أو يعتدي أحد على أحد سواء داخلها أو في الطريق إليها. ولهذا الغرض كانت الأعراف القبلية تشدد على الغرامات والعقوبات حول السلوكات المخلة أو المعرقلة لأمن السوق والوافدين عليها.

إذن كانت هذه الأسواق تعبر عن اكتفاء ذاتي سواءً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. ونظرا لتعدد مهامها، لم يكن ليتخلف عن المجيء إليها أحد كيفما كان وضعه الاجتماعي، سواءً كان بائعا أو مشتريا أو سياسيا أو مصلحا أو واعضا أو قاضيا أو محاربا أو فقيرا أو ميسورا، عابرا أو مقيما غريبا أو أصيلا...كانت مجالات لحضور مختلف المستويات الاجتماعية المتوفرة في القبيلة أو حتى العناصر التي لا تنتمي إلى القبيلة. إن هذا الحضور المختلف والمتنوع يشير إلى تكامل الأدوار الاجتماعية في الأسواق، هذا التكامل الذي هو أساسي في استمرار حياة الجماعات والمداشر والأفراد.

إذن كانت الأسواق مؤسسة لا غنى عنها بالنسبة للقبيلة، ولهذا كانت تفرض مراقبة مادية، بحيث تظل مجالات آمنة دائما للالتقاء والتواصل والمبادلات المختلفة، ومراقبة معنوية، بحيث تظل الآفاق أو المجالات الرمزية الممكنة لاستمرار هوية القبيلة وسيادتها وثقافتها. كانت القبائل تحرص من خلال مؤسساتها المختلفة ومن بينها مؤسسة السوق، على استمرار بنيتها واستمرار منطقها الاجتماعي، فلم يكن من الممكن أن تتحول الأسواق إلى مدن ولم يكن من الممكن أن تظهر مدنا إلا بتوافر شروط وأوضاع بنيوية جديدة، وذلك ما حدث في بداية القرن العشرين.

5 - توزيع موارد السوق حسب القانون العرفي الريفي

كان الهدف من إقرار غرامة السوق بالأساس هو حماية حرمة هذه المؤسسة وضمان سيرها العادي. غير أن هذا لم يمنع من اقتراف جرائم للقتل داخله وبالتالي، إلغائها في تلك المناسبات. لذلك تبقى غرامة السوق قائمة بالنسبة إلى القتل في يوم انعقاده، وفي أي مكان خارجه، لكنها لا تصل إلى2000 دورو المفروضة في الحالة الأولى، بل تقتصر على نصفها أي (1000 دورو)، وهي غرامة ثقيلة أيضا على أية حال.

كانت لغرامة السوق وظيفة أخرى، تتمثل في حماية النساء وغير الحاملين للسلاح عموما، باعتبارها وسيلة فعالة لكبح جماح الأهواء والطموحات الزائدة لذوي الطباع العنيفة. المستفيدون من الغرامة القبلية هم نظريا جميع "امغارن" التابعين لهذه القبيلة. وما داموا لا يحصلون على أي مقابل عن عضويتهم في المجلس القبلي، فهذه الغرامات كانت تشكل إذن التعويض المادي نظير خدماتهم. غير أن تعميم الاستفادة يستثنى في الواقع من لا يحضر "أَغْرَاوْ"، أي اجتماع أعضاء المجلس القبلي المنعقد في السوق أو يحضر متأخرا. وعرفت بعض الفترات تخصيص جزء من غرامة السوق لتنظيم حفل في عين المكان بعد إنهاء الاجتماع، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

6 - مؤسسة السوق خلال المرحلة الاستعمارية

بعد الاحتلال الاسباني للريف عرفت الأسواق عدة تحولات سواء على مستوى مواضعها أو على مستوى الوظائف التي كانت تؤديها. وأول تحول شهدتها مؤسسة الأسواق إبان هذه الفترة، هو انتقالها من وصاية ومراقبة وتدبير "أجماعة" إلى وصاية ومراقبة الإدارة الاسبانية. وفي المرحلة الثانية عملت إدارة الاحتلال على تغيير مواضع الأسواق من أجل تيسير مراقبتها بطريق ناجعة، وإغلاق بعض الأسواق التي كانت تشكل القلاقل للسلطات الاستعمارية، كما هو الشأن لبعض الأسواق في قبائل تمسمان وقلعية وآيت سعيد.

كما عملت السلطات الاستعمارية كذلك على إدخال "تغييرات جذرية على مستوى هندستها المعمارية بإحاطتها بأسوار، وبناء أبواب كبيرة من أجل مراقبة الدخول والخروج منها"[26]. في المرحلة الأخيرة قامت بإنشاء بنايات صغيرة، وجعلتها مكاتب للمراقبة العسكرية. فضلا عن إنشاء دكاكين قارة وثابتة للبيع، ومستوصف لتقديم الخدمات الصحية والتوعية. لقد كانت أماكن الأسواق قبل فترة الحماية لا تعرف أي نشاط طيلة أيام الأسبوع ماعدا يوم انعقاد

---

26 Mokhtar, M. y José Antonio L, (2004), *Los Zocos del Rif*, Edition UNED- Melilla, p 21.

السوق. لكن سرعان ما انتبه موظفو سلطات الحماية إلى أهمية هذه الأسواق كمراكز مثالية لمراقبة وضبط النشاط القبلي. [فمع إحداث ما سمي لاحقا "بالإدارات القبلية"، سواء بالنسبة للفرنسيين أو الأسبان، واختيار مواقعها قرب أكبر الأسواق، بدأت تظهر دكاكين قارة بنيت بمحاذاة الأسوار الحديثة البناء، الشيء الذي زاد من وظيفتها الاقتصادية]. كما ساهمت عملية شق الطرق في تطوير وسائل الاتصال التي سهلت انتقال الناس من المراكز الحضرية القريبة إلى مواقع الأسواق، وبالتالي الزيادة في نسبة الحضور بها. أما على مستوى مورفولوجيتها شهدت بدورها بعض التغييرات كتخصيص كل محل من محلاتها لنشاط تجاري معين.

لكن ما كان يهم الاستعمار الاسباني في هذه المرحلة، هو إحكام السيطرة عليها ومراقبتها ونشر العنف داخلها. يقول ديلبريد (Delbred) "كل هذه الأسواق، ويقصد أسواق قلعية المذكورة آنفا وباستثناء سوق الأربعاء بزبوجة الموجود بمنطقة قلعية لم تتم السيطرة عليها بعد، وهي تحت مراقبة البوليس الأهلي وقواتنا العسكرية، وهي تحت وصاية قضاة معينين من قبل السلطات العليا بمليلية".[27] فمع إحداث ما يسمى "بالإدارات القبلية"، سواء بالنسبة للفرنسيين أو الأسبان واختيار مواقعها قرب أكبر الأسواق، بدأت تظهر دكاكين قارة بنيت بمحاذاة الأسوار الحديثة البناء المحيطة بمواضع هذه الأسواق، الشيء الذي زاد من وظيفتها الاقتصادية.[28]

7 - الأسواق التقليدية خلال مرحلة الاستقلال: ظاهرة قديمة بدينامية جديدة

لاجدال في أن المجتمع الريفي عرف تحولات كبرى في بنياته الرئيسة، كالبنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي في إنتاج وتوزيع الخيرات المادية، والتصورات والقيم، ذلك أن الضوابط وعوامل التوحيد والدمج التي كانت فاعلة إبان المرحلة ما قبل الاستعمار، أخذت تتلاشى وبصورة مذهلة مباشرة بعد السنوات الأولى من الاستقلال، حيث يمكن الحديث عن بداية حركية اجتماعية هامة ستكون لها انعكاسات كبرى على مستوى تشكل المجال والمجتمع الريفيين ومكوناته، وعلى مستوى توجهاته الاقتصادية. كان من الطبيعي إذن، الاهتمام بهذه الحركية ومحاولة الوقوف عند مظاهرها وتجلياتها المختلفة، سواء داخل المدينة أو داخل القرية، ومحاولة متابعتها متابعة تشخيصية، تبحث عن العلل والأسباب، وتفحص كل العلاقات الممكنة بين الظواهر. فالسوق كأي كائن ينشأ ويتطور، ثم يتحول ويتراجع، وفي كثير

27 Delbred G, (1909-1911), op, cit, p 203.

28 دافيد مونتكمري هارت، أيث ورياغر قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية، مرجع سابق، ص 92.

من الأحيان يموت"[29]، ومن ثم، فإن كثيرا من الأسواق في الريف الشرقي حافظت على وجودها منذ زمن بعيد، رغم زخم التحولات التي تعرفها هذه المجالات، سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى البنيات الاجتماعية.

وقد استطاعت هذه الأسواق أن تحافظ على وجودها لأسباب يمكن ربطها بالتزايد الديموغرافي السريع وما يطرحه هذا التزايد، من توفير مختلف الحاجيات للسكان، كما أن التحولات الاستهلاكية التي مست هذه المجالات، والمرتبطة أساسا بالهجرة الدولية، ساهمت بشكل كبير في إعطاء دينامية خاصة لهذه الأسواق، لا تتوافر في كثير من الأسواق القروية الأخرى، وهذا يتجلى من خلال العدد المرتفع للأسواق الأسبوعية في الريف الشرقي، والذي يصل إلى 33 سوقا قرويا وحضريا أي ما يمثل 60% من مجموع الأسواق المتمركزة في الجهة الشرقية، وتنعقد بشكل دوري على مر الأسبوع (الجدول رقم 1).

جدول رقم 1 : شبكة الأسواق بالريف الشرقي

تمسامان 5	الدريوش 6	آيت سعيد4	أزغنغان 5	زايو 5
بني بويدير 2	أزلاف 3	لمحايست2	اعزنن1	العروي7
3 اجرماوس	ميضار4	بن طيب3	لوطا 3	حاسي بركان6
2 آيت مرغنين	تفريست 2	تزطوطين4	آيت شيكر1	قرية اركمان4
تروكوث4	عين عمار6		آيت سيدال2	رأس الماء2
	عين الزهرة8		سلوان6	
	أولاد بوبكر6			
	افسو6			

ملاحظة: الرقم يشير إلى يوم انعقاد السوق.

إذا كانت وظيفة الأسواق في الماضي القبلي تنحصر في ما هو سيوسيو-سياسي واجتماعي بالدرجة الأولى، فإن وظائفها خلال مرحلة الاستقلال عرفت تحولات جذرية، بحيث أصبحت تحت وصاية الجماعات الترابية، واقتصر دورها بالدرجة الأولى على ما هو اقتصادي صرف مع تراجع الوظائف القديمة، وأضحت موردا اقتصاديا مهما للجماعات الترابية، ومهيكلا رئيسا للمجال القروي ونواة رئيسة لكثير من المراكز القروية[30].

29 Guitouni A, .1994, op, cit, p 254.

30 Troin J.F. (1965), Une nouvelle génération des centres rurales au Maroc, les agglomérations commerciaux. RGM, N° 8, Rabat, pp. 109-117.

لكن ما أصبح يسترعي الانتباه حاليا، هي الحركية والدينامية التجارية التي تعرفها هذه الأسواق تحت تأثير عائدات الهجرة الدولية، شأنها شأن المركبات التجارية. وهذا يتجلى من خلال عدد من المؤشرات، كالعلاقة ما بين عدد الفلاحين والباعة، إذ تنخفض هذه العلاقة إلى أدنى مستوياتها بالريف الشرقي، «بحيث نجد ما بين 40 و 51 فلاحا لكل 100 بائع، بينما تصل هذه النسبة إلى 91 فلاحا مقابل 100 بائع في باقي المناطق الشمالية"[31]. وهذا يؤكد أن الأسواق القروية لا ترتبط بموارد محلية، وإنما ترتبط بموارد خارجية كعائدات الهجرة والمواد المهربة من مليلية والجزائر التي تحرك هذه الأسواق وتضمن استمراريتها، وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها أكثر بالمناطق التي تعرف هجرة مكثفة، كما هو الشأن بحوض تمسامان، الذي يعتبر القطب الأول على المستوى الإقليمي من حيث عدد المهاجرين.

وبالرغم من ضعف العلاقة ما بين السوق ومحيطها القروي، فإن كثيرا من الأسواق بالريف الشرقي استطاعت أن تحافظ على وجودها، بل تطورت أكثر مما كانت عليها في السابق، «بحيث أن أكثر من نصف الأسواق سجلت زيادة بـ 20 % في عدد الباعة منذ الستينيات"[32]. غير أن هذه الزيادة تختلف من منطقة إلى أخرى، وتصل بالمناطق التي تعرف هجرة مكثفة ما بين 81 و100 مهاجر لكل 100ن. أما المناطق التي يصل فيها عدد المهاجرين ما بين 41 و60 مهاجرا فوصلت نسبة هذه الزيادة إلى 4 % [33]. وبالإضافة إلى عامل الهجرة الخارجية، فإن موقع السوق من الشبكة الطرقية قد يساهم كذلك في تطورها أو تراجعها، وهكذا يلاحظ أن الأسواق التي تتمركز على المحاور الطرقية كسوق قرية أَرْكْمَانْ قد زاد بنسبة 70 % وسوق بْنْ طِيِّبْ بنسبة 81 %، وبالمقابل نجد أن سوق تَفَرْسِيتْ بالرغم من كونها تقع مباشرة على الطريق التي تربط ما بين الريف الشرقي والريف الأوسط، فإنها تراجعت بنسبة 13 % تقريبا"[34].

31 Kagermeier, A. (1995), Le secteur tertiaire en milieu rural de la province de Nador et les effets de l'émigration du travail, Université Passau, Munich p 63.

32 Ibid, p 75

33 Ibid, p 75.

34 Ibid, p 85

الجدول رقم 2: تصنيف الأسواق التقليدية بالريف الشرقي حسب حجمها

حجم الأسواق	عدد الباعة	عدد الأسواق	%	الباعة	%
كبير	2000-600	6	18	7355	56.4
متوسط	600-350	5	15.2	2365	18.1
صغير	350-100	12	36.4	2780	21.3
صغير جدا	<100	10	30.3	531	4.1

Source : Kagermeier A.1995, op,cit, p. 84.

اعتمادا على التصنيف أعلاه يمكن تقسيم الأسواق بالريف الشرقي إلى أربع فئات:

الفئة الأولى: تتكون من الأسواق الكبيرة التي يبلغ عددها ستة، أي ما يمثل 18 % من الأسواق، ومنها سوق خميس تمسامان.

الفئة الثانية: تتكون من الأسواق المتوسطة ويبلغ عددها خمسة، وتمثل 15 %، ومنها سوق ميضار.

الفئة الثالثة: تتكون من أسواق صغيرة ويبلغ عددها 12 سوقا وتمثل 36 %، ومنها سوق تَفَرْسِيتْ وَاتْرُوكُوتْ وثلاثاء إِجَرْمَاوَسْ.

الفئة الرابعة: المتكونة من أسواق صغيرة جدا، ويبلغ عددها 10 أسواق وتمثل 30 %. ومنها سوق الاثنين بآيت مرغنين وسوق ثلاثاء آيت بويدير. وعلى العموم تتوزع الأسواق في إقليم الناظور بشكل متراتب ومتوازن، بحيث نلاحظ أن لكل قبيلة سوقها الكبيرة، وبجانبها تتمركز أسواق صغيرة في إطار ما يسمى بمفهوم شبكة الأسواق (la notion de réseau).

بالإضافة إلى عدد التجار، فإنه غالبا ما يلجأ إلى اعتماد المداخيل كمعيار لتصنيف الأسواق وقياس درجة تطورها. وهكذا يلاحظ أن مداخيل الأسواق حسب معطيات مالية الجماعات المحلية قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال المدة الأخيرة، إذ انتقلت من 2 مليون درهم سنة 1993إلى 6 ملايين درهم سنة 2003.

الجدول رقم3: توزيع مداخيل بعض الأسواق في إقليم الناظور سنة 2003

السوق	المدخول السنوي بالدرهم	المدخول الشهري
خميس تمسامان	844 544	70378.7
زغنغن	833687	68635.6
العروي	815390	67949.0
الدريوش	618935	51577.9
ميضار	279425	23285.4
تفرسيت	67823	5651.9

المصدر: عمالة إقليم الناظور، القسم الاقتصادي.

انطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه تعتبر سوق خميس تمسامان أحد أكبر الأسواق بالريف الشرقي وأكثرها إشعاعا، بحيث تمثل مداخيلها حوالي 20 % من مداخيل الأسواق، وهي نسبة تبين حجم هذه السوق ضمن شبكة الأسواق المحلية والإقليمية، وبالرغم من كونها تتمركز بعيدا عن المحاور الطرقية الكبرى التي تخترق الريف الشرقي، إلا أنها مع ذلك تشهد دينامية وحركية مثيرة. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن مؤسسة السوق حافظت على وجودها بالريف منذ زمن بعيد، بحيث لازالت تقوم بأدوار سوسيو ثقافية واقتصادية جد مهمة، إلى جانب كونها أكبر مهيكل للمجال القروي، بالرغم من التحولات التي لحقتها، سواء خلال مرحلة الاستعمار الاسباني أو بعد الاستقلال.

خاتمة

اكتست الأسواق التقليدية في المجتمع الريفي أهمية كبرى، فهي ليست مجرد فضاء يحتضن العرض والطلب، بل هي في نفس الوقت، مكان تتأكد عبره قوة العطاء وتأثير القول، من خلال تجاوز الدور الاقتصادي إلى أدوار سياسية وثقافية بين الأطراف المتفاعلة داخله. وتعد كذلك المكان المفضل للتعبير عن الانتماء لنفس "اجماعث". "كما كانت عبارة عن برلمان يلتقي فيه الجميع لاتخاذ القرارات أو الحصول على الحق أو الإعلان عن قرار معين يهم القبيلة أو "أجماعة". وبالتالي فهي جزء من بنية القانون العرفي الريفي، الذي يضم نوعين من المؤسسات، مؤسسات مرتبطة ببنية الإنتاج والاقتصاد بصفة عامة، ومؤسسات

تسهر على تأمين وتوفير الحماية للصنف الأول من خلال آليات قانونية وأخلاقية وتعاضدية. وفي حالة الأسواق كذلك، تم اللجوء إلى السلطة الدينية للصلحاء وأصحاب البركة لضبط الأمن داخلها. يقول إيمليو بلا نكو ايزاكا (Emilio Blanco Izaga)، "إن يوم السوق هو، اليوم الذي تستسلم فيه البندقية للراحة ويسود السلام بين الإخوة المؤمنين"[35].

بعد الاحتلال الاسباني للريف، عرفت هذه المؤسسة عدة تحولات، سواء على مستوى مواضعها أو على مستوى الوظائف التي كانت تؤديها. وأول تحول شهدته إبان هذه الفترة هو انتقالها من تحت وصاية ومراقبة وتدبير "أجماعة" إلى وصاية ومراقبة الإدارة الاسبانية .وما يلفت النظر كذلك هو أن هذه المؤسسة حافظت على وجودها، وذلك عبر تكيفها وتأقلمها مع التحولات التي شهدتها عبر الزمن، ولا زالت تختزن جزءا من ذاكرة المجتمع المحلي.

البيبليوغرافيا

المراجع باللغة العربية

- إيميليو بلانكو إيزاكا (2004) ،القانون العرفي الريفي، ترجمة محمد الوالي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الترجمة، رقم 3، مطبعة المعارف الجديدة،
- الحسين بوضيلب (2006)، أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بالريف الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الاداب والعلوم الانسانية، ظهر المهراز، فاس، 443 ص.
- حسن فكْيكْي (2008)، "الشريف أمزيان شهيد الوعي الوطني1912-1908"، ربا نيت.
- دافيد مونتكْمري، هارت، (2007)، آيت ورياغر، الجزء الأول، ترجمة محمد أونيا وآخرين، نشر جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة في هولندا، الطبعة الأولى، 364 ص.

المراجع باللغة الفرنسية والاسبانية

- Aniceto R Ch- V, (1930), *El Rif : Apuntes para su estudio*, Toledo, Imprenta del Colegio de Maria Cristina. Madrid.
- Diane S P., (1976), " les fonctions modernes du souk marocain ", in B.E.S.M, n° 128/129.
- Emilio B I., (1939), La Ley Rifeña (2° Parte), IMPERIO, Ceuta, 152p.
- Kagermeier, A. (1995), " Le secteur tertiaire en milieu rural de la province de

35 - إيميليو بلانكو إيزاكا، مرجع سابق، ص 49.

Nador et les effets de l'émigration du travail ", Université Passau, Munich.

- Mokhtar, M. y José Antonio L, (2004), *Los Zocos del Rif*, Edition UNED-Melilla.
- Mouliéras A., (1895), *Le Maroc inconnu, exploration du Rif, première partie*, Impremerie Typographique et Lithographique FOUQUE et Cie, Oran, 204p.
- Gabriel, D. (1909-1911), *La géografia général del Rif*. Impreso por Graficas San Pancracio (Malaga), 300p.
- Guitouni, A. (1994)., *Le nord – Est marocain* : Réalités et potentialités d'une région excentrée. Thèse de Doctorat es Lettres, Tours, France, 474 p.
- Placide, R, (1968), *Société rurale et urbanisation*, (éd) le Seuil, Paris,
- Telegrama del Rif 1 septiembre 1914.
- Troin, J. F (1975), *Les souks marocains, Marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié Nord du Maroc*, Tome 1, EDISUD, Aix- en Provence.
- Troin, J F. (1965)., "Une nouvelle génération des centres rurals au Maroc, les agglomérations commerciaux", RGM, N° 8, Rabat, pp 109-117.

دينامية السكن بواحات دادس بالجنوب الشرقي للمغرب
نموذج أيت سدرات السهل (إقليم تنغير)

عبد اللطيف السملالي

كلية الآداب، القنيطرة

عزيز بن الطالب

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

مقدمة

تعد التحولات التي عرفها السكن في الواحات الجنوبية على العموم وفي واحات أيت سدرات السهل الشرقية والغربية على الخصوص، من أبرز المؤشرات الدالة على الدينامية المجالية التي تعرفها المنطقة، والتي لا تخرج عن كونها نتاجا لتحولات أخرى ذات صبغة طبيعية واجتماعية، يلعب فيها العنصر البشري دورا محوريا في مسلسل التحولات العامة التي تعرفها هذه الواحات بجنوب المغرب.

إن السكن في الواحات الجنوبية يحمل في طياته إرثا حضاريا عريقا، يعكس إبداع وعبقرية الإنسان الواحي ومختلف تصوراته للحياة ومدى تمكنه من مواجهة كل المعيقات الطبيعية والمادية والتكيف مع الظروف التي وجد بها، من أجل ضمان العيش و البقاء. وقد تمكن الواحيون عبر التاريخ من إبداع أشكال فريدة من السكن الجماعي الممثل في العمارة الطينية، بفعل إرسائهم لمؤسسات جماعية وقوانين قبلية تنظيمية، يخضع لها كل المجتمع الواحي بمختلف بنياتة الاثنية والاقتصادية.

وتعد منطقة أيت سدرات السهل الواقعة في تراب إقليم تنغير، من أهم النماذج التي تعكس التحولات الكبيرة التي عرفها السكن الواحي.

1 - المجال الجغرافي

تنتمي المنطقة إداريا إلى جماعتي أيت سدرات السهل الشرقية والغربية باقليم تنغير، التي تم الفصل بينهما في إطار التقسيم الجماعي لسنة 1992، بعدما كانت تحت اسم جماعة أيت سدرات السهل منذ 1958، لتمييزها عن الجماعة الأخرى الموجودة في العالية تحت اسم أيت سدرات الجبل. (وثيقة رقم 1)

تقع أيت سدرات السهل في جنوب سلسلة الأطلس الكبير الأوسط على طول واد دادس وعلى مقربة من السفح الشمالي لجبل صاغرو. هذا الموقع جعلها تتميز بخصائص

مناخية متسمة بالجفاف وارتفاع الحرارة (40 درجة) صيفا وانخفاضها شتاء، إضافة إلى قلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها (120ملم).

وثيقة 1: التحديد الإداري للمنطقة المدروسة حسب التقسيم الجديد
المصدر: مديرية إعداد التراب الوطني بتصرف (2014)

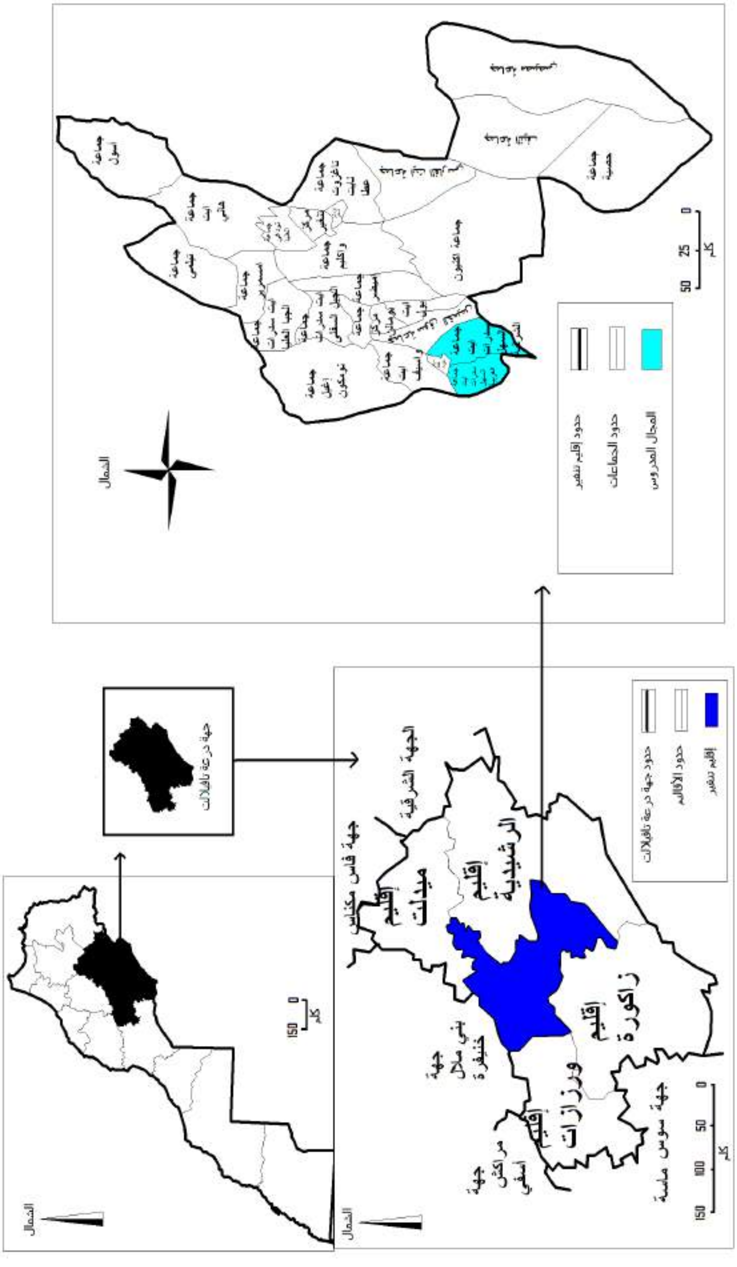

الشيء الذي يؤثر بشكل مباشر على الغطاء النباتي وعلى الأنشطة الفلاحية للسكان. يبلغ عدد سكان المنطقة حسب الإحصاء الأخير لسنة 2014 ما مجموعه 32741 نسمة موزعة على جماعة أيت سدرات السهل الشرقية ب 15349 ن و جماعة أيت سدرات السهل الغربية ب 17392 ن.

2 - مراحل تطور السكن بدادس

كان الاحتلال الاستعماري نقطة البداية في مسلسل التحول المجالي غير المسبوق الذي عاشته الواحات في تاريخها الحضاري، وكان لهذا الحدث انعكاس عميق الأثر على الفكر العمراني المحلي وعلى تقنيات وأساليب العمارة. فقد أقحم التعمير الحديث في عرف المجتمع المحلي أنماطا معمارية وسكنية وتقنيات هندسية و حضرية لا علاقة لها بفن العمارة التقليدية. كما ساهمت عملية التهيئة المجالية في إحداث صدمة ثقافية واجتماعية واقتصادية قوية، غيرت من ملامح الواحات وزعزعت مختلف أنظمتها الجماعية، مما أدى إلى بروز ظاهرة انفجار القصور[1].

إن دراسة التحول الذي عرفه السكن في جماعتي أيت سدرات السهل الشرقية والغربية، يقتضي منا تتبع ودراسة المراحل التي مر منها، مع ضبط كل الميكانزمات والعوامل التي ساهمت في هذا التطور، من أجل تفسير الوضعية الحالية التي انتهى إليها، والتي لا زالت في طور التحول.

فعموما، ورغم قلة المصادر التي تحدثت بشكل مباشر على أنواع السكن والمراحل التي مر بها عبر فترات تاريخية متباعدة، إلا أن الباحثين الذين تخصصوا في دراسة هذه المنطقة مثل الأستاذين محمد أيت حمزة ومنتصر المدني معتمدين في ذلك على الإشارات التي تضمنتها شهادات من مروا بهذه المنطقة كليون الإفريقي (1512) ودو فوكو (1888) و روبير مونتاني (1939) [2]، يتفقون على أن السكن في دادس مر بمراحل متعددة قبل أن يصل إلى الصورة التي هو عليها اليوم:

---

1 أبا صادقي، إشكالية التدبير التقني والقانوني للتراث المعماري بمنطقة محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي (نموذج القصور). ضمن «التراث المعماري بالمغرب». منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الرباط 2013 ص ص 195 – 228.

2 Ait Hamza Mohamed (2002) : Mobilité socio-spatiale et développement local au Sud de l’Atlas marocain (DADES TODGHA) Thése de Doctorat FLSH de Rabat. L.I.S Verlag , Passau,p153

ـ **المرحلة الأولى** :كان السكن في الكهوف هو الشكل البدائي للمستقرين الأوائل في المنطقة، حيث كانوا يتخذون بيوتا بسيطة في الكهوف المتواجدة على ضفاف الأودية أو على سفوح المرتفعات. وأحيانا في حالة تعذر إيجاد كهف مناسب، يتم بناء بيوتات صغيرة من الأحجار المحلية.

ـ **المرحلة الثانية** : تم الانتقال إلى السكن في إطار مجموعة من القصور والقصبات باستعمال مواد طينية ومواد أخرى محلية. هذه القصور كانت تتميز بمساكن عائلية ذات أكثر من طابق يطلق عليها محليا ''تغرمت''، وتقارب هذه المساكن بعضها مع البعض يجعلها تشكل تجمعا كبيرا يطلق عليه اسم «القصر» أو «اغرم».

ـ **المرحلة الثالثة**: حيث ظهرت مساكن جديدة منفردة ومتشتتة ولو أنها دائما مبنية بنفس مواد البناء، كما هو الحال سابقا أي من الطين، إلا أنها في الغالب تكون من طابق واحد، ويمكن أن تأخذ أشكالا هندسية وزخارف محلية. كما أنها تتميز بمساحتها الشاسعة لتعويض النموذج العمودي السابق، وتكون أيضا أكثر انفتاحا على الخارج بأكثر من باب.

أما **المرحلة الأخيرة** من التحولات التي عرفها السكن في دادس، فتتمثل في النماذج الحديثة التي أصبحت تبنى بها المساكن والتي تعبر عن درجة كبيرة من التأثر بالعالم الخارجي؛ بنايات تستعمل فيها مواد دخيلة على المنطقة، وأصبحت تجهز بتجهيزات مستمدة من السكن الحضري.

إن هذه المراحل الأربع التي مر بها السكن بمنطقة دادس، تعبر بشكل كبير على الدينامية التي عرفها الإنسان في علاقته بتنظيم المجال. فهذه السيرورة تعكس التطورات التاريخية التي مرت بها المنطقة، بفعل تداخل بين ما هو اقتصادي واجتماعي وطبيعي، الشيء الذي نتج عنه تحولات سوسيومجالية جوهرية.

3 - القصر والقصبة: نموذج السكن التقليدي بالواحات

تعتبر القصور والقصبات من الأشكال المعمارية المميزة لواحات الجنوب المغربي، لكونها تختزن في طياتها تاريخا حضاريا زاخرا، لمعرفة أهمية التراث المادي في الدراسات الجغرافية والأنتربولوجية.

فرغم اختلاف الباحثين الجغرافيين والسوسيولوجيين حول تعريف القصر، إلا أنهم يتفقون على أنه مجالا سكنيا مغلقا، يضم عائلات، تجمعها غالبا روابط دموية، وتنسج بينها

علاقات اجتماعية واقتصادية، تلعب فيها مؤسسة القبيلة دورا مهما.

فالقصر من الناحية المعمارية، هو مجموعة من المساكن المتلاصقة ذات أكثر من طابق، ويحتوي على مجموعة من الأزقة الضيقة المؤدية إلى ساحة القصر، المخصصة لمجموعة من المناسبات الجماعية. وما يميز القصر، هو ذلك السور المغلق الذي يجمع المساكن وتتخلله مجموعة من الأبراج وأشكال هندسية وزخارف، تعكس خصائص البيئة المحلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة دادس، ورغم أنها تتشابه في النمط المعماري للسكن التقليدي مع باقي واحات الجنوب الشرقي للبلاد، إلا أن الاسم المتداول بين السكان حول هذا النوع من التجمعات السكنية هو "اغرم"، وبالتالي، فمصطلح «القصر» لم يكن معروفا عندهم، لكنه يحمل نفس الدلالة.

أما فيما يخص مراحل البناء، فهي الأخرى تتميز باهتمام بالغ من طرف المشرفين على بناء القصر، بحيث يتم التركيز على ضرورة أن تكون للقصر وظائف واضحة، سواء فيما يتعلق بالسكن الخاص بالعائلات أو بالمرافق الجماعية، وأيضا الوظائف الاقتصادية، من خلال تخصيص أماكن للبهائم وخزن المنتوجات الفلاحية...

وهكذا، فأول ما يتم البدء به هو السور الخارجي، الذي غالبا ما يتراوح علوه بين سبعة وتسعة أمتار[3] ويضاف إليه أربعة أبراج أكثر علوا في زواياه الأربعة، من أجل مراقبة المحيط الداخلي والخارجي. ويضم هذا السور، بابا رئيسيا باعتباره الممر الوحيد للسكان إلى القصر، ويحضى بحراسة خاصة لتنظيم وقت فتحه وإغلاقه، تحت إشراف شخص، يعين من طرف القبيلة يدعى "أدواب".

وفي خضم بناء القصر، يتم الحرص على تخصيص ساحة تختلف مساحتها من قصر إلى أخر، يتم فيها تنظيم مختلف الاحتفالات الجماعية للسكان، كما يمكن أن تستغل في وظائف أخرى حسب الحاجة والضرورة التي تفرضها الظروف.

وغير بعيد عن هذه الساحة، يتم غالبا تخصيص حيز للورشات الخاصة بالحرف التقليدية وأيضا مكان لربط وتعليق الثور الجماعي[4].

---

3 عمراوي فاطمة، (2007)، دادس من بداية الاستقرار إلى تدخل الكلاوي . الطبعة الأولى ص 36

4 Mountassir El Madani (1984) : collectivités traditionnelles et espaces ruraux montagnards dans les zones d’arrière- pays atlasiques méridionaux : le cas des ayt Sedrate du dadess. Thèse de 3me cycles. Aix en Provence .p 221

ومن المكونات الأساسية لقصور دادس كما هو الشأن بالنسبة لقصور درعة وتافيلالت، تواجد المسجد الذي يمثل الأساس الروحي بالنسبة للسكان. فإضافة على وظيفته الأساسية المتمثلة في أداء الصلاة، فيعد كذلك مكانا مخصصا لتلقين الدروس الدينية والتعليمية للأطفال او لطلبة العلم '' المسافرين"... ويعتبر البئر المتواجد بالقرب من المسجد، كملك جماعي لكل ساكنة القصر كيفما كانت وضعيتها الاثنية والاجتماعية.

ويضاف إلى هذه المكونات الجماعية للقصر، وجود دار جماعية، تخصص لاجتماعات مؤسسة الجماعة أو لاستقبال الضيوف، وغالبا ما تكون في المناطق المجاورة لمدخل القصر وساحته الكبيرة.

وانطلاقا من ساحة القصر، يمتد منها زقاق ''أو ممر'' رئيس، الذي تتفرع عنها كذلك عدة أزقة ثانوية، تتضمن مختلف مساكن أهل القصر، وغالبا ما يخصص كل زقاق ثانوي للعائلات التي تربطها روابط دموية في إطار «الإخص» أو «العظم».

وما يميز قصور أيت سدرات هو التشابه الكبير في طريقة بناء المساكن والوظائف التي تقوم بها مختلف مكوناته. فكل مسكن يتكون من عدة طبقات، مبنية بنفس المواد السالفة الذكر، وغالبا ما يخصص الطابق الأرضي لخزن المواد الفلاحية، وأيضا معدات العمل، إضافة إلى تخصيص مستودعات للبهائم. أما الطابق الأول، فهو الذي يخصص لسكن العائلة ويضم المطبخ التقليدي وغرف أفراد العائلة، التي يختلف عددها حسب عدد أفراد العائلة المتزوجون، فيما يبقى الطابق الثاني في غالب الحالات، مخصصا للضيوف، من خلال غرفة كبيرة تسمى محليا ب "تامسريت"، ويمكن أن يضم أيضا غرف أخرى خاصة بالعائلة.

أما القصبة «المخصصة للأعيان والعائلات القائدية وأصحاب النفوذ''، فهي تجسيد مصغر للقصر، من حيث المكونات والوظائف، وكانت تأخذ شكلا مربعا أو مستطيلا ذات أربع أبراج، غالبا ما يتفنن البناؤون في زخرفتها وتزيينها بنقوش ورموز تعكس الثقافة المحلية.

إن كل أشكال هذه العمارة أو أنماط السكن بواحات دادس، عرفت عدة تحولات منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين، بفعل تضافر مجموعة من العوامل الذاتية المرتبطة بسكان القصور أنفسهم، وعوامل أخري خارجية لها علاقة بدينامية التغيير عن كل ماهو تقليدي، وتعتبر عائدات الهجرة من الآليات الرئيسة التي ساهمت في التخلي على السكن بالقصور، والبحث عن مساكن ''فردية'' جديدة بمواصفات مختلفة خارج الأسوار الجماعية.

إن المتجول اليوم في واحات أيت سدرات، سيجد أمامه في مسافات غير متباعدة،

أطلالا وركاما لمجموعة من القصبات والقصور القديمة، منها ما لا يزال جزء مهم منه صامدا رغم السنين الطويلة التي مرت على بنائها[5]، في حين لم تستطع أخرى الصمود أكثر، فلم يبق منها إلا ركام من الأتربة.

صورة رقم 1 : نموذج من القصبات المهجورة بأيت إحيا

المصدر: صورة شخصية (2015)

لذا، في مجال التهيئة المجالية، لا بد من إدماج ترميم القصور والقصبات في التنمية المحلية، لأنها وعاء ثقافي يحفظ الذاكرة ويختزن مهارات محلية، يمكن تثمينها في إطار برامج تنموية لتأهيل التراث الواحي بمختلف مكوناته الثقافية.

4 - التحولات العميقة للسكن بأيت سدرات السهل الشرقية و الغربية

تحضى دراسة السكن بالعالم القروي باهتمام كبير من طرف الجغرافيين، نظرا لكونه يمثل مرآة تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان. وتطرح مجموعة من الاختلافات في تعريف السكن، فهناك من يأخذ بعين الاعتبار الحيز المخصص للسكن فقط (شكل البناء، مواد البناء، طبيعة السكن...)، وهذا يعطي تحديدا سطحيا للسكن القروي، خصوصا إذا تمت مقارنته بالسكن الحضري. لكن السكن القروي في نظر الجغرافيين، هو أوسع من ذلك. فبالإضافة إلى كونه يمثل حيزا لإيواء الأسرة القروية، فإنه يقوم بوظائف أخرى لا تقل أهمية عن ذلك، من قبيل إيواء قطيع الماشية وخزن معدات العمل، و خزن المنتوجات الفلاحية.[6]

5من أمثلة القصور و القصبات التي لا زالت شامخة وسط واحة ايت سدرات نجد اغرم نوكدال و تازاخت وايت الوافي ... بايت اربعمائة و ايت واحي وايت ريدي و زاوية مولاي عبد المالك ... بايت احيا.

6 المختار الأكحل (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية حالة هضبة بنسليمان. دار أبي رقراق للطباعة و النشر الطبعة الأولى الرباط ص. 222. الاحالة

بعبارة أخرى فإن السكن الريفي مرتبط أشد الارتباط بالنشاط المزاول من طرف السكان وبطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة، إضافة إلى دور الظروف الطبيعية، التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في التوزيع المجالي للسكن والسكان، إما في إطار تجمعات قروية بالقرب من مصادر المياه مثلا أو بشكل متفرق.[7]

تعرف الواحات حاليا ومنذ عقود عديدة مجموعة من التحولات في كافة المجالات، وهي تحولات مرتبطة بالتطورات التي عرفتها المنطقة منذ بداية القرن العشرين. ويعتبر مجال السكن من أكبر تجليات هذه التحولات.

ويمكن إجمال العوامل التي ساهمت في التحولات التي عرفها السكن في الواحات في:

- إنشاء مراكز إدارية على مستوى كل واحة؛
- انتشار استعمال وسائل الاتصال؛
- شق الطرق و ربطها بالمراكز الإدارية؛
- الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

وقد أدت كل هذه العوامل إلى ظهور أنماط جديدة من السكن، حيث بدأت العديد من العائلات تستقر خارج أسوار القصور، إما داخل الاستغلاليات الفلاحية أو على جانب الطرق، ثم بدأ استعمال مواد جديدة في البناء، كالإسمنت والحديد بدل الطين وجذوع الأشجار، وتزويد المنزل بتجهيزات حديثة كالماء والكهرباء ووسائل الاتصال السمعي والبصري.

4-1 التوزيع المجالي للدواوير بأيت سدرات

يعتبر اختيار الموضع لتشييد القصور والقصبات من الجوانب الإبداعية والعبقرية للإنسان في الواحات، إذ يحدد ذلك تبعا لعدة اعتبارات لها علاقة بالطابع الدفاعي واستجابة لخاصية المناخ الجاف بالمنطقة، علاوة على ضرورة التواجد بالقرب من الموارد الطبيعية، المتمثلة أساسا في الأرض الزراعية والماء. لكن يبقى الهاجس الدفاعي هو الأكثر حضورا في تشييد القصور، لذلك كانت تتخللها أبراج على السور الخارجي، والأكثر من ذلك كانت المسافة التي تفصل بين قصور هذه الواحة سواء في أيت احيا أو أيت أربعمائة، لا تتجاوز بضع أمتار، من أجل ضمان التواصل الدائم بينها لمواجهة أي خطر خارجي كما تنص على ذلك الاتفاقيات المبرمة بينها.

---

7 Pierre George, 1963, Précis de géographie rurale .Paris. PUF 1ere édition pp : 170-196.

صورة رقم 2 : تقارب القصور والقصبات في أيت احيا (جماعة أيت سدرات السهل الشرقية)

المصدر: صورة شخصية (أبريل 2016)

صورة جوية رقم1 : التوزيع المجالي لبعض قصور أيت احيا بأيت سدرات السهل الشرقية.

Google(2015) CNES/ Astrium, Digital Globe Map data : المصدر

لكن بفعل التحولات السوسيومجالية، حدثت تطورات عميقة في السكن الواحي، وأصبحنا أمام مساكن جديدة خارج الأسوار، الشيء الذي نتج عنه توزيع مجالي جديد للقصور. فرغم أن نفس العائلات التي كانت تقطن في القصر المحصن هي نفسها التي اتخذت مسكنا جديدا ومشكلة نواة جديدة للدوار على مقربة من القصر أو القصبة، إلا أن الوضع الجديد سمح بدخول عناصر خارجية للاستقرار بين السكان الأصليين في إطار تعاقد اجتماعي واقتصادي.

وقد ساهمت موجة الفيضانات التي شهدتها المنطقة سنة 1965، والتي أثرت بشكل كبير على البناء الطيني على مغادرة القصور والتخلي عليها، مما فرض على الساكنة البحث عن مجالات جديدة لبناء مسكن جديد بمواصفات مختلفة عن ما ألفوه في القصور والقصبات التي كانت وسط الواحة، وغالبا ما تكون هذه المجالات الحديثة بالقرب من الطريق الرئيسية أو في الطريق الذي يفصل الواحة عن المنطقة الجبلية.

صورة جوية رقم 2: اتجاه استقرار السكان بأيت سدرات السهل بعد ترك القصور والقصبات

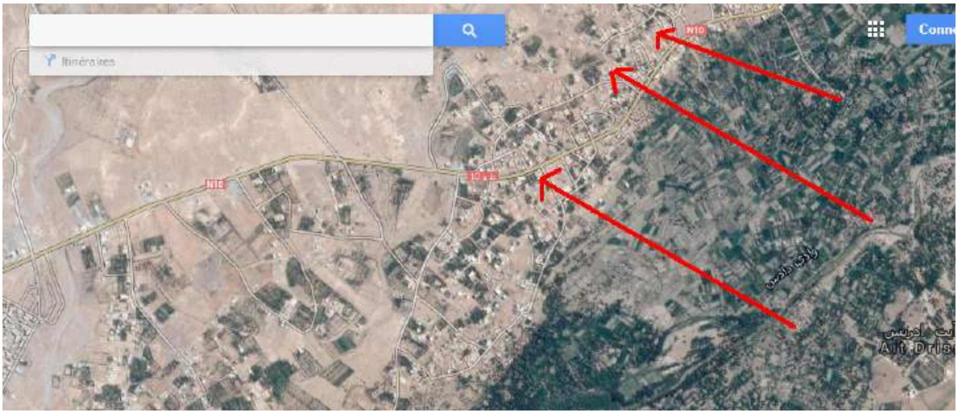

المصدر: Google(2015) CNES/ Astrium, Digital Globe Map data

وقد ساهم امتداد السكن خارج الأسوار في تداخل مجموعة من القصور، حتى أنه يصعب أحيانا تحديد مجال كل دوار بدقة، خاصة بعد تزايد علاقات وأشكال تواصل جديدة بين السكان، بما في ذلك انتشار ظاهرة بيع الأملاك ؛ إذ يمكن أن نصادف في حالات كثيرة سكان دوار معين يمتلكون أراضي زراعية في دوار آخر. كما أن المسجد الذي يعتبر بيت الله لجميع المسلمين، نجده قد لعب دورا كبيرا في فسح المجال لتواصل أكبر بين الدواوير أثناء صلاة الجمعة، بل هناك بعض السكان الذين يقطنون في دوار معين إلا أنهم يرتادون يوميا قصرا آخر مجاور لأداء الصلوات الخمس. و نفس الأمر ينطبق على وجود أنشطة تجارية في أحد القصور دون غيرها، كالأسواق الأسبوعية أو أصحاب الحرف...

إجمالا، فرغم استقلال كل دوار بذاته من خلال مؤسسة الجماعة التي تسيره بمشاركة ممثلي السكان الأصليين، إلا انه على المستوى المجالي في أيت سدرات السهل أصبح واضحا، وجود تداخل بين عدة دواوير خاصة بعد اتساع المجال السكني.

2-4 هيمنة التحولات المجالية: مساكن ذات المساحات الكبيرة

من مميزات السكن في القصور والقصبات الذي تم التخلي عنه، صغر مساحات المساكن، ويتم التعويض عن ذلك بالبناء العمودي، من خلال عدة طوابق قد تصل إلى ثلاثة أو أربعة. ولعل الأمر الذي فرض هذا الوضع، هو محدودية الحيز المخصص للسكن الذي يتم اقتسامه مع كل العائلات المشكلة للقصر.

لكن بعد التخلي عن السكن في القصور والاتجاه لبناء المساكن خارج الأسوار، وجد السكان أنفسهم أمام فضاء مفتوح، إذ اتجه معظمهم إلى ترك البناء العمودي بطوابق متعددة والاكتفاء بالطابق الأرضي أو إضافة طابق آخر على الأكثر، وتم تعويض ذلك بالبناء الأفقي، الذي يتضح من خلال المساحات الكبيرة التي تخصص لأغلب المساكن.

ومن بين المؤشرات الدالة على أهمية المساحة في المساكن بأيت سدرات السهل الشرقية والغربية، نجد أهمية عدد الغرف التي تتجاوز في الغالب أربعة غرف، وقد تصل إلى حدود 20 غرفة، كما يوضح ذلك الجدول أسفله، لكن تبقى الغالبية العظمى من المنازل هي التي تتوفر على ما بين 4 و 10 غرف، أي بنسبة 75.5 % من العينة المدروسة. في حين لا تمثل المنازل التي لا تتعدى ثلاث غرف سوى 3.5%.

جدول رقم1: توزيع المستجوبين حسب عدد الغرف في المسكن في الجماعتين المدروستين

توزيع المستجوبين حسب عدد الغرف في المسكن		
عدد الغرف	العدد	%
بين 1 و 3	8	4
بين 4 و 10	151	75.5
بين 11 و 20	37	18.5
أكثر من 20	4	2
المجموع	200	100

مبيان رقم 1 : توزيع المستجوبين حسب عدد الغرف في المسكن في الجماعتين المدروستين

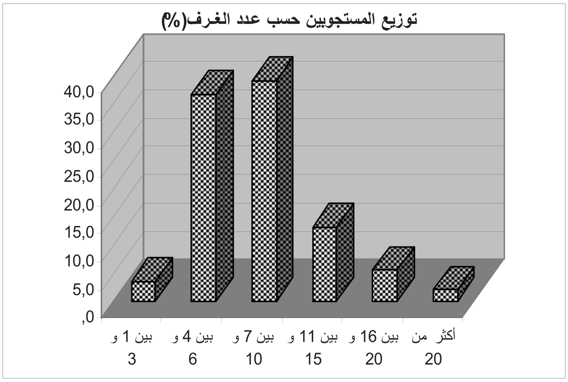

المصدر: تحريات ميدانية (2014)

وفي سياق التحولات السكنية بالمنطقة، يلاحظ خاصة مع بداية القرن العشرين، إستعمال مواد دخيلة في البناء على المجال، "كالإسمنت والحديد" وهي الأكثر انتشارا في المجال السكني بأيت سدرات السهل، إما بشكل كامل أوجزئي، وذلك تحت تأثير ثقافة المجال الحضري، وخاصة ثقافة الهجرة.

صورة رقم3 : ازدواجية السكن بأم عياش

المصدر: صورة شخصية (2015)

ولم تقتصر تحولات السكن في الجماعتين على وجود ازدواجية في المساكن، بل حتى مواد البناء عرفت تجديدا، خاصة بالنسبة للبناء التقليدي بالطين؛ فبعدما كانت تقنية التابوت هي السائدة في بناء جدران المنازل وأسوار القصبات، أصبح السكان اليوم يستعملون تقنية حديثة في البناء إعتمادا على قوالب مستطيلة من الطوب التي عوضت التابوت، الذي كان

يتطلب مجهودا اكبر وعدد كبير من العمال. لكن مع تقنية قوالب الطوب تم ربح الوقت والجهد في البناء بأقل تكلفة. وقد تم استنباط هذه التقنية من طريقة البناء الإسمنتي.

صورة رقم:4 استعمال المواد الطينية

صورة رقم5: استعمال المواد الاسمنتية

المصدر: صورة شخصية (2015)

4-3 ظهورالتجمعات السكنية

يتخذ السكن في العالم القروي عدة أشكال، تبعا للمنطقة المتواجد بها، فغالبا ما تتميز المناطق الجبلية بتشتت مسكنها، وكذلك الحال في أرياف السهول، ولكن المعروف في المناطق الجنوبية هو وجود سكن متجمع، في إطار القصور والقصبات، فسكان الواحات كانوا يفصلون ما بين مجال السكن، الذي يتواجد داخل الأسوار، والمشارات الزراعية التي تكون خارج الأسوار.

لكن بعد الستينيات من القرن الماضي، وعلى إثر التخلي عن القصور والقصبات، ظهرت أشكال جديدة للإستقرار السكاني بالواحات الجنوبية، كما هو الشأن بالنسبة لجماعتي أيت سدرات السهل الشرقية والغربية ومنطقة دادس بشكل عام. وهكذا يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين لهذا الاستقرار الجديد :

السكن في إطار تجمعات قروية: والتي تعرف مجاليا بالدوار، حيث تتوفر جماعة أيت سدرات السهل الشرقية على 33 دوارا، فيما تتوفر جماعة أيت سدرات السهل الغربية على 39 دوارا. وتمتاز الدواوير التي يتجمع فيها معظم سكان الجماعتين بتموضعها قرب القصور التقليدية الأصلية قبل هجرها.

فبعد أن كانت القصور والقصبات التقليدية تضم في الغالب عائلات تنحدر من نفس الجد وبينها روابط دموية، أصبحت التجمعات السكانية الحديثة تضم عناصر مختلطة من

السكان الأصليين الذين انتقلوا من القصور، إضافة إلى وافدين جدد من مناطق مختلفة، خاصة من القبائل المجاورة، واستطاعوا نسج علاقات اجتماعية واقتصادية فيما بينهم، حتى أصبح مبدأ الانتماء القبلي شبه غائب في معظم الدواوير.

ورغم هجر القصور التقليدية، إلا أن الإنسان في أيت سدرات يميل إلى السكن بشكل جماعي و أصبحت الدواوير تعرف اتساعا أكبر خاصة بعد تزويدها بالماء الصالح للشرب والكهرباء، مع تنامي المساكن الحديثة المستنبطة من النموذج الحضري. وقد نتج عن تزايد إقبال السكان على الاستقرار في الدواوير، اتساعها أكثر سنة بعد أخرى إلى درجة تداخل مجموعة من الدواوير فيما بينها بحيث يصعب تحديد الحدود فيما بينها.

وثيقة رقم2: التوزيع المجالي للسكن بأيت سدرات السهل الشرقية

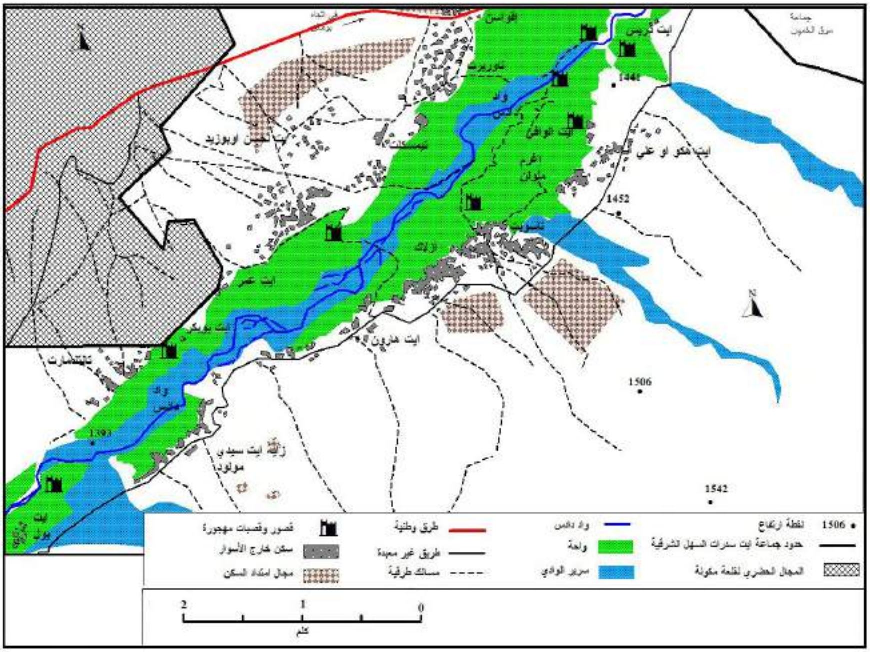

المصدر:الخريطة الطبوغرافية لقلعة مكونة (1/50000) وصورة القمر الاصطناعي من Google Earth

ما يميز التجمعات السكانية الحديثة في الجماعتين هو التوجه نحو الاستقرار قرب الطريق الوطنية رقم 10، التي يعتبر مرورها بالجماعتين من أهم العوامل المساهمة في هجر القصور، وانفتاح السكان على العالم الخارجي.

صورة رقم 6: جانب من السكن قرب الطريق الوطنية

المصدر: صورة شخصية (2016)

وقد ساهم استقرار السكان قرب الطريق في تشكيل سكن خطي ذو امتداد أفقي محدود، نظرا لوجود تشكيلات تضاريسية وأيضا وجود المجال الواحي، الشيء الذي لا يسمح بتوسع البناء، خاصة في أيت سدرات السهل الغربية كما توضح ذلك الصورة الجوية أسفله.

إن تمركز السكان قرب الطريق لا يقتصر على جماعتي أيت سدرات السهل الغربية والشرقية، بل يشمل أيضا باقي الجماعات التي تمر منها، خاصة في سوق الخميس إلى بومالن دادس. وهذا ما جعل البعض يطلق على هذا المحور أطول شارع في العالم.

صورة جوية رقم3: استقرار السكان قرب الطريق الوطنية رقم 10

المصدر: Google(2015), CNES/ Astrium, Digital Globe Map data

فإذا كان السكن القروي قد حافظ على نفس خصائص البناء في القصور والقصبات مع بعض التعديلات و التجديدات خاصة بعد الربط بالماء و الكهرباء و اعتماد تجهيزات أخرى، فإن السكن العصري اعتمدت فيه مواصفات مختلفة تماما عن الأول سواء من حيث مواد البناء أو على المستوى الهندسي أو استعمال تجهيزات خارجية عصرية(زجاج، ألمنيوم، صباغة...). وقد بدأ السكن العصري ذو المواصفات الحضرية في الانتشار في الجماعتين مع نهاية السبعينيات[8]، وهي الفترة التي تزامنت مع عودة الأفواج الأولى من المهاجرين للخارج.

صورة رقم 7 : تداخل السكن القروي و العصري بأم عياش (أيت سدرات السهل الشرقية)

المصدر: صورة شخصية (2016)

خاتمة

يعتبر تنظيم السكن، في دادس بشكل عام وفي جماعتي أيت سدرات السهل الشرقية والغربية بشكل خاص، من أهم مظاهر تنظيم المجال من طرف الإنسان؛ فرغم أن مميزات السكن تتشابه على مستوى المناطق الواحية في الجنوب الشرقي المغربي، في المجال الممتد من فيكيك وتافيلالت شرقا إلى واحات أسا وتيسنت جنوبا مرورا بدرعة الأوسط، إلا أن السكن في دادس تبقى له خصوصياته، التي فرضتها عوامل مختلفة تاريخية وجغرافية واقتصادية واجتماعية... فمن خلال التحولات العميقة، التي شهدها المجال السكني بهذه المنطقة،

8 Mountassir el Madani op . cit p 242

سواء على مستوى طبيعة التوزيع أو مواد البناء أو المساحة، فإن ما يمكن استنتاجه، هو أن الإنسان بأيت سدرات كما هو الأمر بالنسبة لمعظم المناطق الواحية والقروية، يسعى دوما لتحسين ظروف عيشه وتجاوز بعض الأشكال التقليدية في السكن، والتي كانت مفروضة عليه في ظروف معينة. إلا أنه و في خضم هذه التحولات تطرح مجموعة من الإشكالات، وعلى رأسها الحفاظ على الموروث الثقافي والمعماري المحلي. ذلك أن الانفتاح على النموذج الحضري للسكن من طرف السكان القرويين يهدد بشكل مباشر الثقافة المحلية، التي تعتبر جزءا مهما ضمن أسس التنمية المحلية التي يتم توظيفها في البرامج والمشاريع التنموية.

لائحة المراجع

- AIT HAMZA MOHAMED (2002 (: Mobilité socio spatiale et développement local au sud de l'atlas marocain (DADES TODGHA). Thése de Doctorat L.I.S verlag, Passau
- Mountassir El Madani (1984) : Collectivités traditionnelles et espaces ruraux montagnards dans les zones d'arrière- pays atlasique méridionaux : le cas des ayt Sedrate du dadess. Thèse de 3me cycle. Aix en Provence. 320p
- PIERRE GEORGE(1963(: Précis de géographie rural. PUF 1ere édition, Paris

- **عمراوي فاطمة** (2007) : دادس من بداية الاستقرار إلى تدخل الكلاوي. الطبعة الأولى
- **المختار الأكحل** (2004) : دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية حالة هضبة بسليمان دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى الرباط.
- **صادقي أبا** (2013): إشكالية التدبير التقني والقانوني للتراث المعماري بمنطقة محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي (نموذج القصور) ضمن التراث المعماري بالمغرب، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط.

التدجين وتدبير المراعي عند امگونة
الأطلس الكبير الأوسط

محمد أيت حمزة
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

تقديم

يعتبر قطاع تربية الماشية ذا أهمية بالغة بالنسبة لساكنة الأرياف عامة وسكان الواحات والمجالات الجبلية خاصة، فهو ليس قطاعا اقتصاديا مكملاً للزراعة فقط، وإنما هو نشاط يخفي وراءه نزعة جانحة لإثبات الذات واستجلاب احترام الآخرين، فالاهتمام بالنشاط الرعوي يدفع بالفرد والجماعة، لا فقط إلى استغلال الحق المشترك للعشيرة في الموارد الترابية والدفاع عنها وحمايتها، بل يدعم تماسكها وقوتها ويحثها على حسن التدبير حتى تفرض نفسها على الآخرين.

وبناء عليه، فقد أولت الساكنة هذا القطاع مكانة خاصة في حياتها وفي ثقافتها التدبيرية للموارد والعلائق الاجتماعية - الاقتصادية. وقد ازدادت أهمية هذا القطاع نتيجة تنامي الحاجيات وتأثر الأرياف بالجفاف وهجرة الشباب للقطاع[1]. ويسعى هذا العرض إلى إبراز خصوصيات هذا النشاط عند قبيلة امگُونة المستغلة لمسارح السفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط وجبل صاغرو.

تعترض دراسة تدبير المراعي صعوبات تكمن بالدرجة الأولى في كيفية الوصول إلى المعلومة الدقيقة حول شريحة اجتماعية – اقتصادية، أهم ما يميزها هو عدم الاستقرار والتنقل شبه المستمر وراء القطعان، مما يفرض اللجوء إلى سبل ووسائل مختلفة للإحاطة بالموضوع ولَمِ شَتاته. ومن ذلك اللجوء إلى أبحاث ميدانية، أكاديمية أو تنموية2، أملين أن تكون هذه لبنة لإعادة الاعتبار لهذه الشريحة من السكان وثقافتها ومجالاتها الترابية.

---

1 يمثل قطاع الماشية بالمغرب 30% من الدخل الفلاحي ويشغل 20 % من اليد العاملة في الأرياف، لكنه عرف تراجعا وصلت نسبته 30 % بعد جفاف الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي (وزارة الفلاحة : تقرير، 1998)

2 بين 1980 و2001 ، أنجزنا في المنطقة بحثين أكاديميين في إطار دكتوراه السلك الثالث ثم دكتوراه الدولة. كما شاركنا في مشروعي تنمية الأطلس الكبير الأوسط ومشروع المحافظة على التنوع البيئي بواسطة الترحال ودراسة حول الانتجاع، بنيته ونزعاته بالمغرب (2007)، مما أفضى إلى إنجاز مقالات عديدة في الموضوع.

1 - أهميته التـدجين عند امگونة الأطلس الكبير

عرفت الأودية الجبلية للسفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط منذ القديم تعميرا بشريا واستغلالا كثيفا، رَسمت معالمه الكبرى، ظروف بيئة جبلية شحيحة رغم تنوع وتكامل مكوناتها، مما أدى إلى تَفرُد النطاق الجبلي بأنشطة التدجين ونطاق الواحات وبطون الأودية بالزراعة.

1-1 الدور الاقتصادي والاجتماعي للماشية

فرضت البيئة الجبلية للمجال المگوني[3]، النزوع نحو اقتصاد مبني على التكامل بين الزراعة الواحِية والتربية الواسعة للماشية بالمرتفعات. وتكتسي هذه الأخيرة أهمية بَالغة لاندماجها مع مختلف عناصر البيئة وهشاشتها. حيث يلجأ إليها الفلاح في أوقات الحاجة لشراء الأدوات الفلاحية، والبذور، ولإقامة الحفلات واستصلاح أو بناء المنزل، وشراء الأرض أو استصلاحها، وأداء الضرائب... فهي بذلك تلعب دور خزينة قابلة للتوسع وبسرعة، بينما تتحكم في الزراعة ضوابط طبيعية محددة كقلة الماء والتربة، لذا يفضل الفلاح قطاع الماشية في استثماراته، وإن قلت إمكاناته.

تعتبر العوامل الاجتماعية من العناصر المشجعة لتربية الماشية، لما لها من علاقة بالسُلم الاجتماعي للفرد وللأسرة، حيث يعتبر الملاك، عكس الزراع والرعاة من الفئات المحترمة4. تتناسب وضعية البيت وإنتاجها من اللبن والزبد، ولا عبرة لبيت لاينتج أضاحيه وحاجياته من الألبان ومشتقاتها تبعا لقولهم: "إن بيتا لا ينتج لبنا نزلت به اللعنة".

تلعب الماشية دورا كبيرا في التغذية المحلية، حيث تُستهلك لحومها وألبانها وزبدها، بشكل متواتر، على الخصوص في المناسبات الدينية والاجتماعية.

تعتبر الماشية الوسيلة المثلى لاستغلال الحقوق المترتبة عن الانتماء القبلي على أراضي الجموع، إذ وبدونها، ينتقل هذا الحق إلى الآخرين وبدون منازع، إضافة إلى دورها في تخصيب الأراضي الزراعية؛

انطلاقا مما ذكر، طُور بالمنطقة نمط للعيش مبني على الترحال والاهتمام بالتربية الواسعة للأنعام بحثا عن الكلأ بالمروج العليا صيفا وبالمراعي المنخفضة شتاء.

---

3 يمتد حوض أسيف امكون على السفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط بين قمم جبل امكون (4071م) وسليل وادي دادس عند قدم جبل صاغرو.

4 إن التدجين قد يفهم كنظام لتقسيم العمل، بينما فسره ابن خلدون بالنظام الفئوي للمجتمع، حيث ذهب إلى القول أن الفئات الغنية هي التي تتعاطى للرعي، بينما يهتم الفقراء بالزراعة. (Dresch, 1941, T.1,. 167

1-2 تطور قطاع المواشي بمجال امگونة

تعد مسألة الإلمام بمكونات قطاع تربية الماشية، ودورها في الاقتصاد المحلي للمناطق الجبلية والنطاقات الشبه الصحراوية، مسألة عويصة. فالإحصاءات الخاصة بهذا القطاع قد لا نجدها إلا في حوليات وزارة الفلاحة ومنشورات المندوبية السامية للتخطيط[5]، لكن الوصول إلى الأدق منها مسعى قد لا يُدرك، لذا يتم اللجوء إلى استعمال ما تنشره المصالح البيطرية والمكاتب التقنية المحلية ومصالح وزارة الداخلية قصد استكمال الصورة. لكن استغلال هذه المعطيات، يستدعي تحكما دقيقا في معطيات الميدان وأخذ المسافة اللازمة من مختلف المصادر.

بناء على ما ذكر، تدل مقارنة معطيات الوثائق التي استطعنا الإطلاع عليها، بخصوص النشاط الرعوي، على أن الوضع كان أحسن مما هو عليه الآن، وأن هذا النشاط عرف انكماشا سواء على مستوى أعداد الماشية وأعداد المتعاطين للتدجين أو على مستوى المجال الذي يغطيه.

ملاحظة تسترعي الانتباه، وتحُث على طرح تساؤلات، عندما نقارنها بشهادات تم الإدلاء بها مع بداية الاستعمار، مفادها أن الأهالي كانوا يعيشون في فوضى تسبب تطاحنات تأتي أحيانا على ماشيتهم، زيادة على ما كان يصيبها من إتلاف تسببه الكوارث والأمراض المختلفة، وأن القطعان قد عرفت تطورات ايجابية بعد استتباب الأمن وانتشار الإدارة العصرية ووسائل الوقاية.

فهل هذه الشهادات صحيحة؟ وهل فعلا ازدادت أعداد الماشية بعد دخول الاستعمار؟ وإذا صح هذا القول، فما هي الأسباب التي أدت إلى تقلصها بعد الاستقلال؟

إن افتراض صحة الأرقام أو على الأقل اقترابها من الصحة، باحتوائها على نفس النسبة من الخطأ، قديما وحديثا، يجعل منها أداة عمل تُقربنا من الواقع.

5 تنشر وزارة الفلاحة سنويا أرقاما مستوحاة من تحريات مبنية على عينات من الاستغلاليات إضافة إلى نتائج الإحصاءات العامة الفلاحية التي تجرى مبدئيا كل 10 سنوات (أخر إحصاء فلاحي عام نشر سنة 1996. أما الإحصاء العام للسكن والسكان فيجرى كل 10 سنوات أخرها 2014، ويمكن من معرفة عدد الرحل، وتظهر نتائجه على مستوى الدوار، ومعلوم أن هذه النتائج لم تظهر بعد.

جدول رقم (1) تطورات الماشية الصغيرة عند قبيلة امگونة

السنة	عدد الرؤوس	ملاحظة	المصدر
1929	30000	قبيلة امگونة	**تقرير ضابط الشؤون الأهلية 1929 ص.29**
1948	39000	مجموع الملحقة	**طبيب حيوانات بورزازات 1954 ص.54**
1953	60456	قبيلة امگونة	**تقرير ضابط الشؤون الأهلية 1953 ص.40**
1960	55900	قبيلة امگونة	**كوفرور 1968 ص.49**
1977	35467	قبيلة امگونة	**الضريبة الفلاحية 1981**
1981	46811	قبيلة امگونة	**1981 الضريبة الفلاحية**
1996	71922[6]	قبيلة امگونة	**الإحصاء العام الفلاحي 1996**

تتسم الإحصائيات بالتضارب وبالنزعة نحو الانخفاض وعدم الانتظام رغم أنها سكتت عن مرحلة ما قبل الاستعمار، ورغم أنها لا تقدم إلا تقديرات قد لا تنبني على أسس علمية وتم إعدادها في ظروف وُسمت بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرات الحرب العالمية الثانية ومخلفات الجفاف الذي عرفه المغرب ما بين 1944 و1946، وفي بداية الثمانينات أواستقيت من "الفرض" (الضريبة) الذي يُؤديه السكان آنذاك للقائد الكلاوي، أو من أبحاث بيطرية أو تقديرات ضريبة "الترتيب".

(جدول رقم 2) تطور أصناف الماشية بحوض أسيف امگون

السنة / الصنف	الغنم	المعز	البقر	المجموع
1977	25726	23532	1975	51233
1978	31125	27565	1997	60687
1979	32547	28364	2023	62934
1980	33963	30558	2008	66529
1981	34897	31051	2165	68113
1996[7]	39022	29164	3401	71587

المصدر: كنانيش الضريبة الفلاحية بورزازات 1977- 1981 (جرد شخصي)؛ نتائج الإحصاء العام الفلاحي 1996

---

6 في نفس السنة، لم تتجاوز تقديرات المقاطعة الفلاحية لبومالن دادس حوالي 47800 رأس (منوغرافية مركز الاستثمار الفلاحي ببومالن دادس، 1996).

7 نتائج الإحصاء العام للفلاحة 1996

رغم الاستقرار النسبي خلال عقد السبعينات، فإن بداية الثمانينات عرفت جفافا شبه تام، حيث لم يتجاوز مجموع التساقطات في محطة عفر وسط الحوض 27.2 ملم (سنة 1981) منها 14.2 ملم في شهر فبراير لوحده، مما أدى إلى كثرة الوفيات في صفوف الأنعام بعد أن عجز السكان عن تغذيتها، وأرغم العديد من المنتجعين على الإعراض عن حياة الترحال والالتحاق بالمستقرين. وهي نزعة دعمتها هجرة الشباب نحو الأنشطة غير الفلاحية وانخراطهم في أسلاك الوظيفة العمومية والسياحة وأشغال البناء والتجارة...

جدول رقم 3 تطور عدد الأسر المنتجعة بين 1971 و2003

سنة الإحصاء	عدد الأسر المرتحلة
1971	287
1982	225
1994	214
2003	225
2004[8]	297

المصدر: إحصاء 1971؛ 1982 و 1994؛ جان شيش 2003

نتج عن ذلك تراجع في أعداد الماشية المنتجعة، بنسبة 71,6 % في صنف المعز، في حين ازدادت أهمية الأبقار.

وهي نتائج جد نسبية بالمقارنة مع المقياس الزمني وتطور حاجيات السكان الديموغرافية لنفس الفترة. فانطلاقا من نتائج ضريبة الترتيب لسنة 1960، توصل كُوفرور إلى أن معدل رؤوس الماشية لكل فرد بالمنطقة هو خمسة، وبتكرار نفس العملية سنة 2004، نلاحظ أن هذا المعدل انخفض إلى أقل من وحدتين لكل فرد. وهي نتيجة لها علاقة بتراجع أعداد الماشية، ولكن وأساسا بالتنامي السريع للسكان[9].

نخلص إذن، إلى أن الرعي، كركيزة أساسية لاقتصاد الحوض[10]، عرف تطورات سلبية ساهمت في تعميق حدتها عوامل داخلية وأخرى خارجية.

---

8 مشروع حماية التنوع البيئي بواسطة الترحال بالأطلس الكبير.

9 انتقل سكان القبيلة من حوالي 12100 نسمة، سنة 1960 إلى أزيد من 30000 نسمة، سنة 2014. (إحصاء 1960 و 2014 بتصرف)

10 نظرا لضيق المساحات المنزرعة، والتي لا تتجاوز %0,9 من مجمل مساحة حوض أسيف أمگون، تعجز الزراعة، رغم أهميتها، عن تثبيت السكان وسد حاجياتهم، (Couvreur, 1968, 49)

1-3 تربية الماشية، آلية من آليات التكيف مع الندرة

حتمت الظروف الطبيعية القاسية على ساكنة المناطق الجبلية والواحية، ابتداع أساليب التكيف قصد إثبات الذات. وتعتبر تربية الماشية عن طريق الانتجاع اختيارا مناسبا للتكيف مع قلة التساقطات وعدم انتظامها وندرة الغطاء النباتي، حيث يلجأ الفلاح في إطار بحثه المستمر عن الكلأ إلى تبني حركات يتحكم فيها تعاقب الفصول والظروف المناخية، وتُنظمها نوعية العلاقات والروابط التي تُنسج بين القبائل والعشائر المستغلة للمجال، "فالإنسان البربري يجد في تربية الماشية أهم رمز للتعادلية بين أفراد القبيلة، وأهم رمز للوحدة والتضامن بين السكان، فهو يدافع عن ترابها وبالمقابل يستغله استغلالا أمثل بواسطة الماشية التي ترعى حرة مهما كانت أعدادها" (Couleau 1968:90).

فالفلاح يميل أساسا إلى الإكثار من الأعداد، ليستفيد وبطريقة مثلى من حق من حقوقه، دون إعارة الاهتمام إلى العلاقة بين أعداد الماشية والطاقة العلفية للمسارح، وقد ينتج عن ذلك إجهاض للمراعي، حيث قدرت أهمية الحمولة في ملحقة قلعة امكونة بـ 5.6 هكتارا/رأس سنة 1948، لتنخفض إلى 3.1 هـ/رأس 1953 (Vialatte, 1954)، وهو رقم مثالي مقارنة مع ما يقترحه التقنيون (هكتاران لكل رأس كحد أقصى) (24 : Couvreur 1968)، علما أن هذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار الطاقة العلفية التي توفرها المسارح، ولا يُدخل في الحسبان إكراهات الجفاف التي تفقد الأرض حيويتها ولسنوات متتالية، مما يفرض على المربي اجتثاث ما تبقى من الأشجار أو اقتناء الأعلاف.

وبناء عليه، يقترح المختصون أن يتوفر كل مربي على احتياطي من العلف يقدر بـ 10 هكتارا لـ 100 رأس، لسد الحاجة خلال فصل توقف الإنبات وسقوط الثلوج أو خلال فترات الجفاف، (23 : Couvreur 1968)، مما يحتم الانخراط في الحركة الأفقية للقطعان بين المسارح، وتعتبر هذه الحركة مظهرا من مظاهر تكيف الإنسان مع اكراهات المحيط، فالحركات المجالية للماشية وعمليات البيع والشراء، آليتان من الآليات الإستراتيجية التي يلجأ إليها السكان للتكيف مع ندرة الموارد وعدم انتظامها هكذا، وأثناء احتداد الجفاف خلال الأربعينات من القرن الماضي (1944 / 1946) سُجل انخفاض في الماشية بنسبة 50%، وخلال فترة الجفاف التي عرفها المغرب أثناء العُشريات الأخيرة، بلغت نسبة الضياع أرقاما قياسية. فقد سجلت مصالح تربية الماشية بورزازات نسبة انخفاض تقارب 30% من الماعز، 50% من الغنم، سنة 1983، مما دفع العديد من مربي الماشية إلى الاستقرار، وبصفة نهائية بعد فقدان

ماشيتهم وشبه استحالة إعادة تكوين القطعان[11]. وبناء عليه، فإن الساكنة تُدبر حجم القطعان وأصنافها وحركاتها حسب ما تجُود به الطبيعة من الأمطار والكلأ وما تفرضه من الإكراهات.

2. المرتفعات الجبلية، مجال خصب للرعي

تحدد المؤهلات الجغرافية، وإلى حد كبير أنماط استغلال المجال، حيث تتحكم مواقيت تساقط الأمطار والثلوج وفترات الإنبات في توزيع مناطق تربية الماشية، سواء من حيث أعدادها أو أصنافها.

2-1. محددات تربية الماشية

يُمركز الحوض الأوسط نسبة 63% من رؤوس الماشية. منطقة أعراف طولية وأودية عميقة، تخترقها روافد أسيف امگون على شكل خوانق، تكون مجال انتقال بين المروج الأطلسية العليا والمسارح الواطئة بجبل صاغرو. مجال تشغله فَخِدتا آيت امرو وآيت احمد من قبيلة امگونة. وهي من العشائر التي تتعاطى لتربية الماشية، حيث تنقسم أغلبية الأسر إلى جزأين، جزء يرتحل مع الماشية، وآخر يتعاطى لزراعة معاشية قوامها الحبوب والأشجار المثمرة، وتنتشر حياة الترحال وسط هذه المجموعة بالنظر لقلة مياه أسيف أيت احمد وضيق المجال المزروع بوادي جَامُو الذي يقطنه فخد ايت مراو. ورغم ذلك، فإن معدل الرؤوس بالنسبة لكل فرد لا يتجاوز 3.3، مما يبين أهمية الساكنة، حيث نصادف بهذا النطاق دواوير كبيرة الحجمً مثل إغَرْم أقديم، بُوتغرار، الحوط، أمجگاگ، المدون، آيت تُومرت، آيت أيوب...

تأتي عالية الحوض في الدرجة الثانية من حيث عدد رؤوس الماشية بنسبة تقارب 20%، والرتبة الأولى من حيث معدل عدد رؤوس الماشية لكل فرد، بعيدا جدا أمام النطاق الأوسط والأسفل. ومرجع ذلك قلة الأراضي الزراعية، وشدة تحكم المناخ في الإنتاج، حيث برودة الشتاء تؤخر الأشغال الزراعية حتى يناير/ فبراير. وعامل الارتفاع يؤجل نضج محصول الحبوب حتى شهر غشت. وهي وضعية يستحيل معها إقامة دورة ثنائية للحبوب ويستحيل معها انتشار الأشجار المثمرة عدا الجوز والتفاح، مما شجع نزوع السكان نحو النشاط الرعوي، حيث تمتهنه نسبة 18% من الأسرة بدواوير أُوزيغمت.

يأتي الجزء الأسفل من الحوض في مؤخرة القائمة بحوالي 17% من مجموع رؤوس الماشية بالمنطقة، أي بمعدل يقل عن وحدة لكل فرد. مما يبين قلة الأهمية التي يعطيها

11 تكثر الوفيات أثناء الجفاف وتتأخر فترة التعويض بمعدل سبع سنوات بعد عودة الأمطار.

السكان للتدجين وقلة أهمية مساهمته كمورد اقتصادي، في حين تكتسي زراعة الحبوب، والخضروات والأشجار المختلفة، والورود إضافة إلى الموارد غير الفلاحية كالسياحة والهجرة والحرف المختلفة إضافة إلى الوظيفة العمومية، أهمية بالغة. وتوزيع فرص البحث عن التكامل باللجوء إلى الانتجاع بين أطراف المحاط واستغلال المراعي الجماعية.

2-2. الترحال أسلوب للعيـش

رغم صعوبة تحديد عدد رؤوس الماشية التي تساهم في الحركات الكبرى، سواء من الناحية العددية أو من الناحية النوعية وتأثيراتها على الايكولوجية والبشرية، فمن المؤكد أن للتدجين أهمية بالغة في حياة الساكنة.

يرتبط أغلبية المشتغلين بهذا النشاط بعائلات كبيرة، مستقرة، ويعتبرون مالكين للأرض، رغم استنفاذ الجزء الأكبر من حياتهم في التنقل وراء القطعان وفق نظام تفرضه الظروف البيومناخية والمحددات البشرية. وتتكون الأسر المرتحلة، عادة، من راعي وزوجته وأبنائه، وقد يضطر الراعي أحيانا أن يرتبط بزوجتين، تمكث إحداهن بالدوار وتصاحبه الأخرى، ليساهم، بذلك، مجمل أفراد الأسرة، نساء ورجالا، كبارا وصغارا في عملية الإنتاج (Bencherifa, 1982 : 85-88 .ص).

وتحاول كل عائلة أن تجد لماشيتها راعيا من بين أبنائها، أو تلجأ إلى البحث عن أجنبي للتعاقد معه[12]. وتختلف عقد الرعي باختلاف مكونات القطيع. فقد يكون نصيب الراعي هو ثلث الناتج أو أقل إذا كان القطيع يحوي رؤوس ماشية خاصة، لأن ذلك يمنحه حق استغلال مسارح، قد لا يكون أصلا من ذوي الحقوق عليها، كما قد ينص العقد على المنفعة، وهي نوع من الشركة، تقتسم فيها الخسائر والأرباح مناصفة خصوصا إذا كان الراعي ذو كفاءة ويهدف إلى تكْوين أو إعادة تكوين القطيع.

ينبني الاتفاق بين الراعي والمالك، وبالدرجة الأولى على الثقة بين الطرفين، وعلى سمعة الراعي، حيث يقتضي الموقف إيداع الرأسمال الخاص بين يدي أجنبي واستقبال هذا الأخير بين أحضان العائلة، مما لا يقبل أي تغافل أو تهاون من الطرفين.

يستطيع الراعي مراقبة ما بين 300 و400 رأسا في منطقة عارية وما بين 100 و200 رأسا في منطقة غابوية متضرسة، حسب صنف الماشية. لذا يحاول المربون فصل الغنم عن الماعز والنعاج التي تلد عن الفحول والخرفان، لأن الحاجيات وإمكانات التكيف تختلف.

12 قد يلجأ المربون المستقرون إلى راعي جماعي، يتكلف بجمع عناصر القطيع كل صباح ليصطحبها طيلة النهار وأن يعيدها في المساء إلى ذويها. ويتناوب الملاك على إطعامه وإيوائه.

تُجهز للترحال قافلة قد تزيد عن 10 دواب: تحمل المؤن والخيام والأثاث الذي قد لا تتجاوز مكوناته، مِغلاة ماء وطاحونة حجرية وصندوق يحوي المواد الغذائية وقَرب ومنوال... يركض الأطفال والنساء مَشْياً على الأقدام وراء الدواب، غير مبالين بالمسافات، ولا بالبرد أو الحرارة التي تلفح وجوههم.

المصدر: Barriere Olivier 2012

مشهد اعتاد سكان الأودية الجبلية رؤيته مع حلول كل فصل ربيع في اتجاه القمم، وفي بداية كل خريف في اتجاه الأسافل. إنها رحلة الشتاء والصيف التي حَددت فصول السنة والظروف الطبيعية إيقاعها قبل أن تاتي مستحدثات العقود الأخيرة على الكثير من معالمها.

3-2. القبيلة وحقوق الرعي

تضطر قطعان الماشية، ولأسباب بيومناخية، أن تتنقل عبر تراب المجموعة وخارجه، باحثة عن الكلأ والماء، مما قد يؤدي إلى احتكاكات واصطدامات، تتواتر لتنسج خيوطها تاريخ المنطقة، حيث تتحكم الظروف التاريخية والمصالح الاقتصادية والعلاقات البشرية في توسيع أو انكماش مجال الرعي. فسكان حوض أسيف امگون يستغلون، زيادة على المجال المحدد للقبيلة، والمنصوص على حدوده كالتالي: "تزي -ن- آيت إمي – قمم وَاوْكلزات- تزي -نِ- گران شمالا، خط تقسيم المياه بين حوض دادس وحوض أسيف امگون من الشرق والجنوب الشرقي، ثم أزْرُو-نْ- إغيل وافِرْض –نْ- إراغسْ وتغْرمت -ن- تلتفراوْت شرقا، وتگِيتْ -ن- وازماي جنوبا...[13]"، وأراضي قبائل إمغران وآيت بُوگماز وآيت إصْحا وآيت عطا

13تقرير لضابط الشؤون الأهلية بقلعة امگونة سنة 1929.

وأيت سدرات. وضعية كثيرا ما تسبب الشجار والاحتكاك بين الرعاة، إن على مستوى المراعي أو النقط المائية أو الملاجئ المهيأة للإقامة أو الممرات، مما استدعى وعبر التاريخ، اللجوء إلى أساليب مختلفة تؤمن الموارد اللازمة للماشية. فالقبائل القوية تعتمد العنف لتقتحم المروج، وهو شأن الاتحادية العطاوية، التي استطاعت خلال القرن 16، وبمساعدة زاوية أحنصال، أن تفرض سيطرتها على المراعي الصيفية في الأطلس الكبير حتى سهل تادلة، وأن تخضع لنفودها تراب قبائل امگونة وآيت سدرات وأيت دادس وإمغران (Gelner 1969 et Morsy, 1972).

وبعد تلاشي وطأتها، أصبح الوئام والتضامن قصد التكامل طريقة للحصول على المراعي، حيث أبرِمت مع هذه القبائل عُقود التآخي والتضامن تسمى محليا «تَـضَا» أو «تاتْمات» أو «تَفَرْگات»، وهي عقد يسمح بموجبها لقبائل آيت عطا باستعمال أراضي امگونة، في حركاتها بين المراعي الشتوية في صَاغرُو والمراعي الصيفية في منطقة زاوية أحنصال وبُوْگماز، وبالمقابل يسمح لقبائل امگونة باستغلال مراعي آيت وَلال وآيت أُذِير والمشان وآيت بُويكنيفن وإملوان بصاغرو حتى حدود تازرين، كما سمح لهم باستغلال مسارح قبائل آيت سدرات. وتشير وثيقة كُتبت في 1929 إلى أن بين آيت سدرات[14] وامگونة عقد تَفركانت، وأن الأولى سمحت لقبيلة امگونة باستعمال مسارحها بصَاغرُو "بالخير" شريطة الالتزام بما يلي:

- لا يحق لسكان امگونة أن يجمعوا الدمل بعد مغادرتهم لمكان الإقامة؛
- لا يحق لسكان امگونة أن يقوموا بالاحتطاب، بينما يسمح لهم باستعمال الأخشاب الميتة لغير الفحم والبيع؛
- يسمح لرعاة امگونة بإرواء مواشيهم في نفس الأماكن التي يستعملها رعاة أيت سدرات.

ورغم ذلك، فإن الصراع حول مراعي مَـجْدك وإزُوغار وصاغرو، يشتد خصوصا خلال سنوات الجفاف، وقد أدى إلى مقتل شيخ سنة 1968 وراعي سنة 1981، من فخد آيت مراو / امگونة، مما حتم تعيين شيخ يسمى أمغار-نْ- تُوگا، للحفاظ على سلامة القطعان والرعاة. وتصر كل الوثائق القبلية العرفية على أن تخص القطعان والرعاة ومجالات الرعي ومستوطنات الرعاة، ببنود مفصلة، تفاديا لكل اعتداء، وهو ما ذهب إليه (Pascon 1968 : 85 – 101) عندما أشار إلى انعكاس التنظيم القبلي على صورة تنظيم خيام الرحل، حيث يمكن التمييز بين العشائر المختلفة، وهي مسألة أصبحت من

14 تنتشر قبيلة أيت سدرات على 3 مجالات جغرافية متكاملة : آيت سدرات الجبل (أساون) ببومالن دادس؛ آيت سدرات السهل (لوطا) بقلعة امگونة وآيت سدرات درعة بأگدز

قبيل الذكريات بعد ما عرفه المجتمع من الانفتاح والانحلال. فخلال جولاتنا الميدانية، لاحظنا أن تنظيم الخيام تغلب عليه الإستراتيجيات الفردية، حيث غاب شيخ المراعي وتهاوت المصلحة العامة، منذ إنشاء المركز الإداري في المنطقة، حسب تقرير لضابط الشؤون الأهلية[15].

صفوة القول، إن مجال الحركات الرعوية للماشية تتحكم فيه نوعية العلاقات السياسية والاجتماعية السائدة بين القبائل، و نوعية التضاريس والمناخ وفترات الإنبات، ومدى تكيف الماشية مع الظروف، فقطعان الغنم لا تقاوم البرودة ولا الحرارة، بينما يصمد الماعز لقدرته على استغلال الظروف التضاريسية والنباتية الوعرة.

4-2. رحلة الصيف الصاعدة

نحو قمم السفح الجنوبي للأطلس الكبير، يزداد الارتفاع ليصل إلى 4071م بإغيل امگون، وتزداد التساقطات لتبلغ 500 ملم عند القمم، وتغطي الثلوج المنطقة لمدة أسابيع خلال فصل الشتاء، بعدها، وبحلول فصل الربيع، تظهر أعشاب ونباتات وتورق أشجار العرعار والبلوط التي استطاعت أن تقاوم التعرية البشرية والحيوانية، حيث تفرض الجماعة الرقابة على مروج أكدال –ن- إزُوغار، أگدال –ن- أُوزيغمت- أگدال –ن- آيت بُووٌلي...، ولمدة شهور حتى تنتعش الأعشاب وتُزهر النباتات، ومع نهاية فصل الربيع تشهد الممرات الجبلية حركة صاعدة للماشية وقوافل الرعاة، حيث يسعى الرحل على أن يتواجدوا عند تخوم إگدلان (جمع أگدال) في انتظار السماح بالدخول إليها، ويجتمع ممثلو ذوي الحقوق ليعلنوا عن بداية الاستغلال، ويٌعين لكل عشيرة نطاق خاص قبل إباحة المراعي كاملة (خريطة الحركات الرعوية عند امگونة).

15 آخر شيخ للمراعي عين بالمنطقة هو حمو ألحسن من أيت مراو.

جدول رقم 4: مراعي قبيلة امكونة الخاضعة لنظام أكدال

ذوي الحقوق	اسم الأكدال	عناصر التنظيم
فخد ايت مراو	أركيون	- يغلق ما بين 17 مايو و فاتح غشت فلاحي - لجنة المراقبة مكونة من 4 أشخاص - حرية اختيار موضع الخيام - تحديد الذعيرة في ما بين 250 و 500 درهم
فخد ايت أسكا	إديس	- يغلق ما بين 17 أبريل وفاتح غشت فلاحي - يتوفر على لجنة تنظيمية يتم تحديد مواضع التخييم عن طريق القرعة
جميع أفخاد القبيلة	أوزيغيمت	- يغلق ما بين 10 أبريل و17 مايو فلاحي - لجنة المراقبة مكونة من شيخين - يتم تحديد مواضع التخييم عن طريق القرعة لمدة 10 ايام الاولى؛ - تحديد الدعيرة في 500 درهم بالخير و 1000 درهم أمام المحكمة.

المصدر: أيت حمزة، 2012، ص 198.

فسكان آيت احمد يستغلون أگدال-ن- أُوزيغمت، وقد شيدوا به بُرجا للمراقبة ومخزنا جماعيا (تِغرمت –ن- آيت احمد)، بينما تستغل أفخاد آيت امْـراوُ وآيت أوسكا أگدال-نْ- مَجدگ، ويُسمح لجميع رعاة القبيلة بالتقدم بحوالي 3000 رأس نحو أگدال-نِ- إزُوغار المشترك، وقد يحدث أن يتفق بعض الأشخاص، خاصة ذوي النفوذ، وبصفة فردية، مع من يماثلهم عند قبائل أخرى على استغلال المسارح الجماعية في إطار المصالح المتبادلة[16].

يعلن إذن عن افتتاح أگدال، وتحدد لكل عشيرة منطقة، وتنصب الخيام، وتبدأ الحفلات بجَز أصواف الغنم، ويحضر الفقهاء والفقراء والمساكن، لينال كل نصيبه من الأفراح والزكوات، طيلة فصل الصيف، خصوصا إذا جادت المراعي بما لديها من أعشاب، حيث لا يغادرها الرعاة إلا بعد حلول الأعاصير الأولى واشتداد البرد (شتنبر/أكتوبر)، وبعد التأكد من جودة المراعي الشتوية بصاغرو.

16 إشارة أوردتها وثائق شيوخ ايت أحمد الذين يسمح لقطعانهم باستغلال مراعي أيت بُووُلي.

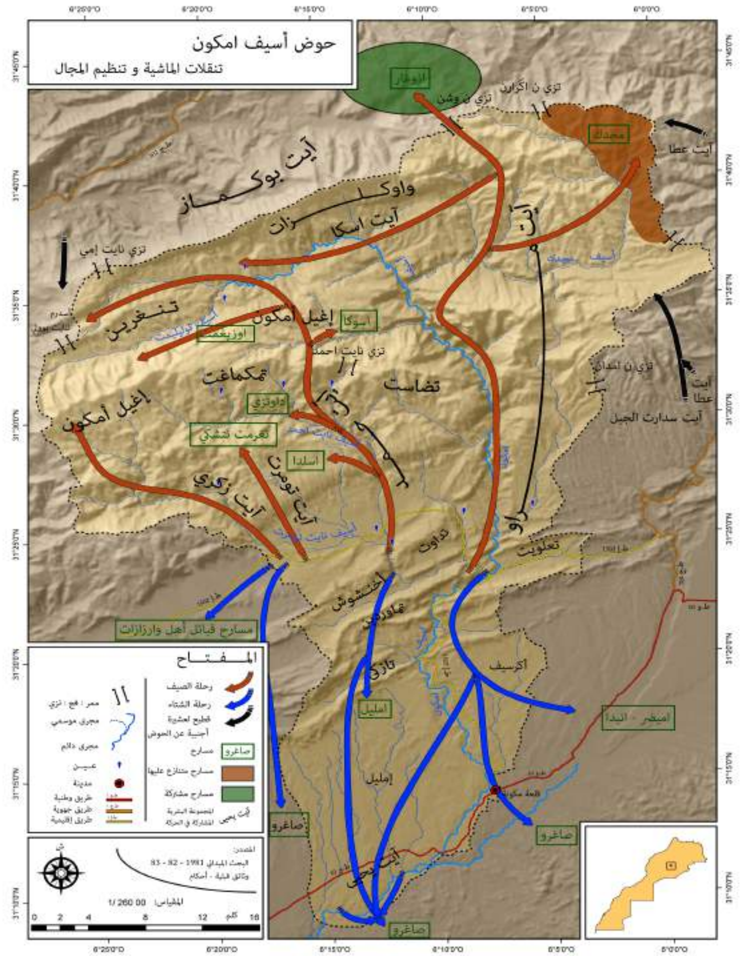

2-5 رحلة الشتاء نحو المراعي المنخفضة

في اتجاه الجنوب تقل الارتفاعات لتصل 1400م بمركز قلعة امگونة، وتقل التساقطات عن 150 ملم، بعد الخروج من الثنايا الأطلسية الكريطاسية والحادورات الرباعية المكونة لمنخفض دادس. وتصبح المسارح شبه عارية إلا من بعض نباتات الشيح والحرمل والحلفاء، فتصبح إمكانيات الرعي جد محدودة. لذا يكتفي الرحل بالاستقرار عند قدم الأطلس (أسلْدة، تِمسنين، إمليل، أگلاوْو، أگرسيف، تَالْتفْراوْت...)، ويطلق على الماشية التي تقضي الشتاء في هذه المناطق تِمَسْگرسين، وقد يحدث وفي حالة جودة المراعي الصيفية أن يستغني الرعاة عن الصعود إلى القمم بقضاء الصيف على مقربة من الأودية، مستغلين ما تزخر به الحقول من الخضر والفواكه، فيطلق عليها: تِمصيفين.

إذا تبين أن مراعي صَاغرٌو أجود، يتابع جزء من الماشية طريقه نحو الجنوب، مخترقا وادي دَادس عند زاوية إمَاسين أو زاويَة وادْ أسْفال أو زاوية البئر أو مركز بُومالن، في اتجاه القمم الجرانيتية لجبل صَاغرٌو، حيث يتوغل جزء من قطيع آيت مراو داخل أراضي آيت عطا، بينما تتجه قطعان آيت احمد نحو أراضي آيت سَدرات بدرعة، أما قطعان قبيلة إمغران، فيمكنها أن تصل حتى مسارح قبائل أهل ورزازات بمنطقة تَازْناخت.

صورة رقم 2: كهوف "إمي ن لوح"

تستغل أثناء الحركات الرعوية بين الأطلس وصاغرو وتعتبر ممرات الماشية بين المسارح الصيفية بالأطلس والمسارح الشتوية في صَاغرو من أهم الحلقات المنظمة للمجال، فرسمها وحمايتها وطقوس استغلالها تتكفل به زوايا وأشخاص ماديين ومعنويين متميزين. تقطن الماشية والرعاة خلال هذه الحركات، إما كهوفا هُيئت لهذه الغاية ويشترط فيها أن تكون محمية من الرياح، مستقبلة للشمس الصباحية، ومسيجة. وتأوي هذه المغارات وملحقاتها الماشية، بينما يفضل الرعاة الهواء الطلق، مهما كان الفصل، لتترك الخيام والحظائر للنساء والأطفال. فوق المروج العليا الصيفية، يكتفي الرحل بحظائر مُسيجة لإيواء الماشية (أمَـزير، جمع إمِـزار)[17]، وخيام لإيواء الرعاة وأسرهم.

إن هذه المنشآت الواقية للماشية من العواصف الثلجية، ومن البرودة القاسية، قد تكون ملكا لرب الماشية إن كان من الزراع، أو لدونه. هذا، ولا يحق لشخص أجنبي عن العشيرة أن يقيم منشأة على أرض غيره بدون سابق اتفاق مع ذوي الحقوق.

17 بناحية سوس تطلق كلمة أمزير على الأسمدة الحيوانية (الرُوث).

هذا، ويسعى الفلاح إلى إقامة هذه المآوي عند أهم المراعي، وعلى طول الممرات الرئيسة للماشية حتى يستفيد من الدمل الذي يَتراكم بداخلها، قبل أن يُنقل على ظهر الدواب ليُستغل في تخصيب الحقول. ولا يحق لأحد أن يستغل روث منشأة غيره إلا بإذن منه، بينما يحق للجميع أن يستفيد من المؤسسات الجماعية التي لا تتطلب استثمارات خاصة، حيث يتسابق الفلاحون لاستغلال ما تحويه من الأسمدة. تجرأ بعض المربين، حديثا، وخلال سنوات احتداد الجفاف، على نقل قطعانهم بواسطة الشاحنات نحو أراضي آيت يافلمان شرقا، ونحو سهول الشاوية وسايس شمالا وسهل أنكاد بضواحي وجدة بالشمال الشرقي. ونظرا لبُعد المسافة وأهمية تكاليف النقل وصفة المغامرة التي تكتسيها العملية، فإن المربي يكتفي بتجنيد الرعاة "العزاب" دون باقي أفراد الأسر، والتخلي لغيره عن ما ينتجه من الألبان والزبد والمخصبات، بل وقد يحدث ويبيع مجمل قطعانه قبل العودة إلى مسقط رأسه.

خاتمة:

تبرز هذه اللوحة وبجلاء، أهمية التفاعل الموجود بين الزراعة والرعي، وأهمية تأثير الظروف الطبيعية والبشرية على المنظومة، كما تبرز أهمية ما يتحمله الفلاح المكوني ليثبت وجوده في منطقة منفرة وشحيحة لكنها غنية بمشاهدها وثقافة ذويها.

لوحة، أصبح الكثير من مكوناتها في خبر كان، لعدم استطاعته مقاومة المنافسة الشرسة التي هيأ لها انفتاح المنطقة على عناصر المنظومة الحديثة، بدأ بتدخل الإدارة في شؤون تدبير المراعي إلى إعراض الشباب عن امتهان الرعي واكتشاف المعاملات النقدية والأجر ومداخل الهجرة والسياحة، وبعد أن تراجعت قيمة الموارد المحلية لصالح المستوردات.

Bibliographie

- **Ait Hamza M**, 1986, " Aspects des mutations socio-spatiales du bassin d'Assif Mgoun, Haut Atlas central marocain ". Thèse de Doctorat 3ème cycle, en géographie. (Ronéo), 2 T. 436p. FLSH, Rabat (sous presse à l'IRCAM, 2016). (en arabe)
- **Ait Hamza Mohamed**, 2002, " *Mobilité socio-spatiale et développement local au Sud de l'Atlas marocain (Dadès-Todgha*) ". Thèse de Géographie publiée in Maghreb Studien, 13, Passau1) ère éd) ; 2ème éd (IRCAM, Rabat, 2015)
- **Ait Hamza M**. 2002, " *Etude sur les institutions locales dans le versant sud du Haut Atlas central* ". Projet CBTHA Ouarzazate, MADRPM/ FEM/ PNUD, (MOR/99/G33/A/IG/99), (Rapport diffusé sur CD)
- **Ait Hamza M**, 2005, " *Crise de la montagne et formes d'adaptation (Maroc)* ". In : Pour une nouvelle perception des montagnes marocaines. Edité par M. Ait Hamza et H. Popp. Série Colloques et Séminaires n° 119. FLSH, Rabat, pp.17-24.
- **Ait Hamza M, Benchekroun F et Yessef M**, 2005, " *Projet GAP : Evaluation socioéconomique des SIBE (Tamga, Chekhar, Grouz, J. Moussa et Khenifis)* " HCEFLCD, (1 Rapport par site)
- **Ait Hamza M., L. Auclair. et all**, 2008, " *De la parole aux gestes… Eléments de réflexion sur les dispositifs de gestion concertée des ressources forestières et pastorales au Maroc* ". Edit. Genin D. et Benchekroun F. IRD.
- **Ait Hamza M**. 2008, " *La transhumance et le nomadisme au Maroc, Approche méthodologique* ", In, Actes de la 4ème Rencontre des Géographes Arabes, Rabat en 2006. Publication de l'Ass Na. des Géog. Ma., Rabat
- **Ait Hamza M et Yessef M**, 2008 "*Structures et tendances de la transhumance au Maroc* ". MARA / PNUD/ ORMVAO/ CBTH/, (Rapport)
- **Ait Hamza M**. 2010, " *Les coopératives de pasteurs : une expérience et des leçons* ", In, Produits agricoles, touristiques et développement local. Actes du Colloque de l'UGI, Rabat juillet 2007, Pub. ANAGEM, Rabat. Pp. 57-67
- **Ait Hamza M**. 2012, " *Nomadisme et semi-nomadisme au Maroc* ". In, Encyclopédie Berbère, Salem Chaker (Dir). Vol. XXXIV, pp. 5602 - 5609. Peeters ; Paris - Louvain –Walpole - MA.
- **Ait Hamza M**, 2012, " *Les Agdals du Haut Atlas central : forme d'adaptation, changements et persistances* ". In L. Auclair et M. Alifriqui ; Agdal. Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain. IRCAM / IRD ; Imprimerie El Maarif El Jadida, Rabat, pp.187-207.
- **Ait Chkar Loubna**, 2008, " Evaluation de la mise en œuvre du plan intégré de la conservation de la biodiversité chez les Mgouna du Haut Atlas. Mémoire

de Master en Géographie, FLSH, Rabat,

- **Auclair L. et Alifriqui M.** 2012 *" Agdal. Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain*" Actes du Colloque de Marrakech sur les Agdals, 10-11et 12 mai 2007, (éd) IRCAM & IRD, Imprimerie El Maarif El Jadida, Rabat. 647 p.
- **Auclair L., D. Genin, S. Hammi et L. Kerautet**, 2005, " *Les agdals du Haut Atlas central : Les effets d'un mode de gestion traditionnel sur les ressources sylvopastorales* ". Séminaire International sur le développement durable des zones de Montagne. AMAEMCO, Rabat 1-2-12-2005. 20p
- **Barriere Olivier**, 2012, " Nature juridique de l'*agdal*, de la propriété collective au patrimoine commun " in
- *Les agdals du Haut Atlas marocain*, dir. Auclair L. & Alifriqui M., éd. IRCAM-IRD-UCAM, Rabat
- **Bencherifa A**. 1995. " *Processus de sédentarisation et risques de désertification : impact environnemental de l'évolution récente du nomadisme pastoral dans les Hauts Plateaux du Maroc* ". In Afrique du Nord face aux menaces écologique. Série Colloques et Séminaires n°50, pp, 79-97. Pub. FLSH, Rabat
- **Bourbouze A., Donadieu R**. 1987, " *L'élevage sur parcours en régions Méditerranéennes* ". CHEAM /IAM, Options Méditerranéennes, Montpellier (102p)
- **Bourbouze A**. 1977, " *L'élevage dans la montagne marocaine, organisation de l'espace et utilisation des parcours par les éleveurs du Haut Atlas* ". I.A.V Hassan II, I.N.A Paris Grignon.
- **Busaker, Ait Hamza et Aderghal**, 2003, " *Mission de préparation du Programme DRI-Forêt. Module : Evaluation sociale* ". HCEFLCD, (Agroconsulting) (Rapport)
- **Celerier J**. 1927, " *La transhumance dans le Moyen Atlas* ". Hespéris, T. 7 , pp. 53-69.
- **Chiche, J**. 2003, " *Les conflits pastoraux dans le versant sud du Haut Atlas central* ". Projet CBTHA. Ouarzazate, MADRPM/ FEM/ PNUD, (MOR/99/G33/A/IG/99, (Rapport diffusé sur CD)
- **Couleau J**. 1968, " *La paysannerie marocaine* ". CNRS, Paris.
- **Dresch J**. 1939, " *Les caractères généraux de la vie pastorale dans le massif central du Grand Atlas* ". 4ème Congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord. T. II, Alger, pp. 493497.
- **Dresch J**. 1941, " *Documents sur les genres de vie de montagne dans le massif central du Grand Atlas* " Thèse secondaire. Tours-Arault. 1 Vol. 30 p. + 1 Vol. 12 cartes.
- **El Alaoui, M**, 2002, " *Etude sur le statut juridique des terres collective au Maroc et les institutions coutumières et locales dans le versant sud du Haut Atlas central* ". Projet CBTHA Ouarzazate, ADRPM/ FEM/ PNUD (MOR/99/

G33/A/IG/99). (Rapport diffusé sur CD)

- **Hammoudou M**. 1994, " *L'exploitation des terres à pâturage dans la moyenne vallée du Draa ".* ORMVAO/GTZ. Projet de lutte contre la désertification dans la vallée du Draa (Rapport plus annexes, 43 p)
- **Hammoudou M**. 1996, " *L'élevage pastoral chez les Mgoun : étude des parcours et des systèmes d'élevage* ". ORMVAO. (Rapport plus annexes, 49 p)
- **Hammoudou M**. 2000, " *La transhumance et l'utilisation de l'espace pastoral chez les Ait Sedrate Jbel. Analyse de la faisabilité sociale du projet Biodiversité et Transhumance dans le versant sud du Haut Atlas* ". ORMVAO/ PNUD. (Rapport)
- **Hanafi Amina** 1984, " *La mutation économico-sociale de la tribu semi-nomade Irklaouen (Moyen Atlas)* " Thèse de Géographie. Univ. Toulouse– Le Mirail. 310 p.
- **Harrach M**. 1997, " *Organisation coopérative de gestion de l'espace et dynamique du système agropastoral dans l'oriental du Maroc* ". Master of Science, CIHEAM, Institut Agronomique Méditerranéen Montpellier. 139 p. plus annexes.
- **Jennan L**. 2004, " *Le Moyen Atlas central et ses bordures : mutations récentes et dynamiques rurales* ". Thèse d'Etat en Géographie. Editions Al Jawahir. 706 p.
- **MADRPM**, Direction de la programmation et des affaires économiques, 1996, *Recensement général agricole*.
- **MADRPM**, 1999, " *Stratégie 2020 de développement agricole ".* Edit Consulting, Casablanca.
- **MADRPM/ FEM/ PNUD**, 2003, " *Etude participative des savoirs locaux en matière d'élevage et de transhumance dans le versant sud du Haut Atlas* ". (Document de synthèse). Projet CBTHA. Ouarzazate (MOR/99/G33/A/ IG/99, (Rapport diffusé sur CD)
- **Mahdi M**. 1994, " *Réflexion sur quelques mutations des milieux steppiques et le devenir des anciennes populations nomades. Cas de la Commune rurale de Missour* ". I.A.V Hassan II- D.D.R Rabat.
- **Mahdi M**. 1999, " *Pasteur de l'Atlas : production pastorale, droit et rituel* ". Casablanca. Maroc.
- **Mahdi M**. (édit) 2002, " *Mutations sociales et réorganisation des espaces steppiques* ". Casablanca. Maroc
- **RACHIK H**. 2000, " *Comment rester nomade?* ". Afrique Orient. Casablanca. Pp.33-57
- **Romagny B., El Geroua A. et Auclair** L. 2005, " *L'évolution des institutions et des modes de gestion collectifs des ressources naturelles dans la Vallée d'Aït Bouguemez (Haut Atlas marocain)* ". Séminaire International sur le

développement durable des zones de Montagne. AMAEMCO, Rabat 1-2- déc. 2005. 19p

- **Sbai A., Ghazal M. et Belghitri H**. 2005, " *Changement de l'espace pastoral et dégradation du milieu physique : cas du couloir de Taourirt* ". In Série : Colloques et Séminaires n° 121. Pub. FLSH, Rabat, Coordonné par M. Kerzazi et M. Lakhal. Pp.11-36
- **Touabi H**. 1995, " *Système d'élevage et pratiques des éleveurs. Cas de la Commune de Missour* ". Mémoire de 3ème cycle en Agronomie. ENA Meknès.

تدبير المراعي الجماعية بواحات طاطا

الوافي نوحي
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

مقدمة:

الموارد الطبيعية هي كل الثروات المتوفرة في مجال جغرافي معين، ومن ذلك الماء، والتربة، والغابة، والغطاء النباتي، والثروات البحرية والمعدنية والطاقية...، وتحرص كل مجموعة بشرية على تدبير مواردها وتحسين استغلالها حتى تعم فائدتها وتستديم. وتختلف أساليب تدبير هذه الموارد من ناحية لأخرى، فمنها ما يكون بالقانون والتشريع، ومنها ما يكون بالعرف، وهو الذي يسود، عادة، بالبوادي والواحات.

يبتغي هذا المقال تتبع بعض مظاهر تدبير المراعي الجماعية بالمجالات الواحية الجنوبية، من خلال نماذج من واحات طاطا التي تملك في هذا الشأن، مثل باقي النواحي المجاورة، أعرافاً مكتوبة وأخرى شفوية تنظم الرعي والمراعي. فكيف يتم إذن تنظيم هذه المجالات الحيوية الجماعية، وما هي الجهة التي توكل إليها هذه العملية، وماذا عن التحولات التي طرأت على هذه "المؤسسات الاجتماعية ذات التدبير المشترك" في ظل التغيرات التي تشهدها المجالات الواحية المغربية بصفة عامة، وهل تشكل واحات طاطا مثالاً معبراً عن ذلك، أو هي نشازٌ عنه؟

1 - طاطا: معطيات طبيعية وبشرية:

يقع إقليم طاطا، الـمُحدث سنة 1977م، بالجنوب الشرقي للمملكة، وسط سلسلة جبل باني بالأطلس الصغير، تحيط به أقاليم: ورزازات، وتيزنيت، وگلميم، وأسا، وتارودانت وزاگورة. ويتكون الإقليم من ثلاث دوائر هي: دائرة طاطا، التي تشمل قيادات: طاطا، وتاگموت، وإسافن؛ ثم دائرة فم زگيد، وتشمل قيادت: فم زگيد، وألوگوم، وتيسينت؛ فدائرة أقا التي تشمل قيادات: أقا، وأيت وابلي، وتامنارت.

ينقسم سكان الإقليم[1] إلى مستقرين يشتغلون بالزراعة بالواحات والمرتفعات، فيزرعون أصنافاً من الحبوب مثل الشعير والذرة والقمح، وبعض الخضروات فضلاً عن

1 المنحدرون من أصول ثلاثة كبرى: أمازيغية وعربية وإفريقية، أمثال: أولاد يحيى في فم زگيد، وداوْبلال وأولاد جلال في طاطا وتسّينت، وأيت ؤمريبط في أقا وفم الحصن..

أشجار النخيل والزيتون. كما يوجد به من السكان رحّل وأنصاف رحّل، فالرحّل ينتقلون بقطعان الماشية بالسفوح وعلى جوانب الأودية...، أما أنصاف الرحّل فيوجدون ببعض المناطق الجبلية، ويشتغلون بالزراعة وتربية الماشية، خاصة الماعز والأغنام.

ولأن النشاط الرعوي يشكل مورداً هاماً لمربي الماشية التي تشكل بدورها أُسّاً من أساسات حياتهم، فإن استغلال المراعي بشكل مطلق متسم بالعشوائية والجور، يحدث تحولات كبيرة تهدد استمرارية منظومة الإنتاج، وتعجّل بفقدان التنوع البيولوجي للمراعي...، فقد دأبت القبائل على تنظيم الاستغلال بسنّ أعراف تُلزم الجميع، يضعها ويسهر على تنفيذها مجلس "ئِنْفْلاسْ"[2].

2 - "ئِنْفْلاسْ" وتنظيم مجال الرعي الجماعي:

✓ مفهوم "ئنْفْلاسْ":

صيغة جمع، مفردها: أنْفْلوسْ، ويقصد به، عموماً، الشخص الذي يوثق به، من بين معاني أخرى لا تخرج عن إطار الثقة (الإنسان الذي يثق في نفسه؛ الإنسان الثقة؛ الإنسان الذي يوحي بالثقة؛ الإنسان ذو الرأي السديد، العارف لتقاليد جماعته، العادل في أحكامه وفي سلوكه مع الناس...)[3].

يمثل كل فرع من الفروع التي تؤلف القبيلة[4] واحد من المتوفرة فيهم تلك الصفات لتمثيله في مجلس "ئنْفْلاسْ"، الذي يرأسه شيخ، يوحّد رأيهم على مقتضيات العرف المعمول به. ويقتصر استعمال المصطلح على الجنوب الغربي للمغرب، أي المنطقة التي تضم الأطلس الكبير الغربي، وسهل سوس، والأطلس الصغير[5]. ويرد الاسم في الوثائق المعربة بصيغة (النّفاليس).

يعدّ "ئِنْفْلاسْ"، من أهم "أجهزة" القبيلة ببادية الجنوب الغربي المغربي، وله السلطة على كل مجالات الحياة الجماعية، سواءٌ منها الدينية والاجتماعية والسياسية..، وقد أدى هذا المجلس -وما يزال يؤدي في بعض الجهات- أدواراً كبيرة في حياة القبيلة، فإليه يعود

---

2 حروف الألف والواو والياء تعوض الحركات: الفتحة والضمة والكسرة، وفق القاعدة المتبعة عند الأستاذ محمد شفيق.

3 صدقي أزايكو، علي: **نماذج من أسماء الأعلام الجغرافية والبشرية المغربية**، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ط1، 2004، ص ص: 129 - 134 (إينْفْلاسْ).

4 الفرع: أفوس، ويُجمع على: ئِفاسْن.

5 Montagne, Robert : **Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (groupe chleuh)**, Paris, F. Alcan, 1930, p 221.

الناس لحلّ ما استعصى عليهم من القضايا والمشكلات، وبخبرة أهله يستعينون في فك كثير من معضلات حياتهم.

يحضر دور "ئِنْفْلاسْ" في الحياة اليومية للقبيلة، ويكون اعتيادياً طول السنة، غير أنه يبرز بشكل كبير عند النوازل التي تستلزم تدخلاً سريعاً وحاسماً، ويظهر أوقات جني المحاصيل، حيث يتم تعيين الحراس (أضافْنْ") لمراقبة الغلات. كما يعمل "ئِنْفْلاسْ" على وضع الأعراف المتصلة بالمجالات ذات الاستغلال المشترك، كما يحرصون على التطبيق السليم لها.

محدودةٌ هي الأبحاث التي تناولت موضوع ئِنْفْلاسْ[6]، غير أنه حظي باهتمام ملحوظ لدى فقهاء سوس منذ القرن السادس عشر، حيث عرضوا لنوازل تتعلق به، ومن ذلك ما تناوله عبد الرحمن التمنارتي في **الفوائد الجمّة** مما عرض عليه من أمر ألواح الحصون ببلاد هنكيسة[7]. غير أن جوانب كثيرة من تاريخ هذه «المجالس» لا يزال يكتنفها بعض الغموض، من ذلك ما له صلة بطريقة تكوينه، وتمثيليته، ومجالات تدخله، ووسائل الفصل في قضايا الناس..

✓ ئِنْفْلاسْ وتدبير شأن المراعي الجماعية في واحات طاطا:

دأب المغاربة على استعمال العرف لتدبير شؤونهم المحلية منذ القديم، ولـمّا أسلموا استمروا في العمل بكثير من تلك الأعراف، خاصة تلك التي لا تخالف الشرع الإسلامي، وزاد من تمسكهم بالعرف أنه أضحى أصلاً من أصول استنباط الأحكام في المذهب المالكي[8].

وقد أشار فقهاء المالكية لكثير من القضايا ذات الصلة بمجال الرعي والمراعي والرعاة...، أو ما يسمى في كتب الفقه والنوازل ب"مسائل الرعاة" بدءاً بتعريف الراعي الخاص، من

6 باستثناء أبحاث روبير مونطاني (Robert Montagne) المتعددة، وخاصة كتابه:
- Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, (op. cit)..

وإميل لاووست (Emile Laoust) في مختلف أعماله، ومنها:
- **Mots et choses berbères, notes de linguistique et d'ethnographie, dialectes du Maroc**, Paris: A. Challamel, 1920.

إضافة الى ما كتبه الراحل علي صدقي أزايكو في الموضوع ذاته ونشر في: **معلمة المغرب**، وفي: **نماذج من أسماء الأعلام الجغرافية والبشرية المغربية**، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ط1، 2004. لكن يبقى أبرز ما كتبه في الموضوع تحقيقه لرسالة بعنوان: «فتاوي بعض علماء الجنوب بخصوص نظام إنفلاس بالأطلس الكبير الغربي في أوائل القرن 17»، ضمن أعمال ندوة: **التاريخ وأدب النوازل**، المهداة للراحل محمد زنيبر، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1995، ص ص: 135-186.

7 التمنارتي، أبو زيد عبد الرحمن: **الفوائد الجمّة في إسناد علوم الأمة**، تحقيق اليزيد الراضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2007، ص 462 وما بعدها.

8 عن العرف عند المالكية، انظر: الجيدي، عمر: **العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب**، المحمدية، مطبعة فضالة، ط1، 1984، ص 49-90.

ذلك "أن فلاناً استأجر فلاناً ليرعى ماشيته على أن يعيدها إلى منزله كل ليلة ويحلبها أيام الحلاب، ويجزّ أصوافها في الوقت المعتاد"من دون إغفال الإشارة إلى مدة المؤاجرة وأجرة الراعي ونفقته وكسوته[9]. أما الراعي المشترك فهو الذي يرعى لسائر الناس بدون تمييز ولا استثناء، أي أنه لا يرد طلب من يرغب في ذلك، واذا كان يرعى لجماعة فليس بمشترك[10].

كما تناول الفقهاء والنوازليون مسألة (التضمين)، أي "تضمين" الراعي المشترك ما تلف منه أو ضاع له من ماشية القوم، وتحميله مسؤولية التعويض[11]. رغم أن المشهور في المذهب المالكي أن لا ضمان على الراعي، مشتركاً كان أو غيره، فقد نص صاحب **المدونة الكبرى** أن "لا ضمان على الرعاة إلا فيما تعدوا فيه أو فرطوا في جميع ما رعوه من الغنم والدواب لأناس شتى او لرجل واحد. ولا يضمن ما سرق إلا أن تشهد بينة أنه ضيّع أو فرط. قال ابو الزناد: وإلا لم يلزمه إلا اليمين"[12]. وتزخر كتب النوازل بقضايا تفصيلية تهم مسائل "الضمان" أو "التضمين" بين المؤجرين والرعاة يعاد اليها في مظانها[13].

3 - نماذج من الأعراف المنظمة لاستغلال المراعي الجماعية:

تكاد تتوحد كل واحات إقليم طاطا فيما يتصل بأعراف تنظيم المراعي وتدبير استغلاله، وإن كانت بعض الجهات تنفرد ببعض الخصائص وفق أنواع المراعي والمزروعات والأشجار وغيرها... [14].

---

9 القاضي المكناسي: **مجالس القضاة** والحكّام، ضمن مجموع المكتبة الوطنية، الرباط، رقم: د 884، ص: 233 - 234 (نقلاً عن: فتحة، محمد: **النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي، من القرن 6 إلى 9هـ/ 12 - 15م**، منشورات كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1999، ص389).

10 أحمد البويعقوبي: **تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة**، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط، رقم: د 1079، ص: 13 (نقلًا عن: فتحة، محمد: **النوازل الفقهية والمجتمع** (م. ن)، ص: 389).

11 **حاشية ابن رحّال على شرح ميّارة للتحفة**، مصر، المطبعة الشرفية، 1316ه، ج2، ص. 192 (نقلًا عن: عمر الجيدي: **العرف والعمل في المذهب المالكي**)، م.س، ص. 482.

12 **المدونة الكبرى للإمام مالك برواية سحنون عن ابن القاسم**، بيروت، دار صادر، د.ت، ج4 ص. 439.

13 الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت. 914ه/ 1508م): **المعيار المُعرب والجامع المُغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1981، 13ج.

وللتفصيل والمقارنة بين النوازل، انظر: فتحة، محمد: **النوازل الفقهية والمجتمع** (م. ن)، ص ص: 389 - 395.

14 سيتم الوقوف عند تجارب: تامنارت، وتيزگي ئريغن، وأقا، وأگولّيز، وأيگو، وتسّينت.

أ - تمنارت:

تعتبر واحة تمنارت البوابة الشمالية لإقليم طاطا، وهي جماعة قروية تضم عديد المداشر الممتدة من تاگجگالت إلى سموگن. يعتمد سكان الواحة في معاشهم على تربية الماشية وبعض المزروعات والتمور، وقليل من أشجار الزيتون واللوز وأرگان، وتتمتع بفرشة مائية مهمة تلبي حاجيات الواحة. ولها سوق أسبوعي وموسم سنوي، يسمى موسم سيدي محمد أوبراهيم الشيخ.

لسكان واحة تمنارت أعراف متوارثة، منها المكتوب ومنها الشفوي، يسيّرون بها شؤون مراعيهم، يمكن تلخيصها في الآتي:

✓ الرعـي داخل المجال المعمور:

ينظم الرعـي داخل الفضاء المأهول (الحقول والبساتين) بواسطة أعراف يحرص ئِنْفْلاسْ علـى تطبيقها وفق التدبيـر الآتي:

- يغرّم كـل راعٍ داهمت ماشيته حقلاً أو بستاناً خاصاً، وذلك على قدر الـخسارة التـي ألـحقت بالشـجر وبالنبات والتي يتم تقييمها في عين المكان؛

- "تؤسر" كـل ماشية تضبط بملْك خاص ولا راعي لها، وتسلّم لـصاحب الـملْك وله أن ينتفع بها.

✓ الرعـي خارج المجال المعمور:

إذا اجتمع فـي المرعـى أكثـر من راعٍ، يتم الحرص علـى تدبيـر الرعـي فـي تقسيم الوجهات واستبدالها بانتظام بقصد الانتفاع من اختلاف المنابت، وتعرف هذه التكتلات أو الوحدات الاجتماعية للرعاة الرحّل ب"لْـمحاضْر"، وتخضع لأعراف واضحة، هـي كـالآتي:

- الاتفاق علـى تنظيم الرعـي والسقي فـي الـمكان المخصص؛
- العمل علـى وشم الأغنام بعلامة معينة تختلف عن العلامة التـي توشم بـها أغنام راعٍ آخر. وتكون هذه العلامات، فـي الغالب، مختلفة بيـن الرعاة الرحّل فـي مناطق شاسعة مراعاة لتنظيم الرعـي فيـها؛
- الحرص علـى استبدال وجهات الرعـي أو المراعـي من يوم لآخر، وذلك بالدأب أو بالاتفاق. وهناك أعراف أخرى يتم العمل علـى تطبيقها في مجالات الرعي المشترك، وهـي كما يأتي:

- منع الرعـي بالأماكن القريبة من الفرشات الـمائية، والتـي تعرف محلياً بـ "ماژامان"[15]، في حين يسمح بالرعـي بعيداً عنـها، وفي أماكن تعرف بـ"گّافامان"[16]؛
- منع سقي الـماشية من منابع الـماء مباشرة، ويتم الحرص علـى سقيـها فـي أحواض خاصة، أو بواسطة آنية كبيرة تسمى: أبانيُو17؛
- تقنين الرعـي فـي أماكن وجود الأشجار، مثل الزيتون وأرگان... من أوقات الإزهار إلـى حيـن انتـهاء موسم الـجني أو القطف؛
- منع الرعـي فـي "الـمْعادير"18 والأراضـي البورية الـمزروعة الى حين الانتـهاء من موسم الـحصاد؛

يتلقى الراعـي هذه الأعراف عند اضطلاعه بمهمته منذ الصغر، وبذلك تضمن لها استمراريةً ورسوخاً وتداولاً جيلاً بعد جيل[19].

ب - تـيـژگي ئِريغْن:

يتميز دوار «تيـژگي ئِريغْن» بأن ماشيته كانت تتشكل، خلال العقود الماضية، من الأبقار بالدرجة الأولى، فكان القطيع يضم 150 رأساً منها في المتوسط، وكان رعيها يتم بالتناوب بين أبناء الـمُلاّك بمعدل فردين كل يوم، وكانت أجرتهما لا تتعدى مؤنة اليوم من خبزٍ وإدامٍ وشايٍ وما شابه. أما في الوقت الحاضر فقد أصبح تدبير الرعي فردياً بعد تناقص أعداد رؤوس الأبقار واستبدال كثيرها بالأغنام.

وحسب العرف الشفوي السائد بتيـژگي ئِريغْن، فإنه يغرّم من ضبط يرعى ماشيته بالملك العمومي (ئِگْرانْ ن تْقبيلت، أي: الجنان الجماعية) بغرامة يتراضى في شأنها الطرفان، المتضرر ومُلحق الضرر[20].

---

15 بتفخيم الميم والزاي، ومعنى الكلمة: القُرب من الماء.

16 بكاف معقودة، ومعنى الكلمة: البُعد عن الماء.

17 وهي المعروفة ب «الـجفنة» في اللغة العربية.

18 جمع: معدر، وهي الأراضي الزراعية ذات التدبير الجماعي.

19 أشكر السيد إبراهيم إيعزّا الذي أمدني بهذه المعلومات عن بلدته تمنارت.

20 أشكر السيد مبارك ويحيا من تيـژگي ئِريغْن على إفاداته الشفوية.

ج- أقـا:

لا تكاد تتميّز واحة أقـا عن مثيلاتها بالإقليم بشيء فريد في هذا المجال، عدا بعض الاجراءات المتصلة بانتداب القبيلة من يرعى أغنامها. وإذا اتخذنا من دوار أم العلق نموذجاً لهذه الواحة، فنجد السكان يتداولون ثلاث طرق في تدبيرهم رعي ماشيتهم:

- ✓ **تَوالا** (النوبة): وهي أن يتناوب على رعي ماشية السكان جميعهم واحدٌ منهم، ليوم أو أكثر، بحسب عدد الرؤوس التي يملكها في القطيع (يوم واحد عن كل عشرة رؤوس)؛
- ✓ **إسناد الرعي لراعٍ واحد**، بأجرة تختلف حسب الزمن، فقد كانت في ستينات القرن العشرين خمسة ريالات (05) في الشهر عن كل رأس، ويُكافأ الراعي الذي يحمل، عند عودته، وليد شاة أو معزى من المرعى إلى بيت صاحبه برغيف. أما من لم يلتزم بدفع الأجرة نقداً فإنه يعوضها عيناً (ثوباً أو زرعاً أو تمراً أو أي شيء مما يملكه ويتراضى بشأنه مع الراعي).

في حين أن من ضيّع من الرعاة رأساً من الماشية بأن أكله الذئب أو هوى من جرف فهلك...، فإن تعويضه يكون حسب الحالات، فإن كان التفريط من الراعي فعليه العوض، أما إذا ثبت أنه غُلب على أمره فيكون التراضي مع المتضرر بوساطة من "ئِنْفلاس" القبيلة.

- ✓ **التدبير الشخصي للرعي**: ذلك أن من يملك مئة رأس فأكثر، فإنه يوفر لها من يرعاها، وغالباً ما يقوم بذلك أبناؤه، لكن إذا لم يكن له أبناء أو تعذر قيامهم بهذا، فيكون الراعي من غيرهم وفق أجرة معلومة متفق بشأنها[21].

د- أگولّيز:

تقع بلدة أگولّيز على بعد عشرين كيلومتراً من مدينة طاطا، على الطريق الوطنية الرابطة بين طاطا وتارودانت عبر إسافن وإغرم، وتنتمي إدارياً إلى جماعة تگزميرت. يتميّز تدبير شؤون المراعي الجماعية بهذه البلدة بتفصيل ودقة متناهيتين، ذلك بأنه جرت العادة عند بداية كل موسم حرث تنظيم المجال المعني بالرعي (يسمى محلياً: ئِسْكْسا)، حيث يتم "إغلاقه"[22] بحظْر الرعي فيه بين شهري شتنبر ومايو، ويُقسّم إلى ثلاثة أقسام أو ثلاث دوائر، هي:

- ✓ **ئِسْكْ س ئِسْكْ، أو: تاوُروتْ** (الدائرة الكبيرة أو الواسعة): وتمتد من شهر شتنبر إلى شهر مارس، أي من نهاية موسم الحرث إلى قبيل موسم الحصاد، بحيث يكون انتهاء آخر من يحرث أرضه إيذاناً بإغلاق المجال في وجه الماشية؛

---

21 أشكر السيد محمد وُلْحسْن وُفرجي أنگري من دوار أم العلق بأقا على ما تفضل به من معلومات تخص هذا الموضوع، انطلاقاً من تجربته، حيث سبق أن اشتغل راعياً وحيداً لأغنام سكان الدوار بين سنتي 1961م و1967م.

22 «الإغلاق» هنا معنوي يضبطه العرف الشفوي المتعارف عليه بين السكان.

- ✓ **أَبْزْگْ ئِدْرانْ، أو: تادّارتْ** (الدائرة المتوسطة): وتمتد لشهري مارس وأبريل، أي خلال موسم الحصاد، وتسمى (تَامَا وّامانْ)؛
- ✓ **أَبْزْگْ ن وْفلاّ، أو: تايُّوگا** (الدائرة الصغيرة أو الضيقة): ووقتها شهر مايو بكامله، أي عند حمل المحصود إلى البيادر.

تفتح المراعي في وجه العموم لرعي مواشيهم بدايةً من شهر يونيو، ويمتد ذلك إلى شهر شتنبر، ليُعلن "الإغلاق" من جديد استعداداً لدورة جديدة تُستهل بموسم حرث جديد.

يعلِن عن هذه الإجراءات المنظمة لمجالات الرعي الجماعي بأگولّيز، "بَرّاح" البلدة من أعلى مسجدها، بأمر من "ئِنْفلاسْ"، وفي السنوات الأخيرة يحرر محضر بخصوصها ويودع بمقر القيادة ليكون في علم السلطة المحلية. أما عندما تحصل مخالفات لهذه الإجراءات، فإن "ئِنْفلاسْ" مُدعَون لتقرير مبلغ الغرامة (تَفْگُورْتْ) على المخالفين، وعادة ما تتراوح بين مئة درهم ومئتين لكل مخالف، تودع بصندوق "لْجماعْت" وتُقضى بها مصالح البلدة[23].

٥- أيْگو:

أما بلدة أيْگو المصاقبة لأگولّيز، فإنها لا تكاد تختلف كثيراً عن سواها إلا في عدد رؤوس الماشية التي تقارب ثلاثة آلاف، وكذا في رسم المجال الذي يستغل لرعي النحل، فضلاً عن طول المدة التي يقضيها الرعاة خارج البلدة في "لْعزيب" والتي يمكن أن تمتد لشهور بلا انقطاع.

ينتظم الرعي الجماعي بأيْگو في شكلين: مجموعات وخواص، يبلغ عدد المجموعات خمساً[24]، وتتكون كل مجموعة من خمس أُسر إلى ستّ، يتراوح عدد رؤوس ماشية كل أسرة بين 100 و120 رأساً (بين 500 و600 رأس في كل مجموعة). وتنتدب كل أسرة من يساهم في رعي قطيع المجموعة ليوم واحد عن كل عشرة رؤوس تملكها. ولا يقتصر الرعي على الذكور، بل يتم احتساب الإناث فيه أيضاً، خاصة عند الأُسر التي لا يحضر ذُكورها أو التي لا ذكور لها أصلاً.

يبقى الرعاة مع القطيع في "لْعزيب" بين شهريْ يناير وماي، حيث تجد البهائم ما تقتات به، لكن مع حلول الصيف وشحّ الموارد المائية يضطر الرعاة إلى العودة بالقطيع إلى الدوار كل مساء، وفي الصيف يعود القطيع الى الدوار. وعندما تلد واحدة من القطيع لا تستبقى في "لْعزيب" لأكثر من عشرة أيام بغاية الاستفادة من حليبها.

---

23 أودّ أن أشكر السادة: الحسْن بوداود، ومحمد وْعبدو، والهاشم بن عدي من أگولّيز على ما أمدوني به من معلومات تخص موضوع الرعي الجماعي ببلدتهم.

24 كان عدد المجموعات سبعاً في العقود الأخيرة، إلا أنها تقلصت الآن بفعل الهجرة.

وعن المسؤلية في ضياع رأس من الماشية، فإن الضمان يكون على الراعي / الرعاة إذا هو قصّر في واجبه، أما من أكلها الذئب أو هوت من جرف فهلكت أو لذغتها أفعى فماتت...، فلا يتابَع الراعي بسببها. أما إذا أنقذ الراعي بهيمة موشكة على الهلاك من خطر محذق وذبحها، فإن ربها يُكافئه برجْلها الأول الأيمن وكبدها.

أما تنظيم الرعي عند الخواص، ويتعلق الأمر بأسرتين اثنتين تملكان (220) رأساً من الغنم والماعز، فإن أهلها يتدبرون أمر رعيهم بأنفسهم، وذلك بأنهم يستأجرون من يرعى لهم، أو يكون الرعاة من أبنائهم. غير أن رعي الخواص يكون دوماً بأحواز الدوار طيلة النهار ليعود القطيع كل مساء.

وبخصوص تنظيم المجال، فيتم "إغلاق" المراعي الجماعية لأيْكّو بين عمليتيْ الحرث والحصاد، كما "تغلق " المراعي الخاصة لرعي النحل بين شهريْ يناير ويونيو، وفي حال المخالفات، فإن "لْجماعت" تفرض غرامات تتراوح بين 50 و200 درهم، حسب حجم المخالفة، بعد إنذار المخالف مرة واحدة[25].

و- تسّينت:

تبعد واحة تسّينت عن مركز الإقليم بحوالي ستين كلم في اتجاه فم زگيد الذي تنتمي إليه إدارياً، وتسير في مجال تدبير مجالات الرعي الجماعي، على منوال عموم بقية واحات الإقليم، إلا أنها تنفرد ببعض الخصوصية المتجلية في:

- ✓ استئجار من يرعى مواشي السكان (من البقر والغنم والماعز) من الخارج، ويتم إسكانه ببيت "لْجماعتْ"، وتتم إعاشته بنظام التداول على منوال إعاشة إمام المسجد، بل إنه يرافق الإمام عند كل عَشاء لدى الأسرة التي يحل عندها الدور. أما وجبة الفطور فتوفر له من ذات الأسرة، ويحمل معه غَذاءه إلى حيث عمله[26]؛
- ✓ تقوم على تدبير نظام **تاوَلا**، جمعية نسوية. ويقوم على أساس أن يرعى كل من يمتلك ثلاثة رؤوس يوماً كاملاً[27]؛
- ✓ يعمد سكان القصبة (الشرفاء) إلى استئجار راعٍ من خارج المنطقة؛
- ✓ يقيم داوبلال (العرب) في مناطق خارج العمران، ولمدد متفاوتة لرعي مواشيهم،

25 أشكر السيدين عمر وادرحمان، ومحمد وادرحمان من أيْكّو على ما زوداني به من معلومات.

26 استمر هذا النظام إلى سنوات التسعين من القرن العشرين.

27 خاصة دواوير: تْغيتْ، وتانژيضا، وأقا نايت سيدي.

تسمى "لْعزيب"؛

✓ "تُغلق"[28] المراعي عند بداية موسم الحرث؛

✓ تحدد "لْجماعتْ" الغرامات على المخالفين بحسب الخسارة الناتجة عن مخالفاتهم[29].

مساهمة الدولة في تدبير المراعي الجماعية:

دشنت السلطات الإقليمية والمحلية، منذ مدة، بتعاون مع وزارة الفلاحة تدابير لحسن استغلال المراعي بواحات إقليم طاطا، من ذلك توفير نقط الماء، وذلك بحفر الآبار وبناء النطافي ببعضها، خاصة تلك الغنية بالمياه الجوفية، تيسيراً لتوريد الماشية.

وفي الإطار نفسه، استجابت وزارة الفلاحة والصيد البحري لمبادرة تقدمت بها دولة قطَر ترمي إلى مساعدة سكان واحات الإقليم قصد الاستفادة من مراعيهم بشكل أفضل، وذلك بالعمل على "إراحة" تلك التي تشهد ضغطاً كبيراً على مدار السنة[30]. تنص المبادرة على أن لا تقل مدة "الإراحة" عن سنتين، وأن لا تشمل كل المراعي، إنما يكون ذلك في حدود نصفها أو ثلثيْها.، بشكل يُبقي للماشية مجالاً يضمن لها رعياً مناسباً خلال سنتيْ الإراحة. وعندما يتم فتح المرعى المغلق في وجه الماشية بعد سنتين، يُغلق الذي لم يستفد من الإراحة لسنتين أخريين...، وهكذا.

تقوم المبادرة القطَرية، التي تستند إلى اتفاق مع الجماعة السلالية بإشراف من وزارة الفلاحة والصيد البحري، على تقديم تعويض للسكان مقابل المرعى المغلق، وذلك بإقامة بعض المشاريع ذات الصلة بالمراعي، ومن ذلك إصلاح الطرق المؤدية إليها، وإنشاء آبار ومطفيات (خزانات مائية) بها، فضلاً عن توفير كميات من الزرع يُخصص لعلف الماشية (قنطار زرع عن كل هكتار من المراعي المغلقة).

بالرغم من أن عدد المستجيبين لهذه المبادرة من الجماعات الترابية بالإقليم لا يزال محدوداً، ويتعلق الأمر بجماعتين من أصل عشرين، وهما: الجماعة الحضرية لفم الحصن (إيمي ؤگادير)، والجماعة القروية لتمنارت، فهو أمر مفهوم بالنظر لكون المبادرة لا تزال في بدايتها. غير أن المؤشرات تدل على أنها ستشهد إقبالاً في المستقبل[31].

---

28 إغلاقاً معنوياً يضبط بالعرف المتداول.

29 أشكر السيد مبارك إدْ عمار من تسّينت على إفادته الشفوية.

30 «إراحة المراعي» (Mise en jachère)، يقصد منه إتاحة الفرصة للأرض لتجديد الإنبات وتقوية الخصوبة.

31 أودّ أن أشكر السيد علي الحسناوي، المدير الإقليمي للفلاحة بإقليم طاطا، على المعلومات التي أفادني بها بخصوص المبادرة القطَرية.

خلاصة:

حظيت المراعي الجماعية، ولا تزال تحظى، بأهمية كبيرة بواحات طاطا بمنطقة باني بالأطلس الصغير الغربي، حيث لا يزال السكان يستغلون المراعي وفقاً لأعراف توارثوها وعملوا على استمراريتها. فالمراعي "صمّام أمان" الأمن الغذائي لسكان تلك المناطق، فمن المراعي تقتات الماشية التي تشكل دخلاً أساسياً ورأسمالاً مهماً لهم. لذا، فهم يُنزلونها المنزلة اللائقة بها، ويسخّرون جهدهم، بتعاون مع "ئنْفْلاسْ"، لتنظيمها والاستفادة منها وفق القواعد والأعراف الملزمة للجميع، والتي أثبتت أهميتها وجدواها في التنظيم وتحمل المسؤولية.

المصادر والمراجع:

- الإفادات الشفوية:

- السادة:
- إبراهيم إيعزّا (تمنارت)؛
- مبارك ويحيا (تيژگي ئريغن)؛
- محمد ؤلحسْن ؤفرجي أنگري (أم العلق/ أقا)؛
- محمد ؤعبدو، وبوداود الحسْن، والهاشم بن عدي (أگولّيز)؛
- عمر وادرحمان، ومحمد وادرحمان (أيْگو)؛
- مبارك إدْ عمار (تسّينت).
- علي الحسناوي، (المدير الإقليمي للفلاحة بإقليم طاطا)

المطبوعات:

- أوسديد، مبارك: "باني"، **معلمة المغرب**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، سلا 1991،ج3، ص1018.
- التمنارتي، أبو زيد عبد الرحمن: **الفوائد الجمّة في إسناد علوم الأمة**، تحقيق اليزيد الراضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2007.
- الجيدي، عمر: **العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب**، المحمدية، مطبعة فضالة، ط1، 1984.
- صدقي أزايكو، علي: "فتاوي بعض علماء الجنوب بخصوص نظام إنفلاس بالأطلس الكبير الغربي في أوائل القرن 17"، ضمن أعمال ندوة: **التاريخ وأدب النوازل**، المهداة للراحل محمد

زنير، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1995، ص ص: 186-135.

- صدقي أزايكو، علي: **نماذج من أسماء الأعلام الجغرافية والبشرية المغربية**، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ط1، 2004.
- الإمام سحنون، أبو سعيد عبد السلام التنوخي (ت. 240ه-854م): **المدونة الكبرى للإمام مالك**، بيروت، دار صادر، د.ت.
- فتحة، محمد: **النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي، من القرن 6 إلى 9هـ/ 12-15م**، منشورات كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1999.
- ندوة: **الأعراف بالبادية المغربية**، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، الرباط، دار السلام، ط1، 2004.

- LAOUST (Emile) : **Mots et choses berbères, notes de linguistique et d’ethnographie, dialectes du Maroc**, Paris : A. Challamel, 1920.
- MONTAGNE (Robert) : **Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (groupe chleuh)**, Paris, F. Alcan, 1930.

المنتزهات الوطنية بالمغرب

بين التدبير التراثي والتنمية المحلية:حالة منتزه إفران

ادريس شحو

كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط

تقديم

يمتد إقليم إفران على رقعة تناهز355000هـ يشكل الملك الغابوي فيها حوالي 116000هـ(الشكل 1)؛

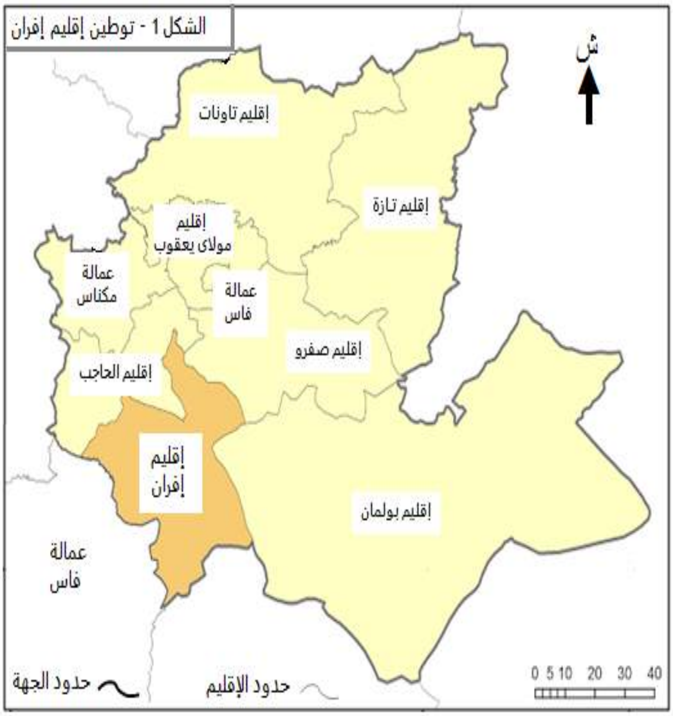

كما يضم تنوعا أحيائيا هائلا، نتيجة استقطابه لقرابة 25% من نبيت المغرب؛ وكذا إيوائه لما بين 26 و 75% من التنوع الوحيشي الوطني حسب الأصناف Biodiversité faunistique. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة تنوع بيئي أصيل يطبع المنطقة، ما يجعلها ذات مكون جمالي طبيعي خلاب متمثل في تباين مشاهدها، وتواجدها على مرتفعات عالية (800–2200م) ومنحدرات قوية. فضلا عن ظروفها المناخية الباردة المطيرة وما توفره من

موارد مائية غزيرة؛ ومناطق رطبة مصنفة عالميا، وما تهيئه من فرص لممارسة هوايات القنص والصيد والتزحلق على الجليد. هذا إلى جانب المراعي الشاسعة، وما تتيحه من وحدات علفية لفائدة القطيع الذي تشتهر به الجهة (صنف غنم تيمحضيت)؛ وكذا الغابة وما تلعبه من أدوار مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد المحلي والوطني، عبر توفير30000م3 من خشب الاستعمال Bois d'œuvre، أي بحصة 26% من الإنتاج الوطني؛ و50000م3من حطب الوقود، أي بنسبة 6% من الحصيلة الوطنية. علاوة على 50000 قنطار من الفحم الخشبي، و 6000 طن من المنتجات الغابوية غير الخشبيةProduits forestiers non ligneux (الأعشاب الطبية والعطرية، الثمار الغابوية، القطران...)؛ دون احتساب الخدمات البيئية والترفيهية التي توفرها الغابة للمجتمع والعالم بأسره(MRFM 2016).

هكذا، واعتبارا لهذه المؤهلات الطبيعية والبشرية، أضحى الإقليم محط عناية الهيئات المسؤولة التي بادرت بإنشاء "المنتزه الوطني لإفران"؛ توخياً لصون التنوع الأحيائي الذي يزخر به، وسعياً لجعله رافعة تساهم في الاقتصاد والمجتمع المحليين. إن هذا المنتزه الهام الذي يشكل محور إشكاليتنا، سيحظى باهتمام خاص لاعتبارات ثلاثة؛ أولها، أنه صُنِّف منتزها طبيعيا قبل أن يُراجع تصنيفه ويُدرج كمنتزه وطني. وثانيها، كونه يحتل موضع القلب من سلسلة الأطلس المتوسط الذي يعد البرج المائي للمغرب؛ وأخيرا، لأنه يؤوي القسم الأعظم من غابة الأرز، ليس فقط بالنسبة لهذه الكتلة الأوروغرافية، بل وعلى صعيد كافة التراب الوطني. فما مقومات هذا المنتزه، وما مؤهلاته؟ كيف السبيل إلى ضمان تهيئته، من حيث هو مجال محمي، بشكل يؤَمِّن تدبيرا مستداما لموارده؟ في ذات الحين الذي يستجيب لمتطلبات التنمية، ويلبي حاجيات الساكنة؟

تلك إذن جملة تساؤلات، نعتزم معالجها من خلال التطرق لمسألة تغييرالتسمية والتصنيف،ثم نسلط الضوء بعد ذلك على حيثيات الرهان السوسيو-اقتصادي للمنتزه؛ لنتناول بالمناقشة والتحليل مقاربة التهيئة المعتمدة، ومدى استدامتها واستجابتها لسؤال التنمية وإشكالية حفظ الموارد.

1- معطيات عامة

إذا كانت الدراسة الوطنية حول المحميات(PDAP 1995)، قد عَرَّفت المنتزه بأنه "موضعا ذا أهمية أحيائية وبيئية" من مستوى عالLe parc est un SIBE majeur؛ فلا غرو أن يُشكل منتزه إفران أحد هذه المواضع، ذات الحجم الكبير والقيمة البيئية الرفيعة.

لقد أُدرج كمنتزه طبيعي في إطار ذات الدراسة على مساحة 54000هـ؛ علما بأن هذا التصنيف "منتزه طبيعي"كان غير وارد في التشريع المغربي المُنظِّم للمنتزهات آنئذ. لذا، فبعد صدور مرسوم استحداثه في أكتوبر 2004، تم التراجع عن هذه التسمية لكي تطلق عليه صفة "منتزه وطني"، تلافيا للوقوع في اي إشكال قانوني. بمعنى أن هذه التسميةستظل قائمة، وأن المنتزه سَيُدار كمنتزه طبيعي Parc Naturel؛ في ذات الوقت الذي يَحتفِظ بمسمى "منتزه وطني Parc National".

هكذا، ونظرا لأهمية هذا المنتزه الطبيعي/الوطني واستثنائيته، فقد حاز اهتماما وعناية معتبرين؛ خاصة بعد اعتماد المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر "مشروع تهيئة وحماية الكتل الغابوية بإقليم إفران (1999Projet d'Ifrane)"، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية. هذا المشروع الذي جرى تنفيذه على مدى خمس سنوات (2002-2007)؛ كان من بين أهدافه الأساسية تطبيق المخطط الأول لتهيئة منتزه إفران (PDAP1995)، الذي ظل وثيقة صماء طيلة عشر سنوات من تاريخ إنجازه. غير أنه، ما إن شُر ع في أجْرَأةِ هذا القرار عام2004؛ عبر تفعيل مقتضيات التهيئة الأولى كبناء مقر المنتزه Maison du parc، وتنصيب التجهيزات المضادة للحرائق، والعناية بالتشوير... حتى صدرت توصية جديدة سنة 2006 تنص على توسيع المنتزه، لتصل رقعته إلى 124300هـ. ثم ليتم إردافها بإعادة تَحْيين تهيئة 1995عبر إنجاز"مخطط (ثالث) للتهيئة والتدبير" صدر في أبريل 2007؛ بإشراف من "المصلحة الإقليمية للمياه والغابات بإفران"، التابعة للمديرية الجهوية للمياه والغابات بالأطلس المتوسط (الشكل 2).

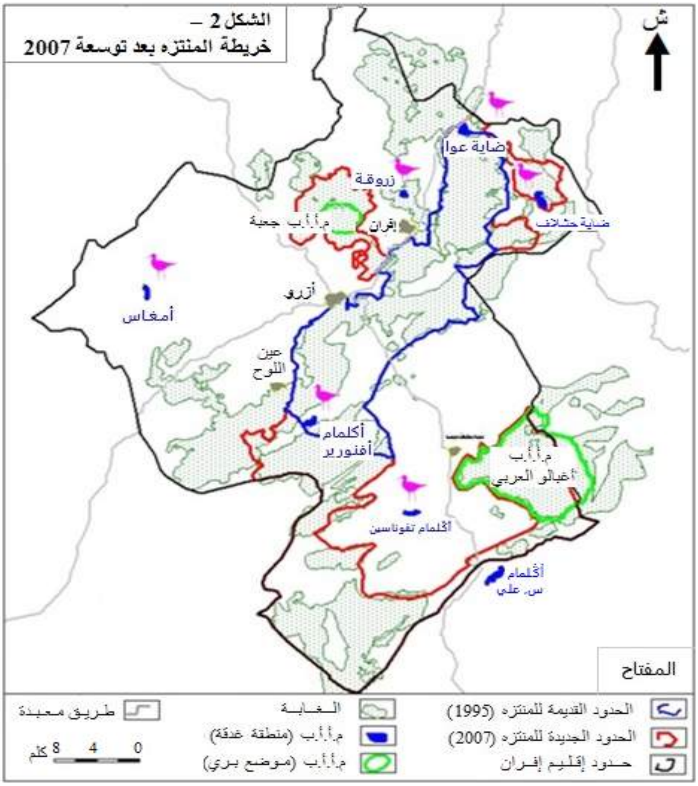

الشكل 2 – خريطة المنتزه بعد توسعة 2007

وبموجب هذا المخطط المُحيَّن، أصبح منتزه إفران شاملا لجل غابات الأطلس المتوسط المركزي؛ ممتدا بذلك على مجالات غابوية Espaces s ylvatiques متصلة، لعلها الأكبر والأوسع والأروع في المغرب (124300هـ)؛ مع إضافة مجالات أخرى رعوية لاغابوية Espaces asylvatiques شاسعة، تتداخل مع التشكيلات الغابوية أو توجد بمحاذاتها (44500هـ). وبامتداده على هذه المجالات المتنوعة والمتسعة، يكون المنتزه قد شكل وحدة متناسقة وعملية، سواء على المستوى الأحيائي-البيئي أو الاقتصادي-الاجتماعي؛ واستحق منا إزاحة التباس واقع بشأن استعمال مُسمَّيَيْ: "منتزه وطني-منتزه طبيعي"؛ وإلقاء مزيد من الضوء أيضا، على المبررات التي دعت إلى توسعته.

1.1.لماذا منتزه طبيعي-وطني؟

إن الوعاء الجغرافي لمنتزه إفران، الذي تمت مراجعته نحو الصعود حيث بلغ125000هـ؛ ليُحتم الأخذ في الاعتبار الأنشطة البشرية الجارية، ودرجة استعمال الموارد والمجال السائدة، لدى اعتزام إخضاعه لمقاربة التدبير التراثي المنشود. ومرد ذلك إلى كون هذه الجهة

البيوجغرافية للأطلس المتوسط، المحتضنة لأفسح غابات الأرز المغربية وأجملها؛ هي ذاتها المنطقة التي تتعرض لأقوى وأعنف استغلال لمواردها الطبيعية (الرعي، الاحتطاب...)، قياسا إلى باقي الأوساط الجبلية الأخرى. مما يجعل مبدأ التدبير التراثي مستبطنا لإشكالية معقدة؛ وبصورة أكبر من تلك التي تصادفنا عادة في الإطار الكلاسيكي للمنتزهات الوطنية، ذات الصبغة "الطبيعية" البحتة. وبالتالي فتدبيره يتعين أن يستند إلى رؤية عقلانية ومنسجمة، متوخيا استدامة الموارد واستغلالها من جهة؛ ومستهدفا تأمين تطور اقتصادي واجتماعي مقبول للمنطقة، من جهة ثانية. وليس ثمة شك أن نجاح مشروع التدبير التراثي لهذا المنتزه، سيحوله إلى تجربة مرجعية بالنسبة لمجالات أخرى من المغرب؛ خاصة تلك التي تخضع لذات الضغوط على مستوى أوساطها ومواردها. لكن لماذا التدبير في إطار منتزه طبيعي، وليس وطني؟

يندرج منتزه إفران ضمن استراتيجية شاملة لحماية التنوع الأحيائي الوطني؛ ويأتي تدبيره "كمنتزه طبيعي " وليس "وطني"، لأسباب تتعلق بدرجة بشْرنةِ أوساطه Anthropisation وحدة استعمال موارده. ذلك أنه، إذا كان ثمة مجال جبلي يشهد استغلالا كثيفا ومُجهداً لموارده الطبيعية؛ فهو هذا الجزء من الأطلس المتوسط؛ حيث الحضور القوي للرعاة/الكسابين، إلى جانب المستثمرين الغابويين، وكذا السياح الوافدين. فضلا عن الأهالي المحليين الذين يذرعون هذا الفضاء جيئة وذهابا، ويجوبونه طولا وعرضا في إطار حق الانتفاع Droit d'usage المخول لهم عُرفاً وقانوناً. من هنا فإعمال مُسَمَّى "منتزه طبيعي"عائد إلى كونه يتيح استعمال المجال والموارد مع ضمان صونها واستدامتها؛ وبالتالي، فإنه يبدو أقرب للصواب وألصق بالتصنيف الدولي بهذا الخصوص، منه إلى "المنتزه الوطني" الذي يَفترض وجود طبيعة عذراء، أو قريبا من ذلك. أما عن دواعي توسعة الوعاء المجالي للمتنزه من 54000هـ إلى 124300هـ(الشكل 2)؛ فقد استندت إلى مبررات عدة ارتبطت أساسا، بالتحولات العميقة التي عمت المنطقة خلال العقد الذي تلا إنجاز مخطط التهيئة الأول (1995-2004). حيث أبان التشخيص أن معظم الديناميات التي شملت المنتزه بعد 1995، كانت موغلة في الإساءة للأوساط الطبيعية؛ سواء تعلق الأمر بالغابات والمجالات الرعوية، أو بالتنوع الأحيائي والبيئي الذي يعد أبرز سمة تميزه.هذه الديناميات التطورية المنهكة، يمكن اختصارها في:

- التطور الديمغرافي الملحوظ الناتج عن النمو الطبيعي أو الهجرة الوافدة، الذي ضاعف الضغط على الأراضي الزراعية، وخلق حاجيات متزايدة لخشب الطاقة أدت إلى استفحال القطع العشوائي للغابة. للإشارة، فساكنة إقليم إفران شهدت تطورا سريعا، مرت على إثره من 60000 إلى 155221 نسمة خلال 40 سنة المنصرمة؛ مع تسجيل تراجع ملحوظ

في حجم السكان الجبليين (48%) الذين جرى تثبيتهم في مراكز قروية بلغ عددها 302، بعد أن لم يكن يتجاوز 204(2014RGPH). يضاف إلى ذلك مشكل الدخلاء الجدد على المنطقة، ممن يُعرفون ب "أولاد الخاوة(البرانيين)"، الذين لم يكد ينفض النزاع بين الوافدين الأوائل منهم مع ذوي الحقوق المحليين، حتى وفدت أفواج جديدة؛ جاءت تفرض وجودها بكثرة العدد وبحكم الأمر الواقع.

- بداية انتشار السكن الدائم على مستوى المراعي العليا Parcours d'altitude، بل وداخل الفضاء الغابوي أحيانا؛ حيث تزايدت أعداد المباني بشكل مثير (345 سكنا صلبا و 471 سكنا هشا)، في مجال يُفترض أن البناء محظور فيه ٱبتداء.

- نُظُـم الإنتاج أمست في تحول متواصل، مُواكبةً مع تحول النظام الغذائي السائر في اتجاه "نمط رعيُ-زراعيMode agro-pastoral"،بدل "النمط الرعيُ-غابوي Mode sylvo-pastoral" الذي كان سائدا. مع احتمال حدوث تطورات سلبية، قد تفضي إلى اختفاء المجالات الرعوية الجماعية نهائيا؛ بفعل تسريع وتيرة الاستقرار Sédentarisation، و "تمليك" الأراضي (استزراع أراضي الجموع)، وتثبيت القطعان في الجبل... مما يعني التوقف النهائي لحركات الانتجاع في أفق غير بعيد، نتيجة للتراجع التدريجي لنظام أڭدال؛ بعد أن وُضع حد نهائي للتنقلات الخارجية التي كانت تتم بين أدرار (الجبل) وأزغار(السهل) خاصة سايس، في إطار نظام نصف-الترحال عام 1969(شحو2011).

- الخيارات الرعوية المعمول بها حاليا تقوم على رعي جائر للمجالات اللاغابوية، نتيجة إتاحة الولوج لقطعان كبيرة عائدة لكبراء الكسابة المحليين، أو مملوكة لمربي الماشية الحضريين. يضاف إلى ذلك تقمص الرعاة لسلوك انتهازي ينم عن عدم اكتراث حقيقي بتوازن هذه الأوساط، أو وعي باستدامة مواردها الرعوية، غابوية كانت أم لاغابوية. وهو استغلال يعكس بشكل عام، نمطا إنتاج مِقلالMode de production extensifغير ذي جدوى؛ سواء بالنسبة لهؤلاء الكسابة (الكبار والصغار)، أو للجماعات الترابية.

- تفاقم الضغط الرعوي، كنتيجة لتغير أشكال استعمال المجال الناجم عن تطور الاستقرار وانحسار مراعي الجبل وأزغار. هذا التطور السلبي بالنسبة للوسط الطبيعي، عائد أساسا إلى تعميم الممارسات الجمعوية و/أو الكراء أو الحراسة. إضافة إلى ثقل الحمولة الرعوية التي تزايدت بوتيرة ثابتة؛ ما جعلها مسؤولة أيضا عن تقلص المجالات الرعوية، والحد من الانتجاع والتقليل من اعتماد مراعي أگدال. علما بأن تراجع المراعي خارج الغابة، لاسيما تلك الموجودة بالمرتفعات الوطيئة التي تم تحويلها إلى مجالات زراعية، وكذا اختفاء الاتفاقيات والأحلاف الرعوية بين القبائل؛ قد كان من تداعياته ٱنْخِرام التوازن بين الساكنة والموارد الغابوية والرعوية والزراعية. فضلا عن ظهور استراتيجيات ذات طابع فرداني

لاستغلال المجال الرعوي؛ وكذا تزايد حجم القطعان بفعل ارتفاع عدد المستفيدين من غير مالكي الماشية (الرباعة، الخماسة، الرقابة...).

- ضعف تثمين الخيارات الاقتصادية المرتبطة بالمنتوجات ذات الصلة (اللحوم، الألبان، الصوف، الأخشاب...)؛ مع التذكير بأن القيمة المضافة لهذه المنتوجات، وكذا لنظم الإنتاج الرعيُ-زراعية-غابوية؛ إنما يتم خلقها خارج تراب الإقليم. ما يعني أنها لا تُفيد كثيرا الكسابة والمنتجين المحليين؛ إذ لا تنشأ عنها أية دينامية إيجابية، يمكن أن تفضي إلى تحسين نظم الاستغلال والإنتاج بعين المكان.

- رغم العدد الكبير من الأنواع النباتية الماثلة بالمنتزه، حيث يكتسي بعضها أهمية عالمية على مستوى التنوع الأحيائي(الأرز خاصة)، وكذا الارتفاع القوي لمؤشر القِبْسيةIndice d'endémisme(أصناف نباتية، ثدييات، زواحف، وحيش حشري، وحيش طائر)؛ فإن كثيرا منها بات مهددا أو هو في طريق الاختفاء، نتيجة تدهور مآويها البيئية أو تقلصها أو تلفها. مع التأكيد أن معظم الأوساط معنية بهذا التراجع، خاصة الأراضي الغَدِقة (الضايات، البرك، المجاري المائية) التي تضررت بصورة أقوى خلال العقدين الماضيين،علما بأن بعضها مسجل على لائحة رامسار. كما تأثرت بشكل كبير، أيضا، المواضع ذات الأهمية الأحيائية والبيئية Sites d'intérêt biologique et écologique (SIBE)، المتناثرة داخل مجال المنتزه.

- ما انفكت الغابات مهددة بالتدهور (القطع والرعي الجائرين، الاجتثاث، العمران، الحرائق...)؛ رغم كونها تشهد استغلالا هزيلا ناتجا عن انتهاج حِرَاجةٍ حذرة، أدت إلى نشوء تشكيلات مغلقة يتعذر التخليف بداخلها. مع الاكتفاء باتخاذ إجراء وحيد لهذه المشاكل دائما، يكمن في سن تقنية الحمىTechnique de mise en défens؛ والنتيجة أن ظهرت غابات ضعيفة الإنتاجية، قليلة المردودية، على رغم احتياطاتها الكبيرة الكامنة.

- القطع العشوائي للغابات يبدو ضروريا للأهالي؛ طالما أن المداخيل الغابوية لا تعود بكبير فائدة عليهم كمستعملين مباشرين. ما يعني أنهم صاروا جناة وضحايا في نفس الوقت، للاستغلال الجائر لهذا الوسط الطبيعي الذي أصبحوا معزولين عنه؛ غير معنيين بتدبير موارده بعد أن كانوا مندمجين فيه، كجزء منه.

- الممارسات السياحية تبدو ضعيفة التنوع أيضا، وهي ذات وقع سلبي على عديد من المواضع الطبيعية (ميشليفن، أزر ݣورو/مودمام، ڤال إفران، ضاية عوا...)؛ نتيجة لكثافة الارتياد ونقص التهيئة، وضعف التنشيط وموسمية النشاط السياحي.

- محدودية الوعي، الناشئ عن ضعف التمدرس بالمنطقة؛ علاوة على ارتفاع نسبة الأمية التي تزيد هنا على المعدل الوطني؛ مما يشكل إكراهات حقيقية إزاء التربية البيئية، واستيعاب القيمة التراثية التي ينشدها تدبير المنتزه.

2.1.الرهان السوسيو-اقتصادي والبيئي للمنتزه: (الجدول 1)

يقع المنتزه برمته ضمن تراب إقليم إفران، وتعتبر مدينتا أزرو وإفران الواقعتين عند هامشه الغربي، المركزين الحضريين الرئيسيين بالمنطقة، بساكنة تبلغ تباعا54350 و14659نسمة (RGPH 2014). هذه الساكنة، يمكن أن تتضاعف عدة مرات أثناء العطل الشتوية أو الصيفية أوعطلة نهاية الأسبوع، لتصل بإفران مثلا إلى 100000 نسمة! أما داخل مجال المنتزه فلا نكاد نصادف سوى شكلين للسكن الريفي المستقر؛ يتجسد أولهما في قرية بنصميم الموجودة على هامشه الغربي، وكذا في الاستيطان القديم لبعض العائلات من قبيلة "الحجَّاج" بالفجوات الغابوية لضاية عوا شمالا. وأما الشكل الثاني فيخص نمطا للاستقرار الحديث يهم مجموعة بشرية دخيلة تعرف ب"أولاد الخاوة"،الذين قدموا من الصحراء فأقاموا بالمنطقة ثم شيدوا بضع مئات من المساكن الهشة، تبدو موزعة بشكل شتيت عند مستوى المراعي العليا اللاغابوية. بالنسبة للجماعات القروية ذات الكثافة السكانية المرتفعة نسبيا مثل:تـڭريـڭرة، ضاية عوا، تيزڭيت، تيمحضيت، عين اللوح، واد إفران، وسيدي المخفي؛ فكلها تستقر عند حواشي المنتزه أو توجد في المحيط القريب منه، وليس بداخله(الشكل 3).

بصفة عامة، فالمنطقة تبدو ظاهريا كما لو كانت غير مأهولة، مقارنة بواقع الجبال المغربية؛ غير أن ثمة مفارقة عجيبة هنا، تكمن في أن ضعف السكان "المقيمين" داخل مجال المنتزه، يقابله اكتظاظ عابر يرتبط بالنشاطين الرعوي والسياحي الموسمي. مع الإشارة إلى أنه، باستثناء مركزي إفران وأزرو الحضريين، أو بعض الجماعات القروية حديثة النشأة (ضاية عوا، تيزڭيت، بنصميم، تيمحضيت، عين اللوح، واد إفران، تيـڭريـڭرة وسيدي المخفي) التي عرفت تزايدا حديثا لساكنتها؛ يبقى السكن متفرقا في عمومه، ومركزا على طول الاستغلاليات المسقية (سهل تيـڭريـڭرة نموذجا). ذلك أن بناء السكن المستقر فوق المراعي الجماعية ظل محظورا على الدوام؛ رغم ظهور زمرة من المستعلمين المُتنفـِّذين الذين عمدوا إلى الاستحواذ على بعض أراضي الجموع، ليُقيموا فيها أو ينشئوا حظائر لإيواء قطعانهم. وهكذا، بدأ الاستقرار الحديث يأخذ أشكالا مثيرة عند الهوامش والفجوات الغابوية، مثلما هو الشأن في القسم الشمالي من المنتزه، خاصة المركزين القرويين لتيزڭيت وضاية عوا، أو عند قدم جبل هِيبري... حيث بُنيت بعض المساكن والحظائر بالمواد الصلبة أو البلاستيكية.

الجدول 1 – الرهانات الكبرى لإنشاء منتزه طبيعي –وطني

الرهان الأحيائي-البيئي	الأهداف	درجة الأهمية
	- تكريس المتنزه كبؤرة جينية لأرز الأطلس، والصنوبر البحري، والبلوط الزان، وبعض الأنواع الأخرى	
وطني ودولي	- صون الأنواع القبيسة، والمحافظة على دينامية السلاسل النباتية - حفظ المآوي الغابوية و المناطق الغدِقة – تأهيل الوحيش	
الصون/التدبير المستدام للموارد الطبيعية، وللتوازنات الطبيعية البيوجغرافية	- حفظ الدورة المائية (الموارد الجوفية والسطحية) – حماية التربات - التدبير المستدام للمنظومات البيئية الغابوية وتوازنات المراعي-الغابات	وطني ومحلي (إقليمي)
الرهان السوسيو-ثقافي/التراثي		
إنقاذ وتثمين المشاهد والمواضع الطبيعية	- المشاهد الغابوية – المراعي اللاغابوية – الكوصات – البراكين – المواضع الجيولوجية...	وطني ومحلي
صون وتثمين الآثار والمواضع والتراث الثقافي	- تأهيل وتثمين التراث المعماري والمواقع التاريخية	وطني ومحلي
تنمية القيم التربوية	- صون المواضع ذات البعد التربوي Sites éducatifs -تطوير الأبعاد التربوية والترفيهية للمواضع والأوساط الطبيعية	وطني، إقليمي ومحلي

الرهان الاقتصادي		
صون وتثمين الطاقات الإنتاجية الطبيعية الكامنة	- صون صنف غنم"تيمحضيت"، والعمل على تحسينه جينيا - التدبير الرشيد للإنتاجية الغابوية والرعوية - تثمين المنتوجات الأساسية والفرعية المستخلصة بكل الأوساط	وطني ومحلي وطني ومحلي
الإسهام في التأسيس لتنمية مستدامة بالإقليم	- تطوير سياحة حافظة للموارد الطبيعية، ومثمنة لمؤهلات الإقليم - خلق دينامية تنموية مستدامة باشراك الأهالي والجماعات المحلية - توجيه التنمية الزراعية والرعوية، لتكييفها مع حيثيات التدبير العقلاني للموارد الطبيعية، وإعادة تشكيل الأوساط المتدهورة	وطني ودولي إقليمي ومحلي محلي وإقليمي

على المستوى الاقتصادي؛ تكمن أبرز سمة للمنتزه في وقوعه ضمن إقليم ذي نزعة رعيُ-غابوية، حيث تشغل المراعي والغابات تِباعا نسبة%44و %33من مساحته الإجمالية، في حين تحتل الأراضي الصالحة للزراعة حصة %23الباقية. بالنسبة لحجم القطيع فيتعذر تحديده بدقة، إذ قد يصل الفرق بين التقديرات الرسمية وتلك التي يقدمها الكسابون إلى حدود الضعف؛ والراجح أنه يقارب المليون رأسا أو يزيد قليلا، بما في ذلك الأغنام (%90) والأبقار والماعز. بيد أن ما يمكن تقويمه هنا بصورة أوضح، كون مراعي هذه المنطقة الجبلية الوسطى من الأطلس المتوسط (الغابوية واللاغابوية)، باتت تعرف أقوى الحمولات الرعوية المسجلة بالمغرب (≈7 رأس غنم/هـ)؛ متجاوزة طاقتها الاستيعابية بالضعف، إلى خمسة أضعاف أحيانا.ولئن كان النشاط الرعوي يتبوأ هذه المكانة المرموقة في الاقتصاد المحلي للأهالي؛ فإن الإنتاج الغابوي بالمقابل، يشكل أهم مورد مالي بالنسبة لمجموع إقليم إفران؛ إذ تراوحت عائداته بين 31و 38مليون درهما بين 2000 و 2015. علما بأن ذات الإقليم ينتج سنويا %5,30 من مجموع إنتاج خشب الاستعمال بالمغرب، و %5من حطب الوقود؛ في وقت لا تتجاوز مساحته %5,0من مجموع التراب الوطني. لقد اتسم الإنتاج الغابوي عموما بنوع من الاستقرار خلال العقود الماضية؛ لكنه سجل تطورا ملحوظا بداية من عام 2000، ليتجه نحو الارتفاع بعد ذلك.نتيجة تزايد حاجيات الجماعات المحلية للموارد المالية؛ ثم لتكرار عمليات التنقية Débroussaillement التي همت تشكيلات الأرز المهترئ خاصة، حيث مست22189هـ(DREF 2016). هذا، وتكمن أهمية هذه الغابات أيضا فيما توفره من موارد علفية بالنسبة للقطيع تقدر ب1,6مليار وحدة علفية (UF) سنويا. علما بأن هذا الرأسمال من الكتلة النباتية Phytomasse، الذي يمكن أن يلعب دور "الخزان العلفي الاستراتيجي" في الفترات الحرجة بالنسبة للأهالي المحليين أو الرعاة القادمين من مناطق أخرى، قد تضرر على نحو أشد من آثار الجفاف.

بخصوص الزراعة؛ تجدر الإشارة إلى أنه إلى وقت قريب لم يكن مجال المنتزه معنيا إلا قليلا بهذا النشاط الذي ظل ثانويا على العموم؛جراء هيمنة زراعة الحبوب وسيادة الزراعات العلفية التي تـُستعمل كتغذية تكميلية للقطيع. مع وجود مدار سقوي على هامشه الغربي ظل محدودا عموما، ليشهد قفزة نوعية خلال العقود الأخيرة؛ خاصة بسهل تيـڭريـڭرة حيث تم حقن استثمارات من خارج الإقليم، قلبت التوازنات الرعيُ-غابوية والزراعية التقليدية.مما أدى إلى استزراع أراضي جديدة، وتسريع وتيرة التمليك لتصل إلى 8200 استغلالية زراعية (6,1 أسرة/استغلالية)؛ ولينشأ عنها إلى تطور هائل لزراعة الأشجار المثمرة؛ لاسيما مغارس التفاح والإجاص والكرز... التي جعلت من هذا السهل، أكبر حوض لإنتاج الفواكه بالمغرب حاليا.

وفيما يتعلق بالسياحة، فقد باتت تعرف تطورا هائلا في السنين الأخيرة، مما يستلزم إفرادها بعناية خاصة. علما بأن هذا النشاط ما زال غير منظم بالشكل الكافي؛ ولا يعرف تدبيرا فعالا راهناً، إذ لم يتم إحلاله بعد المكانة الاقتصادية التي يستحقها. فالإحصائيات المتاحة، لا تعطي صورة حقيقية عن مستوى الارتياد السياحي الذي يتسم بطابعه الوطني أساسا؛ والذي أضحى في تصاعد مستمر، خاصة أثناء العطل السنوية الرئيسية. إن هذه الميزة الأساسية للسياحة بإقليم إفران (السياحة الداخلية)، تبدو مخالفة لما يتم التخطيط له على المستوى المحلي والجهوي، أو حتى الوطني؛ باعتبار أن الدعم يظل مركزا في الغالب على تشجيع السياحة الدولية.

انطلاقا مما تقدم ومن الجدول 1؛ يتضح أن الرهانات تبدو من الأهمية والحيوية، بحيث أن تَـنْطِيقَ المنتزه، يتعين أن يأتي متناسبا مع أبعادها وأهميتها.

2- تـنطـيـق المنـتـزه

من حيثيات التدبير الأكثر فعالية بالنسبة لمنتزه طبيعي، إمكانية صياغة "تنطيق Zonage" ناجع، صالح لأن يجعل أهداف التهيئة قابلة للتنفيذ. بحيث يُوكِل وظائفَ مضبوطةً لأراضي ذات حدود معينة، وبشكل يترجم قدر الإمكان المؤهلات المتنوعة المتاحة، حتى بالنسبة للمنتزهات الوطنية التي يُفترَضُ أن "عنصر الطبيعة L'élément nature" فيها هو المعني بالصون ابتداء. فالاستعانة بعملية "التنطيق" تبدو حاسمة؛ باعتبارها تقرب إمكانية التوصل لحل منسجم، يصهر تناقضات التدبير المتشابكة. علما بأن هدف الحماية-التأهيل المنشود للوسط الطبيعي سيكون غير ذي جدوى، ما لم يخضع تقسيم المنتزه إلى مستويات تنطيق مستجيبة لضوابط خاصة. لكن، وقبل التطرق لاستراتيجية التنطيق المعتمدة حاليا؛ لا ضير من إعطاء لمحة موجزة عن النسخة القديمة، كما جاءت في التهيئة الأولى العائدة إلى سنة1995.

ففي إطار المخطط الأول لتدبير المنتزه، استهدفت التهيئة تكريس العديد من المجالات كنطاقات موجهة لحماية التنوع الأحيائي؛ وقد جاءت على النحو الآتي(الشكل 4):

الشكل 4 – التنطيق القديم لمنتزه إفران (1995)

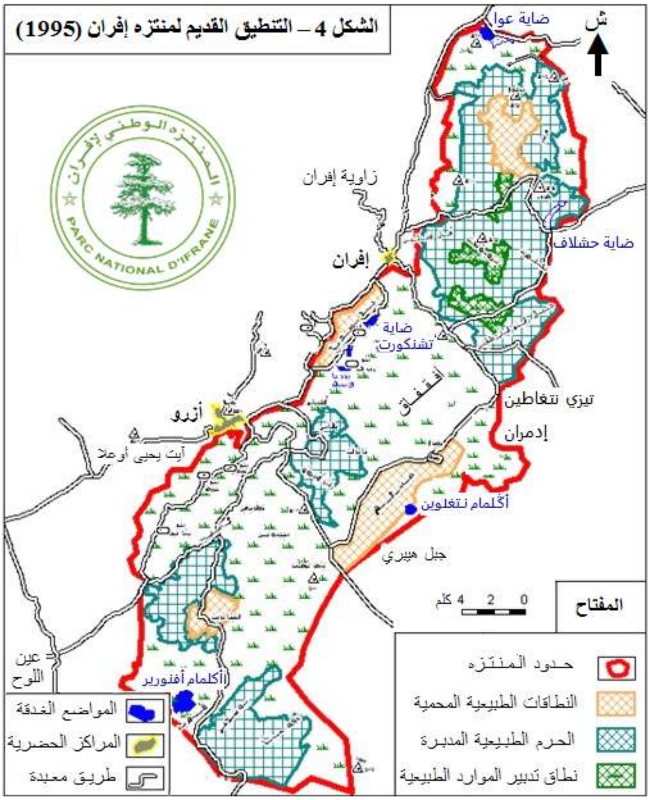

- نطاقات طبيعية محميةZones naturelles protégées(ZNP)؛ تمثل المساحات التي يتم إخضاعها للصون المطلق بمساحة تساوي 4297هـ أي ما يعادل 8%من مجال المنتزه.

- حُرُم طبيعية مدبرة Sanctuaires naturels gérés (SNG)؛ محتلة 27%من الرقعة الإجمالية، أي ما يعادل مساحة 14212هـ.

- باقي تراب المنتزه؛ اُعتُبر كنطاقات لتدبير الموارد الطبيعيةZones de gestion des ressources naturelles (ZGRN)، مشكلا 65%من مجموع مساحة المتنزه؛ أي ما يمثل 34890هـ رُصدت منها نسبة 21%كنطاقات للتحسين الرعوي.

جدير ذكره أن ذات التنطيق لم تتم مراعاته، ولم يُعتمَد عند إصدار مرسوم إنشاء منتزه إفران سنة 2004؛ ما يعني أن النطاقات الثلاثة (ZNP) و(SNG) و (ZGRN) التي وردت في التهيئة الأولى، صارت لاغية وفاقدة لأي اعتبار قانوني. إذ لم يتم تَـبنِّيها في الميدان

على الإطلاق؛ بل اقتصر أهم إجراء لتفعيل صون التنوع الأحيائي منذ 1995، على اعتماد "مشروع تهيئة وحماية الكتل الغابوية لإقليم إفران" المشار إليه آنفا.إن تحقيق حماية التنوع الأحيائي، الذي يمثل غاية مثلى في حد ذاته، قد استدعى إحداث وتوسعة منتزه إفران على ثلاث مراحل (1995–2004–2007)؛ كما تطلب صياغة تنطيق عقلاني، مساير لأهداف المخطط الجديد للتهيئة والتدبير الصادر في أبريل 2007.

هكذا ومراعاة لتلك الاعتبارات؛ اُعتـُمِدتْ مقاربة جديدة في هذه التهيئة المُحيَّنة، أتاحت إمكانية التمييز بين مستويين للتنطيق:

- تنطيق التدبير الداخلي لتراب المنتزه برهاناته الصونية؛ ويتفرع إلى:

- تنطيق إداريZonage administratif ؛ كفيل بتوزيع الكفاءات وإتاحة المتابعة-التأطير Suivi-encadrement للمجال ونطاقاته الطبيعية الحساسة، اعتبارا لاتساع الرقعة التي يغطيها المنتزه.

- تنطيق أحيائي-بيئي Zonage bioécologique ؛ يبدو ضروريا، لكونه يضمن تحقيق الأهداف الحمائية للأوساط التي تم رصدها"كأقطاب للتنوع الأحيائي Pôles de biodiversité".

- التنطيق العمَلي للمنتزه برهاناته التنموية؛ ونميز فيه بين:

- التنطيق الغابوي-الرعويZonage sylvo-pastoral ؛ الذي يتيح إمكانية تدبير تشاوري وعقلاني بشأن الاستعمال التكاملي للموارد الغابوية والرعوية، زمانا ومكانا.

- التنطيق السياحيZonage touristique ؛ الذي يسمح بهيكلة عملية بخصوص نظام تثمين المنتوج السياحي، من خلال "شارة المنتزه Label Parc".

واعتبارا لأهمية البعد البيئي والسياحي للمنتزه؛ فسنركز على استعراض التنطيق المرتبط بهذين الجانبين على وجه التحديد.

1.2.التنطيق الأحيائي-البيئي والتراثي

تم إخضاع منتزه إفران لتنطيق متميز (الشكل 5)؛ كفيل بأن يستجيب للهدف الحمائي والتدبير الصوني للمواضع ذات الأهمية الأحيائية، وكذا لأقطاب التنوع الأحيائي(الشكل 6). هذا التنطيق الأحيائي- البيئي والتراثي Zonage bioécologique et patrimonial، جاء على النحو التالي (الجدول2):

- **النطاقات الطبيعية المحمية (ن.ط.مZNP)؛ ونميز فيها:**

- 3 ن.ط.م بيولوجية ZNPBiologiques

- 6 ن.ط.م للوحيش ZNPFaune

- المواضع الطبيعية المُدبَّرة(م.ط.م SNG)Sites NaturelsGérés؛ وتنتظم في إطار 8 وحدات.

- نطاقات الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية (ن.إ.م.ن.ط ZERN)Zones d'Exploitation durable des RessourcesNaturelles.

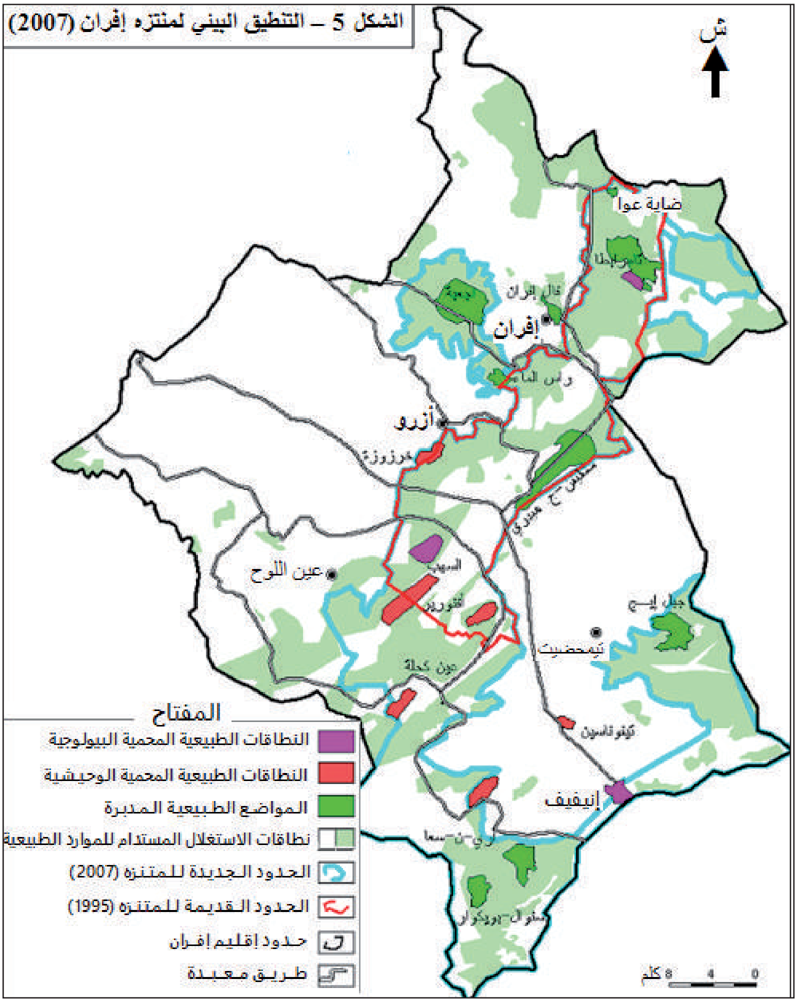

الشكل 5 – التنطيق البيني لمنتزه إفران (2007)

1.1.1.2.النطاقات الطبيعية المحمية (ن.ط.م ZNP): كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد تم التمييز فيها بين شكلين:

أ) **ن.ط.م البيولوجية** ZNP Biologiques : عبارة عن نطاقات محدودة المساحة، غنية بأنواع نباتية عديدة، وتتميز بمظهرها البري الموحش ولم يعتريها اضطراب عميق؛ لذلك فهي تمثل عينة بالغة الأهمية، جديرة بالصون والاستدامة لفائدة الأجيال الحاضرة والمستقبلية. هذه النطاقات، ذات مرامي متعددة تستهدف البحث العلمي، والتحسيس والتربية البيئيين، وكذا متابعة الأوساط/الأنواع Suivi milieux/espèces.

يبلغ عدد ن.ط.م البيولوجية التي تم رصدها في إطار منتزه إفران ثلاثة؛ وهي:

- إينيفيف (113هـ): نطاق يغطي تشكيلة مختلطة موروثة من العرعار الفواح-الأزر Thuriféraie-cédraie relictuelle؛ وهي ماثلة بغابة أغبالو-لعربي حيث تشمل المشارات الغابوية90، 117 و 118. لقد صنفت كذلك، باعتبارها تعكس موضعا مرجعيا نموذجيا صالحا لإعادة تشكيل الديناميات النباتية؛ ثم لكونها تؤوي وحيشا حشريا استثنائيا Site d'entomofaune exceptionnel.

- تامرابطا (108هـ): تخص أساسا المشارة 24 الموجودة ضمن غابة جبل عوا الجنوبي؛ تعكس عينة استثنائية من المنظومات البيئية الغابوية الانتقالية بين سلسلتين نباتيتين، وتَمْثُل هنا من خلال تشكيلة مختلطة من الصنوبر البحري، إضافة إلى الأرز والبلوطين الزان والأخضر. لقد شكلت هذه المشارة في السابق، جزء من ن.ط.م لتامرابطا العائد لتنطيق 1995.

- السهب (191هـ): هذا النطاق يخص موضعا، يُفترض أنه يمثل عينة شاهدة على مأرزة يانعة ومتوازنة. علما بأن هذه المأرزة كانت مدرجة جزئيا، ضمن النطاق الطبيعي المحمي للسهب، من خلال المشارات R1 و R2 و R3 الماثلة في مخطط التهيئة القديم (1995).

تكمن الأهداف التدبيرية لهذه النطاقات الطبيعية المحمية البيولوجية في:

* صون الأنواع والمحطات الأحيائية والمنظومات البيئية، ضمن ظروف طبيعية أكثر تلقائية وأقل تغيرا؛ مع السعي إلى إبقاء السياقات الطبيعية Processus naturels في حالة نشيطة، غير مضطربة أو متفسخة، قصد حِفظ شواهد مُمثِّلة للبيئة الحالية.

* حِفظ الموارد الجينية في حالة دينامية تطورية؛ باعتبارها تؤشر على المرونة التَّكيـُّفِية للمنظومة البيئية، كما تحيل على التنوع الأحيائي الجيني الكامن.

* صون الأوساط الطبيعية النموذجية لأغراض علمية، من خلال سن مراقبة مستمرة للبيئة بالمواضع المرجعية؛ وذلك بالعمل على استبعاد كل إمكانية لولوجها من قبل العموم.

* المساعدة على تأهيل المآوي والرابطات الأحيائيةBiocénoses؛ بما في ذلك الطبقة العشبية والشُّجيرية، والوحيش الصغير وكذا الوحيش الطائر المرتبط بالمحطات الأحيائية الغابوية.

يتضح إذن، أن الأمر متعلق بمجالات يتم تدبيرها لأهداف علمية (غابوية وبيو-دينامية أساسا)؛ ولضمان تتبع دقيق ومتواصل للشأن البيئي كذلك. خاصة وأن التغطية المساحية لمجموع هذه النطاقات الطبيعية المحمية تبقى محدودة جدا (412هـ)، إذا ما قورنت بالرقعة التي شغلتها في إطار تنطيق 1995(4297هـ). مما يفيد بأن نطاقات الحماية المشددة للتهيئة الجديدة (أبريل 2007)، لا تكاد تمثل سوى عشر (10/1) مساحة ن.ط.م ZNP في التهيئة السابقة لمنتزه إفران (1995).

هناك ملاحظة جديرة بالإشارة تتعلق بصون الموراد الجينية، حيث أن ثمة مشارات أخرى ستكون محل متابعة وتدبير حمائي؛ على رغم كونها غير مصنفة كنطاقات طبيعية محمية (بيولوجية). هذه المشارات تخص التشكيلات التالية، المرصودة بكل من:

* غابة عين اللوح/ثِوَاء Canton تيزمورين (المشارة 17): تشكيلة صنوبر حلب (400هـ)؛

* غابة جبل عوا الجنوبية/تامرابطا (المشارة 10): تشكيلة الصنوبر البحري المغربي (270هـ)؛

* غابة عين اللوح/ثِوَاء تانْهَرْوَى / قساريت (المشارة 22): تشكيلة الصنوبر البحري (250هـ)؛

* غابة عين اللوح/غرب عين كحلة (المشارة 31): تشكيلة أرز (340هـ)؛

* غابة أزرو/ثِواء السهب (المشارتين 121، 122): تشكيلة أرز (74هـ).

إن العمل على تفعيل هذا التنطيق، والمحافظة على الوظائف البيولوجية الموكولة لهذه النطاقات الثلاثة؛ لا يمكن أن يجد سبيله إلى التطبيق، إلا باحترام الرعاة/الكسابة وكافة المستعملين والمستفيدين، لنظام الحماية المسنونة في هذا السياق. مع التذكير بأن معظم هذه المجالات، كانت موضوعة كليا أوجزئيا، تحت الحمى في إطار التهيئة السابقة.

ب) **ن.ط.م للوحيش**ZNP Faune: يتعلق الأمر هنا بنطاقات مُمثِّلةٍ للمآوي الخاصة بالوحيش، المستبطنة لهشاشة بيئية حقيقية؛ مما يجعلها سريعة التدهور أكثر من غيرها من النطاقات الأخرى (الشكل 6). ولعل هذا يستلزم صياغة مخطط للتهيئة، ينشد صون الأنواع المهددة بالاختفاء أو التراجع (الطيور، ثعلب الماء...)؛ في ذات الوقت، الذي يحفظ الممارسات الريفية والرعوية التقليدية. هذه المجالات، التي أوكِل إليها دور هام في إنقاذ وحماية الطبيعة والأنواع؛ تستدعي تدبيرا استشاريا خاصا، مع كافة المستعملين.

جدير ذكره، أن ثمة ستة نطاقات وحيشية تم تحديديها في إطار المتنزه؛ وهي كالتالي:

* مآوي الوحيش المائي الطائر Habitats de l'avifaune aquatique، خاصة موضعي أفنورير وتِيفوناسين؛

* مآوي ثعلب الماء Loutre، لاسيما تلك المرتبطة بوادي بقريط وتيزگيت؛

* مآوي الوحيش الغابوي الطائر Habitats de l'avifaune forestière، وكذا مآوي اللواحم الصغرى: العُناق Caracal خاصة بخرزوزة...؛

* مآوي قرد الأطلس الكامنة ضمن منظومة بيئية غابوية مختلطة، قوامها الأرز والبلوط الأخضر والعرعار الفواح: عين كحلة...

بخصوص المناطق الغَدِقَة؛ لابد من تكريس الوضع الاعتباري للمواضع المدرجة منها على لائحة رامسار؛ بغية تأكيد الاعتراف الوطني المدعو للاستناد إلى هذا التصنيف الدولي، في سبيل صونها أو تأهيلها. وفي هذا الإطار يجب التذكير بملاحظتين اثنتين:

- نظرا للضغوط الشديدة التي طالته، لم يُدرَج موضع ضاية عوا كنطاق طبيعي محمي للوحيش (ZNP Faune)؛ على رغم كونه ما زال يستقبل أفواجا كبيرة من الطيور. والحال هذه، أن الأنشطة البشرية الكثيفة التي ما فتئ يشهدها أضحى من اللازم تنظيمها وتخفيفها؛ ثم السعي إلى تدبير منسوب المياه شديد التقلب فيها، قبل المبادرة بسن أي شكل من أشكال الحماية لها. لهذه الأسباب إذن، تم الاكتفاء بتصنيفها كموضع طبيعي مدبر SNG.

- لئن كانت مآوي قرد الأطلس متعددة ومتفرقة داخل المجال الغابوي للمنتزه؛ فثمة مآوي أخرى غابوية هامة محتضنة لهذا الحيوان أدرجت في هذا الإطار (ن.ط.م للوحيش)، على رغم وجودها ضمن نطاقات م.ط.م SNG. ومنها تحديدا: سلسلة هيبري-ميشليفن، وجبل إيج-أغبالو العربي، وسنوال/بويـگوار، وآري-ن-سعا/بقريط وخرزوزة.

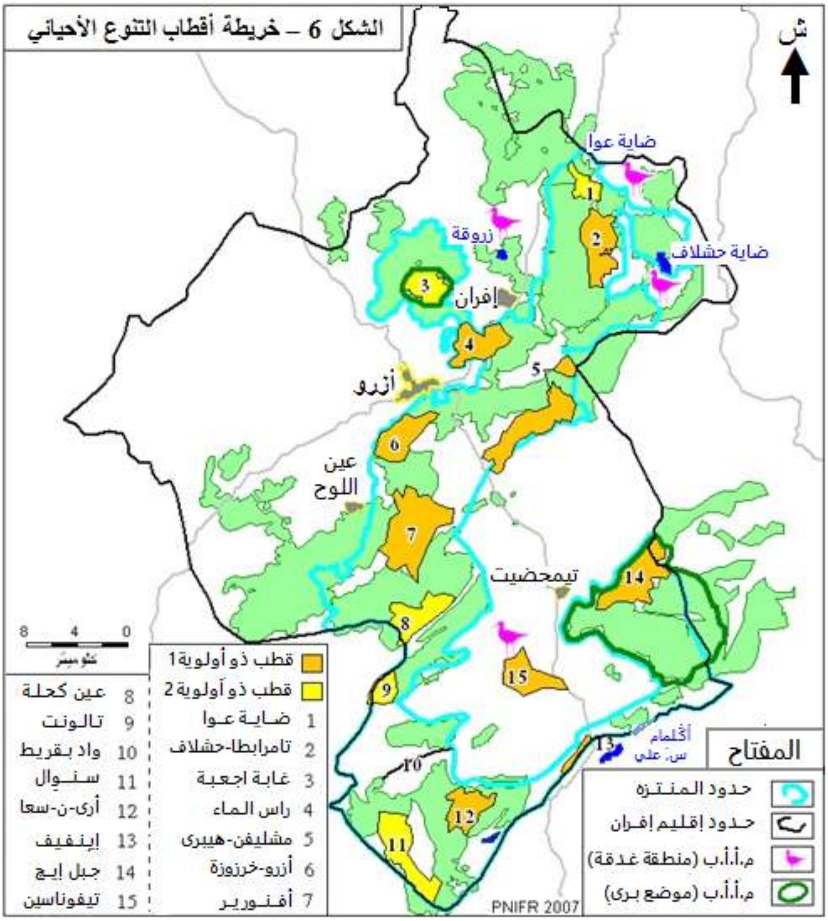

بذلك، يكون تدبير النطاقات الطبيعية المحمية للوحيش قد توخى ضمان حفظ المآوي؛ وكذا الاستجابة لحاجيات الأنواع المتميزة ضمنها. ومن هنا يمكن إجمال أهداف هذا التدبير في:

* تأمين ظروف ملائمة لاستدامة المآوي الضرورية لصون الأنواع والرابطات الأحيائية؛ وكذا العناصر الطبيعية الهامة بالوسط الطبيعي، عند الإقدام على أي تدخل بشري؛

* دعم أنشطة البحث والمراقبة المستمرة للبيئة، بموازاة مع التدبير المستدام للموارد؛

* تخصيص قطاعات محدودة للتربية العمومية، التي تستهدف التحسيس بخصائص المآوي المعنية بالصون، مع التذكير بالجهود المبذولة في سبيل تدبير سلامة الأنواع البرية؛

* حظر كل استغلال لا يساير أهداف الوضع الحمائي.

وبناء على هذا، يتبين أن أهمية هذه النطاقات تستوجب تدخلا متضافرا من قبل المدبرين والفاعلين المحليين؛ بغية تأمين صون المآوي وحماية الأنواع. مع التأكيد على أن هذا

التدخل، لا ينبغي أن يسبب تفسخا للوضع الطبيعي الأصلي للوسط، لدى اعتزام إسناد وتأهيل أنواع وحيشية معينة، أو ترميم مآوي متميزة. كما يتعين اعتماد مخطط للتهيئة والتدبير PAG خاص بكل واحد من هذه النطاقات الستة، والذي من شأنه أن يحدد الإجراءات الصونية اللازمة؛ سواء ما تعلق منها بتحجيم الاستعمالات الخاصة، أو ضبط إمكانيات الاستغلال المطبقة في مجموع أو في جزء من النطاق المعني؛ وكذا استعماله من قبل السكان المحليين المعنيين أساسا بالمكون الثاني للتهيئة، المتمثل في المواضع الطبيعية المُدبَّرة.

2.1.2. المواضع الطبيعية المُدبَّرة(م.ط.م SNG): الموضع الطبيعي المدبر عبارة عن مجموعة مشاهد، حاملة لخصائص طبيعية نوعية وإستطيقية وثقافية نادرة أو فريدة؛ لذلك فهو يستحق الحماية من أي تدهور قد يلحقه. بل يتعين تأهيله عن طريق صون طويل المدى لوظائفه الغابوية والرعوية والمَشْهَدِية؛ مع السعي إلى تثمينه على الصعيدين السياحي والتربوي.

تنطوي المواضع/الحُرُم الطبيعية المُدبَّرة على أهمية أحيائية وبيئية حقيقية، وتخضع لاستعمال تقليدي فيما يتعلق باستغلال الموارد الماثلة بها. علما بأن الأنشطة البشرية التقليدية قد شكلت على الدوام جزء من منظوماتها البيئية المحلية، مساهمة في نحت مشاهدها الطبيعية؛ ما يجعلها جديرة بأن تتبوأ مكانة متميزة في إطار التدبير التراثي المتوخى. من هنا، وبالنظر للدور الذي تضطلع به على مستوى الحماية التراثية والمَشْهَدِيَة والسياحية، أضحت هذه المواضع مستوجبة لصياغة "مخططات خاصة للتهيئة والتدبير PAG"؛ كفيلة بأن تـُكرس بعض أجزائها "كنطاقات للحماية المدبرةZones de protection gérée". بحيث يتم تخصيصها لصون وتأهيل المنظومات البيئية الغابوية، وكذا تنمية الأنشطة الاقتصادية (السياحة، تربية المواشي)؛ على نحو يتوافق مع استدامة وظائفها وحفظ مواردها.

للإشارة، فقد تم رصد ثمانية مواضع طبيعية مُدبَّرة في إطار تنطيق منتزه إفران؛ مع إضافة موضع تاسع أُدرج على عجل لأسباب خاصة؛ وهي كالتالي:

- ضاية عوا: عبارة عن بركة ماء مهددة بالاختفاء، على غرار ما حدث لضاية حشلاف قبلها؛ مما يحتم تدبيرا صارما لموردها المائي، وضبطاً أمثل لارتيادها السياحي، وصوناً لمستوطنات الطيور المقيمة بها أو التي تؤمها. جدير ذكره أن نطاق الحماية الجزئية المعني هنا؛ من المفترض أن يشمل ربع المساحة الشرقي من الضاية فقط، على رقعة تبلغ 340هـ تقريبا.

- أجعبة: تمتد على مساحة تقدر بـ 1530هـ؛ وتمثل غابة فريدة من نوعها في المغرب، باعتبار هيمنة البلوط الزان النفضي بها. تبدو في حاجة ماسة إلى إعادة تنشيط ديناميتها؛ بهدف الحد من الهلاك الملحوظ الذي لحق أعدادا من أشجارها خلال العقدين المنصرمين. حدود هذا م.ط.م، ظلت محتفظة بجزء من الموضع ذي الأهمية الأحيائية والبيئية والسلسلة

السياحية (1995)؛ مع الإشارة إلى أن الأمر يتعلق هنا، بنطاق مرصود للحماية المُدبَّرة والاستقبال السياحي في ذات الآن Zone de protection gérée et d'accueiltouristique.

- تامرابطا: يعكس النطاق الوحيد للصنوبر البحري الجبلي الذي يستدعي مواصلة تأهيله بعد الحرائق التي اجتاحته عام 2003؛ هذا في الوقت الذي يتعين تأمين تدبير مستدام لمشارات أخرى مماثلة، حيث يتعايش الصنوبر البحري والبلوط الأخضر. يغطي الموضع 1900هـ؛ منها 1250هـ تمثل المساحة التي تعرضت للحريق، وهي موضوعة تحت الحمى حاليا؛ كما يحتضن نطاقا طبيعيا محميا بيولوجيا سبقت الإشارة إليه، مُمَثَّلاً بالمشارة 24(108هـ).

- راس الماء/تيزي أوغمارين: نطاق مَشْهَدِي طبيعي يشتمل على غنى وحيشي ونبيتي أصيل؛ كما يتميز بِمال طِبَاقِي "أرز/بلوط أخضر/بلوط الزان"، شديد التعبير وبالغ التمثيلية. يؤوي موضعا نموذجيا للوحيش الحشري؛ ويشتمل على مناظر عامة استثنائية تستوجب التثمين والتهيئة. يمتد هذا الموضع على 900هـ؛ علما بأن جزء منه كان مصنفا في إطار نطاق طبيعي محميZNP، ضمن تنطيق 1995.

- ميشليفن-جبل هيبري: عبارة عن مجموعة كتل غابوية ومَشْهدِية متميزة، راشمة للمنتزه بامتياز (خاصة الفوهات البركانية، وبعض الأوساط الغابوية)؛ وصالحة للنهوض بسياحة الطبيعة، وتطوير التربية البيئية. استفادت من مخططٍ تدبيري ركز على سن حماية شبه-دائمة لصون الوحيش الزاحف الذي يبدو شديد الغنى هنا؛ خاصة عند مستوى مروج/أكْدال المستحوذة عند قدم هذه الكتلة التضاريسية، على مساحة تناهز2200هـ.

- جبل إيج/أغبالو لعربي: يهم غابة موروثة، شاغلة لأعلى قمة بالمنتزه (بانوراما)؛ تتضمن أماكن للنقوش الصخرية ومآوي لبعض الثدييات ضعيفة التمثيلية في مجالات أخرى، إضافة إلى وجود مستوطنة صغيرة لقردة الأطلس تعيش في حدود وجودها القصوى. الوسط هنا غابوي متدهور، قِوامه تشكيلة مختلطة من الأرز والعرعار الفواح والبلوط الأخضر؛ يمتد على 1120هـ ويحتاج إلى إعادة تأهيل وتثمين عبر تشجيع السياحة البيئية تحديدا.

- سنوال/بويـگوار: عبارة عن مجمع طبيعي ومشهدي لمأرزة جميلة، تغطي حوالي1050هـ وتتمتع بدينامية إيجابية؛ تتميز بوحيش طائر غابوي وحشري غاية في الأهمية، كما تسجل حضور أعداد معتبرة من قردة الأطلس. تتلخص أهداف التدبير المتوخى لهذا الموضع، في تحسين المراعي اللاغابوية بوضعها إلزاميا تحت الحِمى المؤقتLe défens temporaire؛ وكذا إعادة تنشيط غابات الأرز، ومحاربة القطع العشوائي الذي يطالها.

- آري-ن-سعا: يمثل تجمعا بيئيا ومشهديا متميزا، ذي مساحة تبلغ 1040هـ؛ قِوامه فسيفساء من الأوساط المتنوعة للمأرزة التي تتخللها منفرجات غابوية متعددة، في شكل جوبات مِلْؤها العرعار الفواح أساسا. يتطلب الموضع تدبيرا استشاريا فيما يخص وظائفه

الرعوية والغابوية والسياحية؛ كما يستدعي متابعة-صونية Suivi- conservationلمآوي ومجموعات قردة الأطلس التي تستوطنه.

- واد تيزڭيت/ڤال إفران: يتعلق الأمر هنا، بموضع ذي أهمية أحيائية وبيئية؛ لم يكن متوقعا إدراجه ضمن منتزه إفران في حلته الجديدة. لكن، وبالنظر لتداخل المجالات والأوساط وغنى هذا الموضع SIBE(600هـ) الذي يعرف ارتيادا سياحيا كبيرا؛ أصبح إقحامه ضمن تراب المنتزه أمرا ملحا، استجابة لمقاربة التأهيل والتثمين التراثي والتربوي والسياحي المنشودة.

بعد استعراض هذا المكون، تكون الرقعة الإجمالية للمواضع الطبيعية المُدبَّرة قد بلغت 10680هـ؛ وهو سقف يقل عن 10% من رقعة المنتزه بأبعاده المُحيَّنَة (2007). للمقارنة؛ فالمساحة التي شملتها الحُرُم الطبيعية المُدبَّرة (ح.ط.م SNG) في مخطط التهيئة القديم (1995) كانت بحدود 14300هـ بالنسبة لمنتزهٍ لم تكن رقعته تتجاوز 54000هـ؛ أي أنها كانت أقل من المساحة الحالية المرصودة في المخطط الجديد، والبالغة 124300هـ.يجدر التذكير، أن نمط التدبير الذي سيشمل هذه المجالات الغابوية أو اللاغابوية (م.ط.م)، لن يروم تبنِّي الحمى الدائم Le défens permanent كما درجت عليه التهيئات السابقة،مع استثناء وحيد يخص مشارات الصنوبر البحري، التي يُراد إحياؤه بعد الحرائق التي اجتاحته أخيرا؛ بل سيعتمد حِمىً مؤقتا أو شبه-دائم (صنف أڭدال)،يُفترض أن يطبق في إطار تعاقدي مع جمعيات المستعملين/الكسابة؛ توخيا لحفظ الوظائف المتعددة لهذه المجالات (المراعي - الغابات - المآوي الأحيائية - المشاهد)، وسعيا لتحسين أساليب التدبير على المدى البعيد.

إجمالا، يمكن إيجاز أهداف تدبير المواضع الطبيعية المُدبَّرة SNG فيما يلي:

* حماية العناصر الطبيعية المتميزة والاستثنائية، اعتباراًلأهميتها الطبيعية وخاصية تفردها وتمثيليتها، ومراعاةً لصبغتها الثقافية أو المشهدية الجمالية؛

* السعي في إطار تدبير رشيد، إلى تأمين ظروف مواتية لاستدامة المآوي والرابطات الأحيائية؛ والعمل على صون الملامح الخاصة للوسط الطبيعي والبيئة، مع حفظ ما هو متاح من موارد؛

* تأطير استغلال الموارد واستعمال المجال، بشكل يحول دون تلف الرأسمال-الطبيعة المتاح (التنمية المستدامة)؛ وينشد دعم المعالجات الحِراجِيَة الهادفة إلى تقوية هذا الرأسمال وتنميته، خاصة الغابوي منه، بتحسين القواعد الحراجية المتبعة.

ولأجل تكريس هذا النمط من التدبير، لابد من استحضار شرطين أساسيين:

* الامتثال لإطار تقنيني، يحدد أوجه الاستعمال في الزمان والمكان (الحِمَى المؤقت أو شبه-الدائم؛

* الفعل-الاستشارة Action -Concertationالمتواصلة مع المستعملين؛ في إطار تشاركي يَفترض وجود تنظيم مسبق، ضمن بنية مرجعية: لجنة الدوار، اَجْماعة... مثلا.

هذا إذن ما يخص المواضع الطبيعية المُدبَّرة، فماذا عن المكون الأخير المتمثل في النطاق الثالث للتهيئة؟

3.1.2.نطاقات الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية(ن.إ.م.م.طZERN)Zones d'Exploitation durable des Ressources Naturelles: أو ما كان يعرف في المخطط السابق، بنطاقات تدبير الموارد الطبيعية(ن.ت.م.ط ZGRN)Zones de Gestion des Ressources Naturelles؛تشمل باقي المجالات الأخرى من المنتزه، وتستهدف تدبير الموارد الغابوية والرعوية أساسا؛ بالنظر لكونها تروم:

- ضمان تطوير مردودية المنظومات البيئية المنتجة، خاصة الغابات والمراعي التابعة للمتنزه؛ وكذا الارتقاء بالسياحة البيئية وباقي الأنشطة الترفيهية الأخرى. والوسيلة إلى ذلك تكمن في إيجاد تدبير للموارد الطبيعية؛ بشكل يخدم مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء كانت تقليدية أو عصرية.

- ضمان تنمية منسجمة للنبيت والوحيش، مع تجنب الإجراءات الصارمة والصادمة للأهالي؛ من خلال سن عتبة معقولة ومقبولة من الحماية.

بخصوص نظام الاستغلال الذي يُفترض أن تخضع له هذه النطاقات؛ فيمكن الرجوع بشأنه إلى مقترحات التهيئة الغابوية المتعلقة بالمعالجات الحراجية Traitements sylvicoles(2007 PNIFR). وهي تنحو في مجملها، باتجاه دعم وتشجيع نمط الاستغلال الرعيُ-غابوي خاصة؛ باعتباره يتناسب مع خصوصيات نطاقات تدبير الموارد الطبيعية. وذلك من خلال:

* تطبيق قواعد غابوية-رعوية Règlessylvo-pastorales، بشكل يساعد على إنتاج رعوي مضطرد؛

* إعادة الاعتبار لنظام "أگدال"، وتحفيز مربي الماشية على التدبير الجماعي للمراعي؛

* استزراع الأصناف العلفية، عن طريق البذر الاصطناعي باعتماد أنواع محلية؛

* توجيه التدبير الغابوي بتنسيق مع الأهالي، لدعم الحِمى الهادف إلى ترميم الغابة...؛

* التدبير التشاركي، من خلال المساعدة على إنشاء بنيات مرجعية تمكن مربي الماشية من تمثيلهم بصورة جيدة: جمعيات التدبير الرعيُ-غابوي، لجان الدواوير...

جدير ذكره، أن حسن تدبير نطاقات الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية؛ يظل

مشروطا بتحسيس الأهالي بمسؤولية اختيار نمط مناسب للاستعمال. من هنا وانطلاقا من السياق السوسيو-اقتصادي المحلي، ومن الواقع المعاش للسكان المحليين الذي يفرضه نظام الإنتاج المتبع أحيانا، وكذا الإكراهات السوسيو-بيئية؛ يصبح من الضروري اختيار نظام للتدبير التشاوري، قمين بأن يجعل مستعملي المجال مسؤولين وشركاء، في إطار المقاربة التهييئية التي سيتم اعتمادها بالنسبة لهذه المجالات.

الجدول 2 - خصائص نطاقات منتزه إفران قبل وبعد التعديل

	المنتزه سنة 1995	المنتزه بعد التوسعة2007	إقليم إفران
المساحة الإجمالية	53700هـ	124300هـ	360000هـ
المجال المعني	جزء من غابات الإقليم	مجموع الكتل الغابوية بالإقليم	كل غابات الإقليم
الغابة:- ن.ط.مZNP - م.ط.مSNG - ن.ت.ر*ZAP (* نطاق التحسين الرعوي)	4300 هـ 14300هـ 11300هـ	80000هـ	124300هـ
المراعي / ن.ت.م.ط ZGRN	23800هـ	44300هـ	150000هـ
الأراضي الصالحة للزراعةSAU	0	≈ 8000 هـ	95000 هـ
الانتساب	أراضي الدولة أساسا + بعض أراضي الجموع	أراضي الدولة (الغابة) + بعض المراعي الجماعية والملك الخاص	جميع أنواع الأراضي معنية

نستبين من هذا الجدول، أن منتزه إفران أُريدَ له أن يتخذ بعدا إقليميا؛ بحيث يصير معبرا عن مجموع تراب إقليم إفران بمساحته البالغة 360000هـ. بل وأكثر من مجرد التعبير عن الإقليم؛ يُحتمل أن يتحول إلى نموذج يُحتذى فيما يتعلق بأنماط التدبير المطبقة بمختلف نطاقاته الثلاثة، والتي من شأنها أن تقود إلى تنمية مستدامة شاملة لعموم المنطقة.

هكذا إذن؛ فالتنطيق الأحيائي-البيئي والتراثي، يكشف عن الأهمية الكبرى لمنتزه إفران الذي نعده متميزا بكل المقاييس؛ بالنظر لما يزخر به من مؤهلات(غابوية، رعوية، سياحية...)، توجد فيه ولا توجد في غيره من المتنزهات الأخرى.

2.2.التنطيق السياحي

ارتكز التنطيق السياحي لمنتزه إفران، على المعايير التالية: الوُلوجية عبر الطريق؛ نوع النشاط السياحي الموجود و/أو المحتمل؛ الارتياد الحالي والمرتقب.وبناء على هذه العناصر الثلاثة، تم تصنيف خمسة نطاقات سياحية؛ هي: (الشكل 7)

- نطاقات التهيئة الكثيفة القرب-حضرية، الموجهة لاستقبال جمهور عريض؛
- نطاقات التهيئة الكثيفة بالوسط الطبيعي للمنتزه؛
- نطاقات التهيئة الممدودة على طول المحاور الطرقية؛
- نطاقات الوسط الطبيعي من دون منفذ طرقي معبد؛
- نطاقات السكن والتنمية القروية.

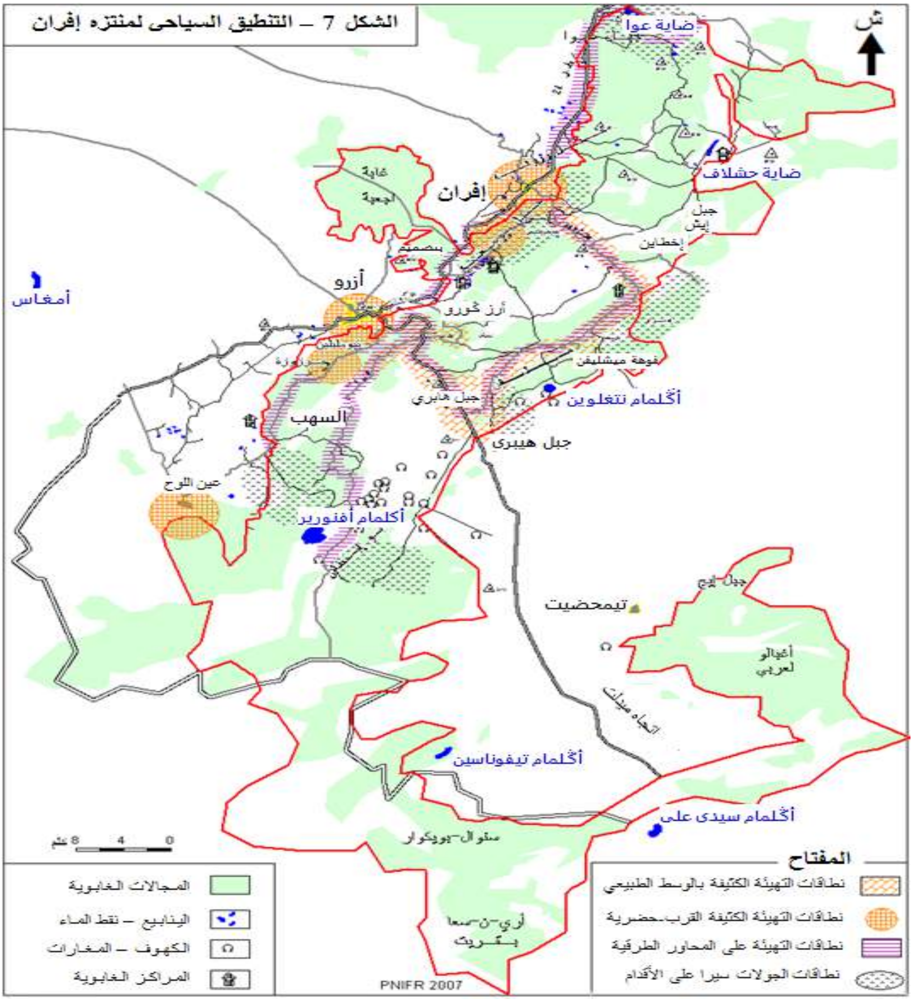

الشكل 7 – التنطيق السياحي لمنتزه إفران

ولعل من شأن الجدول رقم 3 التالي، أن يُجمل هذه المعايير ويرتبها وفقا لدرجة أهميتها.

الجدول3 - معايير التنطيق السياحي لمنتزه إفران

نطاقات التهيئة	الولوج عبر الطريق	نمط النشاط السياحي الموجود و/أو المتاح	الارتياد	
			الحالي	الكامن
نطاقات التهيئة الكثيفة القرب-حضرية، الموجهة لاستقبال جمهور عريض	طرق معبدة، وحركية دائمة	- الرياضة الجماعية - الترفيه، الراحة، الصحة - التحسيس البيئي - السياحة الكبرى (المخيمات)	كثيف حسب الفصول	كثيف، يجب تعميمه مجاليا، وتنشيطه زمنيا بحيث يصير ممتدا على طول السنة
نطاقات التهيئة الكثيفة، بالوسط الطبيعي للمتنزه	طرق معبدة، وحركية دائمة	- الترفيه - التزحلق - أنْزاهَة الأسرية - السياحة الكبرى (المخيمات)	كثيف حسب الفصول	كثيف، يجب تعميمه مجاليا، وتنشيطه زمنيا بحيث يصير ممتدا على طول السنة
نطاقات التهيئة الممدودة، على طول المحاور الطرقية	طرق معبدة، وحركية دائمة	- الترفيه - انْزاهَة الأسرية - الجولات في عمق الجبل (المنطلق والعودة)	كثيف في فترات الذروة	متوسط، يستدعي التنظيم و التأطير
نطاقات الوسط الطبيعي، من دون منفذ طرقي معبد	طرق ومسالك غير معدة للسيارات	- الجولات سيراً على الأقدام - جولات ذات بعد علمي وثقافي	ضعيف جدا	يجب تطويره، تبعا لمتطلبات السوق
نطاقات السكن، والتنمية القروية	طرق غير معدة للسيارات	- مآوي مرحلية - منتوجات غذائية محلية - الصناعة التقليدية	ضعيف جدا	يجب تطويره، بتشاور مع الأهالي

فحسب هذا الجدول، يتبين أن المنتزه موزع بين نطاقات ذات ارتياد كثيف، أو متوسط، أو ضعيف؛ ويتحدد ذلك مجاليا على النحو الآتي:

-نطاقات التهيئة الكثيفة القرب-حضرية، الموجهة لاستقبال جمهور عريض Zones d'aménagement intensif périurbains pour l'accueil d'un public élargi؛ وتشمل:

- القطبان الحضريان لكل من إفران وأزرو، مع محيطهما القريب، وكذا عين اللوح؛
- مراكز التخييم التلاميذي، التي تمثل بنيات مهيأة لاستقبال الأطفال صيفا؛ مبثوثة داخل غابتي أزرو وعين اللوح أساسا.

تعرف هذه المواضع ارتيادا موسميا قويا، وهو في تطور متواصل؛ ذات بنيات تحتية غير كافية إزاء التوافد السياحي الحالي، لاسيما مركزي إفران وأزرو.

- نطاقات التهيئة الكثيفة بالوسط الطبيعي للمنتزه Zones d'aménagement intensif dans le milieu naturel du Parc؛ تخص: محطة ميشليفن، وموضعي هِيبْري وهَابْري، والمحور الطرقي إفران-ميشليفن، وموقع ضاية عوا؛ إضافة إلى بعض المحطات المعلومة ذات الارتياد الكثيف، مثل: جولة المارزات، موضع أرز ڴورو، ومحطة راس الماء لتربية الأسماك.

تعد هذه المواقع الأكثر ارتيادا حاليا لأن اسمها وارد في معظم الخرائط السياحية؛ مما حباها سمعة قوية تتجاوز إشعاعها الجهوي والوطني. يُتوقع أن تظل ذات جاذبية قوية؛ وليس ثمة ما يؤشر على تراجعها في غضون السنوات القادمة، خاصة وأنها تمثل واجهة المنتزه بالنسبة لجمهور الزائرين.

- نطاقات التهيئة الممتدة المقترنة بالمحاور الطرقية Zones d'aménagement extensif sur axes routiers؛ تهم:

* محاور طرقية تعرف رواجا سياحيا هاما؛ نذكر منها: مقطع ميشليفن-هِيبْري،طريق راس الماء، طريق أزرو-عين اللوح-خنيفرة، وطريق أزرو-أفنورير-عين اللوح؛

* محاور أخرى ذات رواج مختلط سياحي/نفعي؛ على جانب كبير من الأهمية جهويا ووطنيا، مثل: طريق أزرو-إفران-ضاية عوا، علاوة على مقطع أزرو-هيبري الماضي باتجاه ميدلت.

من المؤهلات المميزة لمسارها، وجود نقط كثيرة ذات أهمية سياحية: فجوات غابوية، نقط مشاهدة، ضايات صغيرة، مناطق ظليلة صيفا، مواضع التزحلق على الجليد شتاء... تستلزم هذه المحاور تأهيلا مناسبا للنقط الهشة المرشحة لاستقبال الزوار على طولها، بشكل يجعلها مستغَلة عقلانيا؛ خاصة وقد ظهرت باحات للاستراحة على قارعة الطرق، عشوائية وغير معدة لتوقف السيارات. كما أنها ذات بنية تحتية منعدمة؛ باعتبارها غير مهيأة للاستقبال أو الإرشاد، أو لجمع النفايات...

- نطاقات الوسط الطبيعي من دون منفذ طرقي مُعبد Zones de milieu naturel sans accès routier revêtu؛ تتضمن:

* معظم الكتل الغابوية للمنتزه مع فجواتها، إضافة إلى الهضاب اللاغابوية التي تحيط بها أو تتخللها.

* المناطق الغدِقة: الضايات والمجاري والحقينات المائية والينابيع.

تمتاز هذه النطاقات بجودة استثنائية للوسط الطبيعي، حيث تعَاقُب الفضاءات الغابوية واللاغابوية؛ فضلا عن تنوع السحنات الشجرية المرتبطة أساسا، بالدلالة الرمزية للأرز من حيث هو تراث طبيعي معترف به عالميا؛ وكذا وجود أراضي غَدِقة، بعضها مدرج على لائحة رامسار... هذه المظاهر كلها، تشكل عامل جذب قوي لمحبي الطبيعية، والسياحة البيئية بوجه عام؛ لولا أن تسويق "سياحة الطبيعة" على مستوى منتزه إفران ما زال مجهولا أو يكاد، من قبل وكالات السياحة الوطنية والدولية.

- نطاقات السكن والتنمية القروية Zones d’habitat et de développement rural؛ تخص بالأساس:

* دواوير آيت مولي، وآيت واحي شمال عين اللوح

* النطاقات المسكونة، داخل الفجوات الغابوية لجبل عوا الجنوبي.

تحظى هذه التجمعات القروية بمؤهلات كثيرة على مستوى السياحة الثقافية والبيئية؛ ترشحها لتصبح نقطا للإيواء، في مسار الجولات التي تتم باتجاه عمق الجبل. لقد عرفت هذه النطاقات نمطا للعيش على علاقة بالرعي وتربية الأغنام؛ قائم على أعراف أصيلة ودرايات محلية عريقة، ارتبطت بحركات الانتجاع التي ميزت هذا المجال الجبلي. مما يجعل منه-الانتجاع- تراثا ثقافيا فريدا بعيدا عن أجواء المدينة، يوشك أن يختفي دون أن يعرف عنه الزوار الحضريون.. أي شيء. بالنسبة لهؤلاء وغيرهم يمكن للمنتزه، إلى جانب أبعاده البيئية والاقتصادية، أن يمثل الذاكرة التي تختزن هذا الموروث الثقافي الاستثنائي؛ بشكل يساعد على تثمين نظم الإنتاج الرعوية، وتربية المواشي، والأصواف والزرابي..خدمة لأهداف التنمية الشاملة للمنطقة.

من هنا، فالتنطيق السياحي للمنتزه يَفترض الجمع بين أمرين: صون الوسط الطبيعي الذي يمثل المهمة الأولى المطلوب تفعيلها بإلحاح شديد؛ ثم استقبال أكبر عدد ممكن من الزوار المؤدين لمقابل مادي، تَوخّياً للرفع من العائدات المالية الضرورية للتنمية المحلية. وهي مهمة تحفها ولا شك، مصاعب كثيرة ومتشعبة.

خلاصة القول، إن التنطيق الإداري والبيئي والسياحي للمنتزه، يبدو كعملية مركبة؛ وعلى جانب كبير من الأهمية. فقد تَغيًّا إيجاد نوع من التوفيق الصعب بين حماية البيئة، من جهة؛ والدفع باتجاه تنمية اقتصادية تنشد بدائل تقلل من اعتماد الأهالي على الموارد الطبيعية، من جهة ثانية.

خاتمة

ما من شك، أن التهيئة المُحيَّنة للمنتزه قد هدَفَت إلى صياغة تنطيق عقلاني، من شأنه أن يسمح بتلافي الإكراهات التي يحتمل أن تطرح أمام السكان المحليين والمستثمرين؛ وذلك من خلال العمل على تحجيم وقعه الاجتماعي، مع السعي إلى استغلال اقتصادي بيئي لمختلف النطاقات. ولعل أهم شرط لإنجاح هذه العملية، يكمن في حصول عتبة مرضية من "انخراط" الأهالي المعنيين؛ خاصة بالنسبة للنطاقات التي تخضع لوضع صوني بشكل أو بآخر. ونقصد هنا النطاقات الطبيعية المحمية (ZNP)، التي يُتوقع أن تستفيد من عتبة حمائية أكثر صرامة؛ وبدرجة أقل، المواضع الطبيعية المُدبَّرة(SNG) التي تبدو أكثر انفتاحا، من حيث مراعاتها للأنشطة البشرية التقليدية المقترنة بدرايات محلية رحيمة بالبيئة.

- اقتصاديا؛ يمكن تلمُّس هذا الوقع:

- على مستوى النطاقات الطبيعية المحمية البيولوجية والوحيشية: ستوضع كل المشارات المعنية ضمن هذه النطاقات، خارج أي نظام للاستغلال؛ سواء كان غابويا (قطع الأخشاب) أو رعويا... علما بأن المساحات التي تشغلها تبقى محدودة، إذ لا تتجاوز 412هـ؛ وهي من الصغر، بحيث لن يكون لها أي تأثير اقتصادي سلبي يذكر على الساكنة.
- على مستوى المواضع الطبيعية المُدبَّرة: تعكس الأهداف المرصودة لهذه النطاقات، هاجس المُدبـِّر الذي يفضل اقتفاء كل مقاربة تقنية، كفيلة بأن ترفع من إنتاجية الوسط؛ في ذات الوقت الذي لا تُتْلِف هويته البيئية المنظوماتيةL›identité écosystèmique. ولذلك سوف يحظى الإنتاج الغابوي في هذه النطاقات بأولوية خاصة؛ حيث ستصبح لها الريادة في التأسيس لما يعرف "بالممارسات الحِراجية البيئية Pratiquessylvicolesécologiques". وهي تطبيقات، أضحت تشكل ضرورة ملحة في سبيل ضمان استدامة ولو نسبية "للرأسمال الطبيعية" داخل منتزه إفران؛ مع الحفاظ على عتبة معقولة للاستغلال والإنتاج. هذا، على النقيض مما أظهره تشخيص نظام الاستغلال الكلاسيكي، الذي أبان عن أن تدبير كثير من التشكيلات الغابوية من خلال اعتماد نمط الدوحة المنتظمةFutaie régulière والمبالغة في التصميغ بواسطة الأرز Enrésinement... قد أدى إلى تدن مزمن للإنتاج؛ على غير ما كان متوقعا في مخططات التهيئة المتعلقة بمجموع غابات المنتزه.

- على مستوى نطاقات الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية(ZERN): لا يمكن للتدبير المرتقب لنطاقات الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، إلا أن يكون ذا أثر إيجابي؛ سواء على حجم الأخشاب المتوقع إنتاجها في مخططات التهيئة الخاصة بغابات المنتزه. أو من حيث تسهيل تدبير المراعي اللاغابوية، وكذا توجيه المعالجات الغابوية نحو تقنيات حراجية، كفيلة بتحسين الإمكانيات الرعوية (الهوائية والأرضية) لمختلف التشكيلات الشجرية.

- اجتماعيا: تمثلت عملية التنطيق التي خضع لها المنتزه، في تحديد مجالات ذات استعمالات متباينة (التدبير حسب الهدفGestion par objectif). ولئن كانت هذه الهيكلة ميسرة لعمل المسؤولين عن التدبير، فغالبا ما تنشأ عنها انعكاسات اجتماعية على الوسط القروي يصعب تحديدها سلفًا؛ اعتبارا للطبيعة المستترة للعلاقات الاجتماعية-القبلية. وفي هذا السياق يمكننا الحديث عن نطاقين على الأقل يشكلان مجالا لصراعات بَـيْقبَلِية، معلنة أحيانا ومكتومة في أحايين كثيرة على مستوى مجال المنتزه، هما قطاعي ميشليفن والسهب. في هذه الحال، اتضح أن التنطيق بمحظوراته وتقنيناته، قد يمثل صيغة ذكية ونفسية فعالة لفض مثل هذه النزاعات؛ التي قد يصعب إيجاد حل لها في ظل الواقع الإثني-الثقافي القائم. من هنا، فإن وجود نزاع قديم مثلا، قد يصبح مفيدا أحيانا على مستوى التدبير؛ لكونه يساعد على فتح قنوات الحوار بين القبائل المستفيدة من حق الرعي في نفس المرعى... غير أن هذا، يقتضي الحرص على عدم إذكاء هذه الصراعات الدفينة التي قد يتم بعثها من جديد؛ بفعل تطبيق قرارات قد تكون غير مدروسة، ولا هي مأمونة العواقب. ومن ثم فإن اتخاذ أيما إجراء، لا يجب أن يتم إلا في إطار "جماعي-تشاركي"؛ إذ في حال فشله، سيؤدي إلى نتائج عكسية قد تعمق الشروخ الموجودة ٱبتداءا بين مختلف القبائل المستفيدة.

هكذا وبناء على ما تقدم، يتبين أن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لإنشاء المنتزه، بما في ذلك عملية التنطيق؛ يظل إيجابيا ومقبولا عموما. بالنظر للاحترازات الكثيرة التي وقفت عند حدود الواقع المغربي؛ حيث السكان القرويون ما زالوا معتمدين إلى حد كبير على الموارد الطبيعية. مما يعني أن خيار نمط المتنزه الطبيعي/الوطني (طبيعي من حيث التدبير – وطني من حيث التشريع)، المراعي للبعد البشري إلى جانب الحفاظ على البعد التراثي؛ يعد خيارا موفقا بكل المقاييس. إذ يلتقي من حيث أهدافه الكبرى، مع محمية المحيط الحيوي القائمة على مقاربة الصون/التنمية، التي هي المطلب الأساس لكل تنمية يراد لها أن تكون شاملة ومستدامة. من هنا، فمنتزه إفران بنسخته المنقحة (مخطط التهيئة المحين 2007)، يبدو مستجيبا لمجموع هذه الحيثيات؛ وهو جدير بأن يصنف برمته، وبمواصفاته المغربية كموقع مركزي لمحمية أرز الأطلس للمحيط الحيوي Réserve de biosphère du cèdre de l'Atlas التي خرجت إلى الوجود في مارس 2016 بقرار من هيئة الماب التابعة لمنظمة اليونسكو.

البيبليوغرافيا

- **MRFM** – Monographie de la Région Fès-Meknès 2016. CRI Fès-Meknès.
- **PDAP** 1995 – Plan directeur des aires protégées au Maroc- PNIFR 1995 – HCEFLCD.
- **PNIFR** 2007 - Plan d'Aménagement et de Gestion du Parc National d'Ifrane. Direction Régionale des Eaux et Forêts du Moyen Atlas ; Avril 2007. (PAG-PNIFR, 2007).
- **Projet d'Ifrane** 1999 – Projet d'aménagement et de protection des massifs forestiers de la Province d'Ifrane. 1999 HCEFLCD-AFD 1999.
- **RGPH** 2014 –Recensement national des habitants et de l'habitat au Maroc 2014.
- **شحو ادريس** – التوازنات البيئية الغابوية بالأطلس المتوسط الغربي؛ مقاربة صون-تنموية لمنطقة أزرو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء . 2011، 476 ص

الإسبان وتدبير الموارد الغابوية بشمال المغرب زمن الحماية: بين الاستغلال العسكري والهيكلة الإدارية والقانونية

فاطمة بوشمال
محافظة المدينة العتيقة وقصبتها التاريخية
القصبة الأثرية، شفشاون

مقدمة

عرفت المنطقة الخليفية زمن الحماية الإسبانية إصدار عدة قوانين وظهائر خليفية ومراسيم وزارية تؤطر مبكرا مجال تدبير الموارد الغابوية بهذه المنطقة مثل قوانين 15 نونبر 1918 و 21 يوليوز 1921و4 شتنبر 1944 وغيرها ؟ فهل استحضار المنافسة ضد الفرنسيين في الجانب الآخر للمغرب كان قويا عند سن الإسبان لهذه الترسانة القانونية؟ غير أن الظروف التاريخية التي عرفتها المنطقة الخليفية من قبيل حرب الريف وسنوات الجفاف والحرب الأهلية الإسبانية أثرت وبشكل قوي من مهام السلطات الإسبانية في النهوض بهذا القطاع، الذي باتت الحاجة إلى استغلال موارده الغابوية لأسباب عسكرية وأخرى عمرانية بالمنطقة كما في إسبانيا نفسها، حتمية ولا مناص بها. وبالتالي، وجدت السلطات الإسبانية نفسها محصورة مابين سندان الحاجة ومطرقة الحفاظ على هذه الموارد من خلال سن ترسانة قانونية مهمة. كما أن تقلبات النظام السياسي الإسباني أثرت مرة أخرى في الهيكلة الإدارية لهذا القطاع الذي انتقل من الوصاية ما بين عدة مصالح حكومية في فترات وجيزة، دون التمتع بالاستقرار الإداري والموارد المالية والبشرية الكافية والمؤهلة.

لقد استعانت الإدارة الإسبانية بباحثين متخصصين في علوم النبات والوحيش من أجل القيام ببعثات علمية لجرد الموارد الغابوية للمناطق المحتلة مبكرا وبصفة تدريجية، بل إنها شجعت زمرة من ضباطها الباحثين للقيام بأطاريح دكتوراه مبكرا حول النباتات العطرية والطبية لبعض المناطق أو المدن كتطوان والعرائش وغيرها[1]. ومن ثمة، يمكن القول أن الاشتغال العلمي بتوثيق هذه الموارد كان حاضرا، مثلما كان الانشغال العسكري بها كذلك من خلال مواصلة الضباط-المراقبين لقبائل المنطقة مهام التوثيق والمراقبة لهذه المجالات الغابوية.

فهل صحيح أن شبكة السكك الحديدية الإسبانية شقت طريقها بفضل الموارد الغابوية المستقدمة من شمال المغرب، في ظل فشل نفس المشروع بشمال المغرب ؟ وهل

1 Más-Guindal, Joaquin, **Flora medicinal y Farmacognosia de nuestro protectorado de Marruecos**, Tesis doctoral, Universidad del Alcalá de Henares, Madrid, 1930.

المخطط الغابوي (1944-1949) والذي أقرته الإدارة الإسبانية بالمنطقة، جاء ليكفر عن الأخطاء السالف ذكرها، ويعوض قدر الإمكان هذه المنطقة عن خسائرها الغابوية ويجدد نسبيا من طبيعة النظام البيئي؟ وما هي المحاور الكبرى لهذه المخطط الغابوي على مستوى إعادة تشجير مناطق جبلية معينة مثلا؟ وما هي الأنواع الغابوية التي حظيت بالعناية والاهتمام لإنجاح هذا المخطط؟ ولماذا كانت مختلف صفقات الاستغلال الغابوي توكل لمقاولات المعمرين الإسبان بشكل حصري في إطار التسويق التجاري؟ وما هي الحالة العامة للمجال الغابوي بالمنطقة قبيل الاستقلال؟

أسئلة كثيرة يطرحها هذا الموضوع المقترح من خلال دراسة جزء من الأرشيف الإسباني المتعلق بهذه التيمة؟ بغرض كشف النقاب ولو جزئيا عن أدوار الإدارة الإسبانية في اجتثاث الغابة بالشمال تارة، وفي إعادة تشجيرها تارة أخرى.

1. كرنولوجية تشخيص الوضعية العامة للموارد الغابوية بشمال المغرب غداة الحماية

1.1. اعتماد سياسة التقطيع الترابي لشمال المغرب

امتد شمال المغرب زمن الحماية الإسبانية على مساحة جغرافية تبلغ 20.947.616كيلومتر مربع، مما كان يعادل مساحة إحدى الجهات الإسبانية مثل إكسترامدوارا. في حين كان طول سواحل الشمال تبلغ إجمالا 530 كيلومتر، موزعة ما بين 370 كيلومتر مربع على الساحل المتوسطي، و60 كيلومتر على واجهة بحر البرهان أو مضيق جبل طارق، و100 كيلومتر على الواجهة الأطلسية[2].

تميز هذا المجال الطبيعي بغلبة سلسلة جبال الريف مما ساهم في ضيق السهول الصالحة للزراعة. ذلك أن وجود العشرات من القمم الجبلية التي يتجاوز علوها 1.500متر، كرس الطابع الجبلي الوعر والصعب لهذه المنطقة مقارنة مع مناطق مغربية أخرى. ومن بين هذه القمم الجبلية، نذكر جبل تدغين (2.450 متر)، جبل الأشهب (2.156 متر)، جبل ماگو (2.123 متر)، جبل تيزيران (2.101 متر)، جبل الحمام (1.930متر)، جبل الكلتي (1.914 متر)، جبل بوهاشم (1.597متر)، جبل گرگر (1.004 متر)، جبل گورگو (880 متر)، إلخ...

وجدت السلطات الإسبانية نفسها إذن تحتل منطقة فقيرة على مستوى الثروات الطبيعية وقلة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع وسط المغرب، ناهيك عن شراسة المقاومة المحلية والتي أخرت عمليات بسط النفوذ العسكري من جهة، بل وكبدت الإدارة الإسبانية خسائر فادحة على مستوى الموارد البشرية والمادية من جهة أخرى. بالنسبة للمستعمر

2 Dirección General de Estadística, ***Anuario Estadístico de la zona del Protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de África de 1941***, Publicaciones del Ministerio de Trabajo, Madrid, 1942, pp.11-12.

الإسباني، فإن هذه المنطقة أصغر ب 23 مرة من مغرب "الحماية الفرنسية"، بل إن شمال المغرب لا يندرج تماما ضمن المجال المعروف "بالمغرب النافع"[3]. وبالتالي فإن الإسبان أكدوا غير ما مرة عن حظهم العاثر في احتلال منطقة فقيرة على المستوى الاقتصادي وصعبة السيطرة على المستويين الجغرافي والعسكري. بالرغم من كل هذه الصعوبات، فإن إسبانيا لم تنكر أبدا مطالبتها بحقوقها التاريخية في احتلال هذه المنطقة لعدة اعتبارات، وذلك من أجل الحفاظ على موطأ قدم بهذه المنطقة، خصوصا أمام الأطماع الأوروبية الأخرى. لهذا، عملت على الاعتماد على سياسة قوية للتقطيع الترابي تسمح بالتقليل من تهديد بعض القبائل من خلال التحكم في امتداد مجالها الجغرافي بين الفينة والأخرى، وكذا باستحداث مراكز عسكرية بها، أو بربطها بشبكة الطرق المعبدة، لتسهيل الولوج إليها. بمجرد الإعلان الرسمي عن انتهاء عمليات ما عرف بتهدئة المنطقة، أي الاحتلال العسكري لشمال المغرب، في 10 يوليوز 1927 بالمركز العسكري حديث النشأة "باب تازة"، الواقع على بعد 26 كيلومتر من الشمال-الشرقي لشفشاون[4]، بادرت الحماية الإسبانية إلى اعتماد ثالث تقسيم ترابي لشمال المغرب، لكنه الأول من نوعه الذي قسم المنطقة كاملة إلى سبعين فرقة قبلية. صنفت هذه القبائل إلى خمس جهات مركزية ذات العواصم التالية وهي: تطوان، العرائش، شفشاون، الحسيمة، مليلية.

وفي سنة 1931، تم اعتماد تقطيع ترابي جديد للمنطقة سمح بوجود خمس جهات وفق الجدول المرفق أسفله[5].

الجهات	العواصم	الكثافة السكانية	المساحة
جبالة الغربية	العرائش	106.663 نسمة	3.322.80 كيلومتر مربع
جبالة الشرقية	تطوان	82.635 نسمة	3.857,816 كيلومتر مربع
الجهة الشرقية	الناظور	190.683 نسمة	5.935.00 كيلومتر مربع
غمارة-الشاون	شفشاون	97.459 نسمة	5.422,00كيلومتر مربع
الريف	الحسيمة	111.739 نسمة	3.400.00 كيلومتر مربع
المجموع		**589.179 نسمة**	**20.947,616 كيلومتر مربع**

3 Bravo Nieto, Antonio,» Arquitectura y estructura urbana en el Rif Central durante la primera mitad del siglo XX», **Le *Patrimoine dans les montagnes rifaines: état et perspectives***, Publications de l'IRCAM, Série: Etudes et Recherches n°40, Rabat, 2013, p. 21.

4 Sanjurjo y Sacanell, José, « Ejercito General de España en Marruecos. Orden general del día 10 de julio de 1927 en Bab Tasa: El Ejército y a las fuerzas navales de Marruecos», ***A. R.T. C.***, N° 31, junio, Ceuta, 1927, p.149.

5 Inspección de las Intervenciones y Fuerzas Jalifianas de la zona del protectorado Español de Marruecos, "Datos estadísticos del protectorado español en Marruecos", ***A.R.T.C.***, N°83, noviembre, Ceuta, 1931, p.225-226.

وفي سنة 1932، تم تبني تقطيع إدراي جديد للمنطقة استحدثت بموجبه ست جهات، ثلاث مدنية وأخرى عسكرية.

ولم تفتأ تمر ثلاث سنوات، أي سنة 1935حتى أعيد الاعتماد بالتقطيع الإداري ذي خمس الجهات مع تغيير بسيط في أسمائها: اللوكوس، جبالة، غمارة، الريف والكرط. وفي سنة 1940، أعتمد التقطيع الترابي الجديد وفق الجدول التالي:

الجهات	العواصم	عدد الفرق القبلية	عدد القبائل	المساحة بالكيلومتر مربع
اللوكوس	العرائش	45	14	**3.114**
جبالة	تطوان	45	11	**3.038**
غمارة	شفشاون	90	14	**3.912**
الريف	الحسيمة	53	18	**3.475**
الكرط	الناظور	109	14	**6.117**
المجموع		342	71	**19.656**

وبطبيعة الحال، كانت الدواعي العسكرية الرامية لتقوية طوق المراقبة على بعض القبائل الجبلية وراء التبني المستمر لهذه التقسيمات الإدارية بالشمال. ذلك أنه في غضون ثلاثة عقود، أي ما بين 1913-1940، قامت الإدارة الإسبانية بتقسيم المنطقة ترابيا وإداريا ست مرات، مع استحداث جهات ذات طبيعة عسكرية وأخرى ذات ماهية مدنية، بل وإحداث تغييرات جذرية على الامتداد الجغرافي لمعظم قبائل المنطقة.

شكل دخول الجيش الإسباني إلى مدينة تطوان في 19 فبراير 1913 الانطلاقة الفعلية لفترة الحماية الإسبانية بالشمال، ولو أن احتلال مدن مثل القصر الكبير والعرائش سبق هذا التاريخ بسنوات. وهكذا، بدأ تشكيل مجالس الشؤون المحلية في نفس السنة بكل من مدن تطوان والعرائش والقصر الكبير وأصيلا. في حين تأخر هذا الأمر حتى نهاية العشرينات في كل من مدن شفشاون والحسيمة (1928) والناظور (1930)[6].

بعد اتفاق المفتش العام الإسباني الجنرال José Sanjurjo مع سكان الحسيمة على هبة 157 هكتار كوعاء عقاري لبناء مدينة الحسيمة سنة 1925[7]. أما مدينة الناظور والتي

6 Bravo Nieto (A.), ***Arquitectura y urbanismo Español en el Norte de Marruecos***, Junta de Andalucía, Conserjería de Obras Públicas y Transportes, Dirección General de Arquitectura y Vivienda, 2000, Reimpresión abril 2001, Sevilla, p. 69.

7 المفتوحي أحمد بوقرب، منطقة الحسيمة عبر التاريخ ومساهمتها في بناء الحضارة المغربية، ج: 2، الثورة الريفية ونشأة مدينة الحسيمة، الطبعة الثانية، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2013، ص136.

انطلقت فيها عمليات البناء منذ سنة 1909، فلقد استكمل تعمريها تقريبا حتى تاريخ إعلانها مدينة سنة 1934[8]. في حين شكلت مدينة شفشاون استثناء على مستوى شمال المغرب نظرا لاحتلالها مرتين الأولى سنة 1920 لمدة أربع سنوات، ثم تم تحريرها من طرف المقاومة ما بين سنتي 1924-1926، ليتم احتلالها مرة ثانية أواخر سنة 1926.

ساهم التقسيم الترابي لشمال المغرب في تسهيل عملية دارسة وجرد الموارد الغابوية لكل منطقة على حدة والموكلة إلى فرق عسكرية وشبه عسكرية معينة، من أجل وضع قاعدة بيانات خاصة بكل جهة، وفي أفق استغلال هذه الموارد إما لشق الطرق المؤدية إلى بعض المداشر والقرى، أو حتى تلك الرابطة بين المدن كالطريق الرابطة بين تطوان ومليلية أو للتصدير التجاري.

وهذا ما جعلنا نجد معظم الدراسات الخاصة بالموارد الغابوية تؤكد على الخصوصية الجهوية لمناطق على حساب أخرى، بناء على إتساع رقعة مجالها الغابوي، وغنى مواردها الغابوية، مما سمح باعتماد تصنيف غابوي أولي لهذه الجهات، بحسب الشكل التالي: غمارة، فالريف، ثم جبالة، فاللوكوس وأخير الكرط.

1.2. إيفاد بعض البعثات العلمية للتاريخ الطبيعي إلى المنطقة

لم يكن الإنشغال الإسباني بتوثيق بعض الموارد الغابوية لشمال المغرب وليد القرن العشرين، بل شرعوا في دراسة الغطاء سنة 1801 إلى إصدار Cavanilles y Lagasca النباتي لشمال المغرب ابتداء من القرن التاسع عشر، حينما بادر سنة 1860 Weyler بنشر دراسة حول نباتات منطقة مليلية، تلاه زميل له وهو باحث في علم النباتات كتابا حول نباتات منطقة الريف. ومع بداية القرن العشرين، سجل نشاط قوي لهذا النوع من الدراسات العلمية حول التاريخ الطبيعي لشمال المغرب، خاصة مع بروز جيل رواد علم النبات الإسبان مثل:

Pau, Caballero, Font-Quer, Mas Quindal, Muñoz Medina

موازاة مع ذلك، انخرط بعض علماء النبات الفرنسيين في جرد الموارد النباتية بالريف الشرقي، يتعلق الأمر بالأخوين سينين، العضوين الشرفيين بالجمعية الفرنسية للنباتات، واللذين أصدرا كتابا بعنوان" كتالوج النباتات للريف الشرقي، خصوصا القبائل المحيطة بمليلة"[9].

8 Bravo Nieto (A.), Bellver Garrido (J.A.), Laouikili (M.), « Nador (1909-1956). Historia de una ciudad del Norte de Marruecos», ***Aproximación a los edificios históricos y patrimoniales de Málaga, Tetuán, Nador, Tánger y Alhucemas***, Ed. El Ayuntamiento de Málaga & Observatorio de Medio Ambiente Urbano (OMAU), Málaga, 2011, p.234.

9 Mauricio, Sennen, **Catalogo de la Flora del Rif Oriental, principalmente de las cabilas limítrofes en Melilla**, Graficas la Iberica, Melilla, 1934.

أ. البعثة العلمية للشمال الغربي سنة 1913:

في سنة 1905، أحدثت الأكاديمية الملكية الإسبانية للتاريخ الطبيعي لجنة للدراسات خاصة بالشمال-الغربي الإفريقي، ونظرا لكون المناطق الساحلية الغربية المغربية عرفت احتلالا إسبانيا مبكرا، فإن الأكاديمية بادرت إلى إيفاد أولى بعثة علمية للتاريخ الطبيعي إلى منطقتي لوكوس وجبالة (انطلاقا من سواحل سبتة إلى جبال تطوان- الفنيدق-المضيق-العرائش-القصر الكبير-طنجة-أصيلا)، قصد القيام بأعمال جرد ميدانية لكل مكونات النظام البيئي للمنطقة من حيوانات ونباتات وحشرات، إلخ. باشرت هذه البعثة العلمية أبحاثها الميدانية ما بين 7 أبريل إلى غاية 3 يونيو 1913، والتي كانت تضم ثلة مهمة من الباحثين الإسبان في مجالات الجغرافيا والجيولوجيا والنباتات والوحيش إلى جانب بعض المترجمين[10]. ولقد نشرت نتائج أعمال هذه البعثة

في كتابين جماعيين مهمين حول هاتين المنطقتين[11]، تلتها إصدارات مفصلة لمختلف أعضائها في مجلات متخصصة ولنفس التيمات.

ب. تنظيم حملات عسكرية لإحصاء الموارد الغابوية

نظرا لصعوبة إيفاد بعثات علمية بصفة دورية إلى كل جبال الريف ولمحدودية الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، استعانت الإدارة الاستعمارية بمجموعة مهمة ومتخصصة من ضباط الجيش الإسباني خصوصا مهندسي النبات وبعض التخصصات العلمية كالكيمياء والصيدلة وغيرها، للقيام بحملات جرد واسعة ومنتظمة للموارد الغابوية في بعض المناطق الجبلية النائية وحتى المجاورة لبعض المدن. كانت هذه الحملات العسكرية تتمتع بنوع من الحرية، مقارنة مع غيرها، ذلك أنها كانت قادرة على الوصول إلى مجالات غابوية نائية غير مأهولة بالسكان، كما أنها غير مقيدة بالحيز الزمني، لتقديم نتائج هذا البحث الميداني أمام لجن علمية جامعية أو غيرها. وبالتالي، نجح الإسبان في إدماج هؤلاء الضباط المتخصصين في علوم النباتات والوحيش ضمن بعض الكتائب العسكرية العلمية والتقنية والمتقدمة على المستوى الميداني، في المناطق ذات النفوذ العسكري الإسباني، لإعداد تقارير بشكل منتظم. ونشرت النتائج الأولية لهذه الحملات الجرد العلمية في مجلات إسبانية عسكرية وأخرى متخصصة، موالية كلها للحماية الإسبانية، من قبيل مجلتي " إفريقيا"، "موريطانيا" الصادرتين في كل من سبتة وطنجة.

10 García-Moreno (C.M.), Velayos (M.), « La comisión de Estudios del Noroeste de África, 100 años después», ***Bol. R. Soc. Esp. Hist. Nat*** (Seccion: Biol), 100, (1-4), Madrid, 2005, pp. 187-210.

11 **Yebala y el Bajo Lukus. Expedición de abril-junio de 1913**, Publicaciones de la Real Sociedad Española de Historia Natural, Imp. Fortanet, Madrid, 1914, 320p.

موازاة مع ذلك، نشر فيدال لوبيز نتائج دراسته الميدانية التي غطت مدن الشمال الغربي: العرائش، تطوان، غمارة وكتامة والمناطق المتاخمة لمليلة، لتشكل قاعدة بيانات مهمة لأنها الدراسة المونوغرافية الأولى من نوعها والتي تميز بين التشكيلات الشجرية الكبرى كالصنوبريات والأرز والعرعار عن النبتات العطرية والطيبة. كما أن "ماس كيندال خواكين" نشر كتالوجا دقيقا وشبه شامل لكل الأزهار والورود والأشجار المثمرة والنباتات الطبية والعطرية لمدينة تطوان ونواحيها خلال ثلاثينات القرن الماضي[12].

ج. البعثة العلمية بوليفارIgnacio Bolivar لسنة 1930

لم يكن اهتمام الأكاديمية الملكية الإسبانية للتاريخ الطبيعي بدراسة شمال المغرب من محض الصدفة، وإنما مرده أولا وحدة الصفيحة الجيولوجية المكونة من سلستي "سيرا دي نيڤادا" بالجنوب الإسباني وسلسلة جبال الريف بالمغرب. كما اهتمت الأكاديمية بتحقيق نوع من السبق العلمي بهذه المنطقة بعيدا عن المنافسة العلمية الفرنسية، لكن بلوغ هذا الأمر كان بعيد المنال لأن بعض المستكشفين الفرنسيين سبقوهم إلى هذه المنطقة[13]. لهذا، فتحت الإدارة الاستعمارية باب البحث العلمي لمجموعة مهمة من العلماء والباحثين للقيام بحملات للجرد العلمي لبعض الموارد الغابوية في مناطق معينة من المنطقة الخليفية، خصوصا تلك المحتلة مبكرا والهادئة من الناحية الأمنية. ووفرت لهذه الفرق المحدودة عدديا، لكنها مؤهلة علميا ولوجيتسكيا تسهيلات مهمة من أجل القيام بهذه الحملات الميدانية.

1.3. تشجيع التوثيق العلمي لمهندسي الغابات:

ابتداء من سنة 1912، خصصت مجلة متخصصة إسبانية تحت عنوان "جبال" أولى مقالات مهندسي الغابات حول شمال المغرب، واستمر هذا التقليد العلمي طيلة فترة الحماية الإسبانية. لكن سنوات الأربعينات شهدت تطورا في الإنتاج العلمي لمهندسي المياه والغابات، المسؤولين على بعض المصالح أوالمديريات من أجل نشر نتائج أعمالهم الإدارية والميدانية، مما يعكس مصداقية هذه الدراسات. واستمر هذا الإنتاج العلمي حتى قبيل وبعيد الاستقلال، نذكر من بينها الدراسة المهمة للمدير الجهوي للغابات بإقليم العرائش "خوان لا طوريDe La Torre" [14].

12 Mas Guindal, Joaquín, « Flora de Tetuán y sus inmediaciones», ***Á.RT.C.***, Año X, diciembre, Ceuta, 1934, pp.222-224.

13 Mouliéras. Auguste, **Le Maroc inconnu : étude géographique et sociologique,** Deuxième partie : **Exploration des Djebala (Maroc Septentrional),** Ed. Augustin Challamel, Paris, 1899.

14 De La Torre, Juan Ruiz, **La vegetación natural del Norte de Marruecos y la elección de especies para su repoblación forestal**, Servicio de Montes, Centro de Investigación y Experiencias Forestales, Larache, 1956.

2. المجال الغابوي ضحية النزاعات العسكرية والكوارث الطبيعية

2.1. حرب الريف (1921-1926)

لا نتوفر على إحصائيات دقيقة حول كميات الأخشاب التي أحرقت في مختلف الجبهات العسكرية بشمال المغرب خلال حرب الريف أو قبلها، خصوصا وأن عدد المعارك التي خاضتها المقاومة القروية المسلحة بهذه المنطقة ضد التحالف الإسباني-الفرنسي لم يكن محدودا، إذ بلغ عددها إلى 1.395 معركة، موزعة على النحو التالي: 275 معركة ما بين سنوات 1909-1912، 410 معركة ما بين سنوات 1913-1924، 575 معركة ما بين سنوات 1921-1926، 135 معركة ما بين سنوات 1926-1927[15]. بل إن مثل هذا السياق التاريخي فرض إقامة معسكرات مؤقتة للوحدات الإسبانية في مناطق جبلية وعرة لفترات لا بأس بها. ومن ثمة، كان لزاما على هذه القوات استخدام بعض الموارد الغابوية من أجل البقاء على قيد الحياة، خصوصا الحطب للتدفئة والتغذية. وهذا ما يفسر إقرار السلطات الاستعمارية، بعد نهاية حب الريف، إقرارها التام بالمسؤولية التاريخية عن إجتثات مناطق بسبب الحاجة الملحة إلى كميات وافرة من الأخشاب لإطعام وحداتها العسكرية، بحسب معظم الكتابات الإسبانية الجغرافية الحديثة[16]. لهذا، لم تؤاخذ السلطات الاستعمارية المغاربة على تدهور حالة الحفاظ الراهنة للمجال الغابوي، لأنها أقرت بالمسؤولية التاريخية بشكل عام، بل إنها سمحت بإجتثات للأحراش من طرف السكان، كوسيلة لاستمالتهم من طرف المستعمر[17].

يكفي بأن نذكر مثلا، أن احتلال شفشاون الذي تم خلال خريف سنة 1920، وفي ظل ظروف مناخية صعبة، فرضت إحراق أشجار التوت التي كانت محيطة بالمدينة من أجل إعداد الطعام والخبز والتدفئة. بل إنهم حينما دخلوا إلى المدينة، شرعوا في إقامة فرن مؤقت بإحدى فضاءات قصبة شفشاون لطبخ الخبز لهذه الوحدات التي بلغت أعدداها عشرة آلاف جنديا. وبالتالي، فلقد كان توفير الطعام الدافىء لهذه الوحدات العسكرية، المتذمرة أصلا من زجها في أتون هذه المعارك، يشكل تحديا لإدارة الجيش الإسباني، لأنه في حالة الفشل سيزيد من هروب الجنود الرافضين مبدأ هذه الحرب.

كما شكلت 1925 سنة استثنائية في مسلسل تدهور المجال الغابوي، لأنه احتضن كارها القنابل الملقاة من طرف تحالف الطيران الفرنسي-الإسباني، من أجل إجبار رجال

15ابن عزوز حكيم، محمد، معركة تازروت، ج: 1، تطاون، مطبعة الخليج العربي، 2004، ص. 9.

16 Villanova Valero, José Luis, **Los interventores: la piedra angular del Protectorado español en Marruecos,** Colección: Alborán, Ed. Bellaterra, Barcelona, 2006, p.101.

17الناصري، محمد، **الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها**، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الثانية، مطبعة دار المناهل، الرباط، 2003، ص.42.

المقاومة المحلية على الخروج من الغابات، باعتبارها الملجأ المضمون من القصف الجوي[18].

أشارت السلطات الإسبانية في الإحصاء العام لسنة 1942 أن عمل المصالح الغابوية بشمال المغرب عرف عراقيل متعددة قبل صيف سنة 1927، تاريخ الإعلان الرسمي عن ما يعرف بنهاية مسلسل "تهدئة القبائل المقاومة" أي الإنهاء على مقاومة عشرات قبائل الشمال[19].

2.2. الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)

شكلت هذه الحرب محطة مهمة في التاريخ الراهن لإسبانيا على المستويين العسكري والسياسي والاقتصادي، لأنها أنهكت الموارد المالية والبشرية واللوجستيكية لهذا البلد من جهة، وأسفرت عن نظام سياسي جديد من جهة أخرى. ومن طبيعة الحال، لابد في مثل هذه الظروف السياسية الحرجة أن تسخر كل إمكانيات الدولة الإسبانية آنذاك للانتصار في هذه الحرب الأهلية، ويتم التغافل نسبيا عن الأوضاع الداخلية للمستعمرات الإسبانية، من أجل جلب السواعد الشابة للزج بها في أتون هذه الحرب، أو لجلب بعض المواد المعينة. ففي سنة 1937، سارعت السلطات الإسبانية إلى تفويت تدبير المصالح الغابوية إلى مديرية التدخلات العسكرية بحكم انشغال الإسبان بالحرب الأهلية من جهة، ورغبتهم في جعل هذا القطاع تحت الإدارة العسكرية الصارمة تفاديا لسوء استغلاله لأغراض معينة.

3. المجال الغابوي ضحية التوسع العمراني بالمنطقة وبإسبانيا

أكد بعض الجغرافيين المغاربة أن تدخل السلطات الإسبانية في مجال الموارد المائية بهذه المنطقة تميز بنوع من الحيطة والحذر، بهدف تجنب ردود أفعال من الساكنة المحلية، بالرغم من تأكيد الدراسات الدقيقة التي قام بها المستعمر بوجود إمكانيات مائية هائلة[20]. فهل كان تعامل هذه السلطات مع الموارد الغابوية مماثلا، أم أن الحاجيات الإسبانية إلى هذه الموارد كانت أشد قوة وإلحاحا من تلك المائية؟ بحكم ضرورة استغلالها في عمليات التعمير والبناء

---

18 Villanova, José Luis, "Repercusiones medioambientales de la acción colonial española en el Norte de Marruecos (1912-1956) ", **Questions environnementales dans les montagnes Rifaines (Maroc),** Coordination et sous-direction: Equipe de Recherches Géographiques sur le Rif, Série : Etudes spatiales, n°3, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Abdelmalek Essaâdi, Imp. El-Khalij El-Arabi, Tétouan, 2007, p. 32

19 Dirección General de Estadística, **Anuario Estadístico de la zona de protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de África de 1941**, Publicaciones del Ministerio de Trabajo, Madrid, 1942, p.67.

20 الحسين أفقير، محمد العبدلاوي، «الموارد المائية بجبال الريف وإشكالية التنمية المستديمة: قراءة في التصورات الجديدة للإعداد المائي الجهوي»، تنمية جبال الريف: أي إستراتيجية؟، مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات، رقم 6، جامعة عبد المالك السعدي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999، ص.54.

الواسعة وإقامة البنيات التحتية من طرق وقناطر، إلخ، والتي شهدها شمال المغرب آنذاك.

لم يكن التطور العمراني بشمال المغرب زمن الحماية وليد الصدفة، وإنما جاء للاستجابة لحاجيات ملحة تمثلت في ضرورة بناء أحياء عسكرية وأخرى مدنية لإيواء كل من وحدات الجيش الإسباني من جهة، وموجات الهجرات القروية المغربية والإسبانية التي هربت من ويلات الجوع في البوادي أو قدمت للعمل في هذه الحواضر من جهة أخرى. وبالتالي، فرضت هذه الظروف الإسراع في مرحلة أولى ببناء ثكنات أو أحياء عسكرية، تلتها مرحلة ثانية تميزت بتوسع عمراني مهم خارج أسوار المدن العتيقة الكائنة في الشمال الغربي، وبناء حواضر جديدة محاذية للساحل المتوسطي كالحسيمة والناظور والجبهة والمضيق وطوريس القلعة بقلعة صنهاجة، وكذا إحداث مراكز عسكرية في وسط هذه السلسلة الجبلية للريف لأهداف أمنية وعسكرية. فكل هذه المشاريع الكبرى في مجال التعمير فرضت استخدام كميات هائلة من مواد البناء المتنوعة: أحجار وآجور وإسمنت وأخشاب وحديد. لهذا كان من الطبيعي الاستعانة بالعينات الموجودة من الخشب بحكم القرب الجغرافي لهذه الغابات لأوراش البناء من جهة، ولتخفيض الكلفة المالية لهذه العمليات قدر الإمكان، سيما وأن الإمكانيات المالية للإسبان كانت هي الأخرى محدودة لإكراهات كثيرة. ففي سنة 1935 مثلا، أشار المهندس رئيس القسم الغابوي أنطونيو باسكيس دي ريو أن أهم الأخطار المحدقة بهذا القطاع تطور حرفة إنتاج الفحم الخشبي والاستعمال المهول للخشب في مدينتي سبتة ومليلة السليبتين ومدن إسبانية أخرى بسبب النمو العمراني، وكذا تطور الرعي الجائر[21].

3.1. توسيع المدن القائمة: تطوان، العرائش، أصيلا، القصر الكبير، شفشاون

نظرا لقدم التعمير بجهة الشمال الغربي للبلاد بوجود مدن عتيقة، فإن هذه الأخيرة عرفت توسعا عمرانيا مهما خارج أسوارها خلال هذه الفترة، ببناء ما يعرف بالأحياء الكولونيالية. وقد شملت هذه الحركة العمرانية مدنا: تطوان، العرائش، أصيلا، القصر الكبير وشفشاون. وهكذا، بادرت السلطات الإسبانية إلى وضع قانون خاص بإحداث ثلاثة أحياء كولونيالية بهذه المدن الثلاث: تطوان والعرائش وأصيلا، ابتداء من سنة 1914، لسد الحاجة الملحة في مجال الوحدات السكنية العسكرية والمدنية، مع تقنين أولي للعمران الحديث[22].

ومع التطور الديمغرافي، عرف مسلسل التعمير الحضري الحديث بشمال المغرب تأطيرا فنيا أكثر عمقا لضبط متانة وجمالية صلاحية عمليات البناء في كل مدن وقرى هذه المنطقة

---

21 Vázquez del Río, Manuel, “Arbolado y bosque en Marruecos”, Ed.Tip. M. Alcalá, Ceuta, 1935.

22 “Reglamentos de construcciones urbanas en Larache”, ***B.O.Z.I.E.M.***, Año II, N°33, 1914, Madrid, pp. 572-578

من خلال إصدار ظهير 24 شعبان 1384 هـ/25 يناير 1930، بهدف خلق تجانس عمراني بين ما هو عتيق وحديث بربوع هذه المنطقة[23]. تلاه إصدار ظهير آخر خاص بتطوان عاصمة للمنطقة الخليفية، والتي شهدت بناء أحياء جديدة، ومن ثمة توسيع مجالها الحضري سنة 1930[24].

كما عملت السلطات الإسبانية لإصدار القانون المنظم لحرف البناء بالمنطقة الخليفية ما بين 1938-1940[25]، والذي سمح بمنح تراخيص لإقامة معامل لهذه المواد بمختلف مدن وكبرى القرى بالشمال. وهكذا، فلقد عثرنا من خلال دراسة كل أعداد الجريدة الرسمية للحماية الإسبانية أن هذه التراخيص كانت قصرا على المعمرين الإسبان وبعض الأجانب المقيمين بمعظم مدن المنطقة، بل إن تطورا ملحوظا في عدد هذه التراخيص سجل خلال عقد الأربعينات من القرن الماضي. همت هذه التراخيص إحداث معامل للإسمنت والأجور والحديد والزليج والزجاج والخزف والإسمنت والطوب والحديد، إلخ. وبالتالي، لم يكن ممكنا تشغيل هذه المعامل بدون استعمال كميات وافرة من الخشب في أفرنة هذه المعامل أثناء إعداد بعض هذه المواد مثل تحويل الجير إلى جبص مثلا، والذي يفترض حرق الجير لمدة تنيف عن عشرين يوما تحت حرارة تصل أحيانا إلى 1000 درجة مئوية، بدون انقطاع، ناهيك عن معامل الزليج والتي تستلزم هي الأخرى أفرنة لطبخه وصباغته، باستعمال دائما الحطب.

بطبيعة الحال، تطلب التوسيع العمراني لهذه المدن خارج الأسوار عمليات بناء واسعة باستعمال مواد بناء بكميات وافرة من الأجور والحجر والأخشاب والجير، إلخ، مما أدى إلى نمو ملحوظ لحركة رواج بثلاثة أسواق خاصة ببيع الخشب في كل من تطوان وشفشاون والحسيمة[26].

3.2. بناء مراكز حضرية جديدة: الناظور والحسيمة والجبهة والمضيق وطوريس القلعة

تميز الريف الأوسط بخلوه من مراكز حضرية شبيهة بتلك الواقعة في الريف الغربي مثل المدن العتيقة لتطوان، القصر الكبير، العرائش وشفشاون ووزان وطنجة وأصيلا، إذ كانت هذه المنطقة خالية من هذا النوع من الأنسجة العتيقة. كما أن قوة المقاومة لقبائل

23 “Dahir aprobando y poniendo en vigor las ordenanzas reguladores de las construcciones urbanas de las ciudades y poblados de esta zona de Protectorado”, ***B.O.Z.P.E.M***., Año XVIII, N°10, 25 de mayo, Madrid, 1930, pp.529-548.

24 “Dahir aprobando la delimitación del perímetro del término municipal de Tetuán “, ***B.O.Z.P.E.M***., Año XVIII, N°10, 25 de mayo, Madrid, 1930, pp. 550-551.

25 «Reglamento para la creación y explotación de industrias en general en la zona de protectorado de España en Marruecos Tetuán «, ***B.O.Z.P.E.M***., Año XXVI, N°10, 10 de abril de 1938, Tetuán, pp.209-210.

26 Alta Comisaria de España en Marruecos, «Ordenanzas de Trabajo para las industrias de la construcción en la zona de protectorado de España en Marruecos», ***B.O.Z.P.E.M***., Año XXVIII, N°5, 20 de abril de 1940, Tetuán, pp.97-105.

هذه المنطقة، خصوصا بعد هزيمة أنوال في 21 يوليوز 1921، وقربها من ثغر مليلة السليبة، دفعت الإسبان إلى إحداث المركزين الحضريين للناظور (Villa de Nador) والحسيمة(Villa de Sanjurjo)، إلى جانب اعتبارات أخرى ذات طبيعة إستراتيجية وعسكرية بحتة. كانت مدينتي الحسيمة والناظور إذن من تصميم عمراني كولونيالي جذري، إذ لم يجد التحالف العسكري الإسباني-الفرنسي أثناء إنزاله في 8 شتنبر 1925 بشاطئ الحسيمة مثلا نواة عمرانية بها[27]. ونفس الشيء بالنسبة لمدينة الناظور التي تعود أصولها العمرانية إلى 27 يوليوز1909 تاريخ التواجد العسكري الإسباني بها[28]، لهذا تأخرت نسبيا إقامة المصالح الإدارية المحلية بهاتين المدينتين حتى سنتي 1928 و 1930[29]. ومن ثمة بادرت السلطات الإسبانية إلى إقامة ثكنات عسكرية بهما لإحكام سياسة مراقبة هذا المجال الترابي الصعب بجغرافيته الجبلية وبتحركات قبائله "المتمردة". وبالرغم من اهتمام الإدارة الاستعمارية بتجهيز هذه المراكز الحضرية المحدثة بالبنيات التحتية العسكرية الضرورية، فلقد تأخرت عمليات الاحتلال العسكري لمنطقة الريف الأوسط حتى سنة 1923[30].

كما تميز الساحل المتوسطي على العموم بشتات الحركة العمرانية به، مما دفع الإسبان إل إحداث مجموعة من المراكز الحضرية، عقب الإنزال البحري ببعض هذه المداشر. يكفي بأن نذكر هنا بالإنزال البحري في خليج الجبهة سنة 1928 مثلا، والذي أعقبه سنة 1929، إصدار ظهير بخصوص تغيير اسم هذه القرية إلى ميناء كباص، تيمنا باسم القائد الإسباني فرناندو كباص الذي ترأس عملية الإنزال البحري، تلاه ظهير آخر بتحويل هذه القرية إلى مركز حضري سنة 1930[31]. إجمالا، تطلب إقامة هذه المراكز العسكرية استعمال مواد بناء أولية، كانت الأخشاب حاضرة فيها بقوة.

---

27 Bravo Nieto, Antonio, « Arquitectura y estructura urbana en el Rif Central durante la primera mitad del siglo XX», ***Le patrimoine dans les montagnes rifaines: état et perspectives***, op.cit., p. 37.

28 Bravo Nieto, Antonio, Bellver Garrido, J.A, Laouikili, Mountaser, « Nador (1909-1956).Historia de una ciudad del Norte de Marruecos», **Aproximación a los edificios históricos y patrimoniales de Málaga, Tetuan, Nador, Tánger y Alhucemas**, Ed. Servicio de Programas del Ayuntamiento de Málaga & Observatorio de Medio Ambiente Urbano, Málaga, 2011, p.230.

29 Bravo Nieto, A, «Arquitectura y estructura urbana en el Rif Central durante la primera mitad del siglo XX», op.cit., p. 35.

30 Ibid., p. 25.

31 -"Dahir disponiendo sea cambiado la denominación del lugar denominado "Punta Pescadores" por la de Puerto Capaz", ***B.O.Z.P.E.M.***, Año XVII, N° 12, 25 junio, Madrid, 1929, p. 589.
-"Dahir creando en el poblado de Puerto Capaz un Junta de Servicios Municipales", ***B.O.Z.P.E.M.***, Año XVIII, N°5, 10 de marzo de 1930, Madrid, pp. 269-272.
- "Instrucciones provisionales para la constitución de la Junta de Servicios Municipales de Puerto Capaz", ***B.O.Z.P.E.M.***, Año XVIII, N°5, 10 de marzo de 1930, Madrid, pp.270-272.

3.3. إقامة عشرات المراكز العسكرية الجديدة:

كثيرة هي المراكز العسكرية الداخلية التي استحدثها الإسبان بالمنطقة لأهداف عسكرية محضة: مراقبة تحركات القبائل والمداشر، وكسر شوكتها بإقامة ثكنات للمراقبة العسكرية، تحولت في كثير من الأحيان إلى أحياء عسكرية مستقلة. وفي الغالب، لم تكن هذه المراكز سوى أحياء عسكرية تتموقع على محاور طرقية مهمة أو كانت مسرحا لمعارك حاسمة بين الجيش الإسباني والمقاومة المحلية. بل إن هذه المراكز العسكرية هي التي شكلت النواة الأولى لمجموعة مهمة من المراكز العسكرية والتي صنفت سنة 1934، ثم باتت فيه بعد مراكزا لهذه الجماعات القروية: تارگيست، باب تازة، باب برد، عزيب ميضار، خميس تمسمان، اثنين سيدي اليمني، إزمورن، دار الشاوي، تموروث ثلاثاء بني أحمد، واد لاو،... إلخ.

3.4. تنفيذ مخطط المشاريع العمومية الكبرى بالمنطقة سنة 1928

عرف صيف 1928 إصدار ظهيرPlan General de Obras Públicas خاص بمخطط المشاريع العمومية رصدت له ميزانية ضخمة لتنفيذه، قدرت ب 82 مليون بسيطة، خاصة إقامة البنيات التحتية من طرق وقناطر ومنارات ومؤسسات مدنية وغيرها[32]. بموجب هذا الظهير، فإنه يتم استكمال الشبكة الطرقية القائمة بربط مدينتي تطوان بمليلة بطريق داخلي بغلاف مالي 31 مليون بسيطة، تعمير كل المراكز الحضرية وتأهيلها بالأحياء السكانية وربطها بشبكة الماء الصالح للشرب بميزانية 4.200.000 بسيطة، إقامة مختلف المصالح الإدارية العمومية بهذه المراكز كالمستشفيات والمدارس والسجون وغيرها ب 5.900.000 بسيطة، إقامة قنطرة على نهر ملوية، بناء منارة جديدة، سقي بعض المناطق لملوية، إلخ[33].

ولقد تلاه إصدار ظهير آخر تمت بموجبه برمجة هذا الاستثمار المالي على مدى خمس سنوات، وفق الشكل التالي: 7 ملايين بسيطة لسنة 1928، 18.500 مليون بسيطة لسنة 1929، 18.500 مليون بسيطة لسنة 1930، 19 مليون بسيطة لسنة 1931، 19 مليون بسيطة لسنة 1932[34]. من البديهي أن تنفيذ هذا المخطط لن يتأتى بدون استغلال مجالات غابوية معينة، خاصة تلك الواقعة على طول الطريق ما بين تطوان ومليلة، المحاذية لمجموعة من القرى والمداشر الصالحة للاستغلال من أجل إحداث المراكز العسكرية المستحدثة بداخل جبال الريف. كما شمل هذا المخطط بناء منشآت صحية وأخرى إدارية بمدن أصيلا وتطوان

32 «Dahir aprobando el plan de Obras públicas para esta Zona», ***B.O.Z.P.E.M***, Año XVI, N° 11, 5 de junio de 1928, Madrid, pp. 604-607.

33 «Dahir aprobando el plan de Obras públicas para esta Zona», ***B.O.Z.P.E.M***, Año XVI, N° 11, 5 de junio de 1928, Madrid, pp. 605.

34 «Dahir acordando la emisión de un empresto de 82 millones de pesetas para llevar a la ejecución del plan general de Obras publicas de esta Zona de Protectorado y encomendando al Gobierno de la nación Protectora la contratación», ***B.O.Z.P.E.M***, Año XVI, N° 11, 5 de junio de 1928, Madrid, pp. 607-609.

والعرائش والقصر الكبير. يبدو أن هذه السنة كانت محطة مهمة في تاريخ التعمير الكولونيالي بشمال المغرب، على جميع الأصعدة، نظرا لنهاية مسلسل "تهدئة" قبائل المنطقة والذي سمح ببرمجة ميزانية مهمة للأوراش الكبرى بالمنطقة، من قبيل بناء موانئ ومطارات. ذلك أنه خلال سنة 1928، صدر ظهير خاص بإحداث المنطقة الساحلية لميناء الحسيمة[35]. مثلما تم خلال صيف السنة الموالية المصادقة على مشروع إقامة الطريق الرابطة بين الحسيمة وتارگيست على مسافة تقدر ب 75 كلم، بميزانية 825، 86 بسيطة إسبانية، مرورا بسوق أثنين بني حذيفة[36]. وبطبيعة الحال، شق هذه الطريق مر على حساب إجتثات بعض المجالات الغابوية.

عموما، لم يتم الالتزام ببنود هذا التصميم وفق الجدول الزمني المسطر له لأسباب اقتصادية وأخرى سياسية، لهذا تأخر تنفيذ عدة مشاريع خصوصا تلك المتعلقة بالبنيات التحتية.

3.5. شق خط السكك الحديدية المغربية والإسبانية (1948-1958)

لم يعرف شمال المغرب خطوطا للسكك الحديدية بالمعنى المتعارف عليه حاليا لهذه الشبكة إلا مع الاستعمار الإسباني. فقد أقر إقامة ثلاثة خطوط سككية بشمال المغرب[37]. وهكذا، اتخذ الخط الأول من ثغر سبتة السليبة نقطة انطلاقه في اتجاه شفشاون، مرورا بالفنيدق والمضيق ثم تطوان. غير أنه توقف عند قرية الزينات، الواقعة على بعد قرابة عشرين كيلومتر إلى الشمال-الشرقي لتطوان. كان الهدف من إقامة هذا الخط السككي نقل أكبر عدد من الجنود الإسبان القادمين من سبتة السليبة عبر القطار إلى القبائل الداخلية لمنطقة جبالة-غمارة، وفي أسرع الأوقات. وبالفعل، عرف هذا الخط نجاحا مهما على المستوى العسكري في سنوات العشرينات من القرن الماضي[38]، لكنه فشل في إقناع المدنيين من المغاربة على ركوبه لأسباب مختلفة. وفي صيف سنة 1956، تم عرض الشطر الثالث من تجهيزاته ومواده الأولية من برونز ونحاس للبيع في المزاد العلني[39].

أما الخط السككي الثاني فكان يمر بالعرائش والقصر الكبير على طول 28 كيلومتر ويندرج ضمن المشروع السككي الأول من نوعه بالمغرب والذي ربط فاس بطنجة. فرضت أشغال هذا المشروع التنسيق بين السلطتين الفرنسية والإسبانية، لأنه كان يضمن الربط بين

35 « Dahir estableciendo la zona litoral de servicio del puerto de Villa Sanjurjo», ***B.O.Z.P.E.M***, Año XVI, N° 7, 10 de abril de 1928, Madrid, pp. 447-449.

36 ***B.O.Z.P.E.M***, Año XVII, N° 15, 1 agosto de 1929, Madrid, pp.748.

37 Anónimo, «España en Marruecos», ***Blanco y Negro***, Madrid, 23/04/1933, p.70.

38 López López, Emilio, «Crónicas de la campaña. Consecuencias de la victoria», ***A.B.C.***, 25/09/1924, Madrid, p.11.

39 Delegación de Obras Publicas y Comunicaciones, « Subasta de Chatarra», ***Boletín Oficial de la Zona Norte de Marruecos***, Año XLIV, N° 26, 29 de junio de 1956, Tetuán, p. 709.

المناطق الثلاث للحماية بغية الوصول إلى حاضرة المنطقة الدولية: طنجة من أجل التصدير. لهذا، عرف هذا المشروع توقيع اتفاقية تعاون بين الفرنسيين والإسبان سنة 1914، تضمن المصادقة على دفاتر التحملات من جهة [40]، وإقامة شركة مشتركة الفرنسية-الإسبانية للسكك الحديدية لتنفيذ هذا المشروع، من جهة أخرى[41]. نظرا للطبيعة الجغرافية الصعبة لمسار هذا الخط السككي، تأخر تنفيذ الأشطر الأخيرة لهذا المشروع حتى سنة 1918[42].

بينما تركز الخط السككي الثالث بالجهة الشرقية، حيث شكل ثغر مليلة السليبة نقطة انطلاقه في اتجاه الناظور وتيساتين[43].

اعتمد هذا الخط السككي على نقل العتاد العسكري الإسباني القادم من إسبانيا في اتجاه المناطق الداخلية لهذه الجبهة. وقد أستغل أيضا لنقل الثروات المعدنية المستخرجة من المناجم الكائنة بالمنطقة.

إذا كان مشروع تطوير خطوط السكك الحديدية بشمال المغرب توقف لأسباب مختلفة، فإن السلطات الإسبانية عملت على إصدار أول نص تشريعي لوضع القواعد الجديدة هذه الشبكة سنة 1942، ثم قامت متأخرة على إصدار القانون المنظم لربط مختلف مصالح هذه الشبكة بالبلدين: إسبانيا والمنطقة الخليفية بداية سنة 1947[44]. فهل هذا الأمر كان مرتبطا برغبتها في ربط الشبكتين المغربية والإسبانية ضمن مرجعية قانونية موحدة، خصوصا وأن الوضعية العامة لهذه الشبكة في إسبانيا كانت بعيد الحرب مهترئة وغير صالحة للاستعمال، أم أن الأمر لا يعدو إجراء قانونيا للتمهيد لمسلسل إجتثات غابات المنطقة الخليفية لأغراض إسبانية؟

بالفعل، بلغت الشبكة الحديدية بعيد نهاية الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) حالة يرثى لها، نتيجة تعرضها لمختلف أنواع القصف والسرقة مما أدى إلى تدهور عام

---

40 «Ley aprobando los Convenios y pliegos de condiciones referentes al ferrocarril de Tánger à Fez», ***B.O.Z.I.E.M***, Año II, N°32, 25 de julio de 1914, Madrid, pp.459-460.

41-Voir: - «Compañía Franco-Española del ferrocarril de Fez à Tánger: Convenio», ***B.O.Z.I.E.M***, Año II, N°32, 25 de julio de 1914, Madrid, pp.461-497.
-» Pliego de condiciones», ***B.O.Z.I.E.M***, Año II, N°32, 25 de julio de 1914, Madrid, pp.498-566.

42 «Anuncio de subasta para la construcción de los lotes 5, 6 y 8 de los trabajos de infraestructura del ferrocarril de Tánger à Fez (Sección francesa)», ***B.O.Z.I.E.M***, Año VI, N°18, 25 de septiembre de 1918, Madrid, p.758.

43 López López, Emilio, «España y Marruecos. Como e pone en valor un protectorado», ***A.B.C.***, 09/05/1931, Madrid, p.24.

44 « Dahir aprobando el reglamento de los ferrocarriles de esta zona de protectorado», ***B.O.Z.P.E.M***, Año XXXV, N° 14, 4 de abril de 1947, Tetuán, pp.392-417.

لوضعيتها[45]. فكان لزاما تجديدها جملة وتفصيلا. ولأن استنزاف غابات جنوب إسبانيا لشق هذه السكك الحديدية لم يكن كافيا لاستكمال هذا المشروع الضخم، انتقل مدير الغابات الإسباني شخصيا إلى منطقة غمارة من أجل حصر العينات المناسبة لهذا المشروع، خاصة الموجودة بجبل بوهاشم (هذا الجبل مقابل لمدينة شفشاون).

وفي سنة 1948، سمح مجلس إدارة السكك الحديدية الإسبانية بإجتثات 150.000 مربع من خشب الأرز و 100.00 من الخشب المقطع على شكل دوائر والذي يستغل لصناعة ما ينيف على 2 مليون من خطوط السكك. ولتسهيل عملية نقل هذه الكميات الهائلة من الأخشاب، أقامت السلطات الإسبانية وحدات صناعية لتقط يعها، كتلك التي كانت قائمة غير بعيدة من سوق الأربعاء، بقبيلة بني حسان، على طول الطريق الرابطة بين شفشاون وتطوان. لقد أدت هذه الحملة النظامية للإجتثات إلى قطع كل العينات الصلبة من الأرز المتوطنة، مما أدى إلى انخفاض المساحة الغابوية بهذه المنطقة إلى النصف، بحسب بعض الجغرافيين الإسبان[46].

إجمالا، أكد هذا الباحث الجغرافي الإسباني بناء على دراسة مستفيضة للأرشيف الإسباني الخاص بهذا الموضوع على الاستغلال المفرط والممنهج من قبل السلطات الإسبانية للمجالات الغابوية بشمال المغرب من أجل استكمال مشروع بناء الشبكة الحديدية الإسبانية، لمدة تصل إلى عشر سنوات مابين 1948-1985 [47].

4. القطاع الغابوي في ميزان تقلبات الهيكلة الإدارية والمتغيرات السياسية

كان النموذج الإداري المعتمد في الحماية الإسبانية مأخوذا عن النموذج الفرنسي في المنطقة السلطانية، أي أن إسبانيا تحيك على منوال فرنسا كنظام استعماري. إذ كان الجانب التطبيقي في ذلك واضحا من خلال إخضاع المنطقة لإدارة الشؤون الأهلية التي تتبع بدورها للمفوض السامي بتطوان، لضبطها إداريا وعسكريا[48]. غير أن الإمكانيات المادية واللوجستكية والبشرية التي وظفتها الإدارة الفرنسية بالمغرب كانت أكثر تنظيما وقوة وصرامة من مثيلاتها

45 Arque Jiménez, Eduardo, «Madera para RENFE. El aprovisionamiento ferroviario de madera en los montes españoles (1942-1953)»,*Cuadernos Geográficos*, N°44, 2009-1, p. 52.

46 Arque Jiménez, Eduardo, «La contribución de los montes del Protectorado español del norte de Marruecos al abastecimiento ferroviario de madera (1948-1958) «, ***ERIA***, 78-79, 2009, p.10.

47 Ibid., pp. 5-20.

48 بويقران محمد ،المغرب والجمهورية الثانية في إسبانيا 1931 - 1936، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2013، ص. 115.

الإسبانية لاعتبارات مختلفة، منها على سبيل المثال أن الأوضاع السياسية الداخلية بإسبانيا لم تكن تتمتع بالاستقرار الدائم، نتيجة فساد إداري وأزمات اقتصادية واجتماعية عصفت غير ما مرة بحكوماتها. وهذا ما يفسر إلى حد كبير التقلبات الإدارية التي عرفتها مصالح الغابات بشمال المغرب ما بين مديريات مختلفة في غضون سنوات قليلة. فكلما عرف النظام السياسي الإسباني تغييرات، انعكس ذلك سلبا على المصالح الإدارية العاملة بشمال المغرب، سيما المديرية المكلفة بتدبير الغابات.

بمجرد دخول اتفاقية الحماية حيز التنفيذ، صدر قرر ملكي إسباني بتاريخ 27-2-1923 والذي يعد بمثابة القانون التنظيمي للهياكل الإدارية للحماية الإسبانية بالمنطقة الخليفية، وذلك بتعيين ثلاثة مندوبين تحت إمرة المقيم العام الإسباني، وهم:

- مندوب الشؤون الأهلية والذي يعد بمثابة الكاتب العام لهذه المصالح الإدارية؛

- مندوب التعاون والشؤون المادية؛

- مندوب الشؤون المالية والاقتصادية والذي يعد المسؤول عن عدة مصالح من بينها: البريد، الاتصالات، الأشغال العمومية، المناجم والزراعة والغابات[49]. الملاحظ أن مهام هذا المندوب تميزت بأهمية قصوى، غير أنها كانت متنوعة إلى حد كبير، مما يصعب من مهام تدبيرها.

على المستوى الإداري، كانت المنطقة الخليفية تضم ثلاث مديريات جهوية للغابات تتوزع على الشكل التالي:

- مديرية اللوكوس والتي تتخذ من العرائش مقرا لها، وتغطي المجال الترابي لهذه المنطقة؛

- مديرية جبالة-غمارة والتي تتخذ من تطوان مقرا لها وتغطي هاتين المنطقتين؛

- مديرية الريف والكرط والتي اتخذت من مليلة عاصمة لها. نسجل هنا أن هذه المديريات الغابوية الإدارية كانت تدير مجالات غابوية وترابية شاسعة بإمكانيات مادية وبشرية محدودة جدا، وتحت إكراهات وضغوطات كثيرة بشرية وطبيعية. ولقد تم الاحتفاظ بهذه المنظومة الإدارية للغابات حتى الاستقلال.

---

49 Villanova, J. L, « Repercusiones medioambientales de la acción colonial española en el Norte de Marruecos)», p17-18

5. الترسانة القانونية للحفاظ على الموارد الغابوية بين الكرنولوجية التاريخية وتطور المتون

5.1. القوانين الموازية:

نقصد بالقوانين الموازية تلك التي كانت ذات ارتباط محدود بالمجالات الغابوية، بصفة غير مباشرة، غير أنها تميزت بأهمية قصوى، نظرا لتداخلها مع النصوص القانونية الأخرى في تدبير هذه الموارد. لا يمكننا الإحاطة بكل القوانين الموازية، لكن آثرنا الوقوف عند بعضها فقط، ومن بينها مثلا قانون الملكية العقارية.

فلقد طرح تعدد الملكية العقارية للمجال الغابوي مسألة الحفاظ عليه في شموليته، بغض النظر عن وجود مناطق غابوية تابعة لأملاك الدولة، وأخرى عبارة عن أراضي تابعة للأحباس مثلا، وأخرى ذات ملكية خاصة وأخرى ذات ملكية جماعية. لهذا،ارتأت السلطات الإسبانية توحيد التعامل مع كل المجالات الغابوية، بغض النظر عن الاختلاف في الملكية العقارية. وفي هذا الإطار، تم إصدار ظهير بتاريخ 23 ذي الحجة 1347هـ/ 1 يونيو 1929 بمثابة القانون المؤطر لتسجيل وتحفيظ أملاك المخزن والجماعات الترابية [50]. تصدرت مديرية التدخلات المدنية بمختلف مصالحها العسكرية والمدنية بتدبير هذه الأملاك والتي صنفت وفق الشكل التالي:

- الأملاك الحضرية الكائنة داخل وفي حدود المجال الحضري للمدن وللقرى، سواء أكانت عبارة عن بنايات سكنية أو أراضي.

- الأملاك القروية تضم الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة سواء أكانت طبيعية أو من الإنتاج البشري والقائمة في وسط أو في حدود المداشر.

-الأملاك الغابوية تضم الأراضي المغروسة بالأصناف الغابوية.

في سنة 1942، صدر القانون المنظم للجماعات الترابية، القروية منها والحضرية، والذي سمح لأول مرة لهذه المؤسسات من الاستفادة من 20 بالمائة من مداخيل استغلال المجالات الغابوية التابعة لها، بهدف إقامة منشات عامة على غرار سقايات للماء والمصابن

---

50 «Dahir aprobando y poniendo en vigor el Reglamento para la catalogación y deslinde de los bienes Majzén y de las colectividades indígenas», ***B.O.Z.P.E.M***, Año XVI, N° 14, 25 de julio de 1929, Madrid, pp. 678-687.

العمومية، ومستوصفات للأطباء والبيطريين وتقوية بنية الأسواق القروية من أجل تحسين جودة حياة الساكنة المحلية[51].

5.2. قوانين تدبير الموارد الغابوية:

وضعت الحماية الإسبانية ترسانة قانونية مهمة لتدبير الموارد الغابوية بالمنطقة الخليفية، خصوصا بشمال المغرب. تميزت هذه الترسانة بالكرونولوجية التاريخية وفقا لتطور مسار الاحتلال العسكري لهذه المنطقة من جهة، وبتطور المتون القانونية مراعاة للتجديد والتحيين والاستجابة لكل الحاجيات المستجدة للإدارة الإسبانية من قبيل شق خط السكك الحديدية أواسط الأربعينات من القرن الماضي، وتسويق أخشاب الغابات المغربية لفائدة مقاولات المعمرين الإسبان وبشكل حصري أواخر نفس هذا العقد لأغراض تجارية.

لم نجد قوانين خاصة بتدبير ثروات المجالات الغابوية بالمنطقة الخليفية قبل خريف 1918، ذلك أنها، هذه السنة، شكلت البداية التشريعية المرتبطة بتقنين شؤون هذه المجالات: الحراسة الغابوية والرعي واستغلال مواردها من أخشاب وحلفاء وفلين، إلخ. ويمكن تصنيف هذه القوانين إلى مجموعة من الظهائر الخليفية والمراسيم الوزارية التي أصدرها مختلف المقيمين العامين الإسبان بالمنطقة. وقد شهدت بعض بنود هذه النصوص القانونية تغييرات وتعديلات مهمة بين الفترة والأخرى. عرف إذن خريف 1918 إصدار ثلاثة قوانين مهمة، بمثابة اللبنات الأولى للسياسة التشريعية في هذه المجال. يتعلق الأمر بالقانون الأول ذي 35 بندا والذي يؤطر عمليات استغلال كل المواقع الغابوية بالجبال التابعة للمخزن والأراضي التابعة للجماعات[52]. ثم تلاه قانون آخر يحدد شروط التحاق الشباب بمهام حراس الغابات والذي حدد ما بين 18 سنة وما فوق، مع التمتع بلياقة بدنية قوية، ناهيك على المهام المنوطة القيام بها[53].

يبدو أن المعمرين الإسبان بادروا إلى التعبير إلى اهتمامهم باستغلال حقول الحلفاء الكائنة بالريف الشرقي. لهذا، عملت السلطات على الاستجابة إلى مطالبهم، بمنحهم التصاريح الأولى للاستغلال والتي أصدرتها السلطات الإسبانية خلال هذه السنة، كظهير 16 يونيو 1918 لتقنين عمليات استغلال الحلفاء، ذات الانتشار الواسع بجبال كبدانة: زايو،

---

51 Garrido Almonacid, A, **La intervención forestal en el protectorado de España en Marruecos**, Tesis doctoral, Facultad de Humanidades y Ciencias de la Educación, Universidad de Jaén, 2011, p.433.

52 -«Dahir referente a la publicación de los Reglamentos de aprovechamientos y de Guardería y Policía forestal, y Decreto correspondiente», ***B.O.Z. I.E.M.***, Año VII, N°22, 25 de noviembre de 1918, Madrid, p.878.
- « Reglamentos para la ejecución de aprovechamientos forestales», ***B.O.Z.I.E.M.***, Año VII, N°22, 25 de noviembre de 1918, Madrid, pp. 879-886.

53 «Reglamento de Guardería y Policía forestal», ***B. O. Z.I.E.M.***, Año VII, N°22, 25 de noviembre de 1918, Madrid, pp.886-891.

مولاي رشيد، ظهار الكدان، غار الحمار، إلخ[54]. والملاحظ أن هذه التصاريح القانونية كانت لخدمة المعمرين الإسبان الذين استفادوا من مراسيم تفويت استغلال حقول الحلفاء الكائنة بسواحل ريستينگا ومصب ملوية وقلعة صنهاجة ورأس المذرات الثلاث، سنة 1928 [55]. من بين القوانين المهمة التي أصدرت أيضا خلال هذه الفترة، قانون القنص بالأسلحة بموجب ظهير29 ربيع الأول 1348هـ.

4 شتنبر1929 والذي حدد شروط قاسية للاستفادة من رخصة مؤقتة لحيازة السلاح لممارسة هذا النشاط خلال فترات محددة وفي مناطق غابوية معلومة بغية اصطياد أنواع معينة من الوحيش، ولكن تحت مراقبة مشددة ومشتركة لرجال السلطة العسكرية والمدنية والبلدية[56]. كما حدد هذا القانون شروط ممارسة هذا النشاط من قبيل مثلا منع بيع الطرائد في الأسواق، والطرق العمومية، والفنادق التقليدية، إلخ.، إذ حدد هذا القانون ضرورة الاستعمال الشخصي لهذه الفرائس، بدل اتخاذ هذا النشاط لأهداف تجارية[57]. من خلال دراسة هذا النص القانوني، تبدى لنا أن هذا القانون يتميز بحساسية مفرطة، نظرا لرغبة السلطات الإسبانية في التضييق على المغاربة للاستفادة من رخص سلاح الصيد، نظرا لكثرة الشروط المادية وصعوبة الإجراءات القانونية والإدارية الموضوعة في وجه المغاربة. لهذا فإن صياغة هذا القانون خدمت السلطات الاستعمارية للإبقاء على هذا النشاط حكرا على المعمرين. ثم إن هذا الظهير لم يتم تنفيذه الإ بإصدار القانون التنفيذي للقنص صيف سنة 1942 [58]. لقد عثرنا على لوائح للمستفيدين من رخص ممارسة القنص بمختلف جهات الشمال لسنة 1942 مثلا والتي تضم فقط أسماء المعمرين الإسبان وقلة من الأعيان المغاربة، خصوصا بجهة جبالة والعرائش والريف والكرط، في حين لم يستفد أي أحد بمنطقة غمارة[59].

54 «Dahir para la subasta de los espartizales de la Región oriental», ***B. O. Z. I.E.M.***, Año VII, N°14, 25 de julio de 1918, Madrid, p.566.
- «Pliego de condiciones para la subasta de espartizales de la Región oriental», ***B.O.Z.I.E.M.***, Año VII, N°14, 25 de julio de 1918, Madrid, pp. 567-570.

55 Voir à titre d'exemple:
- «Decreto visirial otorgando una concesión para la explotación de la esponja en la costa de Marruecos, en el trozo comprendido entre la Restigna y el linde de la Zona de Protectorado español», ***B.O.Z.P.E.M.***, Año XVI, N°9, 10 de mayo de 1928, Madrid, pp. 548-549.

56 «Dahir aprobando y poniendo en vigor el Reglamento para el ejercicio de la Caza «, ***B.O.Z.P.E.M***, Año XVII, N° 26, 25 de diciembre de 1929, Madrid, pp.1258-1286.

57 Ibid., p. 1262.

58 «Dahir poniendo en vigor el Reglamento de Caza «, ***B.O.Z.P.E.M***, Año XXX, N° 23, 20 de agosto de 1942, Tetuán, pp.675-698.

59 Delegación de Asuntos Indígenas, «Relación de las licencias de uso de armas de caza y para cazar expedidas en la zona de protectorado durante el mes de octubre de 1942», ***B.O.Z.P.E.M***, Año XXX, N°36, 31 de diciembre de 1942, Tetuán, pp. 1331-1332.

لقد عرف البند 26 من قانون القنص بعض التغييرات بموجب ظهير آخر صدر سنة 1945 والذي فرض المزيد من الإجراءات الاحترازية من قبيل ضرورة انضمام المستفيد من الرخصة إلى الفيدرالية الإسبانية-المغربية للصيد والقنص وفرض التزامات جديدة على كل ممارسي الصيد سواء بالسلاح أو بدونه، رفقة الكلاب أو بالجياد[60].

تميزت ثلاثينات القرن الماضي دائما بتفويت صفقات عمومية لشركات إسبانية بذاتها لتدبير بعض الموارد الغابوية مثل منتجات الفلين وخشب التدفئة وغيره، حيث باتت هذه المقاولات محتكرة لكل هذه الصفقات بالمنطقة خلال هذه العشرية[61]. لم يكن يتعدى عدد هذه المقاولات أصابع اليد، مما يؤكد على احتكارها التام لهذا المجال، سيما وأنها كانت مستقرة في المدن الساحلية مثل مليلة، تطوان، وسبتة لتسهيل تصدير منتجاتها إلى الخارج وهي: Compañía de Industrias Corcheras de:

Empresa Industrias del Corcho, S.A., Marruecos.

6. المحاور الكبرى للمخطط الغابوي (1949-1944)

كان المقيم العسكري الإسباني للمنطقة الخليفية للويس أوركاز أثناء ولايته الثانية في أربعينات القرن الماضي، رائد المخطط الغابوي بغية النهوض بهذا القطاع، ذلك أنه أصدر عدة مراسيم تنظيمية جديدة، نذكر من بينها قانون 4 شتنبر 1944.

كما اهتم بتطوير بعض الأنشطة المدرة للدخل والمرتبطة دائما باستغلال الموارد الغابوية، من قبيل التأطير القانوني لتطوير الصناعات الفلينية في كل من مدينة شفشاون ودار الشاوي، بحسب أحد النصوص القانونية الصادر في 4 شتنبر1944 [62]. واضطلعت مدينة تطوان باحتضان واحدة من أكبر الشركات الخاصة بصناعة الفلين برأسمال يبلغ حوالي 2 مليون بسيطة. وكانت هذه الشركة تتحكم في مساحات غابوية تبلغ حوالي 64483 هكتار في المناطق الجبلية للمنطقة الشمالية، حيث تستخرج منها الفلين وتقوم بتصنيعه أو بتصديره خاما. وقد شكلت غابة

60 «Dahir de 14 de noviembre de 1945, modificando el artículo 26 del Reglamento de Caza de la Zona», ***B.O.Z.P.E.M***., Año XXXIII, N°44, 28 de diciembre de 1945, Tetuán, pp.1118-1119.

61Sección de Montes, «Autorizaciones concedidas para verificar estudios de planes de explotación de alcornocales», ***B.O.Z.P.E.M.***, Año XVIII, N°2, 10 de febrero de 1930, Madrid, pp.113-119.
-Dirección de Colonización (Agricultura, Montes y Comercio),»Pliego de condiciones para el estudio del plan de explotación de cedrales, con sujeción al Reglamento de 18 de agosto de 1928», ***B.O.Z.P.E.M.***, Año XVIII, N°3, 10 de febrero de 1930, Madrid, pp.166-177.

62 Administración pública del protectorado, «Ordenanza de S.A. El Ato Comisario aprobando las bases y los pliegos de condiciones para los concursos de adjudicación de explotación corcheras y maderas en esta zona del protectorado», ***B.O.Z.P.E.M***, Año XXXII, N° 25, 10 de septiembre de 1944, Tetuán, pp.936-938.

"الخليفة" التي كانت تمتد على مساحة ألفين وخمسمائة هكتار بين القصر الكبير والعرائش، مصدرا مهما للفلين. كما كانت هذه الشركة تلعب دورا طلائعيا في الحفاظ على الغطاء النباتي لمنطقة اللوكوس، مع توفير الأخشاب والفحم والأخشاب لمدينتي القصر الكبير والعرائش[63].

رنا هذا المخطط رد الاعتبار للمغرب على العموم من خلال تثمين موارده الغابوية، عبر تشجير 14.474 هكتار بميزانية إجمالية تقدر ب 742 754 17 بسيطة إسبانية، ترمي إلى تشجير 849 هكتار بالأشجار المثمرة بميزانية 58 92 31 بسيطة وبناء 28 إقامة غابوية بمقدار 600 91 بسيطة[64].

1.6. التنفيذ التدريجي لمسطرة تحديد بعض المناطق الغابوية

قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية والتي نأى نظام فرانكو في الانخراط الفعلي في معاركها إلى جانب دول المحور: ألمانيا، إيطاليا واليابان، بادرت السلطات الإسبانية إلى اعتماد مخطط خاص بالنهوض بالمجال الغابوي. من بين الخطوات المهمة التي مهدت لهذا المخطط الغابوي تحفيظ بعض المناطق الغابوية والتي صدر بحقها مراسيم وزارية مساحاتها وحدودها الجغرافية وطرق تدبيرها الغابوية. ابتدأت هذه العملية سنة 1942 لتستمر طيلة مدة الحرب العالمية.

تمركزت هذه المناطق الغابوية المحفظة بجهتي غمارة والكرط. نذكر من بين هذه المناطق غابة جبل سكنى المقابل لمدينة شفشاون، -حيث المنتزه الجهوي الحالي لبوهاشم-، وغابة براندا المعروفة بحجرة الشريفة بقبيلة غمارة دائما ذات المساحة 2200 هكتار.

وفي نفس السنة، صدر مرسوم وزاري بتحديد غابة دار النساك الموجودة بقبيلة بني زيات، بجهة غمارة من نفس المسطرة[65]. ولقد استمر تنفيذ هذه الإجراءات الإدارية حتى سنة 1945 حيث استفادت بعض المناطق الكائنة بمنطقة الكرط من نفس المسطرة الإدارية، خصوصا المجال الغابوي قائم بقيلة بني شيكر والذي يمتد على مساحة ستة هكتارات[66]. غابة

---

63 - الحاجي سعيد، **القصر الكبير خلال مرحلة الحماية (1912 - 1956)**، إصدارات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2016، ص. 207.

64 Garrido Almonacid, Antonio, **Los inicios de la gestión forestal española en el Norte de Marruecos (1912-1927)**, Servicio de Publicaciones, Colección: Territorio y Sociedad; 10, Universidad de Jaén, 2014, p.137.

65 « Decreto visirial aprobando el expediente de delimitación de la finca rustica forestal propiedad del Majzén denominada «Gaba Dar Nesok» «, ***B.O.Z.P.E.M***., Año XXXIII, N°19, 10 de julio de 1942, Tetuán, p.546-549.

66 « Decreto visirial acordando la delimitación de la finca rustica propiedad del Majzén; denominada, «Admarin Al-Lal», situada en la kabila de Beni Chicar del Territorio del Kert», ***B.O.Z.P.E.M***., Año XXXIII, N°11, 20 de abril de 1945, Tetuán, p.289.

جبل الحاقة ذات المساحة 204 هكتار بالقرب من الولي الصالح سيدي المخفي بجبل ماگو، مدشر هارونين، بقبيلة الأخماس[67].

2.6. الشروع في تشجير بعض المناطق بالأشجار المثمرة (نموذج قبيلة بني بوفراح باللوز سنة 1945)

عرف خريف سنة 1938 إصدار ظهير جديد خاص بإحداث المجلس الأعلى لإعادة التشجير الغابوي والذي يوجب إقامة مسالك ترابية ومآوي لحراس الغابات. تكمن أهمية هذا النص القانوني في السماح للسلطات الغابوية التدخل في مختلف أنواع الملكية للأراضي الغابوية: الأحباس وأراضي الجماعات والخواص[68]. صحيح أن إصدار هذا القانون جاء متأخرا مقارنة مع نصوص أخرى، لكن هذا لا يعني أن شمال المغرب لم يعرف حملات تشجير قبل هذا التاريخ، بل عرفها لكن بصفة محدودة، خصوصا في المناطق المجاورة للعرائش وسبتة ومليلة في عشرينات القرن الماضي. من بين القبائل التي استفادت من هذا الظهير، نذكر قبيلة بني بوفراح الكائنة حاليا بإقليم الحسيمة، سنة 1945 من حملة تشجير واسعة بالأشجار المثمرة، خاصة أشجار اللوز.

خاتمة

لقد اعترفت معظم الدراسات الكولونيالية والحديثة الإسبانية بغنى الموارد الغابوية بالمنطقة الخليفية(الأخشاب، فلين، حلفاء، حطب)، بغية تخفيف الصدمة النفسية عن سلطاتها من احتلال منطقة فقيرة، كما أقرت هذه الدراسات بمسؤولية مختلف وحدات الجيش الإسباني في الاستغلال الجائر لهذه الموارد زمن حرب الريف، بحكم الظروف العسكرية القاهرة لهذه الحرب من أجل إطعام وتدفئة هذه الوحدات. وربما هذا الأمر الذي جعل من المصالح الغابوية تتجاهل لاحقا وإلى حد ما الاستغلال غير المعقلن للساكنة المحلية، الذي لم يصل إلى درجة الحدة لاعتبارات كثيرة. لكن انطلاق مشاريع البناء وشق الطرق والقناطر والسكك الحديدية بالمنطقة الخليفية، كما بإسبانيا، جعل غابات هذه المنطقة عرضة مرة أخرى لموجة من الاستغلال بل والإجتثات المنظم. لهذا، بادرت السلطات المكلفة بالغابات إلى دق ناقوس الخطر والمطالبة بتخصيص ميزانية مهمة لما عرف بالمخطط الغابوي لإعادة الاعتبار لهذا المجال الحيوي. ذلك أن كل القوانين التي سنت قبل هذا المخطط الغابوي،

67 « Decreto visirial acordando la delimitación de la finca rustica propiedad del Majzén; denominada «Yebel Khaka», situada en la kabila Ajmás Alto del territorio de Chauen», ***B.O.Z.P.E.M.***, Año XXXIII, N°9, 31 de marzo de 1945, Tetuán, p.243-244.

68 «Dahir creando la Junta Superior de Repoblación Forestal», ***B.O.Z.P.E.M.***, Año XXXVI, N°28, 10 de octubre de 1938, Tetuán, p. 676.

بالرغم من غنى متونها وتنوعها، الإ أنها سعت إلى تقنين الاستغلال الإداري لمختلف الملكيات الغابوية من أراضي الأحباس والجموع والأفراد إما لفائدة معمرين كأشخاص ذاتيين أو كمقاولات متخصصة في استغلال هذه الموارد من قبيل الصناعات الفلينية والحلفاء، إلخ.

كما أن فلسفة قانون القنص مثلا لم تكن تتماشى والإمكانيات المحدودة للمغاربة، بقدر ما كانت تؤسس لثقافة جديدة للقنص تكون حصرا على المعمرين الإسبان أو لفئة محدودة من الأعيان المغاربة، نظرا لصعوبة الإجراءات الإدارية من جهة والحصار المفروض على الاستفادة من رخص القنص، من جهة أخرى.

لا يمكن أن ننكر المجهود التشريعي الهائل الذي قام به الإسبان في مجال الموارد الغابوية من حيث الكم والكيف، إذ تظل هذه النصوص القانونية في مجملها مهمة وملائمة لطبيعة هذه المنطقة، غير أن تنزيلها على أرض الواقع شابه بعض العجز نتيجة فساد بعض المقيمين العامين للمنطقة الذين سعوا للاغتناء على حساب تفويت استغلال هذه المجالات الغابوية إلى بعض الأشخاص القريبين منهم، وتداخل المهام بين عدة قطاعات في تدبير هذا المجال الحيوي.

إجمالا، مكنتنا هذه الدراسة من إدراك الحجم الحقيقي للموارد الغابوية بالمنطقة الخليفية في التطور السياسي لهذه المنطقة وإسبانيا على حد سواء، مما لم نكن نتصوره من ذي قبل. بل إننا وجدنا أن معظم الترسانة القانوينة للحماية الإسبانية كانت لها علاقة مباشرة باستغلال المجالات الغابوية، سواء في ميدان التعمير والبناء والتجارة والصناعة التقليدية والفلاحة وغيرها، مما يؤكد على الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع إبان تلك الفترة.

البيبليوغرافيا

- أفقير الحسين، العبدلاوي محمد، "الموارد المائية بجبال الريف وإشكالية التنمية المستديمة: قراءة في التصورات الجديدة للإعداد المائي الجهوي"، **تنمية جبال الريف: أي إستراتيجية؟**، مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات، رقم 6، جامعة عبد المالك السعدي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999، ص.88-49.
- الحاجي سعيد، **القصر الكبير خلال مرحلة الحماية (1956-1912)**، إصدارات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2016.
- الناصري محمد، **الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها**، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الثانية، مطبعة دار المناهل، الرباط، 2003.
- المساري محمد العربي، **محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة إلى الوطن**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، 2012

• المفتوحي أحمد بوقرب، **منطقة الحسيمة عبر التاريخ ومساهمتها في بناء الحضارة المغربية**، ج: 2، **الثورة الريفية ونشأة مدينة الحسيمة**، الطبعة 2، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2013.

• بودواح، محمد، "الثروة الغابوية: مظاهرها وسبل المحافظة عليها بجماعة عبد الغاية السواحل (الريف الأوسط)"، **قضايا بيئية بجبال الريف المغربية**، تنسيق وإشراف: فرقة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسل: دراسات مجالية، رقم 3، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2008، ص. 136-123

• بويقران خالد، **الاستعمار الإسباني بالمنطقة الخليفية: بين آليات التدخل ومخطط الهيمنة 1912-1956**، تقديم: الدكتورة فاطمة نافع، نشر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة، مطابع الرباط نت، الرباط، 2015.

• بويقران محمد، **المغرب والجمهورية الثانية في إسبانيا 1931-1936**، إصدارات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2013.

• Anónimo, " **Riqueza forestal del Marruecos español"**, ***A.B.C.***,21/11/1952, Madrid, p.24.

• Arque Jiménez, Eduardo, "**La contribución de los montes del Protectorado español del norte de Marruecos al abastecimiento ferroviario de madera (1948-1958)**", ***ERIA***, 78-79, 2009, pp. 5-20.

• Arque Jiménez, Eduardo, "**Madera para RENFE. El aprovisionamiento ferroviario de madera en los montes españoles (1942-1953)**", ***Cuadernos Geográficos***, N°44, 2009-1, p. 51-78.

• Aziza, Mimoun, " **La sociedad rifeña frente al protectorado español de Marruecos (1912-1956)** ", Colección: Alborán, Ed. Bellaterra, Barcelona, 2003.

• Bravo Nieto, Antonio, " ***Arquitectura y urbanismo Español en el Norte de Marruecos*** **",** Junta de Andalucía, Conserjería de Obras Públicas y Transportes, Dirección General de Arquitectura y Vivienda, 2000, Reimpresión abril 2001, Sevilla.

• Bravo Nieto, Antonio, Bellver Garrido, J.A, Laouikili, Mountaser, "Nador (1909-1956). "**Historia de una ciudad del Norte de Marruecos**", ***Aproximación a los edificios históricos y patrimoniales de Málaga, Tetuán, Nador, Tánger y Alhucemas***, Ed. Servicio de Programas del Ayuntamiento de Málaga & Observatorio de Medio Ambiente Urbano, Málaga, 2011, pp.230-241.

• De La Torre, Juan Ruiz, " **La vegetación natural del Norte de Marruecos y la elección de especies para su repoblación forestal** ", Servicio de Montes,

Centro de Investigación y Experiencias Forestales, Larache, 1956.

- Dirección General de Estadística, " **Anuario Estadístico de la zona de protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de África de 1941**", Publicaciones del Ministerio de Trabajo, Madrid, 1942.
- Figueras, Tomas García, " **Marruecos: la acción de España en el Norte de África** ", 3 éd. Ediciones Fe MCMXLIV, Madrid, 1944.
- Garrido Almonacid, Antonio, " **La intervención forestal en el protectorado de España en Marruecos** ", Tesis doctoral, Facultad de Humanidades y Ciencias de la Educación, Universidad de Jaén, 2011.
- Garrido Almonacid, Antonio, " **Los inicios de la gestión forestal española en el Norte de Marruecos (1912-1927) ",** Servicio de Publicaciones, Colección: Territorio y Sociedad; 10, Universidad de Jaén, 2014.
- García-Moreno (C.M.), Velayos (M.), " **La comisión de Estudios del Noroeste de África, 100 años después** ", ***Boletín de la Real Sociedad Española de Historia Natural* ",** (Sección: Biol), 100, (1-4), Madrid, 2005, pp. 187-210.
- Instituto Nacional de Estadística, "**Anuario Estadístico de la zona de protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de África de 1948** ", Publicaciones del Ministerio de Trabajo, Madrid, 1949.
- Jean-Yves Puyo, "**Lyautey et la politique forestière du Protectorat marocain : des influences leplaysiennes " tardives** " ?, in **Frédéric le Play : Parcours, audience, héritage**, Collection : Sciences sociales, Ed. Presses des Mines, Paris, 2007, pp. 239-262.
- LLord O'lawlor, Manuel, " ***Apuntes de derecho administrativo del protectorado de España en Marruecos* ",** Delegación de Educación y Cultura, Centro de Estudios Marroquíes, Editora Marroquí, Tetuán, 1952.
- Más y Guindal, Joaquín, " **Flora de Tetuán y sus inmediaciones** ", ***África. Revista de Tropas Coloniales***., Epoca II, Año X, diciembre, Ceuta, 1934, p.222-224.
- Mouliéras, Auguste, "***Le Maroc inconnu : étude géographique et sociologique***", Deuxième partie : ***Exploration des Djebala (Maroc Septentrional),*** Ed. Augustin Challamel, Paris, 1899.
- Sanjurjo y Sacanell, José, " **Ejercito General de España en Marruecos. Orden general del día 10 de julio de 1927 en Bab Tasa: El Ejército y a las fuerzas navales de Marruecos**", ***África. Revista de Tropas Coloniales***, Epoca II, n° 31, junio, Ceuta, 1927, p.149.

- Valderrama Martínez, Fernando, "***Historia de la acción cultural de España en Marruecos (1912-1956)*** ", Ed. Marroquí, Tetuán, 1956.
- Villanova, José Luis, "***Los interventores: la piedra angular del Protectorado español en Marruecos*",** Colección: Alborán, Ed. Bellaterra, Barcelona, 2006.
- Villanova, José Luis, " **Repercusiones medioambientales de la acción colonial española en el Norte de Marruecos (1912-1956)** ", **Questions environnementales dans les montagnes Rifaines (Maroc),** Coordination et sous-direction: Equipe de Recherches Géographiques sur le Rif, Série : Etudes spatiales, n°3, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Abdelmalek Essaâdi, Imp. El-Khalij El-Arabi, Tétouan, 2007, pp. 9-44.

القوانين الموازية

- "Dahir disponiendo sea cambiado la denominación del lugar denominado "Punta Pescadores" por la de Puerto Capaz", ***Boletin Oficial de la Zona del Protectorado Espanol en Marruecos***, Año XVII, N° 12, 25 junio, Madrid, 1929, p.589.
- "Dahir aprobando y poniendo en vigor el Reglamento para la catalogacion y deslinde de los bienes Majzen y de las colectividades indigenas", ***Boletin Oficial de la Zona del Protectorado Espanol en Marruecos***, Año XVII, N° 14, 25 julio, Madrid, 1929, p.678-687.
- "Dahir creando en Villa Jordana un Junta Vecinal", ***Boletin Oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos***, Año XVIII, N°4, 25 de febrero de 1930, Madrid, pp.219-222.
- "Dahir creando en el poblado de Puerto Capaz un Junta de Servicios Municipales", ***Boletin Oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos***, Año XVIII, N°5, 10 de marzo de 1930, Madrid, pp. 269-272.
- "Instrucciones provisionales para la constitución de la Junta de Servicios Municipales de Puerto Capaz", ***Boletin Oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos***, Año XVIII, N°5, 10 de marzo de 1930, Madrid, pp.270-272.
- "Dahir aprobando y poniendo en vigor las ordenanzas reguladores de las construcciones urbanas de las ciudades y poblados de esta zona de Protectorado", ***Boletin Oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos***, Año XVIII, N°10, 25 de mayo, Madrid, 1930, pp.529-548.

- "Dahir aprobando la delimitación del perímetro del término municipal de Tetuán", ***Boletin Oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos***, Año XVIII, N°10, 25 de mayo, Madrid, 1930, pp. 550-551.
- "Reglamento para la creación y explotación de industrias en general en la zona de protectorado de España en Marruecos ", ***Boletin Oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos***, Año XXVI, N°10, 10 de abril de 1938, Tetuán, pp.209-210.
- Alta Comisaria de España en Marruecos, "Ordenanzas de Trabajo para las industrias de la construcción en la zona del protectorado de España

التدبير الجماعي لنظام الري بالريف
-الريف الأوسط نموذجا-

صباح علاش
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

تعتبر العلاقة بين الإنسان ومجاله مؤشرا واضحا على ما راكمه من تجارب وخبرات سابقة، وما أبدعه وأنتجه من أفكار وتقنيات جديدة، لتنظيم وتطوير مجاله والتكيف مع المستجدات والظروف الطارئة، سواء كانت طبيعية أو بشرية. تتحدد هذه العلاقة من خلال الوضعية القانونية للأرض، وأشكال وطرق استغلالها، وكذا ممارسة مختلف الأنشطة وفق ضوابط وتقنيات متفق ومتعارف عليها. ويأتي استغلال الموارد المائية السطحية والجوفية على رأس هذه الأنشطة، حيث للماء قدرة كبيرة على هيكلة المجال وتوجيه تدبيره.

إن فهم مختلف جوانب استغلال الإنسان لموارد مجاله، اعتمادا على المصادر التاريخية، ونتائج التنقيبات الأثرية، والتحريات الميدانية؛ يفتح إمكانية تحليل جملة من القضايا الاجتماعية التي أثيرت بسبب الماء عبر التاريخ، وكذلك فهم العلاقة الأنطولوجية للإنسان مع الموارد الطبيعية.

تؤكد الدراسات على ضرورة الجمع بين العناصر الطبيعية والاجتماعية والثقافية لدراسة التقنيات المائية، باعتبارها الكل الذي يشكل النظام التقني في هذا المجال المائي.[1] ولفهم كيفية تنظيم المجتمع المحلي لإدارة الموارد الجماعية، يجب الرجوع أساسا إلى فهم التغيرات في نظام الري، وتفكيك قواعد السلوك الفردية والجماعية ضمن مؤسسات التنظيم الاجتماعي لهذه الموارد.[2] وتؤكد الدراسات على سيادة التدبير الجماعي للموارد المائية، والذي يتغير حسب المجالات من حيث رطوبتها أو جفافها، وحسب مواسم الندرة والوفرة.

1 Tariq Madani, La question du partage de l'eau entre amont et aval dans le monde rural marocain médieval, InRuralia 5,2005, p 68-72

2 Pascon Paul et autres, la question hydraulique petite et moyenne hydraulique au Maroc, Rabat 1984

-Ouhajou, M, les rapports sociaux liés aux droits d'eau, le cas de la vallée de Draa, 1990, p87-100

-أيت حمزة، محمد، النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب(نموذج من حوض دادس)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط1987، العدد13، ص133 -152

لمقاربة التدبير الجماعي لنظام الري بالريف، ستركز هذه المساهمة على منطقة الريف الأوسط، من خلال محاولة التأصيل التاريخي لنظام الري بالمنطقة؛ وتحديد أنواع الموارد المائية بها، والوقوف على التدبير التقني الميداني، والتدبير الاجتماعي والقانوني للموارد المائية؛ مستندين على المصادر التاريخية، وبعض الدراسات التي أنجزت خلال المرحلة الاستعمارية، وبداية استقلال المغرب.[3] وكذا التقصي الميداني.

1 - التأصيل التاريخي لنظام الري بمنطقة الريف:

يشمل الري جميع القواعد والممارسات التي تتبع من أجل استغلال الموارد المائية في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي،[4]وقد بلغت الأنشطة الفلاحية بمنطقة الريف مستويات تقنية متطورة بفضل تقنيات الري، وأبرزها ما أنشىء على نهري نكور وغيس[5] من الأرحاء المتحركة بواسطة تدفق الماء، والتي ترتبط بسواقي تستغل قوة تدفق المياه منها لنقلها إلى مناطق بعيدة من أجل ريها.[6] وللاستجابة لمتطلبات الحياة تم الشروع في إنشاء أقدم منظومة لتخزين المياه في تاريخ المغرب ويتعلق الأمر بما ظل محفوظا في الذاكرة، مثل "ثاندا حوا" التي كانت فيما مضى عبارة عن مستنقعات، تم تحويلها إلى بحيرة اصطناعية[7] مخصصة لتخزين قسط من مياه وادي النكور، بما يضمن توفير السقي بالسهل الممتد أسفله على مدار فصول السنة؛ وقد انتبه أحد الدارسين إلى أهمية هذه المعلمة السقوية الرائدة التي كانت حسب التقنيين إنشاء اصطناعيا.[8] وانطلاقا من السواقي المتفرعة عن نهر نكور يعمد مهرة الفلاحين وأهل التجربة إلى فتح القنوات والشليارات بما يتيح تجهيز كافة الحقول بأدق شبكات قود المياه الجارية فيما يشبه كيانا عضويا ويفتح في تلك الساقية شليار، وهي ساقية تهبطها نحو شبر ونصف[9]؛ ويظل التحكم في توزيع المياه على كافة الحقول بأعدل

3 دراسات إميليو بلانكوإيزاكا حول القانون العرفي بالريف، ودافيد هارت حول قبيلة أيت ورياغل، وبول باسكون حول بني بوفراح .

4 Kerbout,M, les conditions humaines de formation et d’évolution des systèmes d’irrigation dans le moyen atlas septentrional Espace Rural,25 juin 1991, p 102-117

5 البكري، المسالك والممالك، فقرة 1282، ص 764.

6 التوري ، عبد العزيز، المسح الأثري لحوض سبو ومنطقة غمارة، نتائج الموسم الأول ، مصلحة الآثار، مجلة كلية الآداب، الرباط 1985، ع 11، ص 151

7 الطاهري، أحمد، فصول مبتورة من تاريخ المغرب، بلاد الريف وحاضرة نكور من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام، إشبيلية2013، الطبعة الأولى202

8 Peres Sanchez, Datos historicos sobre ciudades Rifenas, Tetuan 1952, p40.

9 الطغرني، مخطوط الخزانة العامة ، الرباط د1260، ص44

الحصص أثناء الفصل الجاف، الهدف الاساسي من منظومة السداد والسواقي التي أنشئت على وادي نكور. "يعمد في إطار نظام الجماعة إلى تحديد كافة المستفيدين وفق أدق أنظمة المحاصصة " فيقسمون الماء على دول معلومة بينهم"[10] على مدار الساعة ليلا ونهارا من طلوع الشمس إلى غروبها طوال أيام الأسبوع. وقد تم انشاء محاكم الماء للبث في القضايا المرتبطة بهذا الاخير، وعادة ما تكون مزدوجة فإن حصلت النوبة الأولى لفرقة ما بالليل، أصبحت نوبتهم الثانية بالنهار، بما يحقق أعلى درجات الإنصاف. ويتعهد جميع من يستقي بالنوبة على ساقية معلومة بصيانتها، وإعادة ترميم سدها إذا انخرمت منشآته بفعل تدفق السيول. وفي المناطق التي لا تتوفر على ما يكفي من المياه الجارية وتزخر بالعيون الجوفية، يتم اللجوء إلى استنباط المياه بحفر الآبار وتجهيزها بالدواليب والصهاريج. وفي إطار عمليات البحث عن مواقع المياه الجوفية، يشير محمد بن يوسف الوراق إلى رجل بمرسى بادس، ينبط المياه في المواضع التي لا يعهد فيها ماء عيونا وآبار، وأنه يخبر بقرب الماء وبعده وأنما يستدل على ذلك باستنشاق هواء ذلك الموضع.[11]

اجتهد السكان في استغلال أراضيهم باعتماد أساليب التناوب لتجنب إرهاق التربة، ففي المناطق المسقية يتم التناوب بين المزروعات المختلفة ثلاثيا أو رباعيا، أما في المناطق البورية فكانت تترك أجزاء منها مستريحة دون زراعة بشكل متناوب بين أجزاء الاستغلالية[12]، وأقام السكان قنوات منها ما يعود للمرحلة الوسيطية، كما تشير المصادر ونتائج الأبحاث الأركيولوجية إلى أنه " كانت هناك قناة تربط بين نكور والمزمة[13].

1 - نظام الري بمنطقة الريف وتدبيره:

تعتبر الزراعة البورية والزراعة المسقية أس الاقتصاد في منطقة الريف، غير أن الأراضي المسقية حظيت بعناية أكثر من الأراضي البورية؛ ويعد سهلا النكوروغيس نموذجا لنظام الري في الريف الأوسط بسبب طبيعتهما الفيضية، والتربة الغرينية الخصبة التي يرسبها واديي النكوروغيس. وقبل الحديث عن نظام السقي بالمنطقة، وجب الوقوف على أهم الموارد المائية بالمنطقة وهي:

---

10 ابن رشد ، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، الفتاوى، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، بيروت 1987،ج3، ص 41

11 البكري، فقرة 1305، ص 778.

12 علاش، صباح، غمارة الريف في مرحلة الصراع الأموي الفاطمي من 296هـ إلى476 هـ أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، فاس 2004 ، ص 58

13 البوعياشي، أحمد، الريف بعد الفتح الإسلامي، منشورات معهد مولاي الحسن، تطوان 1984، ج 1، ص 17.

- مياه الأمطار: يعمد السكان إلى حفر أو بناء أحواض مائية تدعى محليا أكلمام،[14] وتشييد بعض القنوات لتوجيه المياه نحو الحوض المكشوف، ويحتفظ بتلك المياه إلى فترة فصل الصيف، لاستغلالها في توريد الماشية والحاجيات المنزلية، كما يعمد السكان إلى بناء الجباب في أحواز منازلهم لتخزين مياه الأمطار، من أجل الاستعمال المنزلي، وسقي الخضر والفواكه المزروعة في هذه الأحواز.

المياه السطحية: تعتبرالمياه السطحية حسب ابن ليون التجيبي[15]، من أحسن المصادر الأساسية في سقي الأراضي الفلاحية تمثلها مختلف الأنهار التي تخترق قبائل الريف الأوسط، وأهمها نهري نكور وغيس حيث تستغل مياههما في سقي الأراضي المجاورة، إذ يقيم السكان سدودا تقليدية صغيرة"أكوك" لصيانة المياه من الضياع ووضع قنوات ممتدة على مسافات طويلة، لإيصال المياه إلى الأراضي المهيئة. كما استغل الفلاحون العيون المائية المتفجرة من باطن الأرض، خصوصا في قبيلتي بقيوة وبني بوفراح[16]،ففي هذه الأخيرة استغل الانسان، ولفترة ضاربة في القدم، المياه الجوفية المتدفقة على سطح الأرض بتجميعها في صهاريج ثم صرفها عبر قنوات مهيأة في انحدارات، وترتبط بقنوات جانبية لتوزيع المياه.[17]

وݣوݣ (صورة شخصية)

---

14 علاش ، صباح ، مدخل إلى المصطلحات والمفاهيم الأمازيغية المرتبطة باستعمال الماء في الريف ضمن كتاب المصطلحات الجغرافية الأمازيغية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط2011،ص110

15 اختصارات من كتاب الفلاحة، دراسة وتحقيق د. أحمد الطاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2001، الطبعة الأولى ص81.

16 موليراس، أوگوست، المغرب المجهول ، ترجمة وتقديم د.عز الدين الخطابي، منشورات تيفراز ، دار النجاح الجديدة ، 2007، ج الأول، ص 89.

- Cressier, Patrice, prospection Archéologique dans le Rif (Zone de l'ancien royaume de Nakur) thèse de 3ème siècle présentée à l'université paris -Sorbonne1981, p109

17 Boudjay(M), prospection d'archéologie médiévale dans la vallée de Beni Boufrah (Rif central, Maroc, premiers résultats, In mélanges de la Casa de Velázquez, 1996, pp 319-334.

المياه الجوفية: كان السكان يقومون بحفر الآبار/ "أنوثن"التي تستغل مياهها عن طريق استعمال الدلاء المربوطة بحبال، ويمتد طول كل حبل حسب عمق البئر. وفي قبيلة بني بوفراح تستغل مياه الآبار بواسطة الدواب "النورية". وحسب بول باسكون فإن معظم الآبار المستغلة في السقي لم يعد صالحا للاستغلال، بسبب هبوط مستوى مياهها وجفافها، لندرة مياه التساقطات؛ وقد لجأت الأسر الميسورة إلى عملية ضخ المياه للسقي.[18]

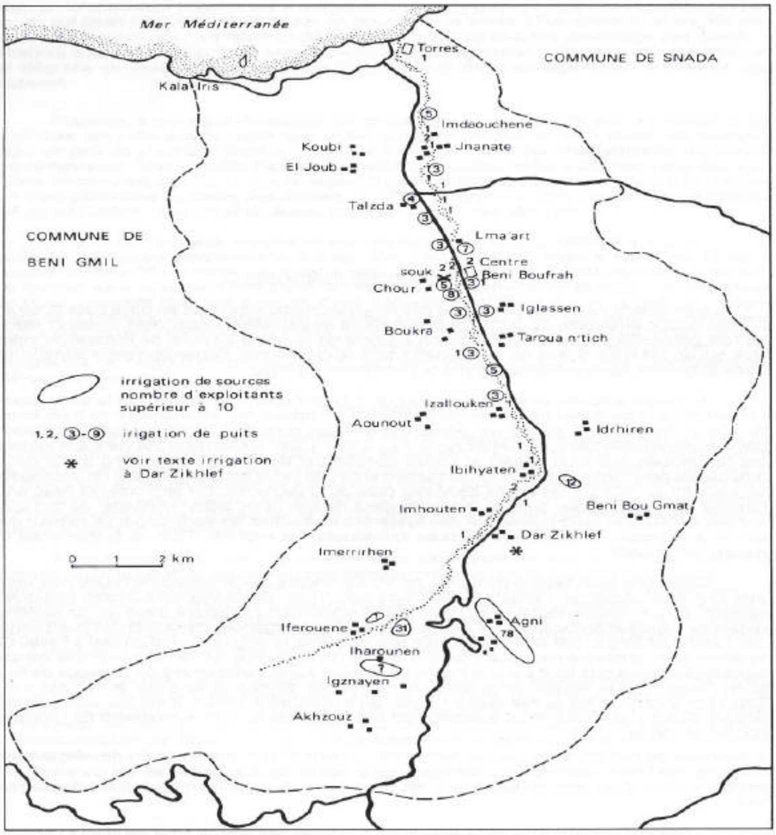

أنظمة الري : العيون والآبار بقبيلة بني بوفراح

Pascon (Paul), DerWusten (Herman van), Les Beni Boufrah.Essai d’écologie sociale d’une vallée rifaine(Maroc), Rabat 1983, p132.

يعتبر نظام الري في شمال المغرب وبالتحديد في منطقة الريف موضوعا غير معروف بشكل دقيق، فالدراسات المرتبطة بالتقنيات والتدبير وحقوق الماء قليلة جدا؛ وتبقى

18 Pascon (Paul), DerWusten (Herman van), Les Beni Boufrah.Essai d’écologie sociale d’une vallée rifaine(Maroc), Rabat 1983, p142

التحليلات محدودة، ولاتتعدى بعض التفسيرات العامة للنظام البيئي. لكن قيمة هذا التراث من المعارف والخبرات التقليدية مبنية على الذاكرة المحلية.[19] يمكن الوقوف عند الشكل الأول من الري الفردي، ففي البداية يتم إعداد الأرض المطلوب ريها وزراعتها، فيتم في البداية إنجاز ذِسْويضِينْ وهي الأحواض الخاصة بالزراعة، هناك من يسميها رْحْواضْ، ويختلف شكلها حسب أنواع المزروعات. وقبل زراعة أي نوع من الخضر أو الفواكه تتم عملية غمر الأحواض المنجزة بالماء، وتسمى هذه العملية أسِيْفْ، ثم تأتي عملية حرث/ ثازويْثْ المزروع المطلوب، ويتم بعده الري الثاني، ويسمى أسْسو ؤفوري؛ ثم يأتي بعده الري الثالث وهو ذِكْسْثْ ؤُغْرافْ، أي إزالة إجتفاف التربة وهي عملية الري التي تستهدف تمكين البذور من الإنبات، وبعد ذلك يتواصل الري بشكل عادي بواسطة أسيْفْ، وهو ما يؤشر على الكميات الكبيرة من المياه المستهلكة في الري.

ذِسْوِضِينْ، سهل غيس (صورة شخصية)

بالنسبة للنظام السقوي بقبيلة آيت ورياغل، سيتم التركيز بالدرجة الأولى على المنطقة الموجودة شمال القبيلة، حيث حوض النكور الذي يشكل مجال زراعة مسقية تعتمد على مياه واديي النكوروغيس. تخترق الحوض عدة سواقي تجلب المياه من الواديين إلى الأراضي المهيئة، وهي طريقة معتمدة منذ القدم. ويؤكد النفوسي[20] على الترابط بين المسقى والأرض المعمرة (المزروعة)،خاصة عند إحداث تهيئة بها من شأنها أن تغير وظيفة المسقى؛ إضافة إلى إرادة سلطوية من قبل العالية على السافلة، والتي تتجلى مظاهرها في تنظيم توزيع الماء عبر تجسيد فعلي لحقوق الماء وفق قانون القوة الذي يوحد المصالح، ووضعية العالية مع

19 Ben Brahim(M), Gestion intégrée des ressources en eau dans le Tafilalet (sud est marocain), leçon d'une histoire Ripa, RIA (2015), p 79-131

20 الفرسطائي أبو العباس ، كتاب القسمة وأصول الأراضين، تحقيق بكير باشعادل ومحمد ناصر، نشر جمعية التراث القرارة،1997، ص284 - 285

السافلة على مجرى الوادي في إطار لعبة قانون القوة.[21]

لتفادي النزاعات التي قد تحدث بين الأفراد من جراء استغلال مياه السقي، عمل كل مجلس جماعة/"اجماعث" داخل مداشر القبيلة على تنظيم استغلال هذه المياه، بحيث تستفيد كل فرقة من المياه بشكل دوري خلال فترة زمنية تحددها "اجماعث" التي تشرف على عملية الاستغلال؛ وتلزم فرق دشار على الالتزام "بقانون التناوب" في عملية الري. كما أن كل "اجماعث" تتحمل مسؤولية إصلاح وصيانة القنوات التي تجلب المياه إلى أراضي مدشرها. وعملية الصيانة هاته تتم بطريقة جماعية تساهم فيها كل الفرق المستفيدة بالتناوب، فأفراد الفرق هم الذين يفرغون القنوات من الطمي، ويقومون بترميمها. ومن أجل أن تتم جميع العمليات بشكل عادي فإن "اجماعث" تقوم بتنظيم هذه العمليات وتوزيع الأدوار داخل المدشر، وكل من خالف النظام الجاري به العمل، سواء في عملية الاستفادة من المياه أو في عملية الاصلاح، تفرض عليه عقوبات صارمة.

نظرا لأهمية المياه فإن "اجماعث" تشرف أيضا على استغلال وصيانة مياه الآبار والعيون، إذا كانت مياه العيون لا تحتاج إلى عملية التنقيب والحفر، فإن مياه الآبار على العكس من ذلك، تحتاج إلى عملية الحفر. وفي هذا الإطار تقوم اجماعث بالإشراف عليها وتلزم كل أسر دشار بالمساهمة في تحمل تكاليف الحفر؛ سواء بإحضار وسائل العمل، أو بتقديم سواعد أبنائها للعمل، أو تقديم الطعام للمشرفين على عملية الحفر؛ وبعد انهاء الاعمال يصبح البئر في ملك الجماعة تستفيد منه الأسر بشكل جماعي.

يشتد طلب الأسر على المياه في أوقات الجفاف، مما يؤدي إلى ظهور بعض النزاعات بين الأسر؛ وفي هذا الإطار تقوم "اجماعث" بتوزيع المياه بشكل مقنن ومعقلن بين أسر دشار، وتعين أحد الأشخاص لحراسة هذه الموارد المائية، ليحافظ على استغلال مياهها بالتناوب، وغالبا ما يكون هذا الشخص من الغرباء عن دشار أو أحد معدميه، لضمان حياده.

1-2 التدبير الجماعي لمياه الري في قبائل آيت ورياغل وبقيوة وبني بوفراح:

لتوزيع المياه كان يستعمل نظام صارم، يعتمد على أساس العرف المحلي لكل قبيلة، وعلى أساس التقسيم الجماعي. فالتناوب بين الأسر والجماعات يتم اعتمادا على القياس الزمني الذي تساوي مدته في بعض القبائل 24 ساعة، كل 8 أيام لثلاث فرق أو أربعة[22].

21 Pascon Paul, Bouderbala, N, Chraibi, M, la question agraire au Maroc, B.E.S.M (123-124) Aout 1974, numéro spécial.

22 Hart (David), «An Ethnologic survey of the Riffan tribe of the Ait Waryaghar», Revue Tamuda, VolII, Semestre 1, Tetuan 1954, p175.

يستند تدبير مياه الري في قبيلة آيت ورياغل على أربعة مرتكزات، حيث يتم تقسيم المياه حسب تقسيم الأرض؛ وإعطاء الأولوية للإنسان، ثم الحيوان، بعده الأرض فالطاحونة المائية؛ ملكية مياه الأنهار تبقى جماعية؛ وحق الأسبقية للساكنين بجوار المنابع العليا لمجاري المياه، مقارنة مع المقيمين عند المنابع السفلى لنفس المجاري.[23]

يقوم المزارعون أولا بتحديد عدد الأدوار ثم مدة كل دور وترتيبه، وتتم هذه العملية من خلال إجراء القرعة، مستعملين قطعا صغيرة من الخشب أو التبن أو الحجارة. ويحدد ترتيب الأدوار في منطقة جبل الحمام، والمداشر التي تتوفر على مياه كافية في عالية الأودية، بشكل نهائي مرة في السنة؛ في حين يمكن تغيير هذا التحديد خلال السنة في المناطق السهلية القريبة من مصبات الأودية. فبالنسبة لقناة "ثيفراسين" في المنطقة السفلى لوادي غيس، يمكن إعادة إجراء القرعة كل مرة يرى المستفيدون ضرورة لذلك؛ كالحالات التي تجرف فيها مياه الأمطار قنوات الري، حيث تتم الإعادة بعد إصلاح الأضرار؛ أو في الحالات المعاكسة عندما تشح المياه في فصل الصيف[24].

ومن القواعد المنطقية الأساسية التي يرتكز عليها نظام الري في أيت ورياغل، أسبقية استفادة القاطنين عند الجزء الأعلى من المجرى المائي مقارنة مع الذين في الأسفل، ويجب أن نضيف إلى هذه القاعدة نقطة أخرى تتمثل في عدم سريان التشريعات والأعراف المرتبطة بالاستفادة من مياه النهر على وسط مجرى الوادي. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى طبيعة هذه الأنهار ذاتها التي تعرف تدفق سيول جارفة خلال موسم الأمطار، إذ أن تدفق المياه بها سريع جدا رغم قصر طولها؛ كما تفيض بسهولة بعد كل عاصفة مما ينتج عنه ظهور مسارات جديدة لمياهها، تعمل على تغيير ضفافها باستمرار، وهذا ما يمكن ملاحظته بسهولة خصوصا بالنسبة لوادي نكور؛ ويعتبر هذا العامل الأخير مصدرا لوقوع حوادث مختلفة تؤدي إلى تغيير العديد من الاتفاقات المبرمة بين المستفيدين من مياه الري.[25] ونظرا لقساوة الظروف الطبيعية فإنها تدفع إلى اتخاذ مواقف صارمة تجاه ملكية الأرض والمياه، الأمر الذي يجعل أي مطالبة ممكنة بتحويل جزء ولو بسيط من مجرى المياه، أو تهديد محتمل من المجموعة القاطنة عند أسفل المجرى مسألة غير ممكنة بالمرة.

يظل للمزارعين المتواجدين عند الجزء الأعلى من المجرى الحق في استعمال القدر الكافي من الماء الذي يحتاجونه، وعلى الأخرين الرضى بما يفيض عن حاجتهم، وهذا المبدأ

---

23 هارت، دفيد مونتكمري، أيث ورياغر، قبيلة من الريف المغربي،دراسةإثنوغرافية وتاريخية، ترجمة وتقديم وتعليق،محمد أونيا، عبد المجيد عزوزي، عبد الحميد الرايس، الناشر جمعية صوت الديموقراطيين المغاربة في هولندا، 2007، ج 1، ص139

24 بحث ميداني صيف 2016

25 إيميليو، مرجع سابق، ص 104.

يوافق بشكل كبير الأودية الريفية، حيث لا تظهر المياه على سطح مجاريها الجافة إلا في أماكن محدودة، وكأن هذه المنابع المائية مستقلة عن بعضها البعض، حيث يتم استغلالها بتجميع مياهها في صهاريج أو سدود تحويلية تقليدية، تغذي مجموعة من قنوات الري المتتابعة، علاوة على هذا، فقد عملت طبيعة المجاري المائية بسبب تدفقها غير المنتظم، وفيضانها المدمر أحيانا، على إقناع المزارع الريفي بأنه لا يستطيع الاستفادة من زراعة أراضي أكثر من الحد الأدنى الذي يضمن له إنتاج ما يحتاجه للعيش. كما أن زراعة أراضي إضافية قد تثير اهتمام وحسد الجيران والغرباء، مما سيعرضه لمزيد من الخلافات. ولا يحتاج المزارعون في المناطق القريبة من المجاري العليا، كجبل حمام، إلا لكمية قليلة من مياه الري، بسبب وفرة المياه من جهة، وقلة الأراضي الزراعية، وهذا سبب كاف لمنع المزارعين في المناطق الجبلية من التفكير في تطوير أساليب للري.[26]

يتميز توزيع مياه الري بالنسبة لسافلة واديي نكور وغيس، الذي يناسب المنطقة السهلية، بالتعقيد، ويتم في القنوات الرئيسية على أساس يوم، أي 24 ساعة، لكل دور؛ أما فيما يخص القنوات الثانوية فتستعمل مقاييس أخرى كالمعول/ "أغارزيم"، أو زوج دواب الحرث/ "ذيوغا"، أو أيام الحرث/ "ريامْ نْ ذْيارْزا". يحيل المقياس الأول إلى عدد مستعملي المعاول، لتحويل مياه القناة بارتباط مع صاحب الأرض؛ كما يحيل أيضا إلى عدد المساهمين الذين يوفرهم كل مالك للأرض لبناء وصيانة القناة. أما المقياس الثاني فيعني أن الذي يملك دابتين لجر المحراث يحصل على دور كامل في حين يحصل صاحب دابة واحدة على نصف الدور[27]. ولا تستعمل هذه المقاييس عادة إلا في المناطق التي لا تتوفر فيها المياه بشكل كاف. أما في الجزء الأعلى لواد نكور مثلا الذي يعرف وفرة في المياه فنجد مبدأ واحدا فقط، وهو يوم كامل أو 24 ساعة لكل دور.

كان استعمال مياه الري في السهل بالنسبة لنهري نكور وغيس دائما موضوع اتفاقات، وغالبا ما كانت شفوية فيما يخص وادي نكور، ومكتوبة فيما يخص وادي غيس ويسمح تدفق المياه في هذه المنطقة رغم التقلبات التي تميزه، بضمان توزيع منتظم عبر القنوات الدائمة الجريان. وقد تم إقرار وتنظيم هذا التوزيع حسب أعراف وتقاليد يعرفها ويلتزم بها الجميع. تتوفر هذه القنوات على مياه طيلة السنة، ونظرا لتنظيم هذا التوزيع وترسيخه لمدة طويلة حتى خلال تواجد الاسبان، فإنه نادرا ما كانت تقع حوادث أو خلافات في السهل.

---

26 نفسه، ص 104، 105.

27 دافيد هارت، ج 1، ص 147.

إن نظام السقي في آيت ورياغل لا يوازي النسق الانقسامي والنظام التراتبي إلى حد كبير فحسب، بل إنه ينبني عليهما كلما أمكن ذلك. ويمكننا اعتباره أيضا مظهرا خاصا للنسقين الأخيرين[28]. أما في بعض الحالات التي لا تعرف هذا النوع من التوازي فالسبب يعود إلى بيع الأفراد أو الفروع الثانوية للسلالات لأملاكهم، خصوصا في السهل؛ حيث زاد تواجد المزرعة النموذجية بإمزورن، من تعقيد نظام الري الأصلي التقليدي؛ رغم أنها أدمجت هي أيضا في البنية السقوية السائدة في المناطق المنخفضة عموما.

انطلاقا من القنوات الثانوية، يمكن أن تتفرع أخرى أصغر منها، تعرف تدفقا دوريا للمياه خلال الليل أو النهار فقط، لتسقى الحقول التابعة لكل شخص خلال مدة تدوم بضعة ساعات وتحدد عادة حسب أوقات الصلوات الخمس.القنوات الرئيسية توفر المياه للمداشر، في حين تستفيد السلالات/"ذارفقين" القاطنة بهذه المداشر من القنوات الثانوية التي تعرف تدفقا للمياه مدته 24ساعة. أما القنوات الثلاثية الأصغر المتفرعة عن القنوات الثانوية فتوفر المياه لفروع السلالات/"إجوجكا" التي توجد ضمنها.[29] وكانت الأدوار موضوع بيع بشكل مستقل عن الأرض، فدور 12 ساعة كل 8 أيام يباع ب 500 و600 دورو خلال أربعينيات القرن الماضي.[30]،يتحدد توزيع المياه من خلال تعليمات تصدر عن أصحاب هذه القنوات الصغيرة. فإذا ما حصلت هذه الأخيرة على المياه نهارا خلال دور من أدوار الري مثلا، فإنها ستحصل على المياه ليلا خلال الدور اللاحق. ويحدد هذان النوعان من الأدوار اللذان ينظمان ترتيب الاستفادة من مياه الري، ضمن عملية التحديد العامة لتسلسل الأدوار، من خلال إجراء القرعة. ويمكن تغيير أو نقل حق الاستفادة من أدوار الري على هذا المستوى في أي وقت من الأوقات، إذ أن بيع هذه الأدوار بالنسبة للمنطقة السفلى لوادي غيس يتم باستقلال تام عن بيع الأرض، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ويعود هذا الأمر بالطبع إلى ندرة مياه الأودية بهذه المنطقة رغم محاولة دعمها من خلال حفر الآبار، كما هو الشأن عند مدشر إفاسيين التابع لإمرابظن مثلا، لكن دون تغيير ملحوظ للوضع بشكل عام، وقد قدر بلانكو في فترة 1939-1938 سعر دور للري مدته 12 ساعة في الأسبوع بمبلغ يتراوح بين خمسمائة وثلاثة آلاف بسيطة. لقد كانت ولا تزال الاختلافات في الرأي والنزاعات فيما يخص هذه القضايا تحل عبر التحكيم وتقييم الأضرار ودفع التعويض المناسب.

إن تقسيم مياه النهرين كان يتم على مدار 24 ساعة، يأخذ كل مستفيد نصيبه من المياه التي تمر عبر قنوات السقي سواء بالنهار أو بالليل ويطلق عليها اسم "الدورة المائية

---

28 هارت ، نفسه، ج 1، ص148

29 إميليو ص 108.

30 نفسه.

الصغرى" لأنها تستمر طيلة موسم السقي؛ وقد استعملت عملية القرعة لخلق التوازن الاجتماعي للسقي، كما توزع الأوقات يوميا ابتداء من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وخلال الليل أيضا؛ ويتم التوزيع حسب العائلات والفرق، فقناة المزمة مثلا تستفيد من مياهها أربع جماعات حسب أيام الأسبوع وهي على الشكل الآتي:

الجدول رقم 1: توزيع مياه قناة المزمة حسب أيام الأسبوع

اليوم	الزمن	الجماعات
اليوم الأول	ساعة24	أجدير(أولاد حمو وأولاد حدو)
اليوم الثاني	ساعة24	غليسام(أولاد اخلفوأولاديحيى أوموسى)
اليوم الثالث	ساعة24	أجدير (آيت مسعود أويوسف علال الأجديري)
اليوم الرابع	ساعة24	غليسام (آيت ادريس أوعلال غليسام)
اليوم الخامس	ساعة24	بومنقض(آيت احمد أويحيى وآيت العربي بويكدران)
اليوم السادس	ساعة24	سواني (فيزرا، اندلوسن، آيت أوشن وأولاد الحاج عبد النبي)
اليوم السابع	ساعة24	تتكرر الدورة من جديد

Izaga (Imilio Blanco) : El Rif, 2a Parte, Ley Rifena II, Los Canones Rifenos Comentados, ceuta1939, p11

وقد تختلف عملية التوزيع من منطقة إلى أخرى حسب طبوغرافية المنطقة وقلة الأراضي الزراعية، ففي الضفة اليمنى لقناة/ "تارغا" بولمعيز التي تصل مياهها إلى سهل السواني، تستفيد من مياهها ثلاث جماعات، لها الحق في ثلاثة أيام فقط، تبتدئ العملية مع بداية المغرب وهي على الشكل التالي:

الجدول رقم 2: توزيع مياه قناة بوملعيز بين ثلاث جماعات

اليوم	الزمن	الجماعات
اليوم الأول	24 ساعة	إمحاورن (آيت علي أوحمد وآيت محند أوحمد وآيت بوملوش)
اليوم الثاني	24 ساعة	تفراسين (آيت محند أويحيى وإمروانن)
اليوم الثالث	24 ساعة	الحياش(آيت العربي وأولاد الحاج سيدي علي أبرو وإيرحوتن)

Izaga, opcit, p114

وبتتبعنا لنظام التوزيع على المستويات الصغرى، نجده يتم وبشكل استثنائي بالنسبة لجماعة أيت بوملوش، على الشكل الآتي:

الجدول رقم 3: توزيع مياه قناة بوملعيز بين الجماعات الأخرى

اليوم	الزمن	الجماعات
اليوم الأول	24 ساعة	إيمحاورن (آيت علي)
اليوم الثاني	24 ساعة	تيفيراسين(آيت امحند)
اليوم الثالث	24 ساعة	الهياش (آيت عرضي)
اليوم الرابع	24 ساعة	إمحاورن(آيت عبد الله)
اليوم الخامس	24 ساعة	تيفيراسين (إمرونن)
اليوم السادس	24 ساعة	الحياش(أولاد الحاج سي علي)
اليوم السابع	24 ساعة	إمحاورن (آيت موحند)
اليوم الثامن	24 ساعة	تيفيراسين(آيت محند)
اليوم التاسع	24 ساعة	إيحياش (إرحوتن)
اليوم العاشر	24 ساعة	إمحاورن(آيت علي)

Izaga, opcit, p115-p116

وإذا انتقلنا للحديث عن قبيلة بقيوة، فكل مدشر يتوفر على مسقى خاص به، وغالبا ما تكون هذه الموارد المائية على مسافة قصيرة من كل قسم تابع للمدشر[31]، وتعتبر المنطقة التابعة لقسمة إزمورن هي الأغنى من حيث الموارد المائية، وتكون عملية التوزيع على مدار 24 ساعة، أما بقية المجال بهذه القبيلة فيعرف شحا في الفرشة المائية. مما أدى إلى بناء الصهاريج[32]-إِكَرْمَامْنْ أُو وَمَانْ، توجد خارج المنزل وغير مغطاة، وتكون حمولتها كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، حسب بعد المصادر المائية، والهدف من إنشائها، حيث ترتبط كثيرا بإتمام بناء المنزل أو ري البستان / ذْابْحِيثْ المحيط بالمسكن، أو تجميع المياه المحصل عليها من الدور/ النوبة الخاص بالري، للتحكم في توزيعه حسب احتياجات المزروعات. كما تدخل السكان في تهيئة مجموعة من العيون (ثَرِوِينْ)، إذ يتم بناؤها لتسهيل أَگَامْ / الاستقاء منها وتوجيه الفائض نحو سقي الأراضي المجاورة، وتوجد بكثرة في قبيلة بقيوة منها ثْرَا يُوسُف.

صورة لأَكْرْمامْ نْ آيث زكري في أعلى الصورة تظهر جبال ئبْقويْن (صورة شخصية)

في قبيلة بني بوفراح تختلف الوحدة الزمنية حسب عدد الفلاحين الذين لهم حق الاستفادة من السقي، فمدشر إهارونن تستغرق فيه الدوة المائية الكبرى 264 ساعة، إذ يستفيد خلالها كل فلاح من نصيبه في الماء حسب مقدار الوحدة الزمنية المخصصة له، وكل دورة يأخذ فيها الفلاحون 11 يوما من السقي،[33] ومع تزايد الكثافة السكانية أصبح التوزيع يتم باستعمال الساعة، ناهيك أن توزيع المياه والأرض يكون في السلالة الواحدة، فمع رحيل

31 أنخلو گريلي، إبقوين، قبيلة من الريف المغربي، ترجمة تحقيق وتقديم: عبد المجيد عزوزي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر 2013، الطبعة الأولى، ص 59

32 تجدر الإشارة إلى أن كلمة صهريج أصلها فارسي عربت ومزغت، والمصطلح الأمازيغي الذي يناسبها هو تاگْرْماند وهي تصغير لأَگْرْمامْ. وفي العقود الأخيرة ظهرت جرارات وشاحنات تحمل صهاريج خاصة بجلب المياه للمساكن التي تتوفر على ءْجوبْ..

33 انظر الجدول أدناه. بول باسكون،ص136

الجد، يرث الأبناء الأرض والمياه. ولكن بمجرد بيع أحد العناصر لملكه لفرد من سلالة أخرى، فالبيع يفرض على المشتري مبدأ الحق في الشفعة، فالمالك الجديد يصبح بذلك مندمجا ضمن السلالة التي باعت له الأرض، وله كل حقوق الميراث.

الجدول رقم 4: توزيع الماء بين 31 فلاحا في "جماعة" إهارونن

عدد الفلاحين	ساعات دور الماء
1	24
1	21
1	16
6	12
3	10
4	8
7	6
6	4
1	2
1	1

Pascon(Paul), DerWusten (Herman van), Les Beni Boufrah.Essai d'écologie sociale d'une vallée rifaine (Maroc), Rabat 1983, p136

يندرج الماء ضمن الأملاك العقارية، وتنطبق عليه مقاييس امتلاك الأرض، فقد يباع وينتقل عن طريق الإرث والرهن والكراء، كما يعد ماء الآبار والعيون الواقعة في الأملاك المشتركة ملكا جماعيا لا يحق التصرف فيه بالبيع والشراء والرهن إلا بتوافق جماعي.

تشير بعض الوثائق إلى الملكية الخاصة للماء بقبيلة بقيوة،[34] وتبين أن الماء ظل تاريخيا موضوع نزاع بين السكان؛ سواء كانوا فرادى أو جماعات. وتزخر هذه الوثائق بعبارات: "ادعى (فلان وفلان) على شأن عرصة"" وتخاصموا على شأن الماء" [35] وجدير بالذكر أن توزيع الماء بين الجماعات لم يكن عادلا،[36] وكذا جداول الحصص الزمنية بالنسبة لبعض الجماعات؛ كما توضح ذلك الجداول أعلاه. كثير من الصراعات يكون سببها مرتبطا بالظروف الطبيعية

34 الطيبي عبد الرحمان، الريف.قبل الحماية، قبائل ساحل الريف الأوسط 1860 -1912، الناشر تيفراز ن ءاريف، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء 2008،الطبعة الأولى، ص 150.

35 نفسه، ص 151.

36 Izaga (Imilio Blanco), La ley Rifena, p114

والطبوغرافية للمنطقة التي تحدث بها. لتجاوزها يعمد السكان إلى وضع قوانين عرفية، تسهر 'الجماعة' على تنفيذها وفق ضوابط دقيقة[37]، وفي حالة الإخلال، تسن عقوبات في حق المخلين، ويمكن الإشارة إلى قانون تاماسينت كنموذج في هذا الإطار.[38]

إن توزيع مياه المجرى الأسفل لواد غيس يتميز فعلا بالتعقيد، وذلك بسبب اعتبار كل من الأرض والماء بالمنطقة كعنصرين مستقلين ومختلفين، لكن عملية تنظيم هذا التوزيع وتصنيف الأدوار بشكل سليم جعل النظام كله يبدو واضحا ولا يشوبه أي غموض أو التباس، عكس توزيع مياه المجرى الأسفل لوادي نكور الذي يعتبر غامضا على مستوى التطبيق.

1 - جوانب من التطورات التي مست نظام الري خلال الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال:

في المرحلة السابقة للاستعمار الإسباني، لم يكن لأي شخص لا ينتمي للمنطقة الحق في استعمال مياه الري، إذا اشترى أرضا في السهل مسقية بمياه وادي غيس، إلا إذا اشترى دورا من أدوار الري. وكان عليه أن يستخرج وثيقة، موقعة من طرف عدلين وقاض تثبت شراءه لهذا الدور، كي تعطي لعملية البيع والشراء طابعا قانونيا. ويقدم إيميليوبلانكو[39] وثيقة مؤرخة بعام 1347هـ عبارة عن عقد شراء دور ماء في ساقية بولمعيز، بمقدار 500بسيطة. بخلاف ذلك كانت منطقة غيس الأعلى لا تعطي أهمية كبرى لقنوات الري، حيث حجم سقي الأراضي يبقى محدودا جدا. إذ أن أهمية قنوات الري كانت دائما ولا تزال كبيرة فقط عند المجرى الأسفل لوادي غيس.

بعد الشروع في بناء مزرعة نموذجية بإمْزورْن، أُرغم الفلاحون على التنازل عن أدوار الري لفائدة هذه المزرعة؛ وأصبحت الأراضي المصادرة لإنشاء المزرعة، عبارة عن جزر صغيرة خضراء وسط أراضي السكان الأصليين الجرداء التي أحرقتها أشعة الشمس. لذا فإن تعليقاتهم المشبعة بالكراهية والسخرية في آن واحد تبقى منطقية جدا، فقولهم بأن هذا دور المخزن الآن "النوبث ن رمخزن" بالريفية دليل واضح على عدم رضاهم على الوضع القائم.[40]وكان موقع المزرعة يعرف حراسة دائمة من طرف مجموعة من عناصر القوات المساعدة، تحسبا لقيام فلاحي هذه الفرق بالتسلل ليلا للاستفادة من مياه الري قبل حلول دورهم.[41] لقد

---

37 وثيقة مؤرخة بسنة 1250 إيميليو ص131 - ص 135

38 نفسه، ص 129.

39 إيميليو ص 135.

40 نفسه ص 105.

41نفسه.

كان 'إيميليوبلانكو' على وعي بأن مواطنيه الإسبان كانوا يستفيدون من مياه الري المخصصة للمزرعة من خلال الاستحواذ على دور كان يدوم يومين كاملين، ما بين سنة 1953و 1955؛ واعتبر إيميليو أن الاستفادة من هذا الدور "لا تكلفهم أدنى مجهود سوى الجلوس وانتظار المخزن الذي يعمل على مصادرة الماء لصالحهم، بيد أن لا المخزن ولا الإسبان في هذه الحالة يكسبون شيئا من هذا الأمر، بل العكس يخسرون الكثير"[42]

في بداية الثمانينات قررت الدولة المغربية بناء مشروع سد عبد الكريم الخطابي على وادي نكور، بهدف تحويل سهل الحسيمة إلى مزرعة كبيرة لقصب السكر؛ لكن هذا الأخير لم ير النور منذ تلك الفترة، رغم انتهاء بناء السد. ومما زاد تعقيدا لنظام الري التقليدي في سهل نكور استمرارية تواجد المزرعة النموذجية بإمزورن، كما أن برنامج الجمعيات الفلاحية المستفيدة من المياه التي تجري فيها قناة بولمعيز دخلت في صراع مفتوح نهاية 1994 و1995، وقد شكلت نموذجا لدراسة حول الدينامية المؤسساتية والصراع حول حقوق الماء في نظام الري التقليدي بالمغرب من طرف كل من بول ماتيو أحمد بنعلي وأوليفيا أوبريو.[43]

كان إصلاح قنوات الري قبل الفترة الاستعمارية يتم بشكل جماعي، حيث يخبر المزارعون بالمسجد يوما قبل هذه العملية ومن لم يحضر للمساهمة في الأشغال كان عليه أن يؤدي غرامة قدرها 2،5 دور حسني، أي أجرة يوم عمل وكان أعضاء الجماعة أنفسهم في هذه الفترة هم الذين يقومون بتدبير كل ما يتعلق بمياه الري، أما في مرحلة الحماية الإسبانية فكان الخبير المحلي/ 'أقوام' الذي يعينه القائد بالنسبة لكل قسمة صغرى، هو الذي يفصل في مختلف الخلافات في عين المكان؛ سواء تعلق الأمر بالأرض أو المياه أو الحيوانات. وكانت الخلافات حول الماء تتمثل أساسا في محاولة البعض الاستفادة من أدوار الغير دون وجه حق. بلغ مقدارها إبان فترة 1954 -1955، 16 بسيطة. يخصص لتوفير التغذية للحاضرين. وفي منطقة تازوراخت بأيت بوعياش في زمن الريفوبليك، كان كل من يرفض دفع الغرامة تصادر بندقيته، ولا تسلم له إلا بعد دفع هذه الغرامة[44].

حافظت الإدارة المغربية في عهد الاستقلال على دور الخبير كموظف قبلي بسيط يعينه القائد. وقد كان يتقاضى في مرحلة الاستعمار عشر بسيطات عن كل حالة قام بمعالجتها، وفي

---

42 نفسه، ص 105 -106.

43 Paul Mathieu, Ahmed Benali et Olivia Aubriot, Dynamiques institutionnelles et conflit autour des droits d'eau dans un système d'irrigation traditionnel au Maroc. In: Tiers-Monde 2001, tome 42 n 166.les nouvelles politiques de l'eau .Enjeux urbains ruraux, régions. Pp 353-374. http://www.persee.fr/ revues/home.

44 هارت، دفيد مونتكمري، المرجع السابق، ج1، ص 148

سنة 1961 أصبح هذا القدر 250 فرنكا ليرتفع إلى 600 فرنك سنة 1965 يؤديه عادة صاحب القناة سواء كانت في ملك فرد أو جماعة/ "اجماعث"[45]. يستخلص الخبير الغرامات حسب حجم الأضرار، وعليه أن يصرح بها لدى القاضي الذي يرغم من تسبب في الضرر على دفع الغرامة.

ارتباطا بنفس الموضوع كان هناك عرف سائد بالمنطقة يقضي في حالة ما إذا جرفت الفياضات جزءا كبيرا من تربة أرض ما وما فوقها ونقلتها فوق أرض شخص ثان؛ فإنها تصبح في ملكية هذا الأخير لأن أرضه هي الأصل ومنها تنبثق الجذور. أما إذا انتقلت إلى جانب الأرض الثانية وليس فوقها فيحتفظ صاحب الأرض الأولى بأملاكه[46].

ويتحدث إيميليوبلانكو[47] عما يسميه "الحقوق المتقطعة للري" في الريف، يتعلق الأمر بإدماج سلالة ضمن دور جماعة أخرى، لتفادي حرمانها من الماء في أوقات الندرة؛ مع الحرص على عدم عرقلة التدبير والتوزيع العام للماء. يتم هذا الادماج في الدورة التناوبية للقناة عبر شراء دور للري.

في الأخير، لا بد من الوقوف على الواقع الراهن لتدبير مياه الري، وتأثير التحولات الاجتماعية المتسارعة التي تعرفها المنطقة عليه. فبعد إنشاء سد محمد بن عبد الكريم الخطابي على وادي نكور، قامت الدولة بمد قنوات اسمنتية في اتجاه سهل نكور، بموازاة مع مقطع الطريق الوطنية الرابطة بين جماعة نكور ومدينة إمزورن حيث كانت المزرعة النموذجية؛ التي تحولت اليوم إلى بنايات عمومية وخاصة. ورغم ضم الأراضي وإعادة توزيعها على الفلاحين في سهل نكور، فإن مشروع زراعة قصب السكر لم ير النور. وبفعل المد العمراني الذي عرفته مدينة الحسيمة، ومدن أجدير وإمزورن وبني بوعياش، فإن الحاجة إلى الماء الشروب أصبحت ذات أولوية، مما أدى إلى التوقف النهائي لقنوات الري التي كانت تجلب الماء من السد، بل وإزالتها بشكل تام مع أشغال الطريق المزدوجة الرابطة بين الحسيمة وتازة[48]. وستزيد وضعية الجفاف وطمر أجزاء مهمة من السد بالطمي، في تعقيد الوضعية. وأصبح ما تبقى من الأراضي الفلاحية تعتمد في الغالب على الإمكانيات الذاتية في تدبيرها،

---

45 نفسه، 148

46 بحث ميداني صيف 2016

47 Izaga (Imilio Blanco), La ley Rifena,opcit ,p115-p118.

48في المقابل ما زالت بعض القنوات التي تجلب المياه من وادي غيس تشتغل موسميا في نقل الماء في اتجاه الجنوب إلى الأراضي الفلاحية التي تمتد في سهل نكور قرب إمزورن، وفي اتجاه الشمال إلى المزمة ، حيث امتنع مالكوا الأراضي على تسهيل مأمورية إنجاز الطريق المزدوجة في المقطع الرابط بين وادي غيس ومركز أجدير، ولم يسمحوا بذلك إلا بعد التزام وزارة التجهيز والشركة بإنجاز قنوات السقي في مسار آخر بعضه تحت الطريق قبالة سوق النساء، وهذه القنوات تشتغل بشكل موسمي تبعا للتساقطات وجريان مياه وادي غيس، إفادة عبد الرحيم البوكري : بتاريخ 23 غشت 2016

مما فسح المجال للتدبير الفردي الخاص، على حساب التدبير الجماعي. ساهمت الهجرة الدولية المكثفة التي عرفها الريف، خاصة في اتجاه الديار الأوربية، في تراجع المؤسسات الاجتماعية التي كانت تشرف على التدبير الجماعي لمياه الري؛ حيث ساعدت تحويلات عمال المنطقة في الخارج إلى أفراد عائلاتهم، في انتشار عمليات حفر الآبار في مختلف المناطق؛ من أجل استغلال الفرش المائية الباطنية. وتزويد هذه الآبار بالمضخات البنزينية والكهربائية، التي تكون ملكيتها خاصة وكذلك تدبيرها. بل ساهمت الهجرة القروية ليس فقط في تراجع المؤسسات التدبيرية، بل في تراجع التراث الفلاحي، حيث أصبحت عدة أراضي مهجورة، وغير مستغلة، ما عدا بعض المغروسات الشجرية كالزيتون والتين واللوز. مما يجعل استمرارية الثقافة الفلاحية وانتقالها من جيل لآخر مهددة.

خاتمة:

إن الماء شكل ولا يزال العمود الفقري، الذي تدور حوله مختلف العلاقات الاجتماعية، من تضامن وتدبير مشترك وصراع وتنافس اجتماعيين. وبسبب هذه الأهمية الاستراتيجية، عهد إلى المؤسسات والمجالس القبلية والجماعية بتدبيره، ووضع كل الضوابط والقوانين الخاصة باستغلاله، وبناء تجهيزاته وصيانتها. وإذا كانت علاقة الفلاحين أنطولوجية مع مواردهم الطبيعية، خاصة الأرض والماء. فإن هذه الحضارة الفلاحية، بلغة هنري موندراس أصبحت مهددة في استمراريتها؛ وذلك بسبب الشرخ الذي أصاب المؤسسات التدبيرية، وطرق الإنتاج خلال المرحلة الاستعمارية؛ وكذلك تأثير الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الدولة المغربية بعد حصول المغرب على استقلاله. مما أدى إلى انحسار دور مؤسسات التدبير الجماعي التقليدي في تدبير مياه الري، لصالح المؤسسات الإدارية والقضائية الرسمية، التي تجهز وتدبر، وتفصل في المنازعات. وأمام التحولات التي عرفتها مختلف مناطق المغرب، منذ بداية القرن العشرين، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح رصيد هام من المصطلحات والمفاهيم الأمازيغية، يتوارى أو يضيق مجال تداوله، ويعتبر الريف من بين المناطق التي تعاني من هذه الوضعية، وللحفاظ على هذا التراث والرصيد اللغوي الزاخر، لا بد من بذل الجهود لتجميعه وتدوينه وتوثيقه.

الملحق:

قانون جماعة تماسينت(Imilio Blanco Izaga , La Ley Rifena , p29)

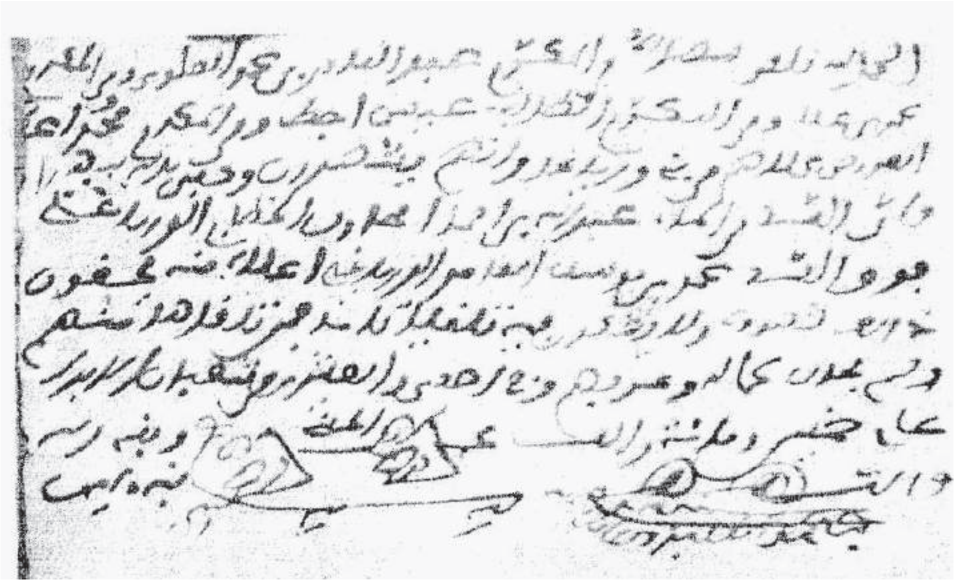

شهادة ملكية الماء مؤرخة ب21 شعبان 1150

المصدر: (Imilio,Blanco Izaga, La Ley Rifena, p27)

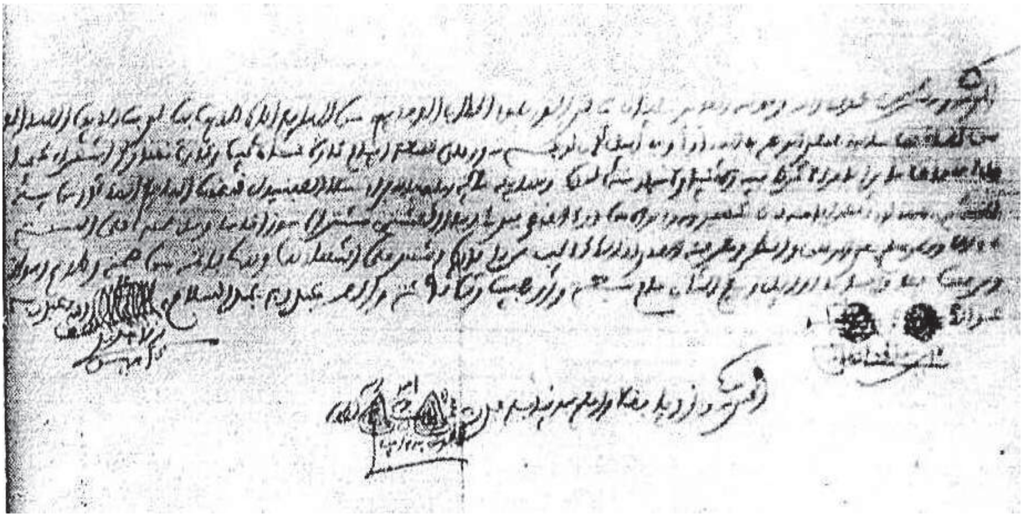

عقد شراء الماء بساقية بوملعيز مؤرخ ب 1347

المصدر:(Imilio Blanco Izaga , La Ley Rifena , p129)

البيبليوغرافيا:

لائحة المراجع باللغة العربية

- ابن رشد ، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، الفتاوى، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، بيروت 1987، الجزء الثالث.
- أيت حمزة، محمد، النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب(نموذج من حوض دادس)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط1987،العدد13.
- البوعياشي، أحمد، الريف بعد الفتح الإسلامي، منشورات معهد مولاي الحسن، تطوان 1984، ج 1.
- التجيبي،ابن ليون،اختصارات من كتاب الفلاحة، دراسة وتحقيق د. أحمد الطاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2001، الطبعة الأولى.
- التوري ، عبد العزيز، المسح الأثري لحوض سبو ومنطقة غمارة، نتائج الموسم الأول ، مصلحة الآثار ، مجلة كلية الآداب، الرباط 1985، ع 11.
- الطاهري، أحمد، فصول مبتورة من تاريخ المغرب، بلاد الريف وحاضرة نكور من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام،إشبيلية2013،الطبعة الأولى.
- الطغرني، مخطوط الخزانة العامة ، الرباط د1260 .
- الطيبي عبد الرحمان، الريف.قبل الحماية، قبائل ساحل الريف الأوسط 1912-1860، الناشر تيفراز ن ءاريف، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء 2008،الطبعة الأولى.
- الفرسطائي أبو العباس ، كتاب القسمة وأصول الأراضين، تحقيق بكير باشعادل ومحمد ناصر، نشر جمعية التراث القرارة1997.
- گريلي أنخلو ، إبقوين، قبيلة من الريف المغربي، ترجمة تحقيق وتقديم: عبد المجيد عزوزي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر 2013، الطبعة الأولى.
- علاش، صباح، غمارة الريف في مرحلة الصراع الأموي الفاطمي من 296 هـ إلى 476 هـ، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، فاس 2004.
- علاش، صباح ، مدخل إلى المصطلحات والمفاهيم الأمازيغية المرتبطة باستعمال الماء في الريف ضمن كتاب المصطلحات الجغرافية الأمازيغية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط2011.
- موليراس، أوگوست، المغرب المجهول ، ترجمة وتقديم د.عز الدين الخطابي، منشورات تيفراز، دار النجاح الجديدة ، 2007، الجزء الأول.

- هارت، دفيد مونتكمري، أيث ورياغر، قبيلة من الريف المغربي،دراسةإثنوغرافية وتاريخية، ترجمة وتقديم وتعليق،محمد أونيا، عبد المجيد عزوزي، عبد الحميد الرايس، الناشر جمعية صوت الديموقراطيين المغاربة في هولندا،2007،الجزء الأول.
- بحث ميداني صيف 2016

لائحة المراجع باللغة الأجنبية

- Ben Brahim(M), Gestion intégrée des ressources en eau dans le Tafilalet (sud est marocain), leçon d'une histoire Ripa, RIA (2015)
- Boudjay(M), prospection d'archéologie médiévale dans la vallée de Beni Boufrah (Rif central, Maroc, premiers résultats, In mélanges de la Casa de Velázquez, 1996
- Cressier, Patrice, prospection Archéologique dans le Rif (Zone de l'ancien royaume de Nakur) thèse de 3ème siècle présentée à l'université paris-Sorbonne 1981
- Hart (David), "An Ethnologic survey of the Riffan tribe of the Ait Waryaghar", Revue Tamuda, VolII, Semestre 1, Tetuan 1954
- Izaga (Imilio Blanco) : El Rif, 2a Parte, Ley Rifena II, Los Canones Rifenos Comentados, ceuta1939
- Kerbout,M, les conditions humaines de formation et d'évolution des systèmes d'irrigation dans le moyen atlas septentrional Espace Rural,25 juin 1991, p 102-117
- Madani(Tariq), La question du partage de l'eau entre amont et aval dans le monde rural marocain médieval, InRuralia 5,2005
- Draa, 1990, p87-100
- Paul Mathieu, Ahmed Benali et Olivia Aubriot, Dynamiques institutionnelles et conflit autour des droits d'eau dans un système d'irrigation traditionnel au Maroc. In: Tiers-Monde 2001, tome 42 n 166.les nouvelles politiques de l'eau. Enjeux urbains ruraux, régions. Pp 353-374. http:// www.persee.fr/ revues/ home.
- Pascon Paul, Bouderbala, N , Chraibi, M, la question agraire au Maroc,B.E.S.M (123-124)Aout 1974, numéro spécial.
- Pascon(Paul), DerWusten (Herman van), Les BeniBoufrah.Essai d'écologie sociale d'une vallée rifaine(Maroc), Rabat 1983
- Pascon Paul et autres, la question hydraulique petite et moyenne hydraulique au Maroc, Rabat 1984
- Peres Sanchez, Datos historicos sobre ciudades Rifenas, Tetuan 1952.

مواسم النساء في بلاد سوس

مبارك أيت عدي - المحفوظ أسمهري

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

تقديم

تعتبر المواسم السنوية من الملتقيات الدينية والاقتصادية الموروثة التي مايزال لها إشعاع كبير في أنحاء مختلفة من المغرب. وإذا نظرنا إليها من الزاوية الاقتصادية، فقد كانت عبر التاريخ مواعد تجارية مهمة، اعتمدت عليها القبائل لصرف الفائض من منتوجاتها والتزود بحاجياتها، فساهمت بذلك في تدبير الموارد المحلية على المستوى الجهوي بشكل فعال. ساعدها في ذلك عدة عوامل، في طليعتها طابع القداسة التي وفرها لها الأولياء، مما سهل مرور البضائع والأشخاص، إذ حتى في أيام الصراعات القبلية كانت الحروب والنزاعات تضع أوزارها إلى حين انتهاء هذه الملتقات السنوية.

تعتبر المواسم المخصصة للرجال[1] هي الأكثر شهرة في المغرب، ونالت نصيبا من البحث هَمَّ مختلف الأدوار التي كانت لها عبر التاريخ. إلى جانب هذه الملتقيات التي يشكل فيها الرجل الفاعل الرئيس، انفردت بلاد سوس منذ عدة قرون بمواسم من نوع خاص لا يحضرها سوى النساء، يصطلح عليها «أنمُوگـار نْ تمْغَرين» (ⴰⵏⵎⵓⴳⴳⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ) أو «أنموگـار نْ تفْرخين» (ⴰⵏⵎⵓⴳⴳⴰⵔ ⵏ ⵜⴼⵔⵅⵉⵏ)، وأحيانا تسمى "السْبُوعْ"، لأنها تعقد بعد أسبوع من موسم الرجال. تبرز هذه المواسم مساهمة المرأة في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، لأنها موعد سنوي للبيع والشراء بين النساء، فضلا عن أدوارها الاجتماعية والروحية. تسيرها أعراف كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الجماعية الأخرى، مثل الأسواق وإگودار والمراعي وغيرها. رعتها الزعامات المحلية، وحرصت على احترام القوانين المنظمة لها، وعلى انعقادها في مواقيتها المضبوطة، لأهميتها في تنشيط الدورة الاقتصادية على المستويين المحلي والجهوي.

يسعى هذا المقال إلى المساهمة في إماطة اللثام عن المواسم النسوية بمنطقة سوس في الجنوب المغربي، لأننا لا نعلم بوجود أية دراسة حولها، باستثناء ذكر أسماء بعضها ومواعد

1 لا تتداول تسمية موسم الرجال « ألْمُـگـارْ /أنْمُـگـارْ إيرْكازْنْ (ⴰⵏⵎⵓⴳⴳⴰⵔ ⵉⵔⴳⴰⵣⵏ)" إلا في المناطق التي ينعقد بها موسم النساء.

انعقادها، وردت في تقارير ضباط الشؤون الأهلية لعهد الحماية الفرنسية، أو إشارات جد مقتضبة وردت في كتابات اهتمت بتاريخ بلاد سوس، في مقدمتها "خلال جزولة" للعلامة المختار السوسي، و "ألواح جزولة" لمحمد العثماني[2]. وأمام هذه الفجوة، فإن هذه الدراسة ستقتصر على التعريف بهذه الملتقيات النسوية، ومحاولة تحديد مناطق انتشارها وتواريخ انعقادها، تم النبش في أصلها التاريخي، فضلا عن الوقوف عند طرق تنظيمها والتحولات التي عرفتها ووضعيتها الراهنة.

1 - المقاربة المنهجية

تعتبر المعطيات التي استقيناها من الأبحاث الميدانية المادة المصدرية الأولى المعتمدة في مقاربة موضوع هذا المقال. استهدفت هذه الأبحاث جمع المعلومات في مناطق انعقاد مواسم النساء، وخاصة سيدي أحمد أوموسى بتَازْرْوَالْتْ، ولَلَّا تَعْلاَّتْ (ⵍⴰⵍⵍⴰ ⵜⴰⵄⵍⵍⴰⵜ) قرب أيْتْ بَهَا، وسيدي سعيد الشريف بمركز بُويْگرَى، وسيدي مْزَالْ أهَارُونْ وسيدي وساي (ⵙⵉⴷⵉ ⵡⴰⵙⵙⴰⵢ) بأحواز ماسَّة (ⵎⴰⵙⵙⴰ)، وأگلو (ⴰⴳⵍⵓ) وسيدي بوعْبْدْلِّي (ⵙⵉⴷⵉ ⴱⵓⵄⴱⴷⵍⵍⵉ) ومِيرْ اللَّفْتْ (ⵎⵉⵔ ⵍⵍⴰⴼⵜ) ضاحية تزنيت، وإسگ (ⵉⵙⴳ) بأيت بَعْمْرَانْ. وتتوزع هذه المناطق على النفوذ الإداري لثلاثة أقاليم، هي: تِزْنِيتْ واشْتُوكَة أيْتْ بَهَا وسِيدِي إِفْنِي.

أجرينا مقابلات مع فقهاء المدارس العتيقة[3] والقَيِّمِين على الزوايا التي كانت ترعى بعضا من هذه الملتقيات، فعرفتنا إفاداتهم بالشخصيات الدينية التي ارتبط بها تاريخ هذه المواسم، وبالقبائل التي تَؤُمُّها وبرزنامتها الزمنية السنوية. كما شملت هذه المقابلات عينات من النساء، منهن من شاركن في مرحلة من عمرهن في تنظيم بعض هذه المواسم، وتاجرات (تِعْطَّارِينْ)، وأخريات ترددن كثيرا على هذه الأخيرة. لقد وصل عدد المقابلات التي أجريناها أزيد من عشرين مقابلة، وسمحت لنا بتكوين صورة عامة عن مواسم النساء، سواء في شقها الاقتصادي، أو في ما له علاقة بطرق تدبيرها، أو الطقوس والأنشطة التي تقام فيها، تم التحولات الكبرى التي مرت منها عبر تاريخها، وأخيرا وضعيتها الراهنة.

واجهت مقاربتنا المنهجية في العمل الميداني بعض العقبات، منها صعوبة مقابلة النساء في هذه المناطق ذات الثقافة المحافظة، وكل من قابلناهن كان بوساطة من الرجال

2 العثماني محمد، ألواح جزولة والتشريع الإسلامي: دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2004، ص 80 - 81

3من الفقهاء الذين أجرينا معهم مقابلات: فقيه مدرسة للا تعْلاتْ، وفقيه مدرسة تَافْرَاوْتْ لْمُولُودْ (ⵜⴼⵔⴰⵡⵜ ⵍⵎⵓⵍⵓⴷ)، وفقيه مدرسة سيدي سعيد الشريف ببيـگرى(ⴱⵉⵢⴳⵔⴰ)، وفقيه مدرسة سيدي بوعْبْدْلِّي (ⵙⵉⴷⵉ ⴱⵓⵄⴱⴷⵍⵍⵉ) بأيْتْ بْرَاييمْ (ⴰⵢⵜ ⴱⵔⴰⵢⵢⵉⵎ) نواحي تزنيت.

وبحضورهم، وهو ما قد يشكل حرجا للمستجوبات، ويؤثر بالتالي على طبيعة المعلومات التي تم الإدلاء بها، علما أن إفادات النساء أكثر أهمية لمقاربة موضوع الدراسة، لأنهن أدرى من الرجال بتفاصيل ملتقيات كان هؤلاء مبعدون عنها. ونعتقد أن دراسة أكثر عمقا لمواسم النساء في سوس تستلزم فريق بحث يضم باحثات يتقنن التحدث بلغة أهل المنطقة. اصطدمنا أيضا بصعوبة تصوير النساء في هذه الملتقيات، فرغم أن بحثنا الميداني لم يتزامن إلا مع انعقاد الموسم النسوي لسدي أحمد أوموسى سنة 2015، إلا أن موقف الرفض الذي جابهنا في أخذ الصور إبانه متوقع مثله في باقي مواسم النساء. أما الصور التي أدرجناها في المقال، فقد أخذت في موسم سابق من طرف المكلف بتوثيق التظاهرات والأنشطة بالجماعة الترابية لسيدي أحمد أوموسى[4].

إلى جانب الرواية الشفوية، عززنا معطياتنا بإشارات مكتوبة وردت - رغم قلتها- في تقارير عهد الحماية، وهي محفوظة في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بمدينة نانت (Nantes)[5] والأرشيف العسكري بمدينة فانسين (Vincennes)[6]. وتتضمن بالخصوص معلومات دونها ضباط الشؤون الأهلية بها إشارات إلى مواسم النساء بتزنيت وضاحيتها. ولم نطلع، لحد الآن، على أي عرف مكتوب ينظم هذه المواسم على غرار الأسواق ومواسم الرجال التي وصلتنا بعض القوانين المنظمة لها، سواء بالعربية أو بالترجمة الفرنسية التي قامت بها السلطات الاستعمارية.

2 - تعريف مواسم النساء والفتيات

يتعلق الأمر هنا بمواسم سنوية لا يقصدها في السابق سوى النساء والفتيات والأطفال الذين لم يصلوا سن البلوغ. تختلف عن "لْمْعَارِيفْ"[7] الدينية التي عادة ما تقيمها النساء بجوار الأضرحة، وعن الأسواق الأسبوعية النسوية التي اشتهرت بها منطقة الريف بشمال المغرب[8]. فرغم الإشارة إلى وجود مثل هذه الأسواق في سوس، فإننا لم نسمع بها في المناطق التي شملتها أبحاثنا الميدانية. وانفرد محمد العثماني بذكر سوق أسبوعي للنساء، وهو "

---

4 نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الشريفي عبد الله، مكلف بتوثيق التظاهرات والأنشطة بالجماعة الترابية لسيدي أحمد أوموسى، على حسن استقباله وعلى تعاونه وإمدادنا بهذه الصور.

5 Carton 1AM-285-425.

6 Archives de Vincennes, fiches des Tribus, n GR9M1353 ; GR 9 M 1352 ; GR 9 M 1958 et G R 9M 1968.

7 مفردها « لْمْعْرُوفْ: ⵍⵎⵄⵔⵓⴼ"؛ الكلمة وإن كانت مشتقة من العربية، فلها مدلول خاص في منطقة سوس، يقصد بها كل الولائم الجماعية التي تقام في الأضرحة ، أو المأدبة التي تقام قصد الترحم على الأموات.

8 Hajjarabi Fatima, les souks féminins du Rif Central : Anthropologie de l’échange féminine, Thèse de 3ème cycle, Paris VII, 1987, P 2-10 et 330-333.

سوق سيدي إبراهيم أوعلي" بأيْتْ تُوزُّومْتْ (ⴰⵢⵜ ⵜⵓⵣⵣⵓⵎⵜ) بقبيلة أَيَتْ وَادْرِيمْ(ⴰⵢⵜ ⵡⴰⴷⵔⵉⵎ)[9]. لم تشمل تحرياتنا الميدانية هذه المنطقة للتحقق من أن الأمر يتعلق بموسم أم بسوق، غير أن نسبته إلى ولي صالح، سيدي إبراهيم أوعلي، يجعلنا نتساءل عن سبب هذا التشابه بينه وبين أسماء المواسم، علما أن الأسواق تنسب عادة إلى أيام الأسبوع أو اسم القبيلة أو مكان انعقادها. نعتقد أن الدراسات التي تتحدث عن كثرة الأسواق النسائية الأسبوعية في سوس[10] ربما وقعت في خلط بينها وبين المواسم النسوية.

تنقسم هذه المواسم إلى التي تنسب للنساء، أَنْمُوكَّـارْ نْ تِمْغَرين (ⴰⵏⵎⵓⴳⴳⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ)، وأخرى للفتيات، أنموكـار نْ تِفْرخين(ⴰⵏⵎⵓⴳⴳⴰⵔ ⵏ ⵜⴼⵔⵅⵉⵏ) . تحمل أسماء صلحاء وأولياء من الرجال والنساء التي ترعاها وتوفر لها كل الحماية. منها ما ينسب لصلحاء مدفونين في مكان انعقاد الموسم، وآخر تنسب لأولياء مدفونين بعيدا عن هذه الأماكن[11]. ومنها ما لا علاقة لها بأية شخصية دينية، مثل مواسم أنْزِي، وتَافْرَاوْتْ لْمُلودْ، و أَنْمُوكَّـارْ نْ تِفْرخينْ بِمِيرْ اللفْتْ. تستمر مدة الأولى في الغالب يومي الأربعاء والخميس، بينما لا تتجاوز مدة مواسم الفتيات يوما واحدا، وهو يوم الخميس. لم يستثن من هذه القاعدة - في حدود علمنا ـ سوى موسم لَلا زَيْنَة النسوي بمركز بيكْرى، الذي يدوم ثلاثة أيام، حيث يبدأ في الخميس الأول من ماي الفلاحي، ويستمر يومي الجمعة والسبت.[12] ثم موسم أَفَا أوْزورْ بجماعة تِغْمي، إقليم تزنيت، والذي ينعقد يوم الأحد، وموسم سيدي عبد الرحمان بتزنيت الذي لا تتجاوز مدته نصف يوم، يخصص الصباح في هذا الأخير للرجال، والمساء للنساء، وذلك مباشرة بعد العودة من موسم سيدي أحمد أو موسى.

كان الهدف من مواسم النساء هو تخصيص المرأة بموعد سنوي للتسوق، وهي مناسبة لبيع الفائض من المنتوجات المحلية، مثل اللوز والأركان والحناء والصوف، وبعض المنتجات التقليدية النسوية (أواني منزلية، ملابس منسوجة من الصوف...إلخ)، وأيضا لشراء الحاجيات من الأثواب والحلي والعطور وغيرها. ولم تكن هذه المواسم تروج فقط السلع النسوية، بل كانت شبيهة بمواسم الرجال، لأن التجار والحرفيين – لما كانت هذه الملتقيات موصدة في

9 العثماني محمد، ألواح جزولة ....، مرجع سابق، ص 81.

10 Hajjarabi Fatima, les souks féminins… op.cit, P 330

11 من أمثلة المواسم التي تقام بعيدا عن أضرحة أصحابها: إسْـكْ نْ سيدي بوعْبْدْلِّي، وأربعاء سيدي أحمد أوموسى بنواحي أنْزي، وألموكار نْ إسْكْ بِمِيرْ الَّلفْتْ.

12 مواسم الرجال تختتم يوم الجمعة بدعاء جماعي، ويسمى يوم الدعاء (ⴰⵙⵙ ⵏ ⴷⵓⵄⴰ). أما مواسم النساء فتختتم يوم الخميس بدون دعاء جماعي على شاكلة الرجال.

وجهم- كانوا يكلفون نسائهم أو تاجرات حرفيات (تِعْطَّارِينْ) لتسويق بضاعتهم بين النساء. وبطبيعة الحال، فقد كان لهذه المواسم أدوار دينية معروفة مثل التبرك بالأولياء والتوسل بهم لقضاء الأماني. أما أدوارها الاجتماعية فهي التعارف والترفيه من خلال حفلات الغناء والرقص الجماعي التي كانت النساء تقيمها في مثل هذه المناسبات.

أما مواسم الفتيات، فكانت في الأصل عبارة عن موعد للترويح عن النفس ووسيلة للتعارف بين الفتيان والفتيات، في مجتمع محافظ، قصد الزواج. ففي اليوم المحدد تخرج الفتيات، ومعهن بعض النسوة، في كامل زينتهن وينظمن حفلات الغناء الجماعي، ويتبع الفتيان المشهد عن بعد، وقد يعجب أحدهم ببنت قبيلته فيتقدم إلى خطبتها. وفي البداية كانت هذه الملتقيات خالية من البيع والشراء، لكن منذ نهاية القرن الماضي بدأت التجارة تدب إليها، وهذه حالة «إسـݣ نْ تْفْرْخِينْ بأَيْتْ بْرَيِّمْ» ضاحية تزنيت.

3 - مجال انتشار مواسم النساء

حسب أبحاثنا الميدانية، تنحصر هذه المواسم في رقعة جغرافية محدودة من بلاد سوس، تتوزع إداريا على النفوذ الترابي لثلاثة أقاليم، هي: تزنيت واشتوكة أيت باها وسيدي إفني، أما من الناحية القبلية، فهذه المواسم تكاد تتركز بـمجال قبائل إدَوْلْتِيتْ[13] (إدَاوْبَاعْقِّيلْ، وإدَاݣـأَرْسْمُوكْ، وإدَاوْسْمْلاَلْ) (أنظر الخريطة)، وبعضها منتشر بمجال قبائل الشريط الممتد بين ماسة وسيدي إفني، ومنها أهل تزنيت، وأهل أݣلو، وأيت بْرَيِّمْ، وأولاد جْرار، وأيْتْ بَعْمْرَانْ، وكلها مجاورة أو قريبة من المجال الوَلْتِيتِي، باستثناء لَلَّاتَعْلاَّتْ المحسوبة على قبيلة إلَالْنْ (هلالة).

ينقسم هذا المجال بدوره، حسب طبيعة الموسم المقام به، إلى نطاقين اثنين: الأول جبلي، تتركز به مواسم النساء، ويوافق المجال الحالي لاتحادية قبائل إدَوْلْتِيتْ؛ والثاني نطاق سهلي منفتح على البحر، اشتهر أكثر بمواسم الفتيات؛ ويمتد على الشريط الساحلي الأطلسي الممتد بين ماسة وسيدي إفني، وبالضبط مجال قبائل كل من ماسة وأيت بعمران وأيْتْ بْرايِّمْ، والسِّحْلْ.

يتميز هذا المجال بثروات فلاحية، تلقى رواجا كبيرا بهذه المواسم، تتصدرها اللوز والأرْݣَانْ والصبار. كما يعتبر من مناطق الجنوب المغربي الأكثر شهرة بصناعة حلي الفضة، وهي من السلع الأكثر رواجا بمواسم النساء، اللواتي يقبلن على شرائها استعدادا لتجهيز

13 تقول بعض الروايات أن اتحادية قبائل إدَاوْلْتِيتْ تنتمي إلى جد رمزي هو سيدي زوزالْ الجزولي، انتقل من مدينة تَامْدُولْتْ، بعد هدمها، واستقر في أراضي رسموكة (إدَا ݣَارْسْموكْ : "ⵉⴷⴰ ⴳ ⴰⵔⵙⵎⵓⴽ»). من أحفاده سيدي أحمد أموسى الذي تنسب له تاسيس طائفة إدَاوْلْتِيتْ. أنظر: محمد ايت بومهاوت، تاريخ قبيلة إدَاوْسْمْلاَلْ ،الدار البيضاء، 2015، ص 34.

بناتهن عند زواجهن[14]. إلى جانب المؤهلات الاقتصادية، ساعد على انتشار المواسم النسوية بهذا المجال النفوذ الديني للزوايا والمدارس العتيقة المنتشرة بكثرة في هذا المجال، إلى درجة لا تكاد تخلو قرية أومَدْشَّرْ من زاوية أو مدرسة قرآنية أو ضريح أو فرع زاوية. كانت تشجع على تنظيم مواسم وأسواق، تفرق فيها بين الرجال والنساء. تتخذ حرمها مكانا آمنا لانعقادها، نظرا لما تحظى به من التقديس والاحترام لدى الجميع، حتى أيام الحروب والغزوات القبلية، وصل هذا الاحترام إلى درجة أن الرجل يجتمع فيها مع قاتل أبيه ولا يستطيع أن يكلمه، احتراما للأولياء وللصلحاء المؤسسين لها.

باستثناء هذه المجالات المذكورة، لا نجد لظاهرة مواسم النساء والفتيات -فيما نعرف- حضورا في أية جهة من جهات المغرب، بما فيها المجالات القبلية المجاورة لإدَاوْلْتِيتْ، مثل لاخْصَاصْ وأيْتْ رْخَا وإمْجَّاضْ [15]، ولا حتى في الهوامش الصحراوية القريبة منها[16]. والملاحظ أن المجال الوَلْتِيتِي، الحالي والتاريخي[17]، هو المستحوذ على نصيب الأسد من مواسم النساء، غير أنه يجهل ظاهرة "الصْقْرْ" المنتشرة في كثيرا من مناطق جبال الأطلس الصغير المجاورة، حيث يسمح للفتيات بالجلوس مع الفتيان، أمام مرأى الجميع وفي احترام للأخلاق العامة، وإعطائهم فرصة للترويح عن النفس واختيار شريك المستقبل[18]. فهل تأثر إدَوْلْتِيتْ بظاهرة "الصْقْرْ" فظهرت مواسم النساء بمجالهم؟ كيف يمكن أن نفسر عدم وجود الفقر في المجال الولتيتي بخلاف المجالات القبلية الأمازيغية المجاورة التي تجذرت هذه الظاهرة في تاريخها؟

14 حسب العلامة محمد المختار السوسي، كان سكان هذا المجال، خاصة إدَاوْسْمْلَالْ " يصوغون الحلي على أنواعها من الفضة والذهب وصنعتهم مشهورة وعلى صناعهم. يعتمد ملوكنا اليوم في تحلية بعض ما يهيؤونه للهدايا من السيوف والخناجر والأسورة وما إلى ذلك"، المعسول، ج18، ص 425.

15 في منطقة إِلَالْنْ (ⵉⵍⴰⵍⵏ)، لا يوجد سوى موسم واحد للنساء هو موسم لَلَّا تَعْلَّاتْ، ينطلق يوم الخميس الأول من مارس الفلاحي.

16 نفس الملاحظة تقريبا انتبهت إليها التقارير التي كتبها الضباط الفرنسيون حول هذه الجهات، حيث أوردت غياب المواسم التجارية في المناطق المحيطة بمجال الدراسة باستثناء موسم سيدي محمد بن يعقوب بإمي نْتاتلْتْ والذي يعتبر من أكبر المواسم بسوس.

17 حسب رواية قبائل إدَاوْلْتِيتْ الجبل، نجد في سهل تزنيت عددا من القرى تحمل اسم نظيرتها في الجبل، خاصة في مجال لْمْعْدْرْ ورسموكة السهلية. وهناك مثال يقول: إسْمْلالْنْ أرْ أمانْ (ⵉⵙⵎⵍⴰⵍⵏ ⴰⵔ ⴰⵎⴰⵏ)، إدَاوْبَعْقِّيلْ أرْ أمَانْ (ⵉⴷⴰⵡⴱⵄⵇⵇⵉⵍ ⴰⵔ ⴰⵎⴰⵏ) أرْسْمُوكْ أرْ أمَانْ (ⴰⵔⵙⵎⵓⴽ ⴰⵔ ⴰⵎⴰⵏ)، ومعناه أن هذه القبائل الثلاث يمتد مجالها من الجبل إلى البحر. أنظر: محمد ايت بومهاوت، تاريخ قبيلة إدَاوْسْمْلَالْ ،الدار البيضاء، 2015، ص33.

18 يعد "صْقْرْ:ⵚⵇⵔ" من الظواهر القديمة المتوارثة بسوس ، وتتركز بالخصوص عند قبائل الأطلس الصغير: تَافْرَاوْتْ، إدْأوسْكَا، إنْدُوزَالْ، إبْرْكَاكْ وأيْتْ عْبْلاَّ، وإدَاوْكْنْسُوسْ....إلخ، حيث تخرج الفتيات في كامل زينتهن لمحاورة الشباب تحت أنظار أبناء المنطقة، من أهداف هذه الثقافة أنها يسمح فيها بالتعارف بين الفتيات والفتيان. تعد من أهم التقاليد الاجتماعية الأمازيغية التي وفرت ظروف الزواج لكثير من الشباب.

كيفما كان الحال، فالتركز المجالي لمواسم النساء في رقعة جغرافية محدودة يفرض البحث في تاريخ المجموعات البشرية التي تقطنها، لأنه هو وحده الكفيل بأن يمدنا بعناصر إجابة، من شأنها أن تساعدنا على فك لغز أصول هذه الملتقيات الدينية والاقتصادية.

الدورة السنوية لمواسم النساء

كما هو الأمر بالنسبة لموسم الرجال، يحدد توقيت هذه المواسم وفق الرزنامة الفلاحية الموافقة للتقويم اليولياني (Calendrier Julien)، المتأخر باثني عشرة يوم عن التقويم الإداري المسيحي الـگرگوري (Calendrier grégorien) المعمول به حاليا. تبدأ هذه الدورة السنوية في فصل الربيع وتستمر خلال فصلي الصيف والخريف؛ بينما يستثنى فصل الشتاء من رزنامة هذه المواسم، لاتسامه بالبرد والأمطار وانشغال الناس بالحرث والغرس وتلقيح الأشجار. تستهل هذه الملتقيات بموسم لَلَّاتَعْلَّاتْ بجماعة تسـگدلت إقليم اشتوكة أيت باها، والذي يتزامن تاريخه مع الخميس الأول من شهر مارس الفلاحي (مابين 15 و 20 من مارس الإداري). وتختتم دورتها بِألِموكارْ نْ وَفَا أزُورْ بِادَاوْبَعْقيلْ، الذي يتزامن مع الأحد الثاني من أكتوبر الفلاحي (نهاية أكتوبر الإداري). غير أن هذه القاعدة لا تنفي إمكانية تأجيل هذه المواسم وتحويل تاريخها المعتاد لأسبوع أو أسبوعين، إذا صادف موعدها التقليدي ما يستلزم التأجيل، مثل شهر رمضان أو الأعياد الدينية أو بعض الأمراض التي تمنع الاختلاط[19]، لكن يرجع الموسم إلى توقيته الأصلي فيما بعد. ونظرا لكثرة مواسم الرجال والنساء في مجال جغرافي محدود، فإن بعضها يتزامن مع بعض؛ فمثلا موسم النساء بسيدي مُوسى نْ تْدايْغْتْ بجماعة أيْتْ جْرَّارْ ينعقد في نفس تاريخ موسم الرجال بسيدي أحمد أوموسى، وموسم «إسْـگْ نْ تْفرْخينْ» بسيدي بوعبْدْلي بقبيلة أيت بْرَاييمْ يتزامن مع آخر للرجال (إسْـگْ نْ أيْتْ بَعْمْرَانْ) يحمل الإسم نفسه[20]، وموسم النساء بأگلُو الذي يتزامن مع آخر للرجال بتَافْرَاوْتْ نْ لْمُولُودْ. كما يمكن أن تنظم على شرف بعض الأولياء أكثر من موسم نسوي في السنة، كما هو الأمر بالنسبة لسيدي أحمد أوموسى بتَازْرْوَالْتْ، الذي ينفرد بموسمين نسويين، الأول في شهر مارس فلاحي، يقتصر على نساء قرى تَازْرْوَالْتْ دون القبائل المجاورة، ويدوم يوما واحدا فقط، هو يوم الخميس، لذلك يعتبر موسما شبه محلي، والثاني في غشت الفلاحي، وصف

19 لقد أصبحت الاستحقاقات التشريعية حاليا، خاصة الانتخابات من أسباب تأجيل هذه المواسم، حيث يفضل القيمون الدينيون أو السلطات المحلية تفادي هذه المناسبات حتى لا تستغل لأسباب سياسية.

20 من القضايا التي لم نستطع تفسيرها عدم فهم سبب وجود موسمين للفتيات (مِيْر اللفْتْ وأيْتْ بْرَايِّيمْ) بتسمية واحدة، هي « إسْـگْ « (ⵉⵙⴳⴳ)، في منطقتين متجاورتين . يبدو أن خيوط هذا التشابه يخفيها الاعتقاد بأن الولي " سيدي بُوبْرَاهِيمْ " له قبرين: واحد في وِيجَّانْ ضاحية تزنيت، وآخر في المكان المسمى" إسْـگْ " بأيت بعمران .

بأنه من أكبر المواسم النسوية في سوس، تؤمه نساء القبائل المجاورة: إمْجَّاضْ، أيْتْ رْخَا، إدَاوْبَعْقِّيلْ، تزنيت، أگلُو، إرْسْمَاكْ إدَا كْأكْمارْ " ⵉⴷⴰ ⴳ ⴰⴳⵎⴰⵔ" وغيرها.

الوصف وطرق التنظيم

كما أشرنا في السابق، هي مواسم نسوية بامتياز، لا يسمح في السابق للرجال بالدخول إليها، بل ليس من المروءة أن يقتربوا من مكان انعقادها. تنقسم إلى عدة فضاءات، منها: فضاء التعبد وطلب الأمنيات، وفضاء البيع والشراء، ثم فضاء الفرجة، خاصة الغناء الجماعي المسمى أحْوَاشْ (ⴰⵃⵡⴰⵛ) ودْرْسْتْ (ⴷⵔⵙⵜ). تعد الأماكن المخصصة للبيع والشراء، هي الأكثر رواجا في مواسم النساء، أما في مواسم الفتيات، فالفضاءات المخصصة للفرجة الجماعية والطقوس المرتبطة بطلب الزواج هي الأكثر ازدحاما[21]، ولم يظهر بها فضاء التجارة إلا في الربع الأخير من القرن الماضي.

يمكن الحديث عن مستويين من الناحية التنظيمية:

المستوى الداخلي: يشرف على تدبيره النساء لوحدهن، خاصة القيمات الدينيات، من حفدة وخادمات أضرحة الأولياء الذين تقام المواسم باسمهم، ويصطلح عليهن" تَنْبْدَدْتْ نْ الشِّيخْ(ⵜⴰⵏⴱⴷⴰⴷⵜ ⵏ ⵛⵛⵉⵅ)". يستلمن الصدقات ويترأسن الأناشيد الدينية الأمازيغية التي تردد في مثل هذه المناسبات، يصطلح عليها ب أكْرَاوْ(ⴰⴳⵔⴰⵡ)، أغلبها مستوحاة من كتاب الحوض لمحمد بن علي أَوْزَالْ. وقد يترأسن فرجة " أحْوَاشْ نْ دْرْسْتْ"، التي تقيمها النساء بهذه المواسم، تمردا على العادات التي تجعل هذه الفرجة حكرا على الذكور. ومن أهم الأدوار التي تسند لهؤلاء القيمات ترأس حفل يمكن تسميته " فَألُ الزواج[22]"، وينظم على شرف الفتيات اللواتي تأخر عنهن الزواج، وفي تكتم تام عن هويتهن، حفاظا على شرفهن وشرف عائلاتهن؛ يجهزن مثل العروس وتقام لهن جميع التقاليد التي تقام في الأعراس العادية، فتختار إحدى النساء لتمثيل دور الزوج في هذا الحفل الرمزي . يترأس هؤلاء القيمات أيضا احتفالات النساء اللواتي تحققت أمنيتهن في الزواج بعد خضوعهن لطقس " فَألُ الزواج" في الموسم السابق، ويصطلح عليها محليا ب"صْفْرُو: ⵚⴼⵔⵓ". تقدم فيها الذبائح والصدقات للأولياء والصالحين وتفرق فيها الأطعمة المحلية على الحاضرات، مثل لْبْسيسْ

21 حسب رواية ساكنة سيدي بوعبدلي، في جماعة أيت برابيم، تخضع هذه الفضاءات المخصصة لأحْوَاشْ الفتيات للحماية الروحية للولي الصالح دفين مكان انعقاد المؤسس، إلى درجة أن من نظر إلى الفتيات بنظرة غير بريئة، تفقى عينه ولن يدور عليه الحول ليشهد الموسم في السنة الموالية.

22 تقول عنه النساء بالأمازيغية: أيْسْ إگْ لْفَالْ «ⴰⴷ ⴰⵙ ⵉⴳ ⵍⴼⴰⵍ ”، وترجمة معناه ” ليكن لها الحفل فأل خير“

(ⵍⴱⵙⵉⵙ) المذهون بالسمن، وفاء بالنذر وتقاسما لفرحة الزواج[23].

المستوى الخارجي: كان مجلس إنْفْلاَسْ القبيلة هو من يشرف على ضمان الحراسة لمواسم النساء، وذلك عن طريق وضع "أضَافْنْ"، أي الحراس، في الأبواب والمنافذ المؤدية إلى مكان انعقاد الموسم قصد منع الرجال من التسلل إليه، وفي المسالك والطرقات لضمان مرور آمن للنساء ذهابا وإيابا. وبعد تراجع سلطة القبيلة لفائدة الزعامات المحلية، القواد[24] والشيوخ، كان هؤلاء بدورهم يوفرون كل أشكال الحماية والتنظيم لهذه الملتقيات، ولا يتساهلون في معاقبة المخالفين لأعراف الجاري بها العمل. نفس النهج سارت عليه السلطات الاستعمارية، حيث حرصت بدورها على ضمان حسن سير هذه المواسم. استحدثت في السنوات الأخيرة أشكال جديدة من الحراسة[25] تروم الحفاظ على الطابع النسوي لهذه التجمعات النسوية، فعملت السلطات المحلية بعمالة إقليم اشتوكة أيْتْ بَهَا على تعين نساء من أجهزة الأمن للإشراف على تأمين موسم لَلاَّتَعْلاَّتْ.

إشكالية الأصل

في المستوى الحالي للدراسة، لا تسمح المعطيات التي بين أيدينا بتحديد دقيق للتاريخ الذي ظهرت فيه هذه المواسم؛ ويستشف مما احتفظت به الذاكرة الجماعية للمناطق التي شملتها أبحاثنا الميدانية أن أصولها تعود إلى عهد متصوفة القرن العاشر الهجري، الموافق للقرن السادس عشر الميلادي، الذين أسسوا طوائف دينية تجوب بلاد سوس من أجل الوعظ والإرشاد، مع الحرص على عدم اختلاط الرجال بالنساء، وهو ما كانت تسعى المواسم النسوية إلى تحقيقه. وربما إلى هذا السياق التاريخي يشير المختار السوسي بقوله "... والغاية قديما في مثل تلك المواسم [الخاصة بالنساء] الزيارة للأضرحة والعبادة وإحياء الليالي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وقد عرفنا نساء عجائز كن يأتين إلى تَامَّاشْتْ (إدَاوْبَعْقّيلْ) وكن صالحات يحضرن وعظ النساء الواعظات المرشدات وما أكثرهن إذ ذاك، ثم استدار

---

23 من المواسم المشهورة بطقوس طلب الزواج: موسم سيدي احمد أوموسى وموسم لَلَّاحْـگا إيحيا (ⵍⴰⵍⵍⴰ ⵃⴳⴳⴰ ⵉⵃⵢⴰ) بمنطقة أدوزْ (ⴰⴷⵓⵣ) بإقليم تزنيت، ثم المواسم التي تنظم على شرف الصلحاء الذين توجد أضرحتهم على ساحل البحر، كسيدي وَسَّايْ (ⵙⵉⴷⵉ ⵡⴰⵙⵙⴰⵢ) على شاطئ ماسة. تقام فيها مجموعة من الطقوس، مثل اغتسال الفتيات بماء سبع موجات البحر الذي يفك عسر الزواج ويرد العين والحساد.

24 تحتفظ الذاكرة المحلية بِدَور قواد أولاد جرار في منع اختلاط الرجال بالنساء في موسم سيدي موسى النسوي بتَدَايْغْثْ.

25 كان السلطات المحلية إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي تحرس مواسم النساء وتمنع الرجال من ولوجها، لكن هذا المنع لم يعد قائما بعد هذا التاريخ.

الزمان إلى أن كن لا يجئن إلا للبيع والشراء والتبرج فقط..."[26].

وإذا أخذنا في الحسبان ما أشرنا إليه سابقا، من أن هذه المواسم تتركز في مجال قبائل إدَاوْلْتِيتْ والمناطق المحيطة به، فإن هذا يرجح أن يكون دور كبير في إحداثها ونشرها للطائفة الوَلْتِيتِيَّة[27] التي أسسها الصوفي المشهور سيدي أحمد أوموسى السملالي الجزولي دفين تَازْرْوَالْتْ (توفي 971هـ)[28]، من أجل نشر التوعية الدينية في صفوف قبائل سوس. فقد كان مريدوها ينصحون الناس بالاهتداء بهدي السلف الصالح في مواسمهم وأسواقهم، بما في ذلك عدم اختلاط الرجال بالنساء. فهل من الصدفة أن يكون موسم مؤسس الطائفة، بشقية النسوي والرجالي، من أكبر مواسم سوس إلى اليوم؟

إلى جانب هذه الطائفة التي انحصر مجال إشعاعها في منطقة إدَاوْلْتِيتْ الجبلية، يبدو أن انتشار المواسم النسوية وفرت لها التربة الخصبة طوائف أخرى تتقاسم معها المجال، خاصة في السهول، منها الطريقة الناصرية والدرقاوية[29]؛ فأتباعها يقومون بدورهم بجولات سنوية بهدف نشر التعاليم الدينية وبث روح التسامح والتعايش والتآلف بين القبائل، انطلاقا من زاوية أگلو المشهورة نحو قرى ومداشر أقاليم تزنيت وسيدي افني واشتوكة أيت بها، أي النطاق الساحلي الممتد بين ماسة وأيت بعمران.[30]

تطورها التاريخي

كما أشرنا في السابق، تعوزنا المعطيات الموثقة لتحديد البدايات الأولى لمواسم النساء، أو للحديث عن الزعامات التي قد تكون وراء تأسيسها أو تشجيعها. وبالمقابل سمح لنا ما احتفظت به الذاكرة الجماعية، من خلال الروايات الشفوية، من رصد التحولات الكبرى التي

26 السوسي محمد المختار، خلال جزولة، الجزء 4، المطبعة المهدية، تطوان، د.ت.ط، ص 21.

27 لم يعرف مجال إدَاوْلْتِيتْ ما عرفته القبائل المجاورة من الانفتاح في علاقة المرأة بالرجل(ظاهرة «صْڤْرْ»، وأحْوَاشْ نْ تْڤْرْخِيْنْ)، وهو ما يرجح أن تكون للطائفة الدينية الولتيتية هي التي ساهمت في منع هذه العادات. والذي يرجح هذا الأمر أن ظاهرة «صْڤْرْ» تبدأ مباشرة بعد مغادرة المجال الولتيتي في اتجاه تَافْرَاوْتْ.

28 حول الجولات التي تقوم بها هذه الطائفة وتاريخها والمداشر التي تمر بها، أنظر: محمد أيت بومهاوت، تاريخ قبيلة إدَاوْسْمْلاَلْ ، مرجع سابق، ص 140 - 146.

29 تبدأ فرقة الناصريين جولتها في بلاد جزولة من أيْتْ بَعْمْرَان ولاخْصَاصْ وماسَّة، بينما تنطلق الطائفة الدرقاوية من أيْتْ بْرَاييم، وتعد هذه المناطق السهلية مجالا لانتشار مواسم الفتيات بينما تتركز مواسم النساء بالجهات الجبلية.

30 من ضمن العلماء والشيوخ الجازولين الذي لعبوا دورا كبيرا في استمرار طائفة إدَاوْلْتِيتْ، يذكر فقراء ادولتيت : سيدي أحمد أبَاعْقِّيلْ المدفون بجماعة أيت إسَافْنْ، إقليم تيزنيت وسيدي أحمد إعْزّا، دفين مدرسة تزكين بدائرة انْزي، والذين أسسوا بدورهم طوائف ولتيتية أخرى تسمى الطوائف السهلية.

عرفتها هذه الموسم، خاصة ما يتعلق بتنظيم البيع والشراء. ويمكن الحديث في هذا الجانب عن ثلاثة مراحل كبرى، هي :

المرحلة الأولى

تميزت فيها هذه المواسم بطابعها النسوي الصرف، إذ لا مجال فيها للرجال سوى ضمان الحراسة لها عن بعد. وكانت مختلف العمليات التجارية تتم بين النساء؛ فلم يكن يسمح في البداية لا للحِرفيين، من فَخَّارة وصانعي الحلي وغيرهم، ولا للباعة المتجولين (إعْطَّارْنْ) بالدخول إلى فضاءات التجارة، بل كانوا ينتدبون زوجاتهم أو تاجرات محترفات (تِعْطَّارِينْ) لعرض بضاعتهم. ولهذا، وبخلاف ما قد نعتقده عن التجارة النسوية، فلم تكن السلع المعروضة مما يهم النساء لوحدهن، بل كل ما يعرض في مواسم الرجال نجده في مواسم النساء، بما في ذلك أدوات الحرث والدرس والسقي ولوازم الدواب والأواني المنزلية والمنتجات الفلاحية وغيرها. فالمرأة هنا لا تتسوق لنفسها بل لعائلتها، وقد تتكلف بشراء حاجيات الأسرة بكاملها. والفرق الواضح في المجال التجاري بين مواسم النساء والرجال هو غياب تجارة الحيوانات من دواب وماشية، بينما يكثر فيها عرض الدواجن، لأن تربية هذه الأخيرة تكاد تكون من اختصاص المرأة في نظام الإنتاج القروي، ومصدر مهم لدخلها. ومن الطبيعي أن تعرف المنتجات النسوية (الصوف ولوازم نسجه، الحناء، الأواني المنزلية المصنوعة...إلخ) أو الموجهة للنساء، خاصة الحلي المصنوع من الفضة، عَرْضا زائدا ورواجا كبيرا في مثل هذه المناسبات.

المرحلة الثانية

سمح فيها للباعة والحِرفيين من الرجال بالدخول إلى الفضاءات المخصصة للتجارة بمواسم النساء، لكن وفق شروط صارمة، فقد فرض عليهم أن يكونوا مصحوبين إما بزوجاتهم أو بناتهم أو أحد أبنائهم غير البالغين، ويشترط أيضا أن يعرضوا سلعتهم داخل خيمة أو في الدكاكين الموجودة بمكان انعقاد الموسم، ثم عليهم أن يلتزموا بالبقاء في محل تجارتهم، فلا يحق لهم التجوال داخل الموسم ولا التعامل مباشرة مع النساء إلا عبر وساطة المرافقين لهم من نسائهم أو أبنائهم. طبقت هذه الشروط على التجار اليهود بدورهم[31]، إذ من المعلوم أن مثل هذه المواسم تشكل فرصة تجارية كبيرة لهم ، خاصة وأنهم كانوا يحتكرون صناعة

31 يبدو من بعض الروايات أن يهود أسَكَّا أوبْلَاغْ (ⴰⵙⴰⴽⴰ ⵓⴱⵍⴰⵖ) في الفترة الاستعمارية لم يكونوا يصحبون معهم نساءهم إلى موسم النساء في وِجَّانْ (ⵡⵉⵊⵊⴰⵏ) المجاور لمَدْشَرِهم . فهل يتعلق الأمر بحالة خاصة لها مبرراتها؟

الحلي وتسويقه، كما اكتسبوا خبرة في التجارة مع النساء باعتبارهم باعة متجولون يجوبون القرى والمداشر. يبدو أن هذا الدخول المقنن للتجار من الرجال إلى مواسم النساء والابتعاد التدريجي لهذه الأخيرة عن غايتها الأصلية لم يكن مبعث ارتياح لبعض الفقهاء؛ ونعتقد أن لهذا الموقف تؤرخ الحادثة التي أوردها المختار السوسي حول انزعاج أحد فقهاء سوس من وضعية مواسم النساء واضطراره إلى مغادرة المدرسة العتيقة المجاورة لمكان انعقاد أحد المواسم النسوية المستمرة إلى اليوم بضاحية مدينة تزنيت. يقول صاحب «خلال جزولة» في هذا الصدد «وقد كان ذلك الموسم في تَامَّاشْتْ وما يقع فيه من المناكر سببا لسيدي محمد بن أحمد التاسكتاتي حتى خرج من عند شيخه سيدي علي بن إبراهيم الأدوزي جيران تَامَّاشْتْ وذلك في أواخر القرن الثاني عشر حين رأى بعض المنكرات التي لا يقدر أحد أن يغيرها، فليعرف التاريخ هذه المواسم للنساء خاصة لتعلم الدين والإرشاد"[32] .

المرحلة الثالثة

تتميز بالاختلاط بين الجنسين، لكن النساء ما يزلن يشكلن الغالبية الساحقة ممن يقصد هذه المواسم (أنظر الصورة 2). وإذا انطلقنا من حالة موسم النساء بسيدي أحمد أوموسى الذي عايناه سنة 2015، فنسبة مهمة من الرجال كانوا من الباعة والحرفيين الذين يعرضون سلعهم أو ممن رافق أسرته.

تؤرخ الذاكرة المحلية بمطلع الربع الأخير من القرن الماضي كبداية فعلية لظاهرة الاختلاط في مواسم النساء. أما العوامل المتحكمة في ذلك، فيوضع في مقدمتها ارتفاع وثيرة الهجرة القروية التي أفرغت البوادي من الرجال، مما عجل بدخول النساء إلى الأسواق التي كانت في الأصل حكرا عليهم، فأصبحت القيود الاجتماعية تتلاشى، فلم يجد الرجال بدورهم حرجا لدخول أسواق النساء التي تقام في مواسمهن.

تربط الساكنة المحلية بين تنامي اختلاط الجنسين في مواسم النساء[33]، وبين تراجع إشعاعها وانقراض الكثير منها، لأن الكثير من الأسر لم تعد تأْمَنُ على إرسال بناتها ونسائها إلى هذه الملتقيات[34]. ويعتقد بعض الذكور أنه لا جدوى من الاستمرار في تخصيص مواسم للمرأة، مادامت القيود الاجتماعية لم تعد قادرة على ضمان الخصوصيات التي تميز بين

32 السوسي محمد المختار، خلال جزولة، مرجع سابق، ص 21.

33 كثيرا ما ردد مستجوبونا مقولات باللغة الأمازيغية للتعبير عن استيائه من وضعية الاختلاط في المواسم، منها: إخْلْضْ أُكْشُّوضْ (ⵉⵅⵍⴹ ⴰⴽⵛⵛⴰⴹ)، أو تْرْݣْسْ أَݣْ لُوقْتْ غِيلاَدْ (ⴷ ⵖⵉⵍⴰ ⵍⵓⵇⵜ ⴰⴽ ⵜⵔⴳⵙ).

34 تتناقل ساكنة مناطق انعقاد مواسم النساء روايات عن بعض مظاهر الانحلال الأخلاقي في هذه الملتقيات. ولا شك أن الواقع المروي، بغض النظر عن مدى صحته، تساهم في انتشار صورة سلبية عن هذه المواسم، خاصة وأننا في بيئة اجتماعية محافظة.

موسمي النساء والرجال، بل وهناك من يرى أن الوقت مناسب لإدماجهما. وبالمقابل نجد من المستجوبات من يرين ضرورة الحفاظ على موعدهن السنوي الموروث من الأجداد[35]؛ كما لمسنا وعيا بأهمية إحياء بعض المواسم النسوية المنقرضة، ويندرج في هذا الإطار مجهودات جمعية محلية بأولاد جْرَّارْ (ضاحية مدينة تزنيت)، عملت سنة 2010 م على إحياء موسم سيدي موسى بتَدَايْغْتْ، لكن من منظور آخر يدمج أنشطة ثقافية في هذا الموسم النسوي.

خاتمة

انفردت مناطق في سوس بمواسم سنوية تخص المرأة لوحدها، وتشهد إلى اليوم على مساهمة "التجارة النسوية" في تنشيط الاقتصاد المحلي. لا يمكن استيعاب حجم هذه المساهمة إلا باستحضار أمرين اثنين: أولهما الأهمية الاقتصادية التي كانت للمواسم في تاريخ المغرب، حيث اعتمدت عليها القبائل كملتقى تجاري سنوي لبيع فائض إنتاجها والتزود بحاجياتها. وثانيهما، ما تتميز به المرأة من إقبال كبير على التَّسوُّق، وهو ما كان يجذب التجار بكثرة نحو المواسم المخصصة لها. ورغم أن المواسم النسوية تتركز في مجال جغرافي ضيق، مجال قبائل إدَاوْلْتِيتْ (إدَاوْبَاعْقِّيلْ، وإدَاكَـأَرْسْمُوكْ، وإدَاوْسْمْلَالْ) وأحوازه، مما يرجح صلتها بالطائفة الدينية الولتيتية التي ظهرت بمجال هذه القبائل، إلا أن الدوافع الدينية كانت أيضا وراء ظهور مواسم الرجال، لتضطلع تدريجيا بدور اقتصادي كبير في كل أرجاء المغرب، فكانت مواسم النساء والرجال من الوسائل الفعالة لتدبير الإنتاج القبلي بمختلف أنواعه.

لا يمكن أن نغفل الأدوار الاجتماعية لمواسم النساء، غير أن تبدل الأحوال جعل هذه الملتقيات تعرف عبر تاريخها عدة تحولات، إن على المستوى التنظيمي أو الوظيفي، لكن المجموعات البشرية كانت دائما تجد الصيغة الملائمة لاستمرار النشاط التجاري بهذه المواسم وفق الضوابط الاجتماعية السائدة. والملاحظ أن مواسم الفتيات التي لها في الأصل أدوار اجتماعية صرفة (تشجيع الزواج) بدأ النشاط التجاري يتسرب إليها هي الأخرى تدريجيا، وتنطبق هذه الحالة بوضوح على موسم «إسْگْ نْ تْفْرْخِينْ» (ⵉⵙⴳ ⵏ ⵜⴼⵔⵅⵉⵏ) بسيدي بُوعْبْدْلِّي ضاحية مدينة تزنيت، الذي يعرف نموا مطردا للبيع والشراء منذ نهاية القرن الماضي.

لا يمكن لمواسم النساء أن تصمد أمام التحولات الجذرية التي عرفتها البوادي المغربية، وهو ما نتج عنه انقراض بعضها وتراجع البعض الآخر، لكن الذاكرة الجماعية ما تزال تحتفظ بهذا الموروث التاريخي، بل وهناك مبادرات تعمل على إحياء بعضها، نظرا للأدوار الاقتصادية التي يمكن أن تلعبها من جديد.

---

35 لما منعت العقلية الذكورية موسم سيدي موسى للنساء بأگلو(ⴰⴳⵍⵓ)، حسب شهادة جامع بن يدر، حاولت نساء المنطقة إحياءه من جديد في السبعينيات من القرن الماضي، غير أن ذلك جوبه بقوة من فقهاء المنطقة، فتوقف نهائيا.

مجال إداولتيت بين قبائل سوس

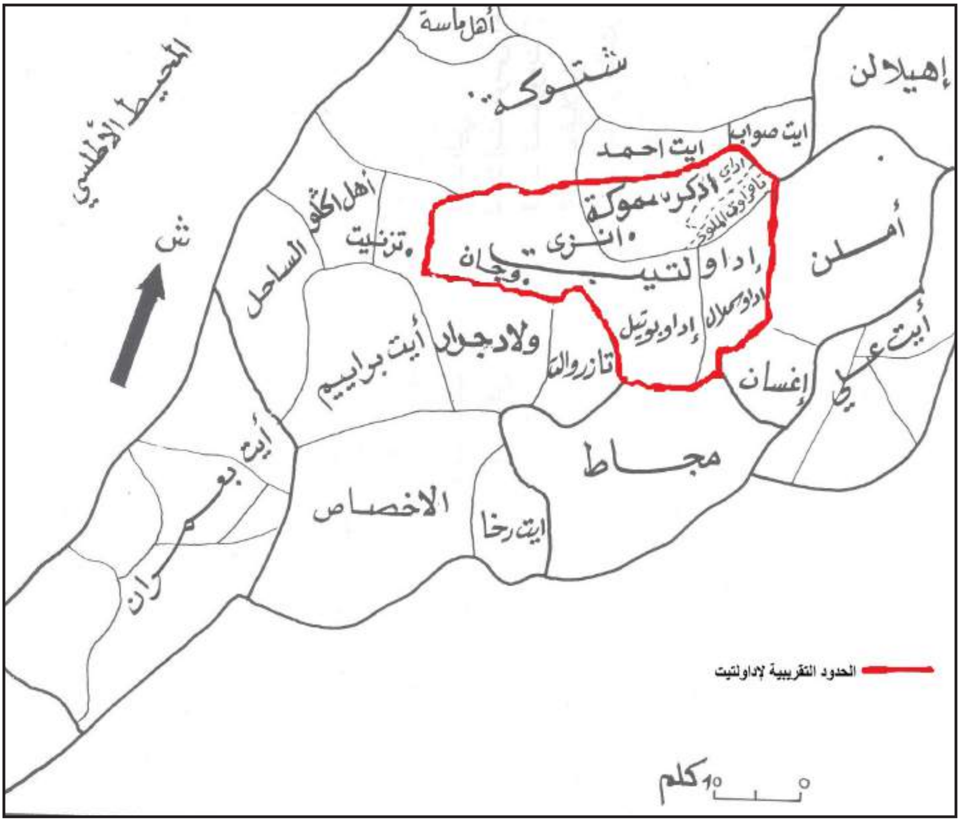

المصدر: أيت بومهاوت أمحمد الوسخيني، منار السعود عن تافراوت الملود ومدرستها العتيقة1994، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 102 (بتصرف)

الصورة 1

دكاكين بائعي الحلي في الموسم النسوي لسيدي أحمد أوموسى (تصوير الشريفي عبد الله 2014)

الصورة 2

مشهد من موسم سيدي أحمد أوموسى النسوي (تصوير الشريفي عبد الله 2014)

جدول للمواسم النسوية التي تم جردها

الرقم	الاسم	الولي	القبيلة	الجماعة الترابية	التاريخ	المدة	وضعيته	ملاحظات
1	لَلاَّ تَعْلاَّتْ	للا تعلات	إيلاَلْنْ (هلالة)	تسكَدلت	الخميس الأول من مارس الفلاحي	يومي الأربعاء والخميس	مستمر	
2	لَلَّازَيْنَة	سدي سعيد الشريف	إدَا أومْحْنْدْ	مركز بيكرى	الخميس الأول من ماي الفلاحي	الأربعاء، الخميس، الجمعة	مستمر	
3	سيدي مْزَالْ أوهَارُونْ		أيت إلوكَان	سبت أيت ملك	الخميس الثاني من أكتوبر الفلاحي	الأربعاء والخميس	مستمر	
4	سيدي مُوسى نْ تْدَايْغْتْ	سيدي موسى	أيت جرار	أيت جرار	الخميس 3 من غشت الفلاحي	الأربعاء والخميس	توقف سنة1995	محاولة إحيائه منذ 2010
5	سيدي مْحْنْدْ	نفسه	أيت جرار	الركَادة	الأسبوع الموالي لموسم نساء سيدي مُوسى نْ تْدَايْغْتْ	الخميس	توقف نهائيا	لا وجود لموسم الرجال فيه
6	سيدي أحمد أوموسى الأول	نفسه	تازروالت	جماعة سيدي حمد أوموسى	الخميس الثالث من غشت الفلاحي	الأربعاء والخميس	مستمر	تؤمُّه نساء القبائل والمناطق المجاورة

7	سيدي أحمد أوموسى الثاني			نفسها	15 مارس الفلاحي	الخميس	مستمر	خاص بنساء تازروالت
8	سيدي بُوبْرَاهِيمْ نْ تَنُوتْ	سيدي بُوبْرَاهِيمْ	إذا أوباعقيل	وِيجَّانْ	الخميس الثاني من يوليوز الفلاحي	الأربعاء والخميس	توقف حوالي 1995	صمد لسنوات بعد انقطاع موسم الرجال
9	أَسَكا أوبْلَاغْ	لا يقام بجانب ضريح ولي	إذا أوباعقيل	ويجان	الخميس الثالث من يوليوز الفلاحي	الأربعاء والخميس	توقف في الستينيات من القرن الماضي	
10	إسـْگْ نْ تْفْرْخِينْ	سيدي بوعبدلي	أيْثْ بْرَاييِّم	سيدي بوعبدلي	الخميس الثاني من أكتوبر الفلاحي	الخميس		يسمى باسم إسـْگْ نسبة إلى سيدي بُوبْرَاهِيمْ نْ إسـْگْ دفين أيت بعمران. ويتزامن مع موسم الرجال بضريح هذا الأخير.
11	سيدي بُوعْبْدْلِّي	سيدي بوعبدلي	أيْثْ بْرَاييِّم	سيدي بوعبدلي	الخميس الثاني من نونبر الفلاحي	الخميس		الفرق بين موسم الفتيات والرجال في سيدي بوعبدلي هو 15 أو 22 يوم.

12	سِيدِي وَسَّاي	سدي عبد الرحمان الروندي	أشتوكن	سدي وساي	الخميس الثاني من غشت الفلاحي	الخميس	مستمر	يتزامن مع موسم الرجال بسدي أحمد أوموسى
13	لَلاَّحْكَّا إيحْيا بأدُوزْ	نفسها	إدَا أوسْمْلالْ	أنْزِي	26-27 ربيع الأول		مستمر	اعتمد في ضبط تاريخه على التقويم الهجري، لأنه مرتبط بذكرى المولد النبوي الشريف.
14	ألمُوگـارْ أنْزِي نْ تِمْغَارِينْ	لا ضريح في مكان انعقاده	إدا أوسملال	أنزي	قبل سيدي أحمد أوموسى ب 15 يوم		انقرض	يسمى أيضا ألمُوگـارْ أوگَضْرُورْ أنْزِي
15	ألمُوگـارْ لعرباء أودْرَارْ نْ سِيدي أحمد أوموسى	ينسب إلى سيدي أحمد أوموسى	إداگـأرسموك	أنزي	الخميس الرابع من يوليوز الفلاحي	الخميس	توقف في السبعينيات من القرن الماضي	يقال أن الولي سيدي أحمد أوموسى زار المنطقة وأمر بإقامة موسم للرجال وآخر للنساء لذلك نسب إليه

16	أنامر زْڭـاغْنْ بأسيف أودْرَارْ	سيدي مْحْمْدْ أو مُحْمَّدْ	إدا أوباعقيل	أيت إسافن-تغمي	15 شتنبر ميلادي		مستمر	ما يزال يحتفظ بالحراسة لمنع الرجال من دخوله.
	ألمُوڭـارْ نْ وَفَا أزُورْ	سدي وَسْلاَمْ	إدَا أوبَاعْقِّيلْ	تغمي	الأحد الثاني من أكتوبر الفلاحي	الأحد	مستمر	
17	سيدي حْمَدْ أباعقيل	نفسه	إدا أوباعقيل	أيت إسافن-تغمي	الخميس الأول من يناير الفلاحي	الخميس	انقرض	انقرض منذ السبعينيات من القرن الماضي
18	تاَفْرَاوْتْ نْ لْمُلُودْ	لا ضريح في مكان انعقاده	إدا أوسملال	إدا أو سملال	الخميس الأول من شتنبر الفلاحي		انقرض	يتزامن مع موسم النساء بأكَلُو
19	إسْـڭْ نْ أيْتْ بعمران	سيدي بُوبْرَاهِيم	أيت بعمران	تيغزى	الخميس الثاني من شتنبر الفلاحي		مستمر	يقاوم الاندثار

20	لَلاَّ مَمَّاسْ عْلِي ب " تَلْمْسْتْ"	نفسها	أيْتْ صْوَابْ	تنالت	15 مارس الفلاحي			تحول تاريخه إلى 30 مارس الميلادي،وحاليا يتم انعقاده بالتزامن مع عطلة الربيع لفسح المجال أمام الجالية المهاجرة
21	ثلاثاء إدَا گـأگمار	سيدي سعيد أكْرَّمُو	إدا كأكمار (فرع من إدا أوباعقيل)	إدا كأكمار	الخميس الثاني من غشت الفلاحي	الخميس		مكان الموسم في إدا كأكمار ضريح الولي في إدَا أوسْمْلاَلْ
22	سدي موسى بأكلو	سيدي موسى	أهل أگلو	أگلو	الخميس الأول من شتنبر الفلاحي	الأربعاء والخميس	توقف مند الستينيات رغم محاولات النساء لإحيائه	

23	إسْـگْ نْ تْفْرْخِينْ نْ مِيرْ اللَّفْتْ	لا يقام بجوار أي ضريح			الخميس الثالث من يوليوز الفلاحي			يسمى أيضا " إسْـگْ نْ إمِي نْ تْرْكَا" نسبة إلى مكان انعقاده الأصلي. ونظرا لضيق هذا المكان تحول إلى ساحة عمومية بمركز مِيرْ اللَّفْتْ، فسمي "إسْـگْ نْ تْفْرْخِينْ نْ أُنْرَارْ لْجْمَاعْتْ"
24	أَلْمُوگَّارْ نْ لْعْرْبَا نْ تْمْغَارِينْ	سيدي ابْرَاهِيمْ أوعْلِي نْ تْغَامِينْ	أهل السِّحْلْ				انقطع	توقف موسم الرجال والنساء معا

25	أيْتْ بَهَا			مركز أيت بها			انقرض	ورد عند محمد العثماني، ألواح جزولة، ص 81
26	أربعاء إيدَاگـأرسْمُوكْ		إرْسْمِاكْ (رسموكة)				انقرض	ورد عند محمد العثماني، ألواح جزولة، ص 81

Références électroniques

- www.lorraine.ecologie.gouv.fr/
- www.eau.rhin-meuse.fr/
- www.archives57.com/
- Land Cover. C. (1990): http://www.fomento.es/MFOM/LANG
- http://www.domainedelindre.com
- http://www3.ac-nancy-metz.fr/base-geol/

- Corbonnois. J. (1981) : *L'avant-côte de Moselle au sud de Metz. Etude de géographie physique*. Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université de Nancy II, 322 p.
- Département de la Moselle. (1994) : *Etude d'environnement du bassin versant de l'étang de Lindre*. L'atelier des territoires, Metz, 170 p.
- El Ghachi M., Corbonnois J. (2005) : Caractérisation d'un système fluvial par la cartographie des morphologies fluviales : le cas de la Seille (Lorraine, France). *Actes du colloque de Fès*, *Maroc*, pp. 449 - 572.
- El Ghachi M., (2007) : *La Seille : un système fluviale anthropisé (Lorraine, France)*.Thèse de 3ème cycle, Tome1, Univeristé Paul Verlaine de Metz, 305 p.
- Frécaut. R. (1983) : *Géographie de la Lorraine*. Presses Universitaires de Nancy, Serpenoise, 633 p.
- Grisan. M. (1999) : *Influence des vidanges de l'étang du Lindre sur les débits de la Seille*. Mémoire de Maîtrise, Université de Metz, 122 p.
- Griselin. M. (1993) : *L'eau, la terre et les hommes*. Hommage à René Frecaut. Presses Universitaires de Nancy, 483 p.
- Heintz. S. (1998) : *L'étang de Lindre : sa situation juridique, son exploitation et les menaces de son assèchement. Des origines à la révolution*. Mémoire de DEA; Université de Metz, 94 p.
- Masson. M. (1842) : *Mémoire sur les étangs de Lindre*. Communiqué à la Société Royale et Centrale d'Agriculture.
- Pagney. P. (1988) : *Climat et cours d'eau de France*. Masson, Paris, 245 p.
- Richard. J.F. (1975) : *L'étang de Lindre*. Université de Metz, U.E.R d'écologie, 216 p.
- S.R.A.E.L. (1986) : *Etude de vidange de l'étang de Lindre*, 23 p.

vital dans le développement économique et social durable dans la région Lorraine.

De par la gestion des écoulements, l'étang du Lindre est devenu un véritable paradis touristique et un grand bijou naturel au cœur de la Lorraine. En application à des plans d'aménagement, le domaine du Lindre possède désormais un espace naturel d'une superficie avoisinant les 970 hectares. Grâce à cette diversité, le Domaine du Lindre et sa riche voisine, la Forêt du Romersberg sont aujourd'hui inscrits dans un périmètre NATURA 2000 et bénéficient du label de reconnaissance internationale RAMSAR. Ces derniers temps, le domaine a franchi un pas en avant en passant par le tourisme culturel pour entrer dans une ère pédagogique et scientifique. Il devient donc un laboratoire de connaissances et d'observations de la faune et de la pisciculture.

Aujourd'hui, le domaine du Lindre, en Moselle présente une diversité biologique remarquable et de magnifiques paysages. Les énergies renouvelables et le développement durable ont clairement été intégrés avec l'installation de panneaux photovoltaïques et d'une chaudière à bois, afin de fondre les équipements dans la nature environnante.

Bibliographie :

- Agence de l'Eau Rhin-Meuse., Diren. Lorraine. (1994) : *Schémas piscicoles du bassin Rhin-Meuse, synthèses*.
- Ardillier-Cerras. F. (1997) : *L'eau ressource pour le développement d'un espace rural : l'exemple du bassin de la Gartempe*. Presses Universitaires de Limoges.
- Beringuier. C., Beringuier P. (1991) : Manières paysagères, une méthode d'étude, des pratiques. *Géodoc*, Université de Toulouse-le-Mirail, Toulouse, N·35, 85.
- CEGUM., CREUM. (2000) : *Etude du système «Etang de Lindre»*. Rapport provisoire campagne, 13 p.

Photo 6 : le domaine du Lindre est un patrimoine culturel national

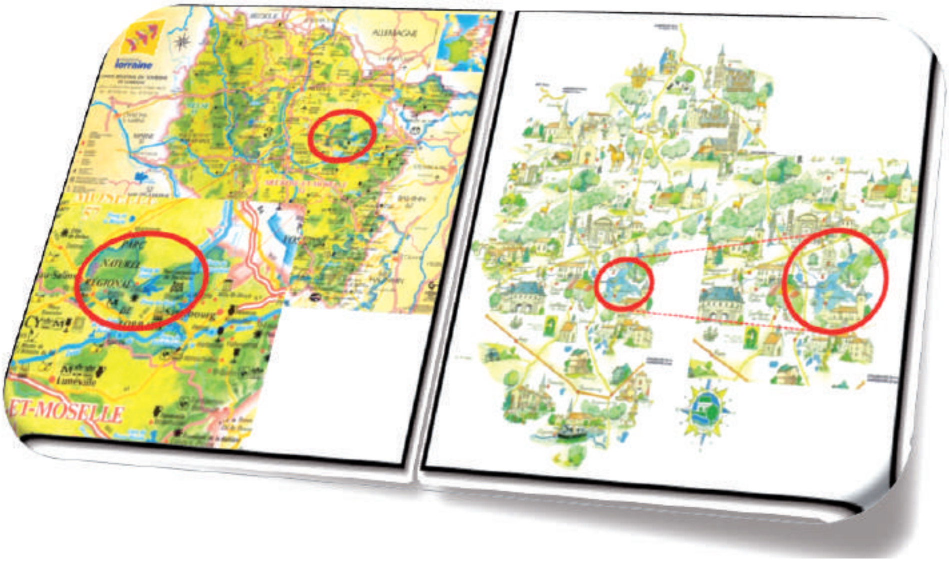

Grâce à cette diversité, le Domaine du Lindre et sa riche voisine, la Forêt du Romersberg connaît aujourd'hui une reconnaissance internationale puisqu'ils sont inscrits dans un périmètre NATURA 2000 et bénéficient du label de reconnaissance internationale RAMSAR.

Le domaine du Lindre devient un site incontournable dans les tourismes Lorrain, National et même International. Il figure dans l'ensemble des guides touristiques de la région. D'autant plus que la région Lorraine est une zone frontalière avec l'Allemagne et Luxembourg, le domaine attire de plus en plus des visiteurs de masses de ces deux pays. Cette importance a permis au gestionnaire du domaine un développement économique autour de cet espace naturel.

Selon la politique poursuivie par les gestionnaires, il est clair que le développement touristique du domaine du Lindre est un objectif en soi et une reconnaissance d'une bonne gestion patrimoniale du site.

Conclusion :

Depuis 1970, les gestionnaires du domaine du Lindre adopte une stratégie pour le développement de cet espace anthropique (Etang du Lindre), vu leur importance environnementale et naturelle, et leur rôle

La randonnée de Lindre propose trois parcours de distance plus ou moins longue. Les départs se font à Lindre-Basse, Assenoncourt et Fribourg. Les circuits, de 4 à 16 km, offrent la possibilité de découvrir un paysage diversifié. Étang, forêt et prairies sont à traverser durant la marche. Il faut signaler que cette pratique est soumise à quelques contraintes : le niveau de pratique et la difficulté du terrain sur lequel on évolue qui peut évoluer en fonction des saisons et des conditions météorologiques.

Cette pratique attire de plus en plus d'amateurs de marche et de la nature de toute la France. Les gestionnaires veillent toujours sur la bonne organisation de cette manifestation sportive et touristique pour attirer de plus en plus de monde en dehors de la région Lorraine.

Au fil des années, cette manifestation est devenue une activité primordiale dans l'agenda des gestionnaires et un rendez-vous incontournable pour les touristes.

3 - L'étang du Lindre est un patrimoine culturel national

La richesse naturelle du domaine du Lindre et la politique des gestionnaires pour valoriser cette espace naturel leur a permis un développement touristique de qualité. Ce tourisme de qualité associe à la fois les sorties nature, des ateliers nature pratiques et des balades permettant de découvrir les richesses naturelles et patrimoniales du site. C'est un tourisme durable et éducatif.

Aujourd'hui, le domaine du Lindre fait partie du Parc National Régional de Lorraine, créé en 1974, et qui couvre une superficie de 219 400 hectares soit près de 11 % de la région Lorraine. Ce vaste territoire rural et forestier permet au visiteur de découvrir des milieux naturels à haute valeur biologique grâce à des aménagements adaptés, et à des petits musées modernes.

c - La journée des oiseaux et des canards

Toujours dans les activités touristiques et culturelles, les gestionnaires du domaine encouragent l'organisation des journées pour les oiseaux et les canards. En partenariat avec la Ligue pour la Protection des Oiseaux, cette journée est l'occasion d'initiation à la découverte des canards et autres oiseaux présents en hiver sur les étangs du Domaine du Lindre. Lors de cette journée culturelle, deux départs pour le parcours d'observation des oiseaux et des canards sont organisés, un le matin et l'autre l'après midi. Ce parcours sera réalisé en covoiturage et on découvrira l'étang de Lindre et les étangs riverains. Des ornithologues sont présents pour accueillir les visiteurs en mettant à leur disposition du matériel d'observation.

Durant cette journée culturelle, les médias locaux prennent aussi place dans le parcours pour transmettre le spectacle au grand public.

c - Randonnés de Lindre

L'étendue spatiale du domaine du Lindre qui s'étend sur 970 hectares offre un paysage très varié qui permet au gestionnaire d'organiser des randonnées pour découvrir l'ensemble de ce territoire. L'une des missions de ces gestionnaires du domaine consiste à accueillir et sensibiliser le public vers cette pratique sportive et touristique. Cet espace est ouvert à tous; mais pour préserver ses richesses, acteurs locaux et visiteurs se doivent de respecter quelques règles environnementales.

Photo 5 : Le paysage du Lindre est ouvert au randonneur pour la découverte

Dès que la nuit tombe, les amateurs prennent place là où la lune et les étoiles ont rendez-vous. Il faut reconnaître que la tranquillité de la nuit et la brillance de l'eau sous l'effet des étoiles transforment le domaine en un espace magique.

Photo 4 : Le domaine du Lindre est un théâtre idéal pour les astronomes

L'astronomie amateur se pratique également en plein jour, pour l'observation du soleil; mais attention, sous certaines conditions. L'intérêt du Soleil en astronomie est donc très grand : il est primordial de comprendre comment fonctionne notre source de vie. L'observation du Soleil au télescope se fait donc impérativement au moyen d'une protection, qu'on appelle filtre solaire. Le domaine du Lindre présente un terrain idéal pour attirer en permanence ces astronomes amateurs qui défilent durant toute l'année.

Planté au cœur de la Lorraine, le domaine du Lindre est « un site qui ne dort jamais » les activités culturelles se poursuivent même pendant la nuit.

la biodiversité des écosystèmes du domaine du Lindre, l'identification de leur milieu et perpétuer leur descendance. L'exposition grandeur nature permettra de découvrir la faune et la flore dans le domaine.

Photo 3 : les conférences sur la nature autour de l'étang du Lindre

Source : www.domainedelindre.com

Grâce à l'organisation de ces balades, les guides touristiques donnent des cours théoriques, à découvrir comment, dans cet espace, la faune et la flore se lancent chaque été dans une course effrénée contre la montre pour accomplir leurs cycles aux limites de la vie. Les visiteurs ont le droit à des explications sur l'identification de ces types de plantes ainsi que sur leurs comportements. Ces conférences dans la nature attirent régulièrement beaucoup de monde, qui s'intéresse de plus en plus à la vie de ces plantes.

b - Les événements culturels

Les gestionnaires du domaine n'ont rien laissé au hasard, même les astronomes amateur ont leur place dans les événements culturels du site. Le Soleil et les étoiles sont deux objets qui symbolisent la recherche scientifique, leur observation apporte un bonheur immense surtout dans des endroits insolites, tranquille au bord d'un grand lac (Photo.3). Une opposition forte entre le Soleil et les étoiles saute aux yeux : l'un symbolise le jour, les autres la nuit ; lumière éblouissante d'un côté, faible clarté de l'autre ; une grosse boule de feu, de petits points lumineux…

Grâce à la traditionnelle fête du poisson que les gestionnaires du domaine organise tout les ans, presque 120 tonnes de poissons sont pêchées dans ce cadre naturel exceptionnel. Cette manifestation est destinée à faire connaître le produit et le talent des gestionnaires dans cette ressource. Elle constitue un événement touristique qui attire plus de 13 000 personnes en moyenne sur les berges d'une des plus grande étendue piscicole de France (photo.2).

Aujourd'hui, cette fête est devenu un véritable rendez vous incontournable pour les riverains et pour les touristes. En marge de cette fête du poisson, les gestionnaires du Domaine de Lindre propose des expositions sur les thèmes des poissons, intitulées «Comme un poisson dans l'eau». Ce sont des photos subaquatiques de poissons d'eau douce, aquariums avec des poissons des étangs du Domaine de Lindre.

2 - Développement touristique

Avec la nouvelle politique, les gestionnaires du domaine du Lindre ont choisi le tourisme comme un nouveau moyen de développement pour le site. Depuis, différentes politiques sur les bonnes pratiques touristiques visent à fournir des outils aux parties prenantes pour faire du secteur touristique un secteur plus respectueux de la diversité biologique et plus juste socialement. «Le Tourisme est devenu un phénomène de civilisation... L'ampleur qu'il a acquis l'a fait passer du plan limité d'un plaisir élitaire au plan général de la vie sociale et économique» (O.M.T, Assemblée générale de Manille, 1980). Cette nouvelle approche répond aux questions du lien entre développement touristique et conservation de la diversité biologique.

A ce propos, le domaine du Lindre propose chaque année un programme varié d'animation à destination du grand public à caractère environnemental éducatif. Des sorties sur le terrain, des expositions, des conférences, des ateliers nature pratiques et des balades permettent aux touristes de découvrir les richesses naturelles et patrimoniales du site.

a - Les balades nature : expositions et conférences sur la nature

Parmi les nouvelles touristiques retenues par les gestionnaires il y a les balades et les conférences dans la nature. L'objectif principal est d'explorer

consommation. Le cycle de la production des poissons dans le domaine du Lindre est caractérisé par quatre phases phares :

- *Le grossissement* : il correspond à la période estival les eaux sont chaudes et productives, les poissons sont très actifs surtout au lever et coucher du soleil. Le pisciculteur peut augmenter la productivité de son étang en ajoutant de la nourriture. Il s'agit soit de blé soit d'orge concassé. Cet entretien profite au développement de l'élevage de ces poissons qui augmente considérablement leur croissance.
- *La vidange de l'étang* : en septembre, tout les ans, les vannes de l'étang sont ouvertes, l'eau se retire progressivement entraînant le poisson jusqu'au fossé central et le débit est rejeté dans le cours d'eau de la Seille.
- *La pêche au filet* : en fin de vidange, le poisson est rassemblé dans le fossé central. Les pêcheurs disposent alors une senne (filet avec une poche) en haut de l'étang en travers du fossé. Ils se placent de part et d'autre du fossé et descendent vers la pêcherie en tirant le filet. Le poisson emprisonné dans la poche du filet est récupéré par les pêcheurs, il sera ensuite trié par espèce et par taille puis vendu vivant principalement pour le repeuplement de cours d'eau et d'étangs (www.domainedelindre.com).
- *L'alevinage :* cette opération consiste à remettre dans l'étang une quantité très variée de ces poissons afin d'en disposer à nouveau lors de la pêche de l'année suivante.

Photo 2: la fête de la grande pêche dans le domaine du Lindre

Source : www.domainedelindre.com

Photo 1 : Le cycle annuel de l'étang de Lindre

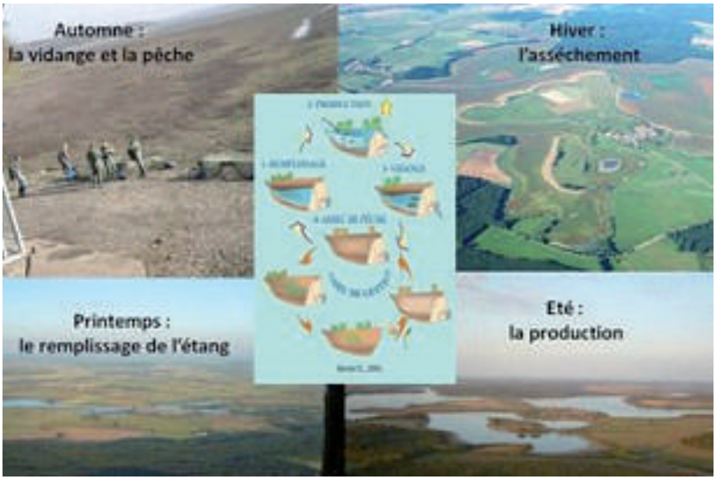

Source : www.domainedelindre.com

Le remplissage de l'étang de Lindre est très variable. Il est essentiellement lié aux conditions climatiques. Par exemple en 1996, le remplissage de l'étang a demandé 6 mois à cause du déficit pluviométrique. Au contraire, en 1998 la durée de remplissage a été très courte en raison des conditions pluviométriques très favorables. Ces deux actions de vidange et de remplissage modifient l'écosystème naturel et agissent sur le fonctionnement hydrologique de la Seille, (S.R.AE.L, 1986), (Grisan, 1999), (El Ghachi, 2007). La vidange et le remplissage de l'étang perturbe le fonctionnement hydrologique de la Seille pendant une grande partie de l'année.

2 - Développement économique

Le domaine du Lindre est un territoire rural, mais aussi périurbain dont l'activité principale des riverains est l'agriculture et l'élevage. L'étang de Lindre est le plus grand étang piscicole de France. Le Domaine du Lindre pratique toujours une pisciculture extensive traditionnelle, avec des espèces élevées plus diversifiées. Les activités piscicoles sont variées et suivent l'évolution des saisons tout au long de l'année. Cette pisciculture du Domaine du Lindre produit chaque année entre 60 et 80 tonnes de poissons d'étang. Ce poisson est en partie réaleviné dans nos étangs, mais également vendu aux pisciculteurs et associations de pêche. Les particuliers peuvent également s'approvisionner en poissons pour l'alevinage ou leur propre

On constate ainsi, que la majeure partie du domaine d'étude répond à des critères correspondant essentiellement aux étangs, aux massifs forestiers et aux grands ensembles prairiaux.

II - Gestion intégrée de la ressource en eau et valorisation du domaine du Lindre

À quoi voit-on qu'une question devient sérieuse ? Peut-être au fait qu'elle soit saisie et investie par le développement économique. C'est apparemment le cas pour les questions d'environnement dans le domaine du Lindre.

Dans le passé, l'étang de Lindre avait le rôle de régulateur des écoulements dans le bassin de la Seille, il contribue à la gestion des écoulements superficiels. Aujourd'hui, ces enjeux ont disparus, et le domaine du Lindre joue un rôle déterminant dans le développement économique du site. Autour du vaste thème de l'environnement, un champ de développement économique, s'est structuré et inséré dans le système politico-gestion dans le domaine. Ces derniers semblent être devenus une affaire suffisamment sérieuse pour ne plus devoir être réservée aux seuls écologistes.

1- Perturbation hydrologique : Vidange et remplissage de l'étang de Lindre

Suite à un arrêt préfectoral, l'étang de Lindre est vidé tout les deux ans à l'automne. Aujourd'hui, la vidange se fait chaque année et dure 3 mois. A priori, la période de vidange démarre mi-septembre. Le choix de cette date n'est pas arbitraire, mais est caractérisé par des conditions climatiques idéales : le mois de septembre est situé entre la fin de la période chaude et le début de la période froide. Cette vidange se fait en 6 semaines. D'ailleurs, durant le mois de septembre les vannes ne sont pas complètement ouvertes, c'est à partir du mois d'octobre que commence la vidange proprement dite (El Ghachi, 2007). Pendant la période de vidange, on distingue deux phases : la première concerne essentiellement l'évacuation progressive d'eau dans la Seille, tandis que la deuxième phase concerne l'exploitation piscicole,

3 - Une gamme variée de végétation

Le domaine du Lindre possède une occupation du sol dominée par les forêts et les zones humides. L'ensemble du périmètre du Lindre se caractérise par de très nombreuses plantes protégées au niveau national et régional. L'exploitation des données de la couverture CORINE Land Cover (1990), donne un aperçu sur l'occupation du sol du domaine du Lindre (Fig.5). Cette analyse fait ressortir la place prépondérante des territoires occupés par une variation végétale.

Figure n° 5 : Une occupation du sol dominée par les forêts et les zones humides

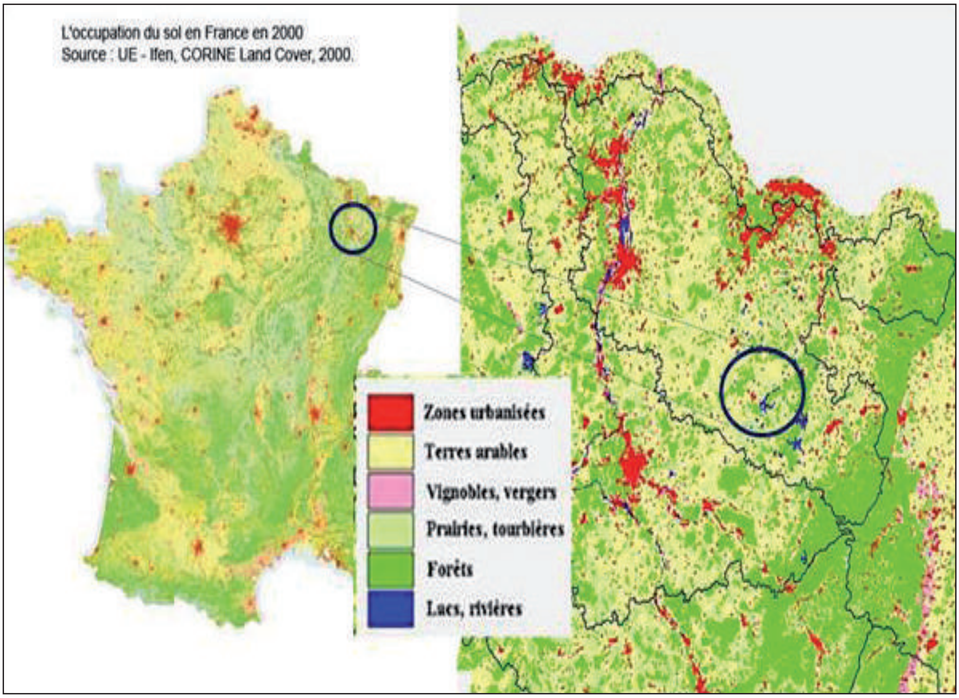

Source : UE - Ifen, CORINE Land Cover, 2000

Autour des étangs se développe généralement une roselière, ceinture végétale riche et variée composée de phragmites, de roseaux à balai et roseaux épars. En milieux alluviaux minéraux, le sol est plus pauvre et la ceinture la phragmitaie est caractérisée par des espèces intéressantes comme le pigamon jaune et le séneçon des marais. Dans l'eau se développe des espèces comme les nymphéas, les nénuphars et la renouée amphibie.

- Etang d'Armeschuss (Commune de Guermange) : il s'étend sur une superficie de 6ha 75a, la surface en eau de l'étang oscille autour de 5 hectares en raison de la frange de roseaux et du petit îlot. Sa profondeur maximale n'excède pas 2 mètres, avec une profondeur moyenne d'environ 1,50 mètre. Cet étang est intéressant par la présence de grandes quantités de Ceratophyllum Submersum Hydrophyte signalées comme rares en Lorraine.

L'ensemble de ces plans d'eau constitue une richesse naturelle importante qui favorise l'appariation des zones humides.

2 - Les prairies humides

Les milieux humides sont des espaces dont l'eau est le facteur déterminant tant pour le fonctionnement de ces zones naturelles que pour la vie animale et végétale. Dans le domaine du Lindre, l'existence de plusieurs étangs et des zones marécageuses ainsi qu'une diversité végétale et animale, constitue des milieux diversifiés d'une grande richesse biologique, qui constituent notamment des espaces d'accueil pour les oiseaux migrateurs. Ces zones humides jouent un rôle dans la régulation des crues et des étiages et dans l'épuration des eaux. Dans le domaine du Lindre, cette richesse est fortement liée à la présence de nombreuses espèces d'oiseaux rares dont les effectifs sont importants. Ils accueillent la première population française de busards des roseaux, rapace reconnu comme l'espèce la plus significative des zones humides de Lorraine. Les bordures de ces étangs partiellement inondés sont constituées de roselières hautes et denses. Il faut ajouter aussi que ces prairies humides abritent également une des plus importantes populations européennes de butors étoilés. Cette espèce, très sensible aux aménagements piscicoles et au tourisme, est en net déclin au niveau national.

La préservation de ces prairies humides représente des enjeux environnementaux, économiques et sociaux importants. Depuis bientôt 40 ans, la France s'est engagée à préserver les zones humides sur son territoire, notamment à travers la signature de la convention internationale de Ramsar.

- Etang de Rorbach (commune de Dieuze) : situé dans le village de Rorbach-les -Dieuze. Il est alimenté par un ruisseau qui naît dans la forêt Domaniale d'Albestroff. Sa profondeur maximale n'excède pas 1 mètre 50, avec une profondeur moyenne d'environ 1 mètre et une superficie de 9ha
- Etang de Petit Viller (Commune d'Assenoncourt) : c'est le plus petit étang du Domaine de Lindre. D'une superficie d'environ 2ha, sa profondeur maximale est d'environ 2 mètres, avec une moyenne d'environ 1 mètre. Il est implanté en amont de l'étang de Grand Villers, d'où son nom. Malgré sa petite taille c'est un élément important de l'éco complexe formé par les propriétés du Domaine de Lindre.
- Etang de Loudrefing (Commune de Loudrefing) : il s'étend sur une superficie de 27ha, la surface en eau de l'étang oscille autour de 29 hectares en raison de la végétation aquatique qui ceinture l'étang. Sa profondeur maximale n'excède pas les 2 mètres, avec une profondeur moyenne d'environ 1,50 mètre.
- Etang de Zommange (Commune de Zommange) : son étendue superficielle est de 66ha 65a, la surface en eau oscille autour de 60 hectares en raison de l'importance des roselières.
- Etang d'Osterweiher (Commune de Lindre-Basse) : avec une superficie de 8ha 79a 58ca, la surface en eau avoisine les 8 ha. La profondeur maximale avoisine les 2 mètres, avec une moyenne d'environ 1,50 mètre.
- Etang de Voëte (Commune de Lindre-Basse) : d'une superficie de 6ha 36a 66ca, la surface en eau avoisine les 6 ha. La profondeur maximale est d'environ 2 mètres, avec une moyenne d'environ 1,50 mètre.
- Etang de Guemelbruch (Commune de Guermange) : cet étang peu accessible est entouré sur presque sa totalité par la forêt du Romersberg. Sa superficie est de 8ha 9 a 50ca, la surface en eau avoisine les 8ha 50ca. La roselière est fragmentée et a peu d'emprise sur l'étang. La profondeur maximale avoisine les 2 mètres, avec une moyenne d'environ 1,50 mètre.

sont des étangs peu profonds crées au Moyen-âge par les communautés monastiques pour la production piscicole.

Figure n° 4 : Les plans d'eau du bassin du Lindre

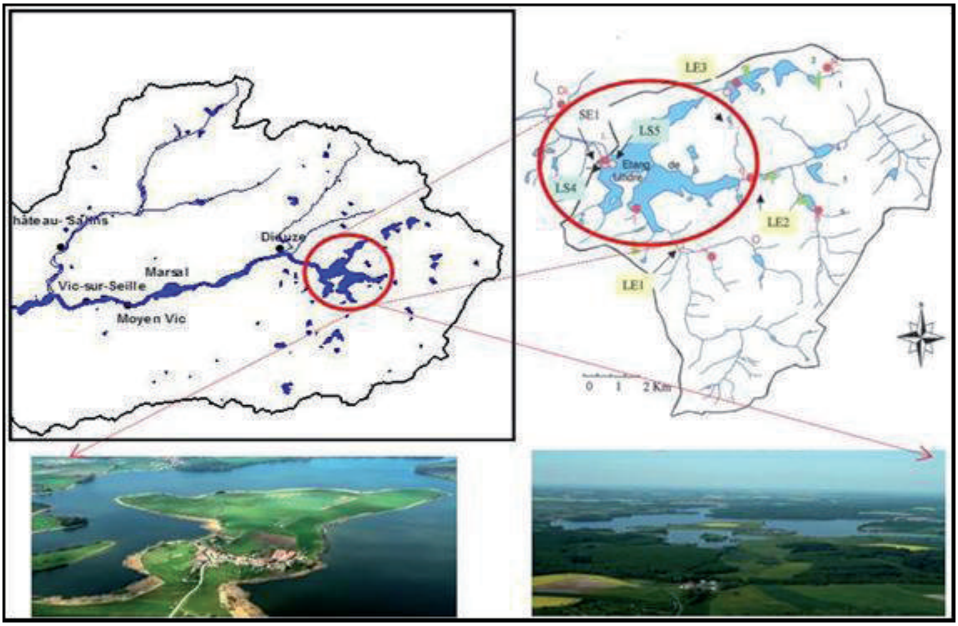

Source : El Ghachi, 2007

Parmi ces plans d'eau les plus importants dans le domaine du Lindre, on peut cités :

- Etang de Grand Viller (Commune d'Assenoncourt) : d'une superficie de 14ha, la surface en eau de l'étang oscille autour de 12 hectares, en raison de la roselière qui ceinture la rive et une largeur parfois de plus 5 mètres.
- Etang de Lansquenet (Commune de Rorbach les Dieuze) : il s'étend sur une superficie de 37ha, la surface en eau de l'étang oscille autour de 36 hectares en raison de la roselière qui borde l'étang. Sa profondeur maximale n'excède pas 3 mètres, avec une profondeur moyenne d'environ 1,50 mètre.
- Etang de Guitschweiher (Commune d'Assenoncourt) : sa superficie est de 2ha. Enclavé entre la forêt domaniale d'Assenoncourt, la forêt privée de la Breidt.

Au vu du climat Lorrain, le domaine de Lindre est caractérisé par une pluviométrie abondante durant toute l'année (environ 800 mm - 1970-2009). Les températures sont faibles à très faibles pendant la période hivernale. Du fait de l'abondance pluviométrique au cours de l'année et des températures peu élevées durant la période hivernale, le potentiel hydrique reste en général positif. Pendant la période estivale, le domaine du Lindre enregistre un déficit hydrique, qui est essentiellement dû à l'intensité de l'évaporation. Ces conditions pluviométriques sont assez contraignantes pour les activités touristiques, mais très favorables pour l'apparition des plans d'eau.

Les précipitations constituent la ressource en eau de l'étang. L'étang de Lindre reçoit un apport des ruisseaux de Speck de Nolweiher et de Zébourg. En raison du substratum à dominantes imperméable, le réseau hydrographique est très dense, caractérisé par une vingtaine d'étangs de taille variable qui s'organisent en chapelet le long des ruisseaux. L'étang du Lindre est le plus important plan d'eau qui existe dans le bassin, il contient environ 15 millions de m3 d'eau.

Cet étang est alimenté par plusieurs ruisseaux : Speck, Nolweiher et Zébourg qui assure l'alimentation de l'étang. L'étang du Lindre draine un bassin versant de 1240 Km2 puisque la Seille prend sa source dans cet étang.

II - L'analyse de l'environnement paysager naturel du domaine du Lindre

Le site présente un paysage exceptionnel qui offre un milieu écologique particulièrement riche par ces eaux superficielles, ces forêts, ces zones humides, ces forêts et ces gammes variées de végétation.

1 - Les plans d'eau

Le domaine du Lindre est caractérisé par l'existence de plusieurs étangs qui sont d'origine anthropique. D'après l'Agence de l'Eau Rhin-Meuse, il existe 134 étangs dans la région Lorraine. Presque une vingtaine se trouve dans le bassin du Lindre dont le plus important est l'étang du Lindre où la Seille prend sa source (Fig.4). La majorité des plans d'eau Lorrains

Les formations géologiques qui affleurent dans cette région sont de nature essentiellement marneuse et argileuse du Keuper (Fig.2). Ces formations sédimentaires occupent environ deux tiers de la zone d'étude. Ils s'étendent dans toute la partie sud du bassin de l'étang du Lindre mais sont aussi bien présentés dans la partie nord est. On trouve aussi des alluvions anciennes et récentes qui couvrent en grande partie, le quart Nord-Ouset du domaine d'étude. L'ensemble de ces formations géologiques à caractère imperméable favorise l'appariation de ces plans d'eau.

3 - Climat et hydrologie

Cette entité physique appartient et est soumis à un climat océanique, avec une tendance continentale, comme la majeure partie de la Lorraine (Pagney, 1988), (Frécaut, 1982). Les influences océaniques déterminent un temps humide avec des hauteurs de précipitations élevées marquées parfois par des périodes de gel durable en saison froide (Corbonnois, 1996). En année moyenne, le climat Lorrain est caractérisé par des précipitations relativement bien réparties tout au long de l'année, avec un maximum au début de la saison hivernale. Les températures moyennes mensuelles sont proches de zéro en janvier et de 19 °c en juillet (1970-2009).

Figure n° 3 : Cadre climatique du domaine du Lindre

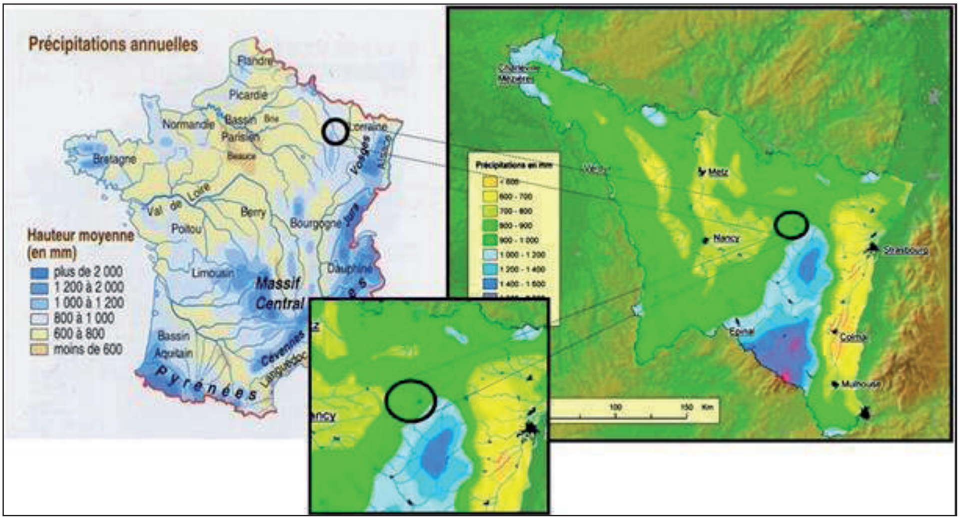

Source : El Ghachi, 2007

auteurs parlent d'une existence naturelle de l'étang, tandis que d'autres leurs attribuent une origine strictement artificielle. Pour les autres étangs, les documents historiques attribuent leur création au Moyen-âge par les communautés monastiques pour la production piscicole.

Les documents des archives départementales témoignent que l'étang de Lindre a suscité l'admiration et l'intérêt de toutes les populations et les régimes qui se sont succédé au cours de l'histoire. Le domaine de Lindre a été une propriété privée, et a changé de propriétaire plusieurs fois. C'est en 1976 que l'étang a été acheté par le Conseil Général de la Moselle, avec des aides du ministère de l'environnement et de l'établissement public régional, dont le but est de créer une exploitation de pisciculture expérimentale.

2 - Topographie et géologie

A l'est de la vaste région naturelle dite « plateau Lorrain », très exactement au sud du département de la Moselle. Le domaine du Lindre, appartient au « Pays des étangs », un pays de collines à pentes faibles, peu élevées entre 250m à 300m, le point le plus bas se situe au débouché de l'étang de Lindre. Un relief peu marqué avec une faible dénivellation qui atteint au maximum 40m. La plupart de ces collines sont séparées par des vallons toujours à pente faible, souvent marécageuse.

Figure n° 2 : Contexte géologique du domaine du Lindre

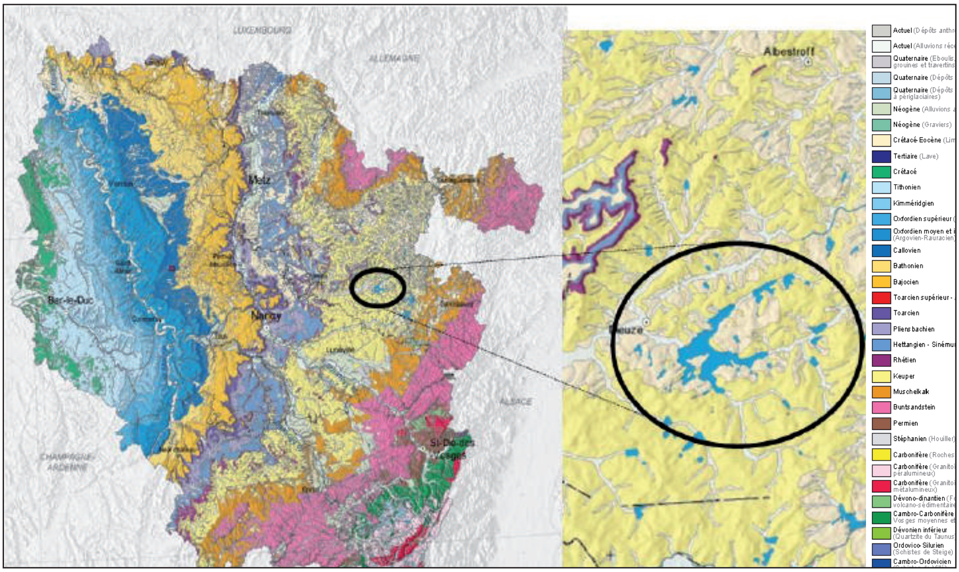

Souce : http://www3.ac-nancy-metz.fr/base-geol/

forêts et de gammes variées de végétation, une vaste zone d'intérêt international. L'agriculture, la pisciculture et l'élevage constituent les principales activités des habitants du domaine du Lindre. Administrativement, le domaine du Lindre appartient à trois cantons : Dieuze, Fénétrange et Réchicourt-le-Château et à deux arrondissement Château Salins et Sarrebourg. Ce site est situé à l'écart des grands axes routiers et ferroviaires, ainsi aucune route nationale ne traverse le secteur. L'activité principale des riverains du domaine est principalement basée sur l'agriculture, la pisciculture et la sylviculture.

Figure n° 1 : Localisation du domaine d'étude

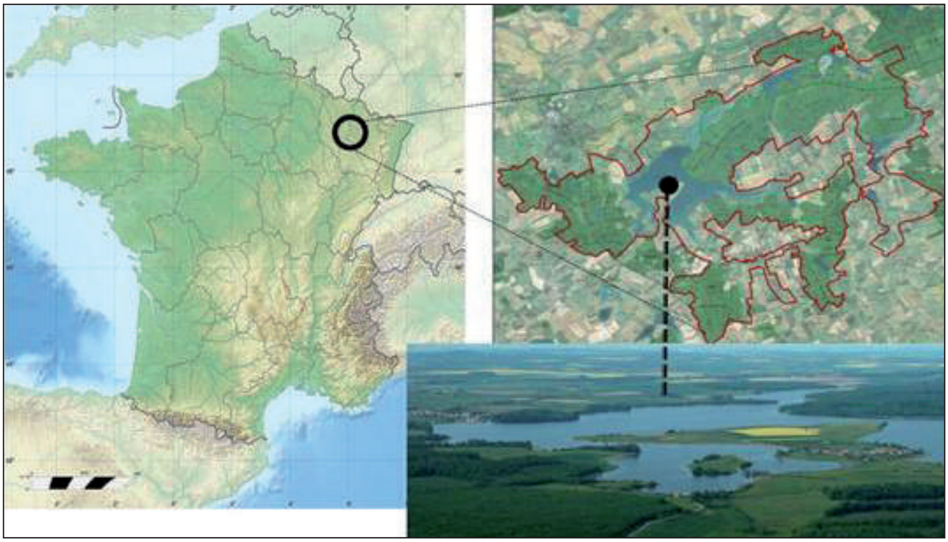

Le dépouillement des anciens documents et la bibliographie actuelle ont permis d'avoir quelques informations sur l'histoire de l'étang de Lindre. Dans la bibliographie historique, la création de cet étang reste imprécise. Toutefois, les premiers étangs du Saulnois sont réalisés pour l'exploitation du sel, d'après Masson (1842). En tous cas, la carte de Cassini (1760-1789) et les plans du cadastre napoléonien permettent de confirmer l'existence de l'étang de Lindre au XVIII^{ème} siècle. Les documents historiques racontent plusieurs hypothèses sur la création de l'étang de Lindre, qui reste purement économique et stratégique. Selon quelques auteurs, l'étang de Lindre serait né de la réunion de plusieurs petits étangs, (Reichland, 1975). Selon Van Verveke (1903), l'exploitation du sel dans la région aurait pu provoquer par un effondrement propice, l'apparition d'un grand étang. Certains

Vers une gestion locale du patrimoine hydraulique : approche de valorisation et de développement territorial de l'étang de Lindre (Lorraine, France)

Mohamed El GHACHI

FLSH, Beni Mellal

Introduction

La France est un pays très riche d'étangs et de lacs. L'implantation de ces retenues artificielles a été définie par plusieurs facteurs, d'ordre physique et historique. Il faut reconnaître que le modèle Français de la gestion des eaux pluviales a préconisé la création de ces étangs. Depuis, l'apparition de ces plans d'eau dans le paysage, on a pu assister à un développement des loisirs et des activités touristiques sur les bords de ces étangs. Ces plans d'eau ont désormais une vocation de loisirs bien affirmée : présence de campings, de résidences secondaires, ainsi que de nombreuses activités proposées aux touristes et aux résidents, selon les ouvrages (baignade, pêche…). L'originalité et la diversité de ses paysages anthropiques vont devenir une destination touristique très appréciée.

Le Domaine de Lindre est un site naturel exceptionnel. Son joyau, l'Etang de Lindre, et ses 11 étangs satellites accueillent une faune et une flore exceptionnellement riche. Leur biodiversité est importante : 248 espèces d'oiseaux, 11 espèces d'amphibiens, 19 plantes protégées, 4 espèces de reptiles, une multitude de poissons d'étangs et autre faune aquatique abondante.

I- Caractéristiques historiques et physiques du domaine du Lindre

1- Localisation et histoire

Situé au nord est de la France, le domaine de Lindre est un ensemble de 970 hectares, qui comprend l'étang de Lindre de 630 hectares et 11 étangs satellites (Fig. 1). L'étang de Lindre se situe au sud-est du département de la Moselle, à proximité de la ville de Dieuze, soit environ à 75 km de Metz, 50 km de Nancy et 35 km de Sarrebourg.

Ce domaine d'étude, appartient au bassin du Lindre qui s'étend sur une superficie de 103 km2. Il est constitué de plans d'eau, de zones humides, de

sur l'utilisation de l'eau. Publications ISESCO, Rabat.

HAMAM Mohamed, 2002. Aspect de l'histoire et de la civilisation de la vallée du Dadès. Publication de l'Institut des Etudes Africaines, Université Mohammed V. Rabat.

LAOUINA Abdellah et al, 2000. La problèmatique de la gestion de l'eau et du développement des communautés locales rurales au Maroc, Revue du Centre d'Études de l'Université de Metz «Mosella», tome xxv n°3-4. Metz.

Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Eau et de l'Environnement, 1999. Débat national de l'aménagement du territoire. Plate forme.

MOUNTASSER El Madani, 1985. Collectivités traditionnelles et espace ruraux montagnard dans les zones d'arrière-pays atlasiques méridionaux: le cas d'Aït Sedrate du Dadss. Thèse de 3ème cycle. Université d'Aix-Marseille II.

NACIRI Mohamed, 1991. Quelques réflexions sur l'eau potable en milieu rural au Maroc. Revue marocaine de droit et d'économie du développement, N°26, Université Hassan II. Casablanca.

Office Régional de Mise en Valeur Agricole de Ouarzazate (ministère de l'agriculture et de la mise en valeur agricole), 2014. www.ormva-ouarzazate.ma.

OUBRAHIM Meriama, 2001. L'approche participative et l'approvisionnement en eau potable dans certains douars du cercle de Sefrou. DESA, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah. Fès.

Service Hydraulique à Ouarzazate, 2002. Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau Rural.

YACOUBI SOUSSANE Mohammed, 2000. La valorisation de l'eau en agriculture: au-delà du million d'hectares irrigués; in «La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XX° siècle. Publications de l'Académie du Royaume du Maroc. Rabat.

YESOUF. A et EL HASNAOUI. I, 1998. «PAGER» consistance et mise en œuvre, in participation communautaire à la gestion des services publics locaux. Publication du Centre de Documentation des Collectivités Locales, Casablanca.

AAFIR Mustapha, 2001. Problématique d'assainissement liquide dans le bassin du Dadès, DESA, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah. Fès. (en arabe)

AAFIR Mustapha. et AKDIM, 2002. Brahim. L'assainissement, un problème d'avenir en milieu rural, in « l'eau et développement durable dans le bassin de l'Oum-er-Bbia», Colloque FLSH, Bni Mellal. (en arabe)

AAFIR, 2006. Les contraintes hydrologiques de l'aménagement du bassin versant du Dades : une approche géopolitique du développement durable. Thèse de Doctorat. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah Faculté des Lettres et Sciences Humaines Saïs – Fès et Université Paul Verlaine, Metz.

ALIOUA Farouk, 2000. Comportements des agriculteurs: anciennes stratégies ou stratégies alternatives? Formation ORMVAL, Module Gestion Participative en Irrigation sous Module Gestion des relations Office/AUEA. Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, El Mohammedia.

AREHMOUCH Ahmed, Droits coutumiers amazighs, Vol1, 1ère édition, Novembre 2001.

BARRAKAD et MEKKAOUI. I, 1998. Gestion de l'électricité par les associations d'usagers, in participation communautaire à la gestion des services publics locaux. Publication du Centre de Documentation des Collectivités Locales, Casablanca.

BOUKHRI Mohamed-Hamid, 1998. la participation de la population, quelle organisation? in participation communautaire à la gestion des services publics locaux. Publication du Centre de Documentation des Collectivités Locales, Casablanca.

BRAHIMI Mohamed, 1998. Les associations au Maroc: cadre juridique, in participation communautaire à la gestion des services publics locaux. Publication du Centre de Documentation des Collectivités Locales, Casablanca.

BZIOUI Mokhtar, 2000. Politique et stratégies de gestion des ressources en eau au Maroc; in «La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XX° siècle. Publications de l'Académie du Royaume du Maroc. Rabat.

CHAMAYOU Jean et RUHARD Jean Paul, 1977. Ressources en eau du Maroc. Notes et mémoires du service Géologique n° 231, Éditions du Service Géologique du Maroc, T3. Rabat.

CHAOUNI Mohamed, 1999. Apports de la loi n°10-95 sur l'eau du 15 juillet1995 en matière de gestion de l'eau au Maroc, in «pratiques et législation

comme l'intervention de l'OMVAO qui a échoué au niveau du projet de creusement et équipement des puits consacrés à l'irrigation dans la zone Maayache et Tazzaght (Dadès aval) ;

- mettre au point des supports d'information et d'échange d'expériences entre les associations locales, et avec d'autres étrangères et impliquer les chercheurs et experts de domaine dans la conception des projets et programmes ;
- constituer des fédérations régionales d'association de gestion des services hydrauliques,
- renforcer l'implication et la sensibilisation des usagers à la prise en charge de fonctionnement des services publics, tel que l'adduction en eau potable et l'assainissement ;
- développement des richesses en eau de manière permanente ;
- lancement d'une large campagne de sensibilisation pour une utilisation rationnelle de l'eau par l'individu et par la communauté ;
- développement des techniques de traitement des eaux usées pour leur réutilisation ;
- adaptation des plans de développement local avec les caractéristiques locales ;
- mise en œuvre d'une vision globale intégrant l'ensemble des usagers dans le cadre d'une approche cohérente et concertée de gestion de la demande en eau potable ;
- les sécheresses successives ont mis en évidence la nécessité absolue de développer des stratégies de gestion de la pénurie.
- pris en considération la croissance des besoins et le respect des équilibres du milieu naturel ;
- La réduction du gaspillage devient une nécessité, et tous les acteurs doivent y contribuer.
- Référence :

AAFIR Mustapha (2016). La géopolitique de l'aménagement de l'eau à Dadès, Maroc. Editions universitaires européennes. France. 332p. ISBN-978-3-639-54423-7. https://www.editions-ue.com/catalog.

et Kalaat M'gouna sont par contre bien alimenté en eau potable car ils sont encadrés par les services de l'ONEP dès les années soixante dix.

Devant cette diversité des modes de gestion des ressources en eau (branchement collectif, puits, sources, seguias), utilisation des eaux communautaires, exploitation individuelles des eaux et face à la différenciation des niveaux de consommation d'eau selon les familles, les saisons et selon les espaces, la problématique d'aménagement de la ressource revêt un caractère complexe qu'il faut tenir en compte lors de la conception des projets.

Les acteurs du secteur de production et distribution de l'eau potable en milieu rural sont multiples. Ils sont institutionnels, semi publics ou privés. Le PAGER est une initiative aux objectifs positifs. Mais il souffre encore de problèmes de réalisation et doit être amélioré pour atteindre l'efficacité optimale. Les contraintes matérielles, administratives, organisationnelles doivent être analysées et anéanties.

Aborder la gestion de l'eau domestique c'est évoquer l'un des éléments les plus importants autour duquel s'organise la vie sociale des collectivités oasiennes. Cette gestion a depuis les années quatre vingt du 20ème siècle subi des transformations socio- spatiales: l'éclatement des sociétés traditionnelles et l'extension du bâtis, l'apparition du pompage ont permis le maintenir de la petite et moyenne hydraulique, et d'augmenter la demande domestique sur l'eau. Ce qui a des conséquences fatales sur les systèmes traditionnels oasiens. Alors, il faudrait prendre les mesures adéquates pour bien maintenir cette ressource vitale. Parmi les mesures à rappeler citons les suivantes :

- renforcement de la participation des intéressés à la prise de décisions et à la gestion hydraulique. Donc généraliser l'approche participative à l'ensemble des secteurs de développement en milieu rural, en encourageant le mouvement associatif ;
- impliquer les populations à toutes les phases de réalisation des projets hydrauliques, à l'instar le projet d'entretien et construction des seguias dans le Dadès en 2005, et éviter les initiatives unidirectionnelles

Tableau n° 5: L'évaluation d'approvisionnement rural en eau potable (1990-1997)

Période	Population desservie en million d'hab.	Montant engagé en million de DH	Sources de financement	Taux de desserte	Taux cumulés
Avant 1990	1.92	-	Divers	14.3	14.3
1990-1994	0.680	-	Divers	5.4	19.7
1995	1.5	884	Budget d'Etat + Fonds de Développement Rural + Opération Solidarité Sécheresse	12	31.7
1996-1997	0.3	150	Compte d'Affectation Spécial	2.3	34

Source: YESSOUF, 1998

Conclusion et recommandations

Au Dadès, l'aménagement des eaux domestiques est donc une question qui intéresse des multiples intervenants. Les individus, jouent un rôle principal dans les processus d'accès à l'eau en utilisant toutes les potentialités qui possèdent. Les acteurs associatifs ne sont pas encore soutenus pour jouer des rôles constructifs durables. Les services de l'Etat ont un rôle important mais encore insuffisant pour enclencher des dynamiques durables. Les conseils communaux, souffrent de plusieurs contraintes matérielles et administratives. L'émergence du PAGER, a participé à l'équipement de nombreux douars mais le suivi des projets manque et les problèmes commencent déjà à apparaître dans plusieurs douars équipés. Les centres de Boumalne Dadès

au profit de 41 Douars (soit la totalité des douars de la commune). Ils sont souvent équipés par une pompe électrique (71.43% des puits). Le reste (soit 28.57% des puits) est équipé de pompes à base d'énergie solaire (figure n°1). La construction de châteaux dans ce cadre reste restreinte et ne dépasse par trois cas. La commune d'Aït Youl, par contre n'a pas trop bénéficié de ce programme. Seule une proportion d'environ 30% de puits ont été creusés dans ce cadre, seuls trois points d'eau sont équipés par un château. Mais sur le territoire de la commune d'Aït Sdrat Jbel Soufla, il n'existe qu'un puits annexé au château de stockage (service hydraulique de Ouarzazate, 2002).

3. 4. c. Évaluation du projet

Parmi les acquis du programme, on note l'organisation de la population ciblée, en associations d'usagers de l'eau potable, contribution à la satisfaction des besoins en eau potable de ces populations et l'assurance de la pérennité de cette ressource.

Mais d'un point de vue global, le rendement total de ces interventions reste faible, même si les chiffres rapportés par le service de l'hydraulique à Ouarzazate, indiquent que le rapport d'approvisionnement en eau s'est élevé de 18% de la population pour l'année 1995 à 60% en 2000. Mais en réalité, l'alimentation en eau potable dans le cadre de ces projets connaît une discontinuité flagrante et des interruptions parfois durables. De ce fait l'impact de certains projets est très réduit. La tâche est parfois rendue complexe par la dispersion de l'habitat rural.

Ces problèmes rappellent ceux évoqués à l'échelle nationale. Selon l'enquête effectuée en 1990, dans le cadre de l'étude du plan directeur d'approvisionnement en eau potable rurale, le taux d'accès des populations rurales à l'eau était estimé à 14.3% et à 32% à 1995 (année de démarrage du PAGER), et à 34% en 1997, c'est-à-dire après deux ans la situation n'a changé que de l'ordre de 2%. L'évaluation de ces résultats se résume comme suit:

Figure n° 1 : Les interventions du Projet d'Approvisionnement Groupé en Eau Rural (PAGER) dans le Dadès central (1995-2003)

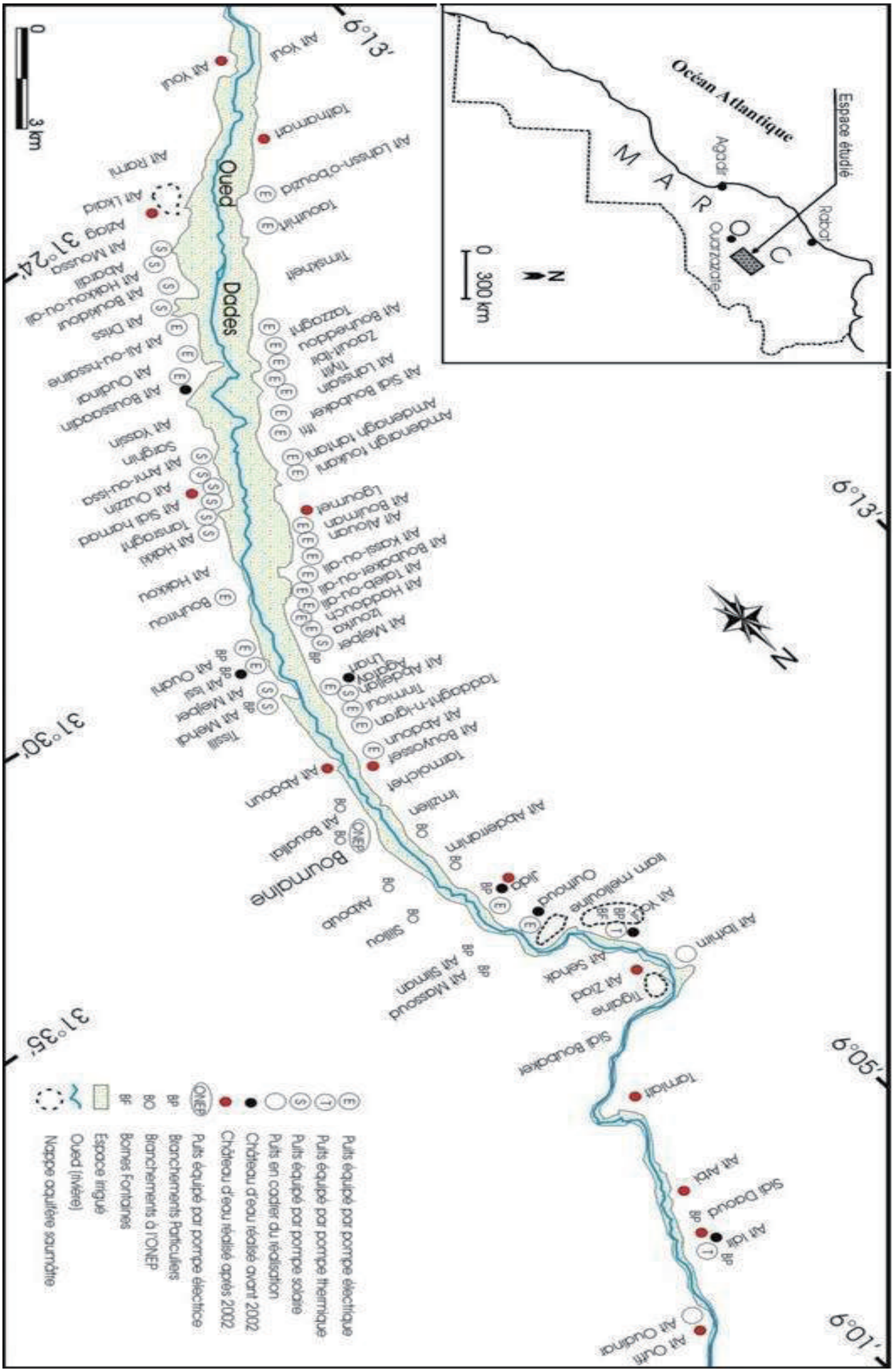

Ce qui engendre les dynamiques suivantes:

- Plusieurs puits aménagés dans ce cadre ont été abandonné en raison de l'insuffisance de leur débit (exemple: au douar, Aït Odinar, Aït Idir, Jida, Slillou, Aït Bouyoussef, Aït Bouamrane).
- Inachèvement des travaux d'aménagement dans certains cas en raison d'obstacles naturels, administratifs ou financiers par exemple.
- Tarissement de la nappe phréatique, nécessitant l'approfondissement des puits, surtout lorsque ceux-ci sont alimentés par la nappe alluviale de l'Oued Dadès, lui-même à sec en été.

Pour assurer la réussite du PAGER, il a été convenu de le réaliser dans le cadre de la participation de trois intervenants:

- L'Etat représenté par le Ministère de l'Équipement.
- Les communes rurales.
- Les populations représentées par des associations chargées de la gestion et de la maintenance des systèmes d'alimentations en eau potable réalisés.

La participation au financement des projets par trois intervenants a été fixée comme suit:

Tableau n° 4: Plan d'investissement du PAGER (%)

Source de financement	Taux
Contribution de l'Etat (budget général, prêt, dons, solidarité nationale)	80
Contributions des collectivités locales	15
Contribution des usagers (bénéficiaires)	5

Source: YESSOUF, 1998

La partie moyenne de la vallée a bénéficié d'interventions substantielles car elle est souvent touchée de menaces de sécheresse estivale. La commune de Souk Khmiss Dadès a bénéficié de l'équipement de 28 points d'eau (puits)

l'hydraulique qui est chargé des opérations de planification, d'exécution et de suivi des projets de création et de réhabilitation des points d'eau aménagés, comprenant un ouvrage de captage (puits, forage, source ou Matfia) une pompe, un réservoir et un abreuvoir (OUBRAHIM, 2001). Les responsables du PAGER ont exigé la mise en place d'une nouvelle stratégie qui repose sur la décentralisation et la participation active des populations bénéficiaires à toutes les phases du projet, depuis sa formulation jusqu'à sa mise en œuvre. Cette participation a suscité une adhésion lucide aux options retenues, l'acceptation de cette stratégie et la création d'un sentiment d'appropriation des projets par la population, car avant, les gens ont l'idée que les ouvrages de l'Etat sont source de lourdeurs (administratifs, impôts, nouveau style de vie) et d'intérêt minime. Mais la mise en œuvre du programme est globalement positive. Son but est d'augmenter le taux d'accès à l'eau rurale, de 14% jusqu'au 80% sur une durée de 20 ans, c'est dire à l'aube de 2015.

3. 4. b. Identification du PAGER dans le Dadès

Les interventions du PAGER au Dadès touchent depuis 1995, l'équipement des points d'eau, la construction de châteaux d'eau et de conduites d'eau pour l'alimentation en eau potable des douars. Après la réalisation le projet encadré et géré soit par une association de l'eau potable ou par la commune locale.

Mais ce programme ne parvient donc pas encore à apporter un modèle d'ensemble qui soit intégré. Il est caractérisé par le manquement d'études préliminaires spécifiques, et opérations de sensibilisation des habitants sur l'importance de projet, la formation des responsables d'associations et personnels des communes. De nombreux projets connaissent à l'heure actuelle des problèmes de gestion ou souffrent d'interruptions successives de la distribution de l'eau. Ceci est en général dû à :

- la négligence de l'avis des intéressés (population) en période de conception – décision des projets (l'avant projet).
- La faiblesse du contrôle et de suivi (l'après projet).
- L'absence des opérations de formations et sensibilisations des habitants.

3. 4. a. Emergence du PAGER

L'objectif du PAGER est de résoudre le problème de pénurie d'eau en milieu rural, soit par l'utilisation des bornes fontaines, ou par le branchement individuel, évitant ainsi de recourir à l'eau colportée, facteur de multiples problèmes d'hygiène. Le programme adopte une plus grande mobilisation sociale et une participation plus accrue des populations concernées. Il a été mis en œuvre sur recommandation de la huitième session du Conseil Supérieur de l'Eau et de Climat en 1994 (Eau et Développement, 1994). Celle-ci a incité à mettre en œuvre un plan national pour l'alimentation du monde rural en eau potable en prenant les dispositions suivantes :

- une meilleure coordination entre les établissements fournisseurs.
- La participation des bénéficiaires (habitants) à tous les projets hydrauliques, et La création de comités de suivi aux niveaux local, régional et national.
- La mise en place des moyens de lutte contre la pollution des eaux destinées à la population rurale.
- La conception de projets intégrés, permettant de prendre en considération les besoins du développement de la communauté rurale.

Le programme du PAGER se fait selon le plan directeur, qui tient en compte des normes suivantes:

- Raccorder les douars aux points d'eau équipés.
- Faciliter l'exhorte et l'approvisionnement en eau potable
- Donner la priorité à l'exploitation des eaux de sources, aux nappes phréatiques, aux eaux superficielles et en transit.

Les investissements de ce projet estimés à:

- 372 Dirhams par habitant pour les points d'eau aménagés.
- 1667 Dirhams par habitant pour les bornes fontaines publiques.
- 2543 Dirhams par habitant pour les branchements particuliers.

La gestion du PAGER au niveau provincial est confiée à la Direction Provinciale de l'Équipement (DPE), et plus précisément au service de

3. 3. Rôle des commissions communales et régionales

La charte communale du 30 septembre 1976, rapporte que la commune est appelée à encadrer et réaliser les projets du développement local et plans d'équipements, tels que l'approvisionnement en eau potable ou l'assainissement. La charte régionale du 2 avril 1997, souligne la responsabilité des commissions régionales pour la mise en œuvre des actions de rationalisation de la gestion des ressources en eau et de protection de l'environnement régional (Revue: Eau et Environnement, 1997).

La nouvelle charte communale numéro 78 du 3 octobre 2002, relève les missions de la commission communale, dans ses articles 36, 39, 40, 43,47 et 50. Elles sont appelées à discuter la gestion et la restauration des services publiques, comme l'approvisionnement en eau potable et l'assainissement liquide, pour garder la qualité de l'eau potable, la restauration des équipements hydrauliques, et tout ce qui peut améliorer les services et les infrastructures. Les ateliers du débat national de l'aménagement du territoire (1999) ont recommandé l'implication des communes rurales dans la gestion projets d'aménagement des ressources en eau d'une manière raisonnable et moderne.

À partir delà, le cadre législatif est assez développé, mais la réalisation des objectifs des communes à ce niveau dépend des moyens financiers. Faute de ces moyens, la majorité des communes rurales ne sont pas en mesure de lancer d'importants projets ayant des enjeux hydrauliques. Mais des partenariats avec d'autres acteurs publics et privés ont été engagés notamment dans le cadre du programme PAGER, afin de satisfaire leurs besoins en eau potable.

3. 4. Aménagement dans le cadre de Projet d'Approvisionnement Groupé en Eau Rural (PAGER)

Au cours des deux dernières décennies, le développement du monde rural profita de nombreux projets, initialement orientés à la construction des routes, l'électrification et l'adduction de l'eau potable. Mais des problèmes persistent en matière d'eau potable en raison d'une faible planification et des problèmes des moyens financiers. Le programme PAGER a pourtant initié une dynamique positive à ce propos.

dans la recherche en sciences sociales» (NACIRI, 1991). Au Dadès, l'intervention des pouvoirs publics dans le domaine de l'eau potable porte d'abord sur l'approvisionnement des municipalités du Boumalne Dadès et Kalaât M'gouna. L'Office National de l'Eau Potable (ONEP) y gère la production et la distribution de l'eau. L'action de l'Etat reste par contre modeste en milieu rural, à l'exception des soutiens intégrés dans le projet PAGER géré par la Direction Provinciale de l'Équipement, en liaison avec tous les services provinciaux, les communes concernées et la population bénéficiaire (OUBRAHIM, 2001).

3. 2. Rôle des Commissions Préfectorales et Provinciales de l'Eau (CPPE)

Dans le cadre de la décentralisation évoquée dans la loi de l'eau (loi n° 10-95) la concertation dans le domaine des ressources en eau, se fait dans le cadre des commissions préfectorales ou provinciales. La mise en place de ces commissions permet aux collectivités locales de jouer un rôle plus important dans la gestion des ressources en eau. D'après CHAOUNI (1999), ces commissions sont chargées de :

- participer à l'établissement des plans d'aménagement intégré des ressources en eau,
- encourager l'action des communes en matière d'économie d'eau et de protection des ressources en eau contre la pollution,
- entreprendre des actions de sensibilisation du public à la protection et à la préservation des ressources en eau.

Les CPPE sont paritaires, composées pour la moitié des représentants de l'Etat et des établissements publics placés sous sa tutelle, chargés des secteurs usagers de l'eau, et pour moitié des représentants des collectivités locales et des associations socioprofessionnelles. La nouvelle organisation des préfectures et provinces (loi numéro 79 du 3 octobre 2002) définit les rôles de ces commissions dans ses articles 36, 37, 46 en indiquant qu'elles sont appelées à suivre et orienter les projets d'équipement, du développement et d'investissement qui dans leur territoire, en considération des responsabilités et intérêts de toutes les communes.

Ces rares associations d'usagers de l'eau potable (AUEP), connaissent souvent des problèmes de fonctionnent car elles ont été crées suivant une approche descendante (dictées d'en haut), notamment dans le cadre du récent Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau Rural (PAGER). De ce fait, leur création est récente (crées après 1995).

Il paraît que l'association «Roken rhiat» au douar Aït Abdoun est la seule association jugée par les usagers comme efficace et dynamique, en raison de sa rigueur de gestion. Elle occupa le premier rang dans le classement des AUEP de l'ORMVAO. Le douar Aït Bouyoussef, situé à proximité du douar Aït Abdoun, n'a pas bénéficié des services de cette ONG, ce qui l'incita à créer la sienne. On y créa ainsi une association spécialisée dans la gestion de l'eau domestique. Cette association adopte une gestion typique comme par exemple la facturation et l'application de prix différenciés par tranches d'eau consommée comme suit :

- première tranche (0 à 8 m3) : 2 Dirhams au mètre cube.
- deuxième tranche (8 m3 et plus) : 4 Dirhams au mètre cube.
- Plus 5 Dirhams comme taxe pour les travaux d'entretiens. Ainsi chaque retard peut occasionner une addition d'une redevance pouvant atteindre 40 Dirhams.

3. Les acteurs publics et l'aménagement de ressources en eau

Deux types d'acteurs interviennent à ce niveau : les organismes de l'Etat chargés de l'eau et les commissions: Celles-ci sont des Commissions Préfectorales et Provinciales de l'Eau (CPPE), et des commissions régionales et communales. Mais la gestion de l'eau potable touche en fait indirectement plusieurs acteurs. Le tableau n°3 indique les attributions des principaux intervenants dans le secteur de l'eau.

3. 1. Rôle Etatique

La politique de l'Etat visant l'intervention au sein des espaces marginaux met souvent l'accent sur le secteur de l'eau potable. Mais son rôle est très limité. « La réflexion sur l'eau potable dans le monde rural a été non seulement très tardive, mais elle reste pratiquement inexistante

la convention par laquelle deux ou plusieurs personnes physiques mettent en commun d'une façon permanente leurs connaissances ou leurs activités dans un but autre que de partager des bénéfices » (BARRAKAD, 1998). Pourtant, l'exemple de ces alliances intéressant la gestion de l'eau potable est encore très faible. Au niveau du bassin, seules six associations sont crées à ces fins ; alors que selon O.R.M.V.A.O (2014) 36 associations d'usagers des eaux agricoles (AUEA) travaillent dans ce domaine. Elles ont été crées en application à la loi du 21 décembre 1990 (BRAHIMI, 1998). Le tableau n°3 illustre les Associations d'Usagers d'Eau Potable (AUEP) existantes dans le bassin du Dadès.

Tableau n° 3: Distribution des associations de l'eau potable dans le bassin du Dadès

Associations	Commune d'appartenance	Date d'établissement	Nombre de bénéficiaires	Espace d'intervention (Douars)
Sarhine	Souk Khmiss Dadès	14/07/1995	1262	Taghouza-Aït Yassin-Sarhin
Tassouite	Aït Sdrat Sahl Charkia	16/12/1996	866	Tassouit-Aït Bouzid
Roken rhiat	Boumalne Dadès	21/03/1997	1158	Aït Abdoun-Aït Boyoussef-Aït boulmane
Aït Youl	Aït Youl	01/12/1997	600	Irham Meloulne
Taoudilet	Aït Youl	20/12/1996	377	Taoudilet
Irham Zian	Tilmi	23/10/1995	400	Aït M'hamed- Aït Tifelt

Source: Service Hydraulique à Ouarzazate et enquête du terrain, 2014

- L'alimentation en eau potable ne posait pas de problèmes car les besoins étaient modestes ;
- l'eau est presque partout disponible et satisfait les besoins des activités économiques anciennes ;
- les craintes d'échec en cas de responsabilité communautaire en matière de gestion collective de l'eau potable ;
- le coût des équipements et services de gestion collective de l'eau potable.

Malgré ces obstacles, plusieurs expériences de gestion collective de projets d'approvisionnement en eau potable ont vu le jour au Dadès. Elles sont certes primaires et modestes, comme le creusement d'un puits collectif du douar, le curage d'une seguia ou l'adduction des eaux d'une source lointaine pour alimenter le douar en eau potable.

Néanmoins aujourd'hui, la notion «participation» comme elle est définie par BOUKHARI (1998), «étant la résolution constructive des communications négatives ou conflits et la résultante des communications positives ou solidarités qui mobilise et dynamise les éléments d'un système (ou groupe de personnes) à s'organiser pour la réalisation d'intérêts communs». Cet intérêt prend de l'importance notamment dans le secteur de l'eau potable.

L'expérience du village d'Aït Youl (cinq kilomètres au nord du Boumalne Dadès) est à ce propos significatif. En 1994, les habitants de ce douar ont pu drainer à leur profit, l'eau de la source dite «Ililane» sur une distance de trois kilomètres à l'extérieur de la vallée. La pente et l'altitude de cette source ont facilité cette tâche. Le château d'eau collectif alimente les six bornes fontaines installées dans ce village profitant gratuitement à toutes les demeures. L'entretien est financé par les amendes de 200 dirhams payées pour chaque « mauvaise » utilisation (usage non conventionnel) comme ceux tentent illicitement de faire un branchement direct au domicile ou ceux qui l'exploitent en irrigation.

Mais ces collaborations ne se font pas dans un cadre institutionnel associatif. Ce cadre est définit depuis 1958 par le Dahir n° 1.58.376, modifié par le Dahir du 10 Avril 1973 qui précise que « l'association est

démographique, les usages agricoles et le développement de l'habitat. La situation est aussi complexe en raison des pratiques et coutumes héritées, régissant le partage des eaux entre les ayants droits et l'assèchement des dernières années qui affecte le débit de ces sources. A titre d'exemple la source Tit-n-Tafroukht a enregistré un débit de 38.7 litres/s en janvier 1982. Celui-ci descend à 14 litres/s seulement en juillet 1970 (MOUNTASSER, 1985) et à environ 10 litres/s actuellement.

Généralement, même si l'aménagement individuel des eaux joue un rôle non négligeable en matière d'approvisionnement en eau potable, il reste insuffisant, car il pose des problèmes de financement, d'hygiène, de techniques, de disponibilité des ressources en eau et des problèmes de voisinages (concurrence sur l'eau, pollution, etc.). Ces problèmes mettent en évidence l'importance de recourir à l'aménagement groupé pour transcender ces contraintes et garantir les besoins en eau potable dans un cadre élargi et mieux coordonné.

2. Aménagement groupé et le rôle des ONG

La richesse culturelle et sociale du monde rural a permis une meilleure connaissance des ressources et de l'espace. Ces traditions, imprégnées par l'histoire locale des activités groupées dans de nombreux domaines socio-économiques ont produit un cumul de coutumes de solidarité (reconstruire les petits barrages, réparer les seguias, labourer et irriguer les champs, etc.). Comme partout au Maroc, il existe un sens aigu de l'appartenance au groupe, même si la notion du groupe traduit plusieurs niveaux d'organisation. Ainsi on se réfère à la confédération, à la tribu, à la fraction ou encore à la «*Jmaâ*» en fonction de l'importance de l'objet à traiter, mais aussi de l'importance et de la qualité de l'interlocuteur.

En définitive, une forme coordination collective rappelant la *Jmaâ* traditionnelle, demeure l'instance privilégiée pour les prises de décision et de gestion des espaces collectifs (parcours, terrains agricoles, irrigation, etc.) reconnus comme tels par tout le monde, par la tribu, la fraction et les différents lignages (ALIOUA, 2000). Mais cette coordination est loin d'être atteinte au niveau des eaux domestiques, ce qui peut s'expliquer par le fait que:

irrigué. Le risque d'inondation était omniprésent dans ce cas pour tous les villages au fond de la vallée. Les inondations de 1965 sont gravées dans la mémoire collective vue leurs dégâts énormes : plusieurs douars sont endommagés au Moyen Dadès comme Taddarte n Igrane, Tinmioul, Agafay, Aït Yahou, El Harte, Aït Majber et Izourka par exemple. Après cette date les villages se sont progressivement déplacés vers les milieux plus élevés sur les versants de la vallée. Certains préfèrent les sommets des collines et montagnes comme espace d'installation.

L'exploitation des écoulements superficiels n'est pas partout identique dans l'espace étudié. Elle a pratiquement disparu au douar Aït Abdoun où :

- une densification des puits d'eau potable caractérisé par la facilité de la mise en œuvre.
- La simplicité d'accès au puits du voisin vue le rapprochement des maisons et la vulgarisation des coutumes de synergie.
- Continuité de la sécheresse estivale.
- Le risque accru de contamination de l'eau par une pollution progressivement concentrée le long du parcours du Dadès de l'amont vers l'aval (plus de 100 kilomètres) et l'affaiblissement progressif des débits de l'oued et donc l'affaiblissement de son pouvoir d'auto épuration naturelle.

Au douar Aït Idir, 2.63% des habitants utilisent fondamentalement l'eau de l'oued ou de la seguia d'une façon permanente, et 17.78% l'utilisent occasionnellement ou en complément pour satisfaire certains besoins journaliers. Le risque de pollution menace cette population, sachant que le douar se situe à la sortie des gorges du Dadès, principal foyer hôtelier de la région.

À propos des sources, leur exploitation à des fins d'eau potable est limitée aux douars où celles-ci existent. C'est le cas du douar Aït Ibrirn. Depuis 1991, plusieurs familles sont rattachées aux deux sources (Tit-n-Tafrought et Tit-n-Ouamane). La pente et la position des deux sources sont favorables à ce type d'exploitation, mais des questions de durabilité se posent sachant que la demande augmente pour l'eau, vu la croissance

en longueur des centaines mètres. En utilisant les châteaux d'eau souvent construits sur les toits des maisons ou sur collines élevées pour renforcer la pression de l'eau. L'exploitation de la nappe alluviale au fond de la vallée est donc à la portée des gens grâce aux techniques de pompage, au lieu de chercher l'eau sur les versants de la vallée, où la nappe est profonde.

L'exemple du douar Aït Abdoun dans la commune de Boumalne est significatif à ce propos (tableau n°2) car 76.92% des puits sont équipés par une pompe électrique. 46.66% de ces installations sont rattachés à un château d'eau. Le reste (soit 23.08%) utilise le baquet. Par contre au douar Aït Idir, à l'amont, 52.63% des habitants possèdent un puits et seulement 10% de ces puits sont équipés par une pompe, avec absence totale de châteaux d'eaux (AAFIR, 2001).

Tableau n° 2: Taux d'équipement des puits aux douars Aït Abdoun et Aït Idir (%)

	Propriétaires des puits	Puits équipés par le seau	Puits équipés par une pompe	Puits équipés par pompe et château
Aït Abdoun	92.85	23.08	76.92	46.66
Aït Idir	52.63	90.00	10.00	00.00

Source: AAFIR, 2001

Cette comparaison faite en 2000, à l'époque où le douar Aït Idir n'est pas encore raccordé au réseau électrique, n'est plus valable car actuellement le douar est électrifié et le phénomène de pompage commence à y prendre de l'ampleur.

Ainsi, le choix de l'emplacement géographique de la maison est influencé par les changements de techniques et de procédures utilisées en vue de mobilisation des ressources en eaux. Auparavant, la majorité des habitants préfère s'installer au bord de la rivière pour subvenir aux besoins en eau du ménage. Ce qui explique la proximité des villages par rapport au cours d'eau et donc leur emplacement au sein même du périmètre agricole

préalablement au creusement des puits. Il s'agit par exemple:

- des conditions hydrogéologiques : nappes, flux et direction des eaux souterraines,
- l'importance des réserves et des aquifères,
- les caractéristiques lithologiques dominantes et la vitesse des flux réalimentant les nappes,
- les risques potentiels de pollution en raison du phénomène d'accroissement de nombre des fosses septiques,
- les évolutions prospectives des besoins en eau.

Dans la plupart des cas, la faiblesse des débits et des réserves ne pose pas de problème car la technique de prélèvement des eaux des puits est traditionnelle. L'utilisation de seaux en plastique soulevés en surface par énergie manuelle n'affecte souvent pas la quantité d'eau disponible dans le puits. Mais cette technique engendre par contre la détérioration de la qualité des eaux soit :

- Par l'apport de particules détritiques provenant du baquet (seau ou seille) et de la corde, ou les germes que ces derniers peuvent transmettre à l'eau.
- Par l'éboulement et l'effondrement des parois intérieures des puits, par l'humidification continue causée par le prélèvement des eaux.
- Par l'ouverture à ciel des puits, ce qui occasionne des pollutions par le vent ou même le ruissellement superficiel conduisant au puits des substances en sols fins, en bois ou en feuilles d'arbres par exemple.

Actuellement, pour dépasser l'ensemble de ces problèmes, les habitants commencent à bétonner les parois des puits, et fermer leur ouverture sauf en période d'utilisation. Le branchement au réseau électrique permet aux ménages d'équiper leur puits de pompes électriques. De ce fait l'emplacement géographique du puits connaît aussi des changements ; car il n'est plus nécessaire de le mettre à l'intérieur ou juste à côté de la maison, mais on peut aussi l'installer à distance en raison des moyens techniques permettant l'exploitation à distance du puits. Dans ce cas, la maison est raccordée au puits par un réseau de tuyauterie et conduites pouvant atteindre

Actuellement ce rapport appartient à l'histoire car la réalité a bien changé. Après des mutations spatiales des dernières décennies, d'autres modes d'exploitation des eaux appariassent. Il est vrai que le secteur agricole s'est jusqu'au début des années quatre vingt, basé seulement sur les eaux courantes (séguias dérivant les eaux de l'oued Dadès), et parfois sur quelques sources locales dans des petits espaces. Mais au cours des deux dernières décennies, le Dadès connu une grave sécheresse qui a contraint les paysans à chercher des alternatives. Le creusement des puits privés, afin d'exploiter la nappe alluviale surtout à l'aval apparaît et se développe. Mais elle reste modeste dans la partie l'amont (M'semrir), puisque le périmètre irrigué y est très limité et l'eau superficielle est suffisante dans la plupart du temps.

Mais en ce qui concerne l'eau potable, le recours à l'usage des puits est partout de mise. Le nombre de puits d'alimentation domestique s'élève dès les années cinquante et se compte en centaines dans l'aire d'étude à l'heure actuelle. Généralement on peut distinguer entre trois modes de mobilisation de l'eau potable dans ce domaine:

- Mobilisation individuelle
- Mobilisation collective
- Mobilisation par des acteurs publics (commune rurale, municipalité, ONEP)

1. Aménagement individuel

L'aménagement individuel est le plus pratiqué dans la vallée. Une grande partie des ménages pratiquent toujours ce mode ancestral (ALIOUA, 2000), même s'il n'est pas apte à satisfaire tous leurs besoins en eau, sur le plan quantitatif et qualitatif. Les méthodes sont souvent traditionnelles. Le puisage fait par une main d'œuvre locale vise l'approvisionnement du ménage en eau pour satisfaire les besoins quotidiens (eau potable, abreuvage du bétail, jardinage, etc.) sans trop de souci pour la qualité de l'eau. Sachant la tendance partout menaçant de la pollution, cette ressource tend donc à être aléatoire (AAFIR et AKDIM, 2002). Les études prospectives sont à ce propos encore rares. Nos entretiens avec les spécialistes et responsables locaux permettent de souligner la négligence de nombreux aspects

c. Le prélèvement direct à partir de la rivière: ressource en eau saisonnièrement importante, mais de qualité progressivement dégradée

La rivière, en l'occurrence le Dadès, est la troisième ressource en eau potable locale. Plusieurs familles utilisent encore cette ressource soit par prélèvement direct ou à travers les multiples seguias qui en dérivent. Jusqu'aux années soixante dix, elles forment la première source d'eau domestique partout dans la vallée.

Les mutations récentes ont profondément modifié ce constat : le développement des puits et l'assèchement de plus en plus fréquent de l'oued, à partir des années quatre vingt, rendent difficile l'usage directe des eaux de l'oued pour l'alimentation en eau potable. La pollution de ses eaux augmente parallèlement à l'extension des douars et l'explosion démographique. L'investissement dans le bâti et l'apparition des nombreux établissements touristiques le long de la vallée, augmentent la pollution hydrique.

II. Mode de mobilisation des eaux potables

Depuis les années soixante dix CHAMAYOU et RUHART (1977), rapportent que «L'exploitation des eaux souterraines est très inégale. Si la nappe de Skoura *(Dadès aval)* tend à s'appauvrir par surexploitation, on ne peut guère parler d'utilisation des autres nappes *(Dadès moyenne et amont*), si ce n'est pour les besoins d'alimentation en eau potable. Dans la vallée du Dadès et du M'goun les eaux superficielles sont bonnes et suffisamment abondantes ; ce qui explique que les habitants délaissent les eaux souterraines plus coûteuses à exploiter et ne les utilisent que pour l'alimentation en eau potable. Dans le haut bassin d'oueds *(Dadès, M'goun…)*, les puits sont rares car les habitants consomment de l'eau de l'oued ou de seguias qui est généralement douce et peu polluée. Dans les moyennes et basses vallées, la distance des douars à l'oued s'accentue et le nombre de puits augment brusquement. Ce sont en général des puits mal équipés et peu profonds; l'eau généralement douce en amont, tend à se charger en sels en aval, le résidu sec varie entre 1 et 2 g/l».

de la source «Ililane» depuis 1994, sur une distance de trois kilomètres. L'eau est distribuée sur six bornes fontaines réparties au sein du douar, pour faciliter l'accès gratuit et permanent de la population à la ressource.

L'exploitation de ces sources est soumis à des pratiques coutumières héritées, telle que :

- Les droits appelés '*Izerfan*' le pluriel de *Azerf* qui signifie la charte comme par exemple *Azerf* de la fédération d'Aït Atta au 18 siècle (AREHMOUCH, 2001).
- Etablissement « *Afia* » : c'est une convention coutumière qui concerne les douars de Timskalt, Aït Bouamrane et Aït Boubker, sur la rive droite du Dadès moyen. Elle remonte à 1849, et vise d'assurer le passage de l'eau vers la seguia en amont pour irriguer les terrains agricoles de ces douars (HAMAM, 2002).
- Ainsi trois documents de ce type ont successivement été signés en 1767, 1831 et 1931 sur le partage des eaux des sources qui alimentent la zone appelée Iourtguine et Aït Rbaa'Mia dans le Dadès central. Elles surviennent après plusieurs conflits sur l'eau surtout au sien des saisons sèches.
- D'autres conventions plus anciennes peuvent être signalées comme la convention '*Tagna*' signée entre les Amazigh (berbères) et les arabes de Bani Maakil (*Dadès aval*) depuis plusieurs siècles pour assurer la sécurité de l'oasis (SAIH, 2000).

Toute violation de ces coutumes peut engendrer des conflits internes, comme il s'est passé à titre d'exemple dans la commune rurale Aït Youl en 1994 lorsqu'un conflit autour de la source d'*Ililane* éclata entre le douar d'Aït Youl, qui veut prendre toute l'eau et les tribus M'gouna qui ont le droit d'abreuvement de leurs troupeaux, sur la forme de partage des eaux. L'intervention des autorités locales a été nécessaire pour le partage égal de la ressource.

La classe 10-12 puits/douar concerne les douars qui possèdent un nombre de puits variant entre 10 et 12. Leur nombre est de 11 douars et disposent d'un total de 124 puits, soit 31,16% du total régional.

Tableau n° 1: Distribution de nombre de puits selon les douars dans la zone d'étude

Nombre de douars	Classes (Nbre de puits par chaque douar)	Nombre total des puits	Pourcentage (%)
10	0	0	02.51
40	1-4	89	22.11
14	5-9	93	23.37
11	10-12	124	31.16
04	13-28	83	20.85

Source : AAFIR, 2016.

La majorité des puits est concentrée au nord et au sud de périmètre du Dadès, vu que ces zones ont connu la création d'un nombre important de puits consacrés à l'approvisionnement en eau potable. La prolifération de ces derniers sur ces endroits est justifié par:

- la faible profondeur de la nappe phréatique en amont et en aval.
- Le milieu de la vallée est très vaste ; la plupart des habitants sont loin de la zone irriguée par rapport au nord et au sud.

b. L'adduction collective à partir de sources : des ressources de plus en plus rares mais fort instrumentées

Elles se localisent surtout en zone de bordure de la montagne. Là où elles sont proches des douars. Elles représentent la source principale de l'eau potable, parfois même d'irrigation. C'est le cas à Aït Ibrirn, douar bénéficiant des deux sources «Tit-n-Tafroukht» et «Tit-n-Ouaman». Le douar Aït Youl, siège de la commune rurale du même nom, prend l'eau

A l'heure actuelle, la situation connu un changement profond. Presque toutes les demeures sont souvent équipées de puits privés. Ceux-ci deviennent donc le mode principal d'alimentation en eau potable dans ce domaine. Mais rares sont les puits traités pour garantir la qualité de l'eau et dans la majorité des cas, le puisage se fait directement dans la nappe superficielle, elle même alimentée par des infiltrations issues de l'oued Dadès. De là s'explique d'ailleurs l'augmentation des profondeurs des puits au fur et à mesure qu'on s'éloigne de la rivière. Cette nappe superficielle s'élargit de l'amont vers l'aval suivant la largeur de la vallée. Elle n'est que d'une dizaine mètres aux canyons (amont) et atteint trois kilomètres en aval, dans la commune de Khmis Dadès (CHAMAYOU, 1977). Dans tous les cas, elle est unique et ses nouveaux modes d'exploitation posent des problèmes environnementaux, spatiaux et sociaux, de plus en plus intenses, comme on discutera ultérieurement.

Avant les années quatre vingt du 20ème siècle, le nombre de puits creusés au niveau du périmètre irrigué du Dadès est très limité. Seulement 38 puits, dont 20 existent avant 1971. La majorité d'entre eux est consacrée aux besoins domestiques (63.15%), et sont tous exploités d'une façon traditionnelle, en utilisant le seau (Aga), à exception deux puits qui datent de 1936, c'est-à-dire à l'époque coloniale Mais, Après 1980 le nombre de puits, a augmenté. 90.23% des puits existant ont été réalisés après 1980 et seulement 9.77% avant cette date. Parmi ces puits, 36.75% est orientée à l'eau potable. Entre 2001 et 2004, les nouveaux puits crées pour la satisfaction des besoins domestiques est égal à 39 puits (AAFIR, 2016). Ce changement justifie par :

- l'importance donnée à l'eau potable au cours des dernières décennies ;
- la prolifération des pratiques et modes de vie modernes, augmentant la consommation de l'eau (douche, bain, chasse d'eau, jardins, etc.) ;
- l'électrification de la vallée du Dadès qui a débuté en 1986 et d'une façon prolongée en 1992 pour couvrir la presque totalité du bassin en 2003 a facilité l'exploitation de la nappe par pompage.

La répartition des puits dans le Dadès montre leur extension partout à des densités différentes, comme le montre le tableau n°1 on a classé les douars selon le nombre de puits et la différence est évidente d'un cas à l'autre. La classe 0 puits/douar regroupe les dix douars qui ne possèdent pas de puits et représente 2,51%.

I. Types d’approvisionnement en eau potable au Moyen Dadès

Comme dans d’autres oasis marocaines, l’eau constitue un élément vital du développement au Dadès. Ceci est dû au contexte aride à semi aride engendrant la rareté de l’eau sur le versant sud du Haut-Atlas central. La demande croissante sur cette matière augmente en raison de la multiplicité des usages de l’eau (l’agriculture, secteur domestique, et tourisme), et l’évolution progressive des quantités consommées. La maîtrise des processus du développement n’est pas parfaite car certaines orientations en cours abusent de la ressource et des infrastructures capables d’assurer la conservation permanente de ces eaux font défaut, à la fois sur plan quantitatif et qualitatif. Comme le remarquait le professeur LAOUINA (2000), nous sommes ici aussi dans un état où «la gestion de l’eau» devient «gestion de la rareté»; en accord d’ailleurs avec BZIOUI (2000) et YACOUBI (2000) qui parlent d’une nécessaire «Gestion de la demande[1]». Le potentiel en eau est réduit du fait de la rareté et de l’irrégularité inter- saisonnière et interannuelle des pluies et de l’importance de l’évaporation. Ces constats imposent le choix d’une politique d’économie dans l’utilisation de l’eau domestique, et des choix des activités optimisant l’exploitation du potentiel existant. Localement, trois types traditionnels d’approvisionnement en eau potable coexistent encore dans cet espace rural. Il s’agit de puisage, de l’usage des eaux de sources et des prélèvements dans la rivière.

a. Puisage: incidences d’une multiplication peu maîtrisée de puits

Depuis l’antiquité, les habitants du Dadès ont creusé des puits pour l’approvisionnement en eau potable. Les principaux groupements humains ont souvent un puits collectif «Anou-n-Irhem» c’est-à-dire: puits du Douar. Traditionnellement, le puits collectif se place dans une mosquée ou à son côté, elle même située au centre du douar. Ces puits sont ouverts au public et aux passagers. Le phénomène est donc ancien mais son extension ne commençait qu’avec le début des années cinquante.

1 La gestion de la demande dans le secteur de l’eau est ainsi définie par YACOUBI comme un système qui permet aux organismes d’usagers et des tierces parties à développer et à gérer les ressources en eau selon leurs demandes dans un cadre législatif, réglementaire et incitatif défini par l’Etat. La participation de l’Etat est surtout nécessaire à la réalisation et la maintenance des nouvelles grandes infrastructures et pour le soutien financier du secteur et aussi pour soutenir le développement harmonieux du secteur par divers programmes d’incitations financières et d’appui au service public.

La gestion des eaux domestiques dans les milieux oasiens, cas du Moyen Dadès

Mustapha AAFIR - Abdelouahd BOUBERRIA
Faculté Polydisciplinaire de Taza

El Ghazi AKKAOUI
CRMEF, Tanger

Introduction

L'aire de l'étude couvre le bassin de l'oued Dadès, affluent principal de l'oued Draa, sur le versant sud du Haut Atlas central. Mais sur le plan administratif on se limitera à la partie relevant de la province de Tinghir (Maroc). Les populations du Dadès se sont historiquement adaptées à la rareté des ressources en eau, car le climat dominant est aride à semi aride. Un système hydraulique traditionnel a été élaboré avec des réseaux de distribution de l'eau en amont et en l'aval. Mais les mutations spatiales et environnementales récentes (démographie, urbanisation, modernisation de la vie, sècheresse) engendrent un déficit accentué en eau superficielle ; la recherche d'alternatives par le biais de creusement de puits se généralise.

La tendance décroissante des disponibilités en eau a en effet engendré un recours croissant aux eaux de la nappe. Le processus a débuté en aval mais au fur et à mesure, il s'étend vers l'amont au cours des dernières décennies. Le puisage devient la technique alternative courante. D'abord, le puits devient progressivement source des eaux domestiques, leurs creusement prolifèrent et sont réalisés à la fois par les organismes de l'Etat (pour alimenter les centres et grandes agglomérations en eau potable).

La géographie n'étant pas trop favorable pour une meilleure disponibilité en eau; elle engendre en plus une structuration spatiale contrastée, avec le long de la vallée l'apparition d'espaces (amonts) mieux disponible, et d'autres souffrant de sécheresses répétitives (Moyen dadès). En dépit des faibles précipitations, les nappes d'eau souterraine du domaine sud-atlasique se réalimentent par un système complexe de réalimentation hydrogéologique complexe.

Hajjaj en vue de la construction d'un barrage de dérivation au niveau de Skoura. ED Techno Export Troy.

- ORMVAO (1989) : Bassin versant de l'Oued Hajjaj. Etude des ressources en eau et établissement du bilan des eaux. Rabat : ED Techno Export Troy.
- Pascon, P (1977) : le Haouz de Marrakech », Rabat, vol I., p111

CNEARC, IRC-SUPAGRO, Montpellier.

- Colin, G.S (1932) : La noria marocaine et les machines hydrauliques dans le monde arabe, Hespéris,T.XIV, 1er trimestre. P 24.
- Deverun, G. (1959) : Marrakech des origines. p : 134 -140
- El Faïz, M (2005) : Les maîtres de l'eau, histoire de l'hydraulique arabe. Editeur : Actes sud. 368 P.
- Goblot, H. (1973) : Les qanats, une technique d'acquisition de l'eau, Thèse de géographie, Paris. 260p.
- Humbert, A., De l'Èbre au Tafilalet : observations aériennes et terrestres de galeries de captage, in, Actes colloque Madrid - juin 2001.
- Idrissi (1866) : La description de l'Afrique et de l'Espagne » trad. Dozy et de Goeje, 1866.
- Kobori, I (1982): Case studies of foggara oases in the Algerian Sahara and Syria. Université de Tokyo, rapport n° 2, 45 p.
- Jean-Pierre Digard, Pierre Briant, ed (2001) : Irrigation et drainage dans l'Antiquité, qanâts et canalisations souterraines en Iran, en Égypte et en Grèce. Paris, Thotm Éditions « Persika 2 ». 190 p
- Jossen J-A et Fillali, MJ. (1988) : Bassin d'Ouarzazate, synthèse stratigraphique et structurale. Contribution à l'étude des aquifères profonds. Projet PNUDDRPE. MOR/86/004. Rap. Inedit, 38 p, 1 carte, 3 coupes
- Mirabelle Salieti, (2005) : Les Khettaras de Skoura : Un système d'irrigation traditionnel en danger de disparition dans un contexte d'aridification croissante, mémoire de doctorat, Département de géosciences, Faculté de géographie Physique, Université de Fribourg, Suisse. 187p.
- Marah, M (2010) : Etude de l'impact des stations des huileries sur la nappe souterraine de la commune rurale de Skoura (Province de Ouarzazate)
- ORMVAO (1988) : Etude hydrologique du bassin versant de l'Oued

les nouvelles règles socioéconomiques compliquent sa continuation et son rôle d'organisation de la société et l'espace oasien.

L'idée de plaidoyer en faveur de la sauvegarde des khettara, constitue une approche communauté de la société civile pour la préservation du ce un système ancestral de transport gravitaire d'eau à travers des galeries souterraines artificielles. Aussi la sensibilisation et la revendication de l'inscription des khettara au patrimoine de l'humanité de l'Unesco est action importante pour drainer des fonds pour leur réhabilitation puis leur valorisation par d'autres activités génératrices de revus telle que le tourisme scientifique et culturel. A ce titre, Comment le tourisme pourrait-il apporter alors une meilleure connaissance du patrimoine local et participer à sa valorisation ? Quel rôle pourrait jouer les différents acteurs du patrimoine pour le préserver et le mettre en valeur et faciliter, par conséquent, son intégration dans les démarches touristiques ? Comment déclencher donc un processus de patrimonialisation porteur d'une valorisation au service du développement des palmeraies riches en khettara ?

Références bibliographiques

- Bethemon, J. (1977) : De l'eau et les hommes. Ed, offset, à Saint-Etienne, (Loire).
- Bergoute, A (2011) : Impacts des changements climatiques et mutations socioéconomiques et culturelles dans l'oasis de Skoura. Mémoire de Master, FLSH de Mohammedia. 164P.
- Boustani, M. (2008): Sustainable water utilization in arid region of Iran by Qanats. Dans: Proceedings of World Academy of Science, Engineering and Technology. 2008, pp. 213-216.
- Boucharlat, R. (2001) : Les galeries de captage dans la péninsule d'Oman au premier millénaire avant J.-C., in Bulletin d'Histoire Achéménide, CNRS, Maison du monde, Lyon 2001. P : 157-184.
- Cheylan J.P. (1990) : Les oasis sahariennes à foggara : mutations sociales sous fortes contraintes écologiques. Mappemonde, 4, 44-48.
- CNEARC, (2003) : Étude de quatre oasis de la région de Tata, Maroc.

partiellement aux normes nationales et internationales, C'est pourquoi, il est impératif de protéger les eaux souterraines contre le déversement des margines et d'utiliser des procédés écologiques d'extraction d'huile d'olives sans production intense de margines, avec toutefois, l'application des nouvelles lois relatives à la protection et à la mise en valeur de l'environnement, la loi sur la pollution et la loi sur l'eau.

En général, l'essor de forages privés a fragilisé les khettara et son mode de gestion. Ces réseaux modernes sont venus se superposer aux ouvrages traditionnels, sur le mode du renfort ou de la concurrence, et un grand nombre de galeries drainantes ont été mises hors service. Puis les grandes sécheresses qui ont sévi dans les années 1980 et de 1995 à 2005 ont contribué au tarissement du système de 17 khettara (Bergoute, A, 2011).

L'évolution socio-économique liée notamment à l'émigration a eu plusieurs conséquences sur le fonctionnement de l'oasis de Skoura. Cette dynamique a vidé une grande partie de leur main-d'œuvre avec leurs savoir-faire nécessaires à une bonne gestion du système hydraulique local. Tout cela, explique l'entretien déficient de nombreuses khettara et le recul de la gestion communautaire de l'eau.

La disparition des khettara est une illustration de la transition socioéconomique vers un mode de vie moderne. Les puits de pompage modernes qui séduisent par leur abondance d'eau et la facilité d'extraction, ont remplacé ce système traditionnel de drainage des eaux souterraines.

Conclusion

La Palmeraie de Skoura est irriguée par le système traditionnel de khettara et de seguias. Ce système écologique qui fonctionne depuis des siècles, joue encore un rôle primordial en termes de préservation des oasis contre la désertification et la valorisation des ressources hydriques à travers la diminution de l'évaporation et la préservation de la nappe phréatique. Malgré les atouts de ce patrimoine hydraulique au niveau écologique et culturel, il est malheureusement menacé par des risques qui entravent don fonctionnement. La sécheresse, la détérioration des sols et

Fig.7 : Zone d’enquête dans la palmeraie de Skoura

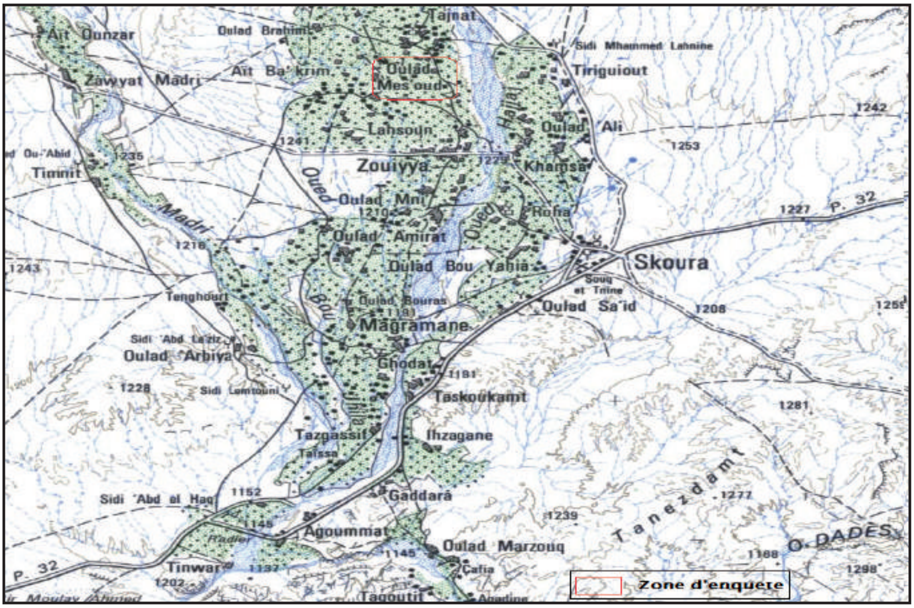

Source : feuille NH-29XXIV-1, Echelle. 1/100.000 Division de la carte 1996.

7- Transformation et déclin du patrimoine hydraulique des khettara

Bien que la plupart des oasis existent depuis plusieurs centaines d’années, on a observé depuis les années 80, que les différentes localités de Skoura sont en crise et en déclin. En effet de nombreuses menaces pèsent sur le devenir l’oasis et conduisent à se poser la question de leur durabilité.

Les khettara de Skoura sont menacées par des sécheresses prolongées qui ont des effets néfastes sur la diminution des ressources en eau et le rabattement des nappes phréatiques. Ces sécheresses entraînant une diminution des capacités d’exhaure et surtout le tarissement des nombreuses khettara à partir desquelles sont alimentées la palmeraie de Skoura. Ce phénomène s’est accéléré par la surexploitation des nappes aquifères par la multiplication incontrôlée des pompages privés, conduisant à la salinité des eaux et l’alcalinité des sols.

Les eaux des khettara sont affectées aussi par une forte pollution d’origine essentiellement anthropique (rejets des margines). Le risque s’aggrave avec l’installation de nouvelles huileries qui ne répondant que

palmier dattier qui constitue la principale production agricole et qui crée un microclimat assurant aux autres cultures sous-jacentes une protection contre la sévérité du climat extérieur et contre les changements brutaux.

Tableau 1 : Les principales cultures pratiquées par les agriculteurs enquêtés dans l'oasis Skoura

Type de culture	Espèce
Arbres fruitiers	Palmier, olivier, amandier, abricotier, figuier, pommier, cognassier, pécher, prunier, noyer, vigne, poirier, grenadier, pistachier
Maraichage	Tomate, oignon, courgette, navet, carotte, melon, aubergine, pomme de terre
Céréales	Blé tendre, blé dur, orge, mais
Légumineuses	Luzerne, petit pois, fève

Source : enquête personnelle (2016)

L'olivier occupe le deuxième rang après le palmier dattier dans le système de production végétale. Son association avec d'autres espèces fruitières et avec les cultures basses est de règle.

L'amandier, l'olivier et le pommier représentent un avantage commercial pour les agriculteurs en raison de la facilité de stockage et de l'écoulement de la production à des prix acceptables sur le marché local. Les autres arbres fruitiers tels que le pêcher, l'abricotier, le prunier, le figuier, le noyer, le cognassier, etc., sont essentiellement destinés à l'autoconsommation. De même, plusieurs cultures maraichères sont pratiquées par les agriculteurs enquêtés mais la totalité de la production est destinée à l'autoconsommation et leur permet de sécuriser l'alimentation.

khettara, il doit déterminer à chaque moment qui lui parait nécessaire, le début et la fin des travaux d'entretien de la khettara. Le déroulement des travaux de curage des khettara se fait selon le critère de ''Had Said ''c'est-à-dire la mobilisation des Amrrouga '' les cureurs masculins ayant l'âge de la puberté" pour le maintien d'un débit raisonnable et régulier après le passage des crues qui menacent gravement les khettaras.

En somme, la jmaâ des irrigants qui est un organe traditionnel de gestion et d'organisation dans la zone a le pouvoir de gérer toutes les affaires de l'aïn-khettara. Il s'agit d'une petite assemblée de paysans, dont les membres sont élus par les irrigants fondateurs, ou les descendants des familles fondatrices de l'aïn khettara. Elle désigne l'amazzal ''l'aiguadier" qui contrôle le partage des eaux. Toutes ces institutions communautaires d'irrigation sont converties en associations des usagers de l'eau d'irrigation et même contrôlées par les autorités locales qui a remplacé la jmaa dans toutes ses attributions. La gestion traditionnelle est actuellement en mutations accélérées et elle souffert des problèmes naturelles et socio-économiques et culturelles.

6- Eau des khettara et systèmes de production végétale

Comme dans toutes les autres oasis, l'activité économique à Skoura est dominée par l'agriculture et l'élevage (77% de la population enquêtée d'Oulad Messoud). Il s'agit d'une agriculture essentiellement irriguée. 17 % des agriculteurs possèdent des superficies entre 0 et 1 ha, 72 % ont des terres entre 1 et 3 ha et 11% ont des superficies supérieures à 3 ha. Pour valoriser au mieux leurs parcelles, sécuriser et diversifier leurs revenus, la plupart des agriculteurs pratiquent des cultures selon différentes «strates» dans l'oasis (Tableau.1 et fig.7).

Le palmier dattier constitue la production principale dans le système de culture pratiqué, la seconde strate est constituée d'arbres fruitiers plantés sous le palmier et la dernière strate est constituée de cultures sous-jacentes (céréales, légumineuses, maraichage et cultures fourragères notamment la luzerne). C'est le cas pour 39% des enquêtés alors que 29% d'entre eux ne cultivent pas les céréales comme troisième strate et 32% ne pratiquent ni céréaliculture ni maraichage par manque d'eau. Mais tous cultivent le

Fig.6 : Manuscrit des droits d'eau

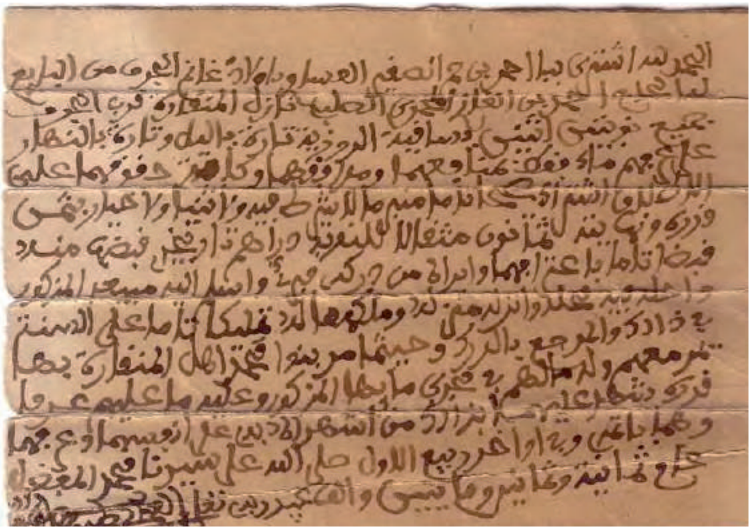

Sources : Archives de l'irrigation en méditerranés (2009)

En général, la gestion des eaux des Khettara obéit à des normes coutumières de répartition appelées «droit d'eau»; c'est le volume des travaux fournis par usager lors de l'édification de la Khettara. Ce volume de travail est converti en parts, dont l'unité est appelée «Frida», correspondant à un certain nombre d'heures d'irrigation durant laquelle les propriétaires, détenteurs de parts, bénéficient de la totalité du débit de la khettara. Ce sont ces règles qui continuent à régir actuellement la fourniture des prestations d'entretien et de la maintenance de la ressource. Ce sont les droits d'eau qui ont constitué la société villageoise de l'oasis de Skoura telle qu'elle existe encore aujourd'hui. Les parts d'eau de chaque usager sont enregistrées dans un cahier d'irrigation contrôlé par l'Aîmal ''aiguadier'' et les Adouls sont chargées d'établir des actes de distribution de l'eau entre les ayants droits pour assurer la transmission de ce savoir-faire hydraulique (fig.6).

Le conseil de la gestion de la khettara est constitué du Cheikh ou Aîmal qui occupe le sommet de la pyramide de l'administration de la khettara. Il est désigné pour une durée indéterminée, mais la communauté a le droit de le priver de ses missions s'il s'avère qu'il ne remplit pas ses attributions. La principale fonction du Cheikh est d'assurer la continuité du débit de la

Photo.4 : Répartition de l'eau par des Izzougla

Source : Aziz Bentaleb (2016)

La durée du tour d'eau est divisée en journée appelée « Nouba» qui correspond soit à 24heures (un jour et une nuit), soit à 12heures aux équinoxes (un jour et une nuit). Chaque nouba est partagée entre les propriétaires qui jouissent de l'eau chaque fois que le tour de la nouba arrive (photo.4). Les droits de parts d'eau correspondent à un temps d'écoulement pendant lequel l'ayant-droit dispose du débit de la khettara pour irriguer ses terres. En général, les instruments de mesure du temps utilisés pour la répartition de l'eau d'irrigation est comme suivant :

- Nouba : correspond à 24h
- Ferdia : correspond à 12h
- Demi-Ferdia : correspond à 6h
- ¼ Ferdia : correspond à 3h
- 1/8 Ferdia : correspond à 1h30min

b- Système collectif : le statut de l'eau au niveau des khettara est collectif. L'eau est indissociable de la terre qu'elle irrigue. Dans ce cas, l'irrigation se fait en rotation suivant l'ordre de la succession topographique des parcelles. Ce droit donne la priorité de l'amont sur l'aval, ce qui a créé durant l'histoire des litiges entre les tribus situées à proximité de la source des khettara et celles qui ne profitent que des quantités d'eau insuffisantes en raison de leurs positions géographiques.

En principe la distribution des eaux de la kehttara d'Oulad Messoud qui constitue l'objet de notre étude dans la palmeraie de Skoura, s'opère selon le principe de la priorité absolue de l'amont sur l'aval. C'est à dire que l'irrigation se fait (parcelle par parcelle) de l'amont vers l'aval tout le long des seguias jusqu'à la limite du secteur irrigable. Ce mode de gestion privilégie évidemment les secteurs situés en amont : les usagers situés dans ce secteur bénéficient d'une quantité d'eau plus abondante, d'une qualité meilleure et surtout d'une sécurisation beaucoup plus élevée en manière de desserte. Tandis que l'aval devait se contenter d'écoulements intermittents et même nuls dans la phase estivale (Oulad Hssine et Chebbka et Lhassoun qui bénéficient l'eau de Ain Oulad Messoud uniquement en cas de surplus hydrique ou d'épandage). Cette règle n'entrant en vigueur qu'en période des années sèches, où les tours d'eau et les règles de contrôle sont établis et sévèrement appliqués. L'entretien des ouvrages et des seguias se fait proportionnellement à la part des ayant-droits. Cependant en période humide, chaque seguia peut prélever les débits d'eau qu'elle voulait sans aucun contrôle social (photo.3).

En général, on peut distinguer trois systèmes de distribution de l'eau.

a- Système de parts

Pour ce système de distribution, l'eau est une propriété privée individuelle «Melk». L'eau et la terre sont célibataires et dissociées de la terre qu'elle irrigue. L'eau dans ce système peut être vendue (à Tajante le débit de 3h d'eau est vendu à 12000Dh), louée (location d'une heure de volume d'eau est de 20dh « Ain Tassrounte ») ou cédée (l'hypothétique d'une heure d'eau était 1000dh en 1970 contre 13000Dh à l'heure actuelle). Ces droits d'eau sont à l'origine proportionnels à la contribution de chacun dans les travaux de creusement de la khettara. La distribution de l'eau entre les usagers s'opère dans le cadre d'un tour d'eau, dont la durée varie de 8 à 20 jours selon les khettara de la palmeraie de Skoura (exemple tour d'eau dans la khettara d'Oulad Messoud est de 19,5 jours (pour 100 foyers en 2000 et 70 en 2016), Al Hssoun 16 jours, Tamda 14 jours).

Les galeries sont longues, leurs constructions et leurs curages nécessitent un gros investissement en travail ce qui influe directement sur le mode de gestion de l'eau (photo.2).

La gestion des khettara d'Oued ou de nappe en question, suppose l'existence d'un environnement social et naturel lié à des traditions et des valeurs sous-tendues par une dynamique collective et l'adhésion de tous les ayants droit suivant un même processus qui a de grandes similitudes avec l'approche participative. Les populations locales avaient donc besoin d'adopter des lois et des coutumes qui régissent les travaux d'entretien dont la réalisation se fait à travers la mobilisation des habitants, une pratique connue sous l'appellation de «Twiza» qui est un travail collectif obligatoire pour l'ensemble des habitants.

5- Mode de gestion collective du patrimoine hydraulique

L'irrigation dans la palmeraie de Skoura est l'une des plus anciennes dans la province d'Ouarzazate, ce qui explique d'ailleurs son organisation rigoureuse à travers une législation coutumière qui réglemente la distribution de l'eau depuis des générations. Il en résulte, un double héritage: une vaste infrastructure hydraulique traditionnelle et une tradition du droit d'eau. Les infrastructures du réseau traditionnel consistent en un ensemble de petits canaux en terre, appelés seguias et des prises au fil de l'eau, desservant les exploitations agricoles de plusieurs villages.

Photo.3 : Sortie d'une Khettera à Skoura (Ain Mkhzen)

Source : Aziz Bentaleb (2015)

Photo.1: Khettara d'oued

Source: Aziz Bentaleb (2015)

Les types de sol rencontrés dans ces khettara sont généralement argilo-limoneux et parfois caillouteux. Les galeries sont en général courtes, étroites et souvent. Ces khettara sont vulnérables aux eaux de crue (car situées dans le lit de l'oued exemple Oulad Messoud) et à l'ensablement (photo.1).

- **Khettara de nappe :** Elles prennent leurs sources dans les terrasses de l'oued au pied d'un jebel et sont généralement localisées au Sud du Haut-Atlas. Les sols sont sablo-limoneux ou limono-sableux.

Photo.2 : Khettara de nappe

Source : Aziz Bentaleb (2015)

drainées vers le périmètre d'irrigation.

• d'une **tête morte** pour acheminer l'eau vers les parcelles via des canaux alimentant les prises appelées localement «Mesraf».

• La **longueur d'une Khettara** peut aller de quelques centaines de mètres à une vingtaine de kilomètres. Ceci est fonction du gradient hydraulique, de la pente du sol et du niveau piézométrique de la nappe.

• La **largeur de la galerie** est dimensionnée de manière à permettre le curage et le nettoyage manuellement. Quant à la profondeur des puisards en tête, elle varie entre 10 à 20 m.

• La **distance entre deux puisards** consécutifs est fonction de la stabilité des terrains traversés, elle varie entre 10 et 30 m.

•

Fig.5 : Croquis des khettara de la zone d'étude

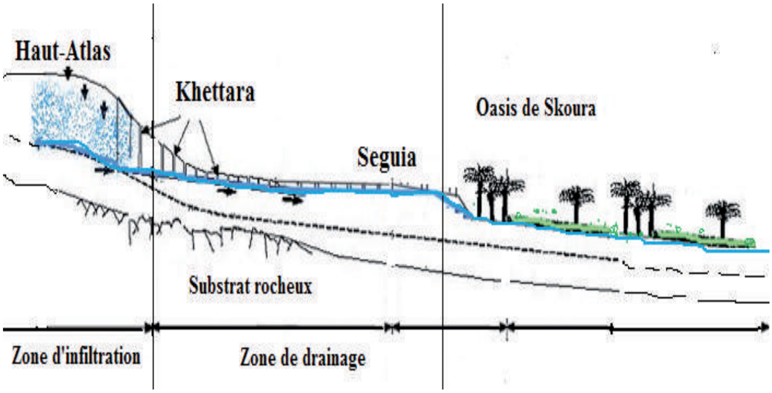

Ces compositions ont lui permis à plusieurs auteurs à définir la Khettara au sud du Maroc comme étant une galerie souterraine captant les eaux de la nappe du continental intercalaire (fig.5). Cependant, suite à plusieurs sorties du terrain, nous avons relevé deux types des Khettara qui se distinguent sur le plan physique et hydrologique.

- **Khettara d'oued** : Elles sont situées généralement à proximité des rives d'Oued El Hajaj. La tête de la khettara ainsi que les puits d'aération se trouvent dans le lit de l'oued pour capter les eaux d'infiltration.

Dès que le panier arrive à l'ouverture du puits, l'assistant se précipite sur celui-ci rempli de déblais pour le décrocher et le vider, après avoir pendu un autre, vide, au bout de la corde, afin que le *maâlem* du treuil puisse l'envoyer rapidement au fond du puits.

Selon les chantiers de construction ou de curage, le nombre de travailleurs varie, mais n'excède en aucun cas une quarantaine d'hommes. Le forage de la galerie se fait sans autre guide que le sens de la pente de l'artisan puisatier. Le curage lui-même est dangereux, et très fatigant pour l'ouvrier qui travaille de longues heures, accroupi en permanence dans un minuscule espace, attendant que les assistants sur le bord du puits lui redescendent le seau vidé de sa terre. L'ouvrage est construit de petits tronçons successifs reliant des puits parallèlement creusés. Les travaux finissent par le raccordement de la galerie au puits de tête.

Il est important de signaler que dans la zone, le forage des *khettara*, a été accompli à une époque où la main d'oeuvre était presque gratuite. Vers les années 1920, le *caïd Glaoui et ses khalifas* de la zone ont ordonné la construction de plusieurs *khettaras.* Ils ont fait travailler dans ces chantiers des hommes de la région d'Ait Ouarzazate, comme un sorte de punition ‘' Lkolafte'' des tribus qui sont contre de son pouvoir politique.

Les cureurs des *khettara*, ont été rémunérés en nature, et cela jusqu'au début de 20émé siècle. En plus d'une partie de la récolte (un peu d'huile, dattes et céréales), ils bénéficiaient de quelques parts d'eau, même s'ils ne possédaient pas de terres irrigables. Ceci explique pourquoi certains louaient leurs parts d'eau, et que d'autres préfèrent les vendre. Aujourd'hui la *jmaâ* des irrigants assure le financement des travaux d'entretien et de réparation. Pendant la période de curage, les cureurs sont payés la veille du *souk* ; pour une journée de travail, les cureurs (*nkassa*) artisans reçoivent 150 à 200 dirhams par personne. Les simples ouvriers sont payés 80 dirhams par jour.

4-3 - Composition et types des Khettara dans l'oasis de Skoura

La khettara dans la palmeraie de Skoura est composée:

- d'une **galerie** qui assure le drainage et le captage des eaux.
- d'une **partie adductrice**, laquelle assure le transport des eaux

Fig.4 : Schéma de construction d'une khettara

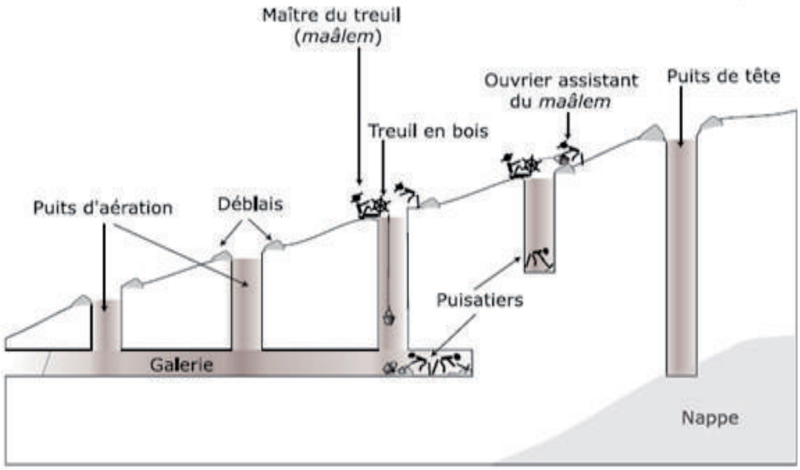

D'après les enquêtes effectuées avec les descendants du sourcier (*maf-amen*) dans la palmeraie de Skoura, la construction des K*hettara* commence toujours par l'organisation d'une assemblée générale de la *jmaâ*. Cette assemblée, véritable évènement collectif, mobilise tout le *douar*.

L'annonce du chantier est effectuée par le biais d'*el-moadine*, après l'appel à la prière. Cette fonction de chef est d'ailleurs très fréquemment remplie par un sourcier, et sa rémunération est plus importante que celle des autres. Les plus expérimentés des ouvriers, des artisans puisatiers, sont chargés de creuser les puits et la galerie ; ils sont les plus exposés au risque (fig.4). Ils utilisent des pics d'abattage à manche court pour creuser, et ramassent les déblais dans un seau en caoutchouc, à l'aide d'une courte pelle. Le lieu de travail de ces hommes est généralement la galerie, origine de nombreux accidents mortels. Ces derniers se sont surtout produits dans les galeries des *khettaras* du lit de *l'oued* El hajjaj, où les sédiments peu consolidés s'effondrent facilement.

À l'air libre, sur l'orifice du puits où un treuil en bois, appelé *essania* dans l'oasis de Skoura, est installé, deux travailleurs assurent l'évacuation des déblais. L'un est maître du treuil, tandis que le deuxième est assistant, désigné pour décharger le seau rempli de déblais et renvoyer un autre vide. Quand le puisatier agite la corde au fond du puits, le maître *(maâlem)* actionne le treuil, en pédalant avec ses pieds. De temps en temps, il freine avec ses mains pour empêcher le frottement du seau sur les parois du puits.

des usagers. La *khettara* est constituée d'une galerie souterraine légèrement inclinée, qui « torpille » à son amont la table aquifère. Elle est généralement creusée dans les alluvions d'un cône, d'une terrasse alluviale, ou même dans le lit d'*oued.* Son rôle est de capter et drainer les eaux, afin de les amener ensuite par gravité là où l'eau apparaît au jour à un point situé plus bas. Les puits, parfaitement repérables, aboutissent à un terroir irrigué de la palmeraie de Skoura. En outre ce patrimoine hydraulique constitue une construction collective de mobilisation des eaux souterraines suivant la topographie, en reflétant l'ingéniosité des savons hydrauliques oasiens.

4-2- Construction des Khettara

Pour bien comprendre le fonctionnement d'une khettara, il faut avant tout étudier le procédé de construction. Ainsi, son élaboration peut être résumée en trois étapes suivantes :

- Dans un premier temps, en l'amont, un puits-mère est foré jusqu'à ce que la couche aquifère soit touchée. C'est la « tête de la khettara ».

- Ensuite, une galerie est creusée d'aval en amont en pente douce jusqu'à ce qu'elle atteigne la zone humide découverte.

- Enfin, l'eau qui ruisselle dans la galerie est récupérée à l'aval. Elle est alors distribuée entre les différentes les ayants droits contribués à l'opération de construction.

Tout ce travail nécessite un effort considérable. Les réseaux de khettaras peuvent s'étendre sur des distances importantes comme c'est le cas dans la palmeraie de Skoura où l'on dénombre 106 lignes des khettara, comprenant chacune prés de 50 puits ''les lignes sont autour de 2 km de long''(Mirabelle, S, 2005). Ainsi, de cette organisation émane un fort sentiment de collectivité et une bonne maîtrise de la technique.

4 - Définition et présentation de technique des Khettara : haute technicité de gestion communautaire des ouvrages hydrauliques séculaires

4-1- Explication du concept « Khettara »

La Khettara au Maroc ou la Foggara en Algérie, signifie, en arabe, Fakara (creuser). Certains auteurs croient que cette expression provient du terme arabe El Fokr (la pauvreté). Celui qui creuse une Khettara ou Foggara se trouverait en effet dans l'obligation d'y investir tellement, qu'il finirait par tomber dans le besoin avant d'en bénéficier. Par contre, d'autres auteurs croient que le mot *Khettara* est relatif à Fakra, *la vertèbre* en arabe (Kobori,I, 1982).

La Khettara est une galerie souterraine légèrement inclinée, qui draine l'eau de l'aquifère en amont vers les terrains les plus secs situés en aval, en direction de la palmeraie. Ce procédé utilise un système de galeries en pente douce d'une longueur pouvant atteindre les 20 km, équipées d'une série de puits d'aération espacés de 5 à 22 m, dont la profondeur peut atteindre 25 m. La distance minimale entre les Khettara est de 80 m (Cheylan J.P., 1990). Cette technique est liée donc à un système social de travail collectif, mené par un comité de sages, appelé Jmaa, dont le rôle est de diriger et de surveiller l'entretien de la khettara et la répartition de son eau.

Aussi, la *khettara* est un système de récupération des eaux souterraines dans le but d'irriguer. La *khettara* est un puits subhorizontal, ou plus exactement, une galerie d'infiltration, un tunnel qui conduit l'eau par gravité à partir d'un puits mère qui atteint une nappe phréatique jusqu'à la surface, où l'eau est emmagasinée dans une un bassin d'accumulation. Le tunnel est lié à des puits d'aération, secondaires verticaux. Ceux-ci ont comme fonction de faciliter l'évacuation des déblais lors du creusement puis de permettre un accès plus facile à l'entretien, ainsi qu'à l'aération de la galerie, nécessaire à la respiration des ouvriers. Cependant, Béthemon, J (1977) expose une explication beaucoup plus simple: « *ces tunnels en pente douce amenant l'eau hydrostatique vers la surface du sol par simple gravité ; la présence de l'eau est d'abord repérée par le creusement d'un puits-mère.* ». La *khettara* est un procédé d'acquisition et d'amenée des eaux des nappes peu profondes à la surface du sol, pour être à la disposition

de trois sous bassins versants (Madri, Tabia et Targa) dont les deux derniers (qui changent de lit à chaque crue) confluent en amont de la palmeraie pour former le lit principal de l'Oued Hajjaj.

- Sur le plan hydrogéologique, et afin de comprendre le bon fonctionnement des khettara, il est très important de comprendre les réservoirs aquifères qui les alimentent. Les études dans ce sens ont distingué plusieurs types de nappes souterraines représentées dans la zone de Skoura et qui y joue un rôle notable au niveau de l'apport en eau (Marah, M, 2010). - Le potentiel hydrologique de la zone montagneuse septentrionale : il s'agit des dépôts de l'Éocène supérieur et moyen. On note un important écoulement souterrain venant des montagnes adjacentes, mais l'eau qui en provient est enrichie en gypse, c'est ce qui la rend inutilisable pour la consommation et l'irrigation.

- Les nappes profondes et semi profondes (zone des plateaux) : il s'agit ici des séries de l'Éocène inférieur. On note que seulement la région entre Ouarzazate et Skoura pourrait contenir des roches de cette période (lias et dogger), qui ont une grande potentialité de rétention d'eau.

- Les nappes phréatiques « superficielles »: les terrains datent du quaternaire récent. On peut subdiviser le bassin d'Ouarzazate en plusieurs zones influencées par des nappes superficielles liées aux circulations alluviales. La zone qui nous concerne dans la palmeraie de Skoura se situe dans le domaine de la nappe phréatique et alluviale du Mgoun-Dadès.

On constate d'après ce qui précède que le contexte environnemental de l'aire des Khettara est relativement fragile. Il est caractérisé par des apports d'eau faibles en raison de l'aridité qui règne dans la zone de Skoura. Ce déficit hydrique nécessite une gestion efficiente et rigoureuse des eaux des khettara qui constituent la seule ressource permettant de faire face aux besoins de l'irrigation et des différents usages domestiques et agricoles.

néfastes sur les ressources en eau des khettara et la gestion de l'espace hydro-agricole dans l'oasis de Skoura.

- sur le plan géomorphologique la région de Skoura est recouverte de dépôts quaternaires formant un glacis qui repose sur une épaisse formation (300 à 500m) de sédiments Pontico-pliocène discordants sur les couches inférieures (Jossen J-A et Fillali, MJ. (1988). Cette formation représente le soubassement imperméable de la nappe qui alimente Skoura ; elle est formée de litho-faciès allant des grès aux marnes roses en passant par les conglomérats. Au dessus, il s'agit essentiellement des alluvions de granulométrie variable en quantité et en épaisseur : blocs, graviers, sable et argiles.

La majeure partie du relief actuel est due à la succession de périodes de creusement ou de comblement qui retracent les variations climatiques du Quaternaire. Toute la zone du plateau où se trouve Skoura a en effet subi l'érosion régressive des Oueds qui y trouvaient leur niveau de base et s'est formée de la reconversion de ces alluvions. Dans ces dernières se développent des nappes de quaternaire qui alimente les Khettara-à partir des écoulements de Oued El Hajjaj.

-Sur le plan pédologique, la plupart des sols de la palmeraie (85 %, soit 2300 ha) sont du type brun iso-humique assez profond (une moyenne de 80 cm). La texture est sablo limoneuse en profondeur et pauvre en éléments fertilisants ; il manque beaucoup d'azote et du phosphore et riches par précipitations calcaires et salines en surfaces **(ORMVAO, 1989).**

- Sur le plan hydrologique la palmeraie de Skoura se trouve dans un cadre hydrique particulier, car de nombreux Oueds circulent dans le bassin d'Ouarzazate par voies superficiels.

- Le relief est généralement plat et l'écoulement se fait depuis le piémont du Haut Atlas vers la palmeraie, puis conflue vers l'Oued Agralionne. Les écoulements s'étalent en nappes en amont de la palmeraie. Néanmoins, c'est l'influence du bassin versant de l'Oued El Hajjaj qui domine l'irrigation de la palmeraie.

- Le bassin versant de l'Oued El Hajjaj est un affluent de la rive droite de l'Oued Dadès. Le réseau hydrographique est anastomosé. Il se compose

En général, la technique a été admise au Maroc pendant la conquête du Maghreb par les Arabes au VIIe siècle. La majorité des khettara existantes ont été construites durant l'empire almoravide (*al-mūrabiṭūn*)) et ont rendu possible la création des oasis sahariennes et l'approvisionnement en eau des régions arides. Ce système a pu donc voyager dans le temps sans être endommagé. Il a été implanté pour capter les eaux de l'Atlas et les redistribuer en ville par l'ingénieur Abdallah ben Yunus, pour le souverain Ibn Tachfin (El Faïz, M, 2005). Les khettara constituent donc un patrimoine culturel important, par le savoir-faire qu'elles nécessitent et leur technique ancestrale, notamment dans la palmeraie de Skoura au sud du Maroc.

3- Contexte de l'environnement général des Khettara : techniques de survie agricole

Le cadrage des khettara de son contexte écologique s'avère très important pour saisir les facteurs naturels agissant sur les apports en eau de ce patrimoine hydraulique. L'abondance ou la rareté des eaux des khettara s'impose une gestion sociale de ce bien collectif selon les règles coutumières et suivant l'hydraulicité de l'année agricole.

- Sur le plan bioclimatique, l'espace oasien de la palmeraie de Skoura est caractérisé par un climat aride à tendance continentale. Les pluies sont souvent intenses et concentrées dans le temps sous forme d'orages, provoquant des crues violentes. La moyenne annuelle des précipitations n'est que de 160 mm, avec des évaporations intenses qui dépassent 3000mm en période estivale. Les températures mensuelles varient suivant les saisons : juillet est le mois le plus chaud avec un maximum absolu mensuel de 40°C; janvier est le mois le plus froid avec un minimum absolu mensuel de -1,7°C. Pourtant, à l'intérieur de la palmeraie, on trouve des microclimats caractérisés par une atténuation de l'aridité due à la présence d'eau et de la végétation et à la protection de ces vallées par des hauts reliefs (Bentaleb, Aziz, 2015). Mais ces oasis restent des « écosystèmes vulnérables et fragiles » qui peuvent être altérés par les effets de facteurs exogènes comme les changements climatiques provoquant le réchauffement et la désertification (Ben Salah, 2014). Ce phénomène aura des impacts

Youssef Ibno Tachafine et réalisé par un ingénieur hydraulicien nommé Obaid-allah. Cependant, d'autres sources ont permis d'indiquer, avec une vraisemblance, que les premières khettaras ont été creusées vers 1071 et ont été rendues célèbres par Agoudal III (Pascon, P, 1977).

La fonction de maâlem, l'artisan puisatier des khattara était rarement exercé par les citadins, ce qui contribue donc à faire préjuger que la khettara a été introduite dans la palmeraie de Skoura selon les sources orales par des oasiens du Tafilalet. Ce système ingénieux de mobilisation des eaux fut la spécialité des régions désertiques. A ce titre, Colin G, (1932) a supposé que naturellement les khettara sont crées par des ingénieurs hydrauliciens du Sahara. Il est possible que l'ingénieur fût d'origine juive, et c'est là l'hypothèse la moins risquée, puisque l'origine de certains paysans des oasis de l'extrémité sud-orientale est juive (Colin, G, 1932).

Il est évident que c'est dans le Haouz que l'on trouve le nombre le plus important de khettara. Elles sont aussi et surtout les mieux connues mondialement. Les plus célèbres sont celles du piémont nord du Haut-Atlas, connues par Agoudal, et situées au sud de l'ancienne capitale des Almoravides, Marrakech. L'autre grand domaine bien connu est situé au pied du versant sud du Haut-Atlas, à l'extrémité sud-orientale du grand sillon pré-atlasique dans le Tafilalet (Humbert, A, 2001). Là-bas, l'exploitation des eaux souterraines, permise par le procédé des khettaras, est en grande partie à l'origine des belles palmeraies d'Errachidia et d'Arfoud. Mais, il faut noter qu'il est très rare d'en découvrir sur tous les *Dir* avec une telle densité, et sur des distances aussi importantes. Il y en a de très beaux exemples dans le couloir du Dadès, à l'est d'Ouarzazate, qui alimentent l'oasis de Skoura, mais aussi, plus au sud tout au long du piémont méridional de l'Anti-Atlas, où seules les khettara constituent des sources d'irrigation pérenne, à côté des formes de récupération très épisodiques des eaux de *faïd* et de ruissellement.

Certes, ce sont les khettara de Skoura qui demeurent les plus célèbres de toutes les khettara de la province de Ouarzazate et dans tous le Bassin du Draa. Leurs protections et leurs valorisations nécessitent une vision globale de la protection du ce patrimoine hydraulique en danger à l'échelle régionale et nationale.

En réalité, on ne possède pas de documents précis sur l'origine de ce mot de khettara, et l'on ignore la date à laquelle il remonte. Dans la palmeraie de Skoura et comme dans le Drâa et le Tafilalet, ce terme est largement présent, et on l'applique souvent sous sa forme plurielle : « el-khtatter », pour désigner une galerie souterraine de captage d'eau, ou plus exactement un enchaînement de puits alignés. Le puits de l'amont est plus profond que celui de l'aval.

Selon certains géographes, le «khettara» désignait au départ le puits à balancier; un procédé d'extraction des eaux souterraines à faible profondeur (Goblot, H, 1973). D'après le grand géographe Idriss i, au XIIème siècle le mot *«khettara»* désignait une machine hydraulique servant à élever l'eau (Colin, G.S, 1932). Il souligne que l'apparition de ce système de puisage par «puits à balancier» est certainement bien antérieure à celui des galeries. Et c'est plus tard que les anciens irrigants ont dénommé le système de la galerie par le nom «khettara». Mais ce qui semble sûr, c'est que le mot «khettara» est bien d'origine arabe. En effet, ce terme n'est pas loin du mot *«khet»* qui désigne une ligne droite. On pourrait donc comparer cette fonction de ligne droite à celle de la galerie souterraine, qui relie les puits de la khettara.

Certains historiens soulignent que la technique de la khettara a été développée au Maroc par les Almoravides (Deverun, G. 1959). D'autres histo-géographes ont affirmé que la ville de Marrakech, capitale du Haouz, est née grâce à l'exploitation des eaux souterraines par le système khettarien (Pascon, P, 1977).

Les données et récits historiques sur les khettaras au Maroc proviennent de la description d'un chantier d'une khettara par l'Idrissi[1] « (Idrissi, 1866). C'est grâce à ce géographe que la fondation de la première khettara à été documentée. Ce chantier aurait été décidé par Ali, fils de

1 « *Il n'y avait à l'époque qu'un seul jardin […]. Obaid-Allah* (l'ingénieur hydraulicien) *se rendit à l'endroit le plus élevé du terrain attenant à ce jardin. Là, il fit creuser une très grande fosse de forme quadrangulaire à partir de laquelle il fit partir une tranchée dirigée vers la surface du sol […], en ménageant la pente de façon à ce que, parvenue au jardin, l'eau coulât sur une surface plane et se répandit sur le sol, ce qui n'a pas discontinué depuis […]. Les habitants de la ville voyant ce procédé réussir, ils se pressèrent de creuser la terre et d'amener l'eau dans les jardins »*

ceci d'après H. Goblot, vers la fin du IIème millénaire avant J.-C (El Faïz, M, 2005). Partout ailleurs, cette technique a été identifiée sous différentes appellations; khettara au Maroc, *qanats* en Iran, *karez* en Afghanistan et en Inde, foggara en Algérie, en Libye et en Tunisie, *nakab* au Yémen, *fagir* en Arabie Saoudite et *kenayet* en Syrie (fig.3). Ce patrimoine est connue en Espagne par les *canas*, *galeria*, au Mexique par *galerías* filtrantes, et au Chili sous le nom *socavones*. Les francophones emploient le terme « khettara ou foggara » alors que les Anglo-saxons utilisent surtout le mot *« qanat »* (Digard J-P, Briant, 2001).

Fig.3 : origine de la technique des khettara

Source : Boustani, M, (2008).

Ce sont là des noms pour désigner le même principe de fonctionnement, basé sur les galeries drainantes. Celles-ci sont réparties dans plus de 30 pays à travers le monde (Boustani, M, 2008).

La Khettara, disposition de drainage des eaux du sous-sol se retrouve de l'Iran à Souss, en passant par l'Andalousie et par le Haouz de Marrakech. Son aire a sans nul doute dû s'étendre ensuite plus loin, puisqu'il semble bien qu'on le trouve en Amérique latine (Boucharlat, R, 2001). Dans le sud du Maroc et notamment dans les oasis et partout dans notre pays, ce système est connu par le terme khettara.

1- Présentation de la zone d'étude

L'oasis de Skoura appartient au Caïdat de Skoura (cercle d'Ouarzazate) qui rassemble 56 douars (Figure 1 et 2). Sa superficie totale est d'environ 105900 ha, dont 2700 ha de superficie agricole utile, 3000 ha de parcours et 1500 ha de forêt, alors que les terres incultes occupent 96205 ha. Sa population est de 24 055 dont 4 332 citadins et 18 723 en milieu rural (RGPH, 2014).

Selon la tradition orale, la palmeraie de Skoura a été fondée au XII siècle par Yacoub el Mansour, sous la dynastie des Almohades. Elle était peuplée à l'origine par la tribu berbère des Haskourene, dont elle tire son nom. Depuis, plusieurs populations se sont succédées, dont les tribus arabes originaires du Tafilalet, faisant aujourd'hui de Skoura une île arabophone en territoire Amazighphone (berbère).

Autrefois, la zone de Skoura et sa palmeraie étaient riches grâce à leur agriculture (arbres fruitiers tels que figuiers, grenadiers, pommiers, oliviers, palmiers dattiers et cultures céréalières telles le blé et l'orge, ainsi que les graines de Tamaris…), mais aussi le commerce de peaux et les mines de sel. Ses nombreuses et imposantes Kasbahs témoignent encore aujourd'hui de cette richesse du passé.

La palmeraie de Skoura qui constitue la première étape sur la route des 1000 kasbahs entre Ouarzazate et le Tafilalet, a joué dans l'histoire un rôle multiforme important sur les plans culturel, politique et démographique, et a développé économiquement un des systèmes agricoles les plus intensifs grâce à la mobilisation des eaux des Khettara. Celles-ci représentent un véritable patrimoine immatériel et un ingénieux savoir-faire ancestral de drainage des eaux souterraines, qui a maintenu le système agricole et par conséquence, l'amélioration des conditions de vie de la population locale.

2- Evolution historique des khettara au Maroc

La technique des khettara est considérée comme l'un des plus vieux systèmes de gestion des eaux de culture, puisqu'on fait remonter ses origines en Perse antique, il y a plus de 3 000 ans. Cet art hydraulique traditionnel des puisages des eaux souterraines collectives est vraisemblablement né sur le territoire Iranien, avant d'être diffusé et exporté dans le monde et

Fig.1 : Situation de la palmeraie de Skoura

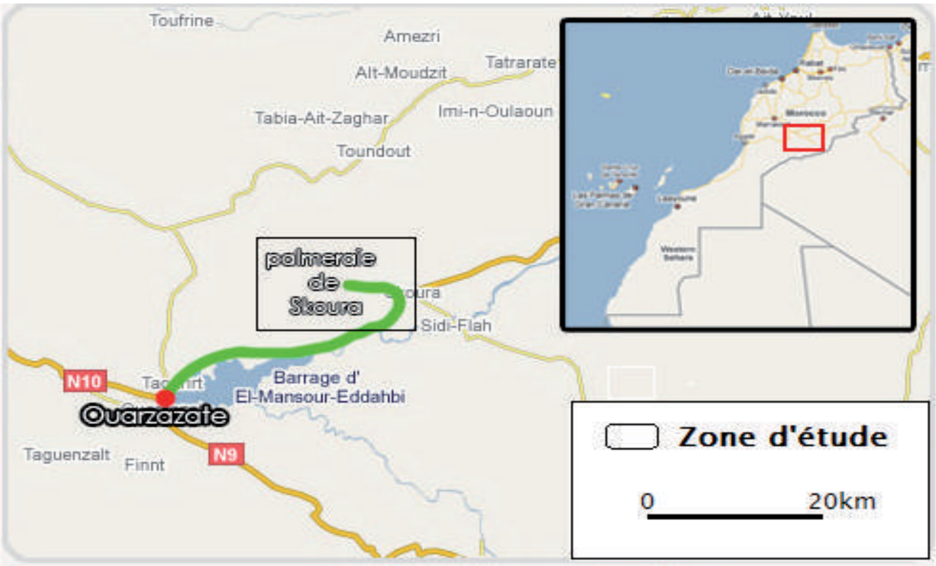

Fig.2 : Vue satellitaire de la palmeraie de Skoura

Source: Google Map (2014)

Gestion communautaire des Khettara dans les oasis du sud du Maroc Cas de l'oasis de Skoura

Aziz Bentaleb

CEHE-IRCAM

Introducion

La palmeraie de Skoura est située au Maroc méridional dans la province d'Ouarzazate et fait partie du bassin du Haut Draa. Elle est caractérisée par un climat semi-aride, où l'eau d'irrigation est le facteur de la production économique. Sur ce biotope, se déroule toutes les activités et les rapports socio-spatiaux attachant l'homme à son espace. Il représente un patrimoine exceptionnel par ses formes d'adaptation aux fortes contraintes de l'aridité et de la vulnérabilité socioéconomique de la population locale.

La survie de la vie agricole et humaine dans l'écosystème oasien de Skoura repose sur la mobilisation et la préservation des ressources en eau des khettara. La répartition des eaux de ce patrimoine hydraulique est régie par un arsenal règle juridique complexe, mais fiable dans son contexte socioculturel traditionnel, qui a contribué durant l'histoire à la sauvegarde de la civilisation hydraulique saharienne dans un milieu marqué par des sécheresses prolongées et des bilans hydriques déficitaires.

Les khettara dans la palmeraie de Skoura constituent le seul moyen de développement agricole et l'instrument principal d'organisation de l'espace et de la société skourienne, c'est pourquoi leur gestion, en tant que pièce maîtresse du système, demeure au centre des préoccupations des agriculteurs locaux.

Malgré les atouts de ce patrimoine hydraulique, il subit des problématiques de dégradation écologique, et de délaissement social ; ce que nécessite sa sauvegarde et sa valorisation pour la préservation d'une culture millénaire locale.

Sommaire

Aziz BENTALEB

Gestion communautaire des Khettara dans les oasis du sud du Maroc (Cas de l'oasis de Skoura).. 7

Mustapha AAFIR - Abdelouahd BOUBERRIA - El Ghazi AKKAOUI

La gestion des eaux domestiques dans les milieux oasiens, cas du Moyen Dadès..33

Mohamed El GHACHI

Vers une gestion locale du patrimoine hydraulique : approche de valorisation et de développement territorial de l'étang de Lindre (Lorraine, France)...59

Publication de l'Institut Royal de la Culture Amazighe
Centre des Etudes Historiques et Environnementales
Série: Etudes et Recherches N°: 52

Titre
Gestion des ressources locales au Maroc
Coordination
Ali BENTALEB - Sabah ALLACH -
Aziz BENTALEB
Éditeur
Institut Royal de la Culture Amazighe
Réalisation technique
Centre de la Traduction, de la Documentation,
de l'Édition et de la Communication (CTDEC)
Couverture
Paysages hydro-agricoles (Aït Bouguemez,
Province d'Azilal)
Dépôt légal
2018MO5089
ISBN
978-9920-9674-2-6
Edition
1er édition 2018
Imprimerie
Editions & Impressions Bouregreg - Rabat
Copyright
© IRCAM

Institut Royal de la Culture Amazighe
Centre des Etudes Historiques et Environnementales

Gestion des ressources locales au Maroc

Coordination

Ali BENTALEB
Sabah ALLACH
Aziz BENTALEB

Gestion des ressources locales au Maroc

Gestion des ressources locales au Maroc

Coordination

Ali BENTALEB
Sabah ALLACH
Aziz BENTALEB

En hommage au Pr. Mohamed AIT HAMZA

72 DH